



السيرة

على ما
الملك ماير واحد

٥٢٢

فهرست مافی ہند الکتاب

للعبيد كبر الاجر بعد الموت في تسع كمال الرسول المصطفى
اجرا به خفي به غرس خشن نشر علم والتصدق في الدنيا

و بناء بیت ابن البیل و مسجد
و زکاء بنا صالحا و مصحفا

وقال العالم سماكانه اوفيقا وكنية لانه
اذا صدر بالاب اولاد او ناس او البنات
فهي كنية والافاضة فاضه به مدح ودم فهو
اللقب والافوا اسم جاني

في الشهادة
بأنه موته ودخول دنياه
طقوز قفسه

طغوز قشیده خلیف او نمزدی شکر
بود که عین ایامه قد ایرانی صفی
نکاح و رجوع

نکاح و رجعت و نفی و لاء و رجعت و
لغای و حد و د و لافکر و یحیی مولا

شهادت الله مسلک او سینه کافر
و عصایت ایله نسبت قبول اولور

قال علی رضی اللہ عنہ
 قرین المؤمنین بنہ
 رحمہ اللہ
 بید کہ وجود ان فی
 بق قرین و سر کنہ انک
 نجہ در دین و نہایت
 سکا او کثرت را حوا

فوق فقهی و فلسفی
نیز کلامی و اخلاقی

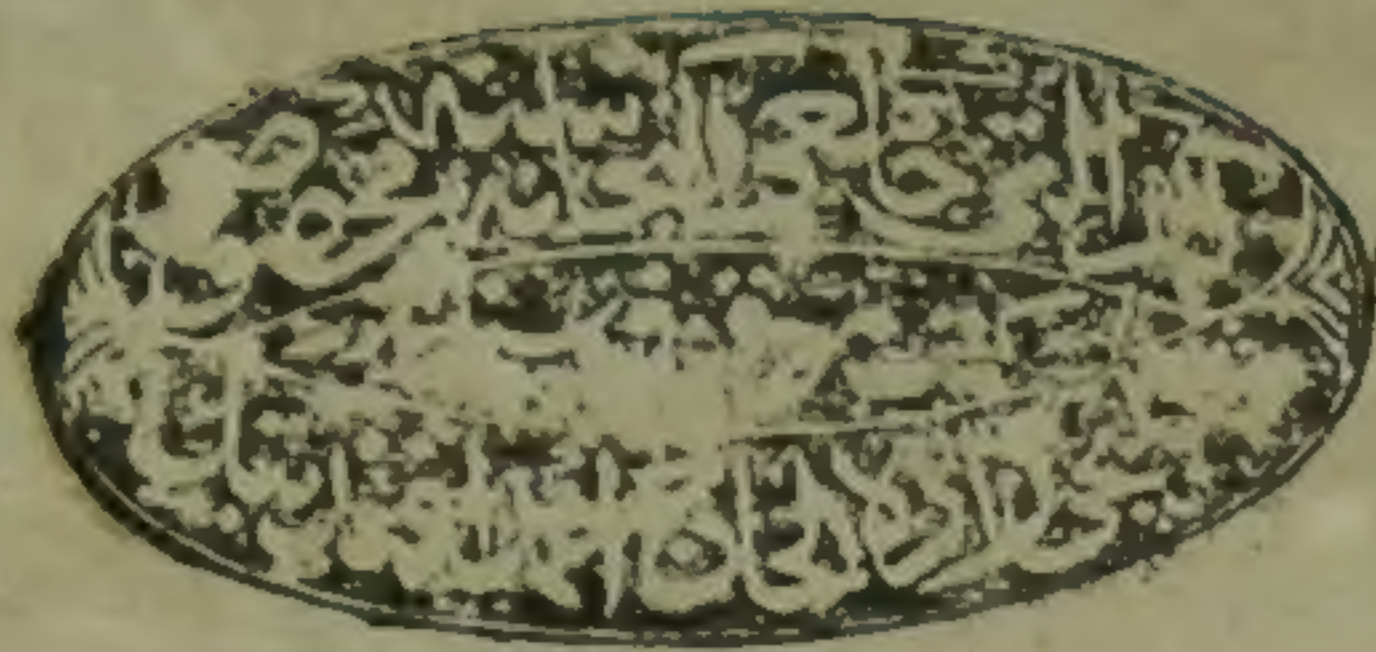
باز لا ینفک طه ولا یفک معصیتی
فقیل منی لا ینفک
عفی عنی لا یفک



دفع الموعود	الشيء والكفارة	المستند	النفس والفرج	المرء	المرء
البناء	الليقطة	الليقطة	الليقطة	الليقطة	الليقطة
الوقوف	واذا بنى	البيوع	به حل اليباء	الخياران	في المنة
مطلق البيع	بيع الفداء	ففي المنة	الاقالة	المراحم والتوبة	فصل لا يبيح
الزبوا	الحقوق	البيوع	الستكم	مسائل	المفرد
الكفارة	ولو دفع من المال	كفالة الرجلين	كفالة	كفالة	واذا ثبت
از السند	وكيف يقضي المرأة	ولو حكم القضاء	مسائل	نقرا	الشهادات
سند	لا تقبل	الافتراء	المرء	الشهادات	الرجوع
الوكالة	الوكالة	لا يبيح عقد الوكيل	والقبض بالوكيل	عزل الوكيل	الدعوى
التخلف	قال ذواليد	الرجوع	في التنازع	دعوى السب	الافتراء

دفع الموعود	الشيء والكفارة	المستند	النفس والفرج	المرء	المرء
البناء	الليقطة	الليقطة	الليقطة	الليقطة	الليقطة
الوقوف	واذا بنى	البيوع	به حل اليباء	الخياران	في المنة
مطلق البيع	بيع الفداء	ففي المنة	الاقالة	المراحم والتوبة	فصل لا يبيح
الزبوا	الحقوق	البيوع	الستكم	مسائل	المفرد
الكفارة	ولو دفع من المال	كفالة الرجلين	كفالة	كفالة	واذا ثبت
از السند	وكيف يقضي المرأة	ولو حكم القضاء	مسائل	نقرا	الشهادات
سند	لا تقبل	الافتراء	المرء	الشهادات	الرجوع
الوكالة	الوكالة	لا يبيح عقد الوكيل	والقبض بالوكيل	عزل الوكيل	الدعوى
التخلف	قال ذواليد	الرجوع	في التنازع	دعوى السب	الافتراء

072



5435



Süleyman ve Kütüphanesi

izmir

Yc

1

No. 186

الحمد لله الذي جعل في هذا الكتاب منافع كثيرة
او بالعلم والعمل والادب والخلق الحسن والادب الحسن
للقيد لا يفتقر فيه عدم القيد وسو القيد عدم الاستغراق
بحسب المقام والفرق بين الحمد والثناء والثناء الحمد
في الخلق والثناء يستعمل في المخلوق والحمد يستعمل في المخلوق
وان الحمد يستعمل في المخلوق والثناء يستعمل في المخلوق
وان الحمد يستعمل في المخلوق والثناء يستعمل في المخلوق



بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله

الحمد لله الذي وفقنا لنفقه في الدين الذي هو حبل المتين
وفضل المبين وميراث الانبياء والمرسلين ومحنة
الامة على خلق جمعين ومحنة التركة الى اهل بيت
والصلوة والسلام على خير خلق محمد المبعوث رحمة للعالمين
وعلى آله وصحبه والاتباع الطيبين والعلما العالمين **وبعد**
فنبول كفضيلة الى رحمة ربنا الغني ابراهيم بن محمد بن ابراهيم
الحمد لله الذي جعل في هذا الكتاب منافع كثيرة
او بالعلم والعمل والادب والخلق الحسن والادب الحسن
للقيد لا يفتقر فيه عدم القيد وسو القيد عدم الاستغراق
بحسب المقام والفرق بين الحمد والثناء والثناء الحمد
في الخلق والثناء يستعمل في المخلوق والحمد يستعمل في المخلوق
وان الحمد يستعمل في المخلوق والثناء يستعمل في المخلوق

الحمد لله الذي جعل في هذا الكتاب منافع كثيرة
او بالعلم والعمل والادب والخلق الحسن والادب الحسن
للقيد لا يفتقر فيه عدم القيد وسو القيد عدم الاستغراق
بحسب المقام والفرق بين الحمد والثناء والثناء الحمد
في الخلق والثناء يستعمل في المخلوق والحمد يستعمل في المخلوق
وان الحمد يستعمل في المخلوق والثناء يستعمل في المخلوق

الحمد لله الذي جعل في هذا الكتاب منافع كثيرة
او بالعلم والعمل والادب والخلق الحسن والادب الحسن
للقيد لا يفتقر فيه عدم القيد وسو القيد عدم الاستغراق
بحسب المقام والفرق بين الحمد والثناء والثناء الحمد
في الخلق والثناء يستعمل في المخلوق والحمد يستعمل في المخلوق
وان الحمد يستعمل في المخلوق والثناء يستعمل في المخلوق

الحمد لله الذي جعل في هذا الكتاب منافع كثيرة
او بالعلم والعمل والادب والخلق الحسن والادب الحسن
للقيد لا يفتقر فيه عدم القيد وسو القيد عدم الاستغراق
بحسب المقام والفرق بين الحمد والثناء والثناء الحمد
في الخلق والثناء يستعمل في المخلوق والحمد يستعمل في المخلوق
وان الحمد يستعمل في المخلوق والثناء يستعمل في المخلوق

الحمد لله الذي جعل في هذا الكتاب منافع كثيرة
او بالعلم والعمل والادب والخلق الحسن والادب الحسن
للقيد لا يفتقر فيه عدم القيد وسو القيد عدم الاستغراق
بحسب المقام والفرق بين الحمد والثناء والثناء الحمد
في الخلق والثناء يستعمل في المخلوق والحمد يستعمل في المخلوق
وان الحمد يستعمل في المخلوق والثناء يستعمل في المخلوق

الحمد لله الذي جعل في هذا الكتاب منافع كثيرة
او بالعلم والعمل والادب والخلق الحسن والادب الحسن
للقيد لا يفتقر فيه عدم القيد وسو القيد عدم الاستغراق
بحسب المقام والفرق بين الحمد والثناء والثناء الحمد
في الخلق والثناء يستعمل في المخلوق والحمد يستعمل في المخلوق
وان الحمد يستعمل في المخلوق والثناء يستعمل في المخلوق

الحمد لله الذي جعل في هذا الكتاب منافع كثيرة
او بالعلم والعمل والادب والخلق الحسن والادب الحسن
للقيد لا يفتقر فيه عدم القيد وسو القيد عدم الاستغراق
بحسب المقام والفرق بين الحمد والثناء والثناء الحمد
في الخلق والثناء يستعمل في المخلوق والحمد يستعمل في المخلوق
وان الحمد يستعمل في المخلوق والثناء يستعمل في المخلوق



كل ما صدر به من كتب قيل وقالوا وان كان مقرونا
بالامم والمجوه فانه مرجوح بالنسبة الى المفسر ككتاب
ومتي ذكرت لفظ التبيين من غير ونية يدل على مرجحها
فهو لا يري يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ولم اجد في
عليه السلام والافقوى وما هو المخار للفتوى وجبت
اجمع في الكتب المذكورة وسببته ملحق بالبر ليوافق
الامم المستمى والله سبحانه اسأل ان يجعله خالصا
لوجه الكريم وان يشفعني برب يوم لا ينفع مال
ولا بنون الا من اتى الله فبعلب **الطهارة**
قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلوة
فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق واسجدوا وسلكوا
واركعوا الى الكعبين ففرض الوضوء غسل الاعضاء
الثلاثة ومسح الرأس والوجه ما بين قصاص الشعر و
اسفل الذقن وتحتي الاذنين فيفرض غسل ما بين العذراء
والاذن خلا لابل يوسف ومحمد والرفقان و
الكعبان بوضوء في الغسل والمفروض في مسح الرأس
قدر الربع وقيل بخمسة اصابيح ولو لمه اصبعا
واصابيعين لا يجوز وتفرض مسح رجب النخلة في رداء
والج مسح باطلا البشرية وشهنة غسل الدين الى

الحمد لله الذي جعل في هذا الكتاب منافع كثيرة
او بالعلم والعمل والادب والخلق الحسن والادب الحسن
للقيد لا يفتقر فيه عدم القيد وسو القيد عدم الاستغراق
بحسب المقام والفرق بين الحمد والثناء والثناء الحمد
في الخلق والثناء يستعمل في المخلوق والحمد يستعمل في المخلوق
وان الحمد يستعمل في المخلوق والثناء يستعمل في المخلوق

الحمد لله الذي جعل في هذا الكتاب منافع كثيرة
او بالعلم والعمل والادب والخلق الحسن والادب الحسن
للقيد لا يفتقر فيه عدم القيد وسو القيد عدم الاستغراق
بحسب المقام والفرق بين الحمد والثناء والثناء الحمد
في الخلق والثناء يستعمل في المخلوق والحمد يستعمل في المخلوق
وان الحمد يستعمل في المخلوق والثناء يستعمل في المخلوق

الحمد لله الذي جعل في هذا الكتاب منافع كثيرة
او بالعلم والعمل والادب والخلق الحسن والادب الحسن
للقيد لا يفتقر فيه عدم القيد وسو القيد عدم الاستغراق
بحسب المقام والفرق بين الحمد والثناء والثناء الحمد
في الخلق والثناء يستعمل في المخلوق والحمد يستعمل في المخلوق
وان الحمد يستعمل في المخلوق والثناء يستعمل في المخلوق

والبر والادوية والبحار وان غير طاهر بعض اوصافه
 كالبز والزعفران والصابون او ان يابس بالكلية
 لا يمازج من طبعه بغيره الا وراق او بغيره او
 بالطحين او اغصن من شجر او ثمرا كالشربة والورد
 وما بالباقي والواق والياقوت فليس وقع في حبس لم
 يكن قدرا لا يحرك طرفة العين من طرفة الاخرى او
 لم يكن عشا في شربة غصة لا تخبر الا من العرف فانه
 كالجاري وهو ما يذهب بنية فتخرج الطهارة به ما لم
 اضر النجاسة وهو لون او طعم او ريح والماء على طاهر
 غير مطهر هو المختار وعن الامام انه يخلط ويغسل به
 مخفف وسوما يستعمل لغرضه او لرفع حدث خلط فالحمد
 ويصير غلا اذا انفصل عن البدن وقيل اذا استقر
 في مكان ولو انفس حبس البر بلانية فيقبل الماء والرجل
 نخل من غلا مام والرجل ان الرجل طاهر الماء يستعمل عنده
 وعند اب يوسف مما بالمالا وعند محمد الرجل طاهر الماء
 ظهور وموت ما يغيب في الماد فيه لا ينجس كالمسك والفضة
 واللبان وكذا موت ما لا يفسد رائحة كالبن و
 الذباب والذبور والعقرب وكل باب و
 فقد طهر الاجل الادوي ككرامة وخبر نجاسة عينه و
 الاذن والبركة

كاسنج وعنده محمد كخبر قالوا او طاهر طهره بالديك
 طهر بالركوة وكذا الخ وان لم يوطئ شعيرة وعظم
 عصبه وفريه و جافه با طاهر وكذا شعيرة لان عظمه
 فتخرج الصلوة معه وان جاوز قدر الذراع لم يوطئ
 ما يوطئ كل حبس فالحمد ولا يشرب ولو للندوب خلط
 لا يرب يوسف **فصل** في نزع البر لوقوع حبس لا يجوز
 روي في حبس المسكر ولا يجوز حمام وعصفور فانه
 طاهر واذا علم وقت الوقوع حكم بالحبس وقتة وان
 من يوم وليلة ان لم ينزع الكوافع او لم ينزع ومن ثلثة
 ايام وليلة ان انتزع او نزع وقال من وقت الوضوء
 وعشرون ولو اوسط الى اربعين يموت خوفاة او
 عصفور او سام اربعون الى ستين نجو حامية
 او دجاجة او سمور وكل نحو ذلك شاة او آدمي
 وانفق حيوان او نفعه وان لم يكن زحاما ينجس قدر
 ما كان فيها وينبغي نزع ما في ولو الى ثمانية وما زاد
 الوسط احتسب به ويحمل لغرضه في كل بلد ولو ما دسور
 الادوي والفس وبالموكل طاهر وسور الكلب والخبر
 وسباع البهايم نجس وسور الهرة والدجاجة المخلات
 وسباع الطير وسواكن البيت كالحية والفارسة
 والبركة

ما ينجس من اذ وقت في البر يخرج جانيه ما بالركوة البخل والماء والكلب والخبر والادوية والبحار وان غير طاهر بعض اوصافه كالبز والزعفران والصابون او ان يابس بالكلية لا يمازج من طبعه بغيره الا وراق او بغيره او بالطحين او اغصن من شجر او ثمرا كالشربة والورد وما بالباقي والواق والياقوت فليس وقع في حبس لم يكن قدرا لا يحرك طرفة العين من طرفة الاخرى او لم يكن عشا في شربة غصة لا تخبر الا من العرف فانه كالجاري وهو ما يذهب بنية فتخرج الطهارة به ما لم اضر النجاسة وهو لون او طعم او ريح والماء على طاهر غير مطهر هو المختار وعن الامام انه يخلط ويغسل به مخفف وسوما يستعمل لغرضه او لرفع حدث خلط فالحمد ويصير غلا اذا انفصل عن البدن وقيل اذا استقر في مكان ولو انفس حبس البر بلانية فيقبل الماء والرجل نخل من غلا مام والرجل ان الرجل طاهر الماء يستعمل عنده وعند اب يوسف مما بالمالا وعند محمد الرجل طاهر الماء ظهور وموت ما يغيب في الماد فيه لا ينجس كالمسك والفضة واللبان وكذا موت ما لا يفسد رائحة كالبن والذباب والذبور والعقرب وكل باب وقد طهر الاجل الادوي ككرامة وخبر نجاسة عينه والاذن والبركة

۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲

خانہ ذخیرہ
لاہور
۱۹۰۷

267

محققان: دکتر محمد باقر

دوکان الساجہ امراۃ دیر

والله اعلم
بما
لا يخفى
على
الحكيم

二
三
四
五
六
七
八
九
十
十一
十二
十三
十四
十五
十六
十七
十八
十九
二十
二十一
二十二
二十三
二十四
二十五
二十六
二十七
二十八
二十九
三十
三十一
三十二
三十三
三十四
三十五
三十六
三十七
三十八
三十九
四十
四十一
四十二
四十三
四十四
四十五
四十六
四十七
四十八
四十九
五十
五十一
五十二
五十三
五十四
五十五
五十六
五十七
五十八
五十九
六十
六十一
六十二
六十三
六十四
六十五
六十六
六十七
六十八
六十九
七十
七十一
七十二
七十三
七十四
七十五
七十六
七十七
七十八
七十九
八十
八十一
八十二
八十三
八十四
八十五
八十六
八十七
八十八
八十九
九十
九十一
九十二
九十三
九十四
九十五
九十六
九十七
九十八
九十九
一百

خطبہ مبارک فرمود مسیح
سید عالم الباقی ص
خاتم النبیین و

100

قد سألنا بعد البديها لرفع البراد وحل الصفر
والمخرج عليها لانه لرفع الحرج ولا حرج في ترجمها
بلكن لو سكت على ضمها ووقف البنية
زلسها في ابتل قدر الربع جاز
كذلك معراج الدانية

217

ارباب غریب و فقیر

في مسح كف والراس **بالحبض** هو دم ينقض
 رقيم امرأة بالغلة لا ذارها ولا قلة ثلثة ايام لم يلبسها
 وعن ابي يوسف يومان واكثر الثالث واكثر عشرة
 وما ينقض عن اقله ازارا على اكثره فهو استحياسة وما
 رآه المرأة من الاواني في مدينة سوى البياض
 التي لص فهو حبض وكذا الطهر ^{بالحبض} التمثيل بين الدين فيها
 ومومنج الضلوة والقنوم وتفتيحه دونها ودخول
 المسجد والطواف وقربان ما تحت الارزاق ^{الاحكام} وعند
 محمد قربان الفرج فقط ويكفر مستحل وطها وان
 انقطع لتمام العشرة حل وطها قبل الغسل وان انقطع
 لا قتل لا يخل حتى تغسل او يمضي عليها اذني وقت
 صلوة كاملة وان كان ممدون عاودها لا يخل وان
 اغتسل ^{السكينة} واقل الطهر خمسة عشر يوما ولا حد لا كف
 ان عند نصيب العادة في زمن الاستمرار واذا زاد الدم
 على العادة فان حاوز العشرة فالراية كل استحياسة
 والا فحبض وان كانت مبتدأة وزاد على العشرة
 فالحشرة حبض والراية كل استحياسة والنفاس
 دم يعقب الولد وحكم حكم حبض لا حد لا قلة واكثره
 اربعون يوما وما رآه حامل حال الحمل وعند الوضع

ومنع قرآن ماتحت ازار ارجع الحيفن قرآن
 زوجها ماتحت ازار ما فتوم الباشرة ما بين الشر
 والركبة غفلة بوضيفة والبريد فقه وقال محمد
 الاجتماع منها ما جادوا الفرج
 طام القوس

روم استخاضه و سبانه حکمه فاذا كانت لک عاده
مثلاً فترات الدم اثنا عشر يوماً فحینه
في الحيض تسعة
بعد التبع استخاضه

قبل خروج الكثر الى السخنة وان زاد على كثره
 عاودة فالزاد عليها اسخنة والاول فالزاد على الاكثر
 فقط اسخنة والعادة ثبتت وتنفصل عن كل شخص
 والناس عند يوسف وبقيت وعند ما لابت
 من المعاوذة ونفاس التوأمين من الاول خلاف فاحتمل
 وانقضت العدة من الاخير اجماعا والستة ان ظهر
 بعض ظنهم فهو ولد تضرع نساء والامة ام ولد
 تنبع الطلاق المعلق بالولادة وتنقض بالعدة وهم
 الاسخنة كراف دائم لا يمنع صلوة ولا صوم ولا
 وطنا **فصل** المستحبة ومن يستحب ان يستطاع
 بطن او انفلاش ريج او عاف دائم او جرح لا يبرأ
 يتوضون لوقت كل صلوة ويتصلون به في الوقت
 ما شاءوا من فرض ونفل ويكمل تحريمه فقط وقال
 زفر بن خوله فقط وقال ابو يوسف بايهما كان
 وقت النحر لا يصل به بعد الطلوع الا عند زفر بن خوله
 بعد الطلوع يصل به الظاهر خلافه ولا يبرأ يوسف
 والمعدور من لا يضي عليه وقت صلوة الا العدة
 الذي ابتلى به بوجده فيه **باب** النجاس يطهر بدن
 وتوبه من النجس في الماء ويكمل ما به من كل نخل
 صوابا

في غسله في ماء بارد
 في غسله في ماء بارد
 في غسله في ماء بارد
 في غسله في ماء بارد
 في غسله في ماء بارد
 في غسله في ماء بارد
 في غسله في ماء بارد
 في غسله في ماء بارد
 في غسله في ماء بارد
 في غسله في ماء بارد

وما الورود الى من وعند محمد لا يطهر الا بالماء
 ان يجلس على جرم يطهر بالكلية المبالغ ان جف
 خلا فاحتمل وكذا ان لم يجف عند يوسف وبقيت
 وان يجلس على جرم فلا يبرأ من الغسل والمشي نجس ويظهر ان
 ليس بالفرق ان يغسل باليسف وكهوه بالمطهر
 والارض بالحناف وفي باب الارض للصلوة لا يبرأ
 وكذا ان كان في موضع نجس والشجر والكلاب
 غير المقطوع او نجس او منفصل المقطوع لا يبرأ من
 غسل وطهارة المربة بزوال عينه وتبقى اثره
 زواله وغيره المربة بالغسل ثلثا او سبعا والعصر
 مرة ان امكن عصمه والافبا لتجفيف كل مرة حتى
 تنقطع النفاط وقال محمد بعدم طهارة غير النعصر
 ابرأ ويظهر ان يجلس على الماء عليه يوما وليس له
 وحول الروث والعذرة ما يحرف حتى يصير راءا وعند
 محمد سوخت راءا فالا به يوسف وكذا يطهر جوارحه
 في المني فصار طيبا وعفى قدر الدرهم من كبر
 الكلف في الرقبين وورثا بقدره فقال في الكشف
 من نجس كالماء والبول ولو من صغير لم ياكل
 وكل ما يخرج من بدن الا دمي موجبا للتطهير

في غسله في ماء بارد
 في غسله في ماء بارد
 في غسله في ماء بارد
 في غسله في ماء بارد
 في غسله في ماء بارد
 في غسله في ماء بارد
 في غسله في ماء بارد
 في غسله في ماء بارد
 في غسله في ماء بارد
 في غسله في ماء بارد

11. 11. 11.

الان في كتابي السمرقوت في الفناء وقد كتب
وهو ما كان في نسخة الرضوي من اجاز الدين
فمنه

والتأليف بالرجل لأن المراجعة تدور بالاول
من ذلك هو التأليف بالرجل لأن المراجعة تدور بالاول

قصہ

卷之六

اس سوال

من الامتيازات التي
تتمتع بها الامم المتحدة

يقال سغباً يئس إذا اضمأ صدره
لا سغباً يئس ورمضاً ضاهاً

سمع اذ ابلغ الصلوة اسم الله في آذنته ولم يسمع من الوقت
الاقرار انهم يحسدون فضا صلوته ذلك الوقت خلافه
ومن حاضرت في آذنته لا يجب عليها قضاء صلوته ذلك
الوقت خلافه لثبوت صدق صدره

والغروب الاصل هو من التفتل وركعتي الطواف
بعد صلوته الفجر والعصر لا عن قضاء فائتة وسجدة تامة
وصلوته جازية وعن التفتل بعد طلوع الفجر باكثر من سنة
وقبل المغرب وقت الخطبة ايا كانت وقبل صلوته العبد
ومن جمع بين صلاتين في وقت الا بغيره وعرفه
ومن طهرت في وقت عصر او عشاء صلتهما فقط
ومن هو اهل فرض في آذنته يقضيه من حاضرت
فيه **باب الاذان** سن للذان من دون غيرها ولا يؤذن
لصلوة قبل وقتها وبها فيه لو فعل خلافه لا يبيح
في الفجر ويؤذن للفائتة ويتم وكذا في الاذان
وغيره ليلو في ركعة كما للمكفول المصل في بيته
في ركنه بالكلية والفتا وصفة الاذان معروفة
ويؤاد بعد فلاح اذان الفجر الصلوة خير من النوم مرتين
والا فائتة مثله ويؤاد بعد فلاحها قامت الصلوة
مرتين ويؤاد في وقتها ويؤاد في وقتها والجميع النجس
ويستقبل بها القبلة ويجوز وجهه جهة القبلة عند
حي على الصلوة وهي على الفلاح ويستند بر في موضع
ان لم يقدر التحول افعا ويجعل صبحه في آذنته ويكلم
في اثباتها ويجلس فيها الا في المغرب فيفصل بكنة

الى لا يصلي الظلمة العصر المبرور من الغيب
ان يقع في هذا الوقت على ان وقت الظلمة
والعصر وقت المغرب والفتا وقت
واجوز عنه وقتان عند
فراغ

ان سنة ركعة من صلاة النجس
هو الصحيح في ذلك السنة واجماع الامة
وان من اشهر الامة عليه قال لم يفعلوا
فما هم الا على قول خلافه لا يوجب
وقيل انه واجب لانه على الصلوة والجماع
انما في قوله اذا حضرت الصلوة فليؤاد
كل واحدكم

قوله كل من جدد الفلاح ان يوصل بين الكعبتين
ويؤاد على النجس كلاهما مستحبان

انما في حديثه في حديثه في حديثه
في حديثه في حديثه في حديثه
في حديثه في حديثه في حديثه

بالحديث في حديثه في حديثه
في حديثه في حديثه في حديثه
في حديثه في حديثه في حديثه

وقال بكسنة خفيفة واستحسنه فزون الشوبك كل
صلوة ويؤذن ويقيم على طهره وجزا اذان الحديث
وكره اقامته واذان الجنب بعد كاذن المارة و
المجنون والسكران ولا تعاد الا فائتة ويستحب كون
المؤذن عالما بالسنة والافاق وكرة اذان النبي
والهبة والقاعدة لا اذان العبد العلى والا عا
وولد الزنا واذان الخ على الصلوة قائم لاهل الجماعة
واذان قد قامت الصلوة شفعوا وان كان الاما
غائبا او هو المؤذن لا يؤمونه حتى يحضر **باب شروط**
الصلوة هي طهارة بدن المصلي من حدث وجنب
وثوبه ومكانه وستر عورته واستقبال القبلة و
النية وعورة الرجل من تحت سترته الى تحت ركبته
والا فائتة مع زيادة بطنها وطهرها وجميع بدن المرأة
عورة الا وجهها وكنها وقدمها في رواية وكشف
ربع عضو موعورة تمنع كاللبطن والفخذ والرجل
وشعرها النازل وذكره بمفردة والاشين وحدها
وحلقه الذكر بمفردة وعند ابى يوسف اذا منع
النجس في الاكثر وفي النصف عنه روايان و
دعم ما ينزل النجاسة بصلتها معها ولا يجيد ولو وجد

بالحديث في حديثه في حديثه
في حديثه في حديثه في حديثه
في حديثه في حديثه في حديثه

وقال بعض من سجد لنفسه بكرة اذان الحديث
كما يرد اقامته لانه بعد السجدة لا يجوز له ان يجلس
لصلوة فاذا لم يجلس يجب ان يقبل خفية
الى بهيب يفتي انما روى الناس
ابن بكير

يجب النجاسة الحقيقية كما البول النجس
والدم وغيره فركه

او يدور وطريقه الى
وضع رواية العشر النازل ليس بعورة لانه لا بد
بوازي الرأس فلا يكون حكمه حكم الرأس
في شدة المسألة

ان ركعتي المراكبة ركعتان
بوجود ركعتين ووجهه ان اجاب الله
صلواته فاستمر انما في حديثه في حديثه

في الصلاة
في الركعة
في السجدة
في القراءة
في الركوع
في السجدة
في القراءة
في الركوع
في السجدة
في القراءة

ثلاثة اربع طاهر وصلى عاريا لا يجزئ وفي اقل من رجة بخير
والافضل الصلوة به وعند محمد ترمذ وان لم يجز ما يسهل
عورته فصل في ما يركع وسجود جاز والافضل ان يصلي
فاحدا بيازا وقبله من بكة عين الكعبة ومن بعد جهتها
فان جلدوا ولم يجز من ياله عنها تحري وصلي فان علم خطا
بعد ما لا يعيد ما وان علم به فيها استدار وبني وكذا
ان تحول رايه وان شفع بلا تحري لا يجوز وان اصاب
وعند ابو يوسف ان اصابا جاز وان تحري قوم
جهايت وجهوا حال امامهم جازت صلوة من لم يتق
بخلاف من تقدمه او علم حاله وخالفه وقبله انما لم
جهته قدرته ويصل قصد قلبه الصلوة يتجربها وضيم
الى القصد افضل ويكنى مطلق النية للنفل والنية في وجوب
في الصحيح والغير شرط تعيينه كالعقل والمقتدى بنوي
المتابعة ايضا والتميز بنوي الصلوة لله تعالى والدعاء
لميت ولا يشترط عدد الركعات **باب صفة الصلوة**
فرضها التحريم وهي شرط والقيام القراءة والركوع
والسجود والتسليم الاخيرة قدر الشاهد وهي اركان
والخروج بصنع فرض خلافا لهما وواجب قراء
الفاتحة وضيم سورة وتعيين القراءة في الاوليين

في الصلاة
في الركعة
في السجدة
في القراءة
في الركوع
في السجدة
في القراءة
في الركوع
في السجدة
في القراءة

في الصلاة
في الركعة
في السجدة
في القراءة
في الركوع
في السجدة
في القراءة
في الركوع
في السجدة
في القراءة

في الصلاة
في الركعة
في السجدة
في القراءة
في الركوع
في السجدة
في القراءة
في الركوع
في السجدة
في القراءة

في الصلاة
في الركعة
في السجدة
في القراءة
في الركوع
في السجدة
في القراءة
في الركوع
في السجدة
في القراءة

ورعاية الترتيب في فعل كل واحد وتعديل الاركان
وعند ابو يوسف هو فرض والتعود الاول
والفاظ السلام وقنوت الورد وتكبيرات العيدين و
الحجر في تحلة والاسرار في تحلة وسنتها رفع اليدين
للتحية وتبشير صابغة وجه الامام بالبكير والثناء
والتعوذ والتسمية والثاني سر او وضع يمينه
على يارده تحت سترته وتكبير الركوع وتسبيحه
ثلاثا والرفع منه واخذ ركبته بيديه وتفرج يديه
وتكبير السجود وتسبيحه ثلاثا ووضع يديه وركبته
واقية الشجل اليسرى ونصب اليمنى والقنوت و
الحلقة والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء
واذا انتهت نظر الى موضع سجوده وكلمه عن
الثناء وبدا فخرج كفبه عن كعبه التكبير ورفع
اليمنى الى السطح والقيام عند خي على الصلوة
وقيل عند خي على الفلاح والشرع عند قد قامت
الصلوة **فصل** يمنع الخشوع في الصلوة
واذا اراد الدخول فيها كبرها بركعة بعد رفع يديه
حي ويا ما دها ميه شحني اذنيه وقيل لا يركع وعند
ابو يوسف برفع مع التكبير لا قبله والمراد برفع

في الصلاة
في الركعة
في السجدة
في القراءة
في الركوع
في السجدة
في القراءة
في الركوع
في السجدة
في القراءة

في الصلاة
في الركعة
في السجدة
في القراءة
في الركوع
في السجدة
في القراءة
في الركوع
في السجدة
في القراءة

في الصلاة
في الركعة
في السجدة
في القراءة
في الركوع
في السجدة
في القراءة
في الركوع
في السجدة
في القراءة

في الصلاة
في الركعة
في السجدة
في القراءة
في الركوع
في السجدة
في القراءة
في الركوع
في السجدة
في القراءة

الم

الفاضل بينك انك
الفاضل بينك انك

[illegible]

[illegible]

ولا يرفع يديه الا في تقصير صمغ فاذا رفع راسه من
النية من الركعة الثانية اقرئ بسم الله الرحمن الرحيم
ويصلي بها ويصلي وجهه اصابها نحو القبلة ووضع
يديه على خذيها وبسط اصابعه متوجهة نحو القبلة وقراء
الشهادتين مسجوداً ركناً عنه وهو النجيات لله ولرسوله
والطيبات السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته
السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين شاهد ان لا اله الا الله
والله اعلم بالشهادتين محمد عبده ورسوله والي بيدي
في القعدة الاولى وقراءتها بعد الاولي واليتين العاتية
خاصة وهي افضل وان سبح او سكت جاز والقعود
كالاول والمرأة تنوء كرجلها وهو ان تجلس على
اليمنى اليسرى وتخرج كلتا رجلتيها من الجانب الايمن فاما
ثم تشهد فيقول على النبي صلى الله عليه وسلم وعباد الله
شبه الفاطم القران والادعية المأثورة لا يجازيها
كلام ان ستم يسلم عن يمينه مع الامام فيقول تسلم
عليكم ورحمة وعن يمينه كذلك وينوي الامام به
من عن يمينه وبالله من الحفظة والناس الذين مع
في الصلوة والمفتدى كذلك وينوي امامه في الجا
الذي هو فيه وفيها ان حاذاه والمنفرد بالحفظة

الحقيقة فقط
فقط

فقد استعمل البطلان في جميعها بالجملة لا بقسط
والجواب أفضل
فقد استعمل البطلان في جميعها بالجملة لا بقسط
والجواب أفضل
فقد استعمل البطلان في جميعها بالجملة لا بقسط
والجواب أفضل

[illegible]

فان اكثر التفسير على انه خطاب للمؤمنين
ولم يحل عليه حكمة الخفية ولا

فقط **فصل** بحمد الامام بالقرآن في الجملة والعبد
والنحو واولي العباد من اداء قضاء وخير المنفرد
في نقل النبل وفي الفرض الجهرى ان كان في وقت
وافضل الجهر ويجزيان حتما فيما سوى ذلك وادنى
الجهر اسماع غيره وادنى المني فقه اسماع نفسه في حج
كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعاق والامتناع
وغيرها ولو ترك سورة اولى العشاء قضاء بها في
الاخيرين مع العائنه وجهرهما ولو ترك في حتما لا
وفرض القراءة اية وثلاث آيات قصيرا واية
طويلة يستتبا في السفر عجله الفاتحة واني سورة
نحو البروج وانشت في النحر وفي الجهر بعون آية او
خمسون واستحسنوا الفصل فيها وفي الظاهر وادنى
في العصر والعشاء وقصيرة في المغرب ومن حجاز
الى اليمين وج طوايل ومنها الى المكن اوساط ومنها الى
الاخر قصار وفي الضرورة بقدر الحال وتطال الاية
على ان نية في الفجر فقط وعند محمد في الكل فلا ينعين
شيء من القرآن لصلوة بحيث لا يجوز غيره وكذا التبعين
ولا يرد الموم بل يسمع وينصت وان قراءته
آية الترغيب والترهيب او خطاب صلى على الصلوة

الخ الجدة
 ارفع اليهم
 والبصير من الخيلة
 والاشفاة
 كقولهم تاعى ورافعة الخنة للمنفق ولا تقبل
 الختم حلف الاسماء اللهم بارئنا

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
الشيخ الفاضل الميرزا محمد باقر
الطهراني في نسخة من كتابه
التي هي من نسخة الميرزا محمد باقر
الطهراني في نسخة من كتابه

والثاني والذي سواه **فصل** بمحاجة سنة مؤكدة وأما
الناسن لا مائة عليهم بالسنة ثم أفاءهم وعند أبيه
بالعكس ثم أفاءهم ثم أسبغهم ثم أسبغهم خلفا وكثره
أما العبد والاعوان والاعوان الفاسق والمنسحق و
ولد الرثاقان فقد جاز مع الكرامة ويكره تطويل
الامام الصلوة وكذا جماعة النبا وحدثت فان ضل
يقف الامام وسط بين كالترا واليخبرن بمحاجة
الاجوز في النج والمغرب العت وجوزا حضورا
في الكل ولو صلى مع واحدا فامع من يمينه وتقدم على
الاثنين فصاعدا ويصف الرجال ثم الصبيان ثم
ثم النساء فان حاذية مشتهية في صلوة مطلقة
مشتركة كتحريم واداء في مكان واحد لا جائل فسدت
صلوته ان تولى امامها ولا تدخل في صلوة بلا مشية
اياما وقد اقتدر رجل امرأة او صبي طارح عذره
وقاري باني في كسرين عار وغير موم بموم ونفرت
بمستقل وبمغرض فضاخر وجوز اقتداء غاسل
بما سح ومستقل بمغرض وموم بمشرك وقائم باحد
وكذا اقتداء المتوضي بالنسب والقائم بالقاعد خلاف
لمحضرهما وان علم ان امامه كان محضا عاد وان
ابو سفيان يوزن عذره

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
الشيخ الفاضل الميرزا محمد باقر
الطهراني في نسخة من كتابه
التي هي من نسخة الميرزا محمد باقر
الطهراني في نسخة من كتابه

ان

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
الشيخ الفاضل الميرزا محمد باقر
الطهراني في نسخة من كتابه
التي هي من نسخة الميرزا محمد باقر
الطهراني في نسخة من كتابه

امى وقاري باني فسدت صلوة الكل وقال صلوة
القاري فقط ولو استخلف الامام القاري انما
في الاخيرين فسدت **باب** **حديث في الصلوة**
من سبعة حديث في الصلوة توفاه وبنى والسنين
افضل وان كان اماما فآخر الى مكانه فاذا توفاه
عاد وانتم في مكانه حتى ان كان اماما لم يفرغ وان
مخبرين وبين الامام حيث توفاه كما لم يفرغ ولو
احدثت عند استئناف وكذا الوجه او على عليه السلام
او فقهه او اصابته بخاسته ما نفع او شج او ظن انه
احدث فخرج من المسجد وجاوز الصفوف خارجا
ثم ظهر انه لم يحدث ولو لم يخرج او لم يجاوز بني وكسبه
احدث بجد تشهد توفاه وسلم وان توفاه في هذه الحالة
او عمل ما فيها تمت وبطل عند الامام ان ربي في
هذه الحالة وهو يتيم ما او تمت هذه الحالة او خرج
خفيه بعل قبل او تعلم اني سورة او وجد القاري
او قدر الموم على الاركان او نذر كصا والترتب
فاثمة او استخلف القاري اسبا او طلعت الشمس
او دخل وقت العصر في الجمعة او زال عذر المعذرو
سقطت بحجة عن كبره ولو استخلف الامام مسجونا

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
الشيخ الفاضل الميرزا محمد باقر
الطهراني في نسخة من كتابه
التي هي من نسخة الميرزا محمد باقر
الطهراني في نسخة من كتابه

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
الشيخ الفاضل الميرزا محمد باقر
الطهراني في نسخة من كتابه
التي هي من نسخة الميرزا محمد باقر
الطهراني في نسخة من كتابه

صاحب الامر علیه السلام
فانما هو الذي قال في كتابه
في فضل قضاة اهل البيت
الائمة عليه السلام انهم
هو القاضي والحاكم
والقاضي والقاض

والناتج ان
على الاقرب من
عاقبة الافعال
وقال العبد المذنب
في الامور التي
والصوره

القول الى دة رضى من خلية عن نلس نقر
الريك وان اقصى اقضاء الكلب وان اقضى
فتراض الغلب والاقضاء ان يقضى البية
على الارض وينصب ركية نسيا هو القيد
امنة ملكه
يكلمه كماله

[illegible]

قال بوقفه في النور فوض بها اخذ
وقال سنة ويا اخذ يوسف كذا في قوله
ثم رجع وقال ابواب دهره
الصحيح في نسخة
الاصح

این مسئله بر پشت او اندر می رویان انداختند
 و نور شرع ابله و کند ثقله کله حال بود که از اینش
 رفته گشته نموده لازم او مازاد از این قطع نمود
 از این جهت بود که
 او را در این اوصاف از این قطع نمود
 فاعلم ان الاصل عندنا بطلان الادان رک القارة
 في ركعتي الشفع الاول يبطل التوبة في ما يصح
 الشفع الثاني على الاول في ركعة واحدة لا بطلان
 الادان في صحابا الشفع الثاني في ركعة واحدة
 الترتيب في ركعة واحدة بطلان التوبة ايضا في لا
 يصح بناء الشفع الثاني في ركعة واحدة لا بطلان
 فقط في صحابا الشفع الثاني في ركعة
 ما يبطل التوبة اصلا بل توجب فساد الاول
 ما يبطل التوبة في ركعة واحدة لا بطلان
 ما يبطل التوبة في ركعة واحدة لا بطلان

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا هو الصحيح في الصلاة
والصلاة في البيت
والصلاة في البيت
والصلاة في البيت

فانما مع القدرة على القيام ولو بعد ما انتهى فاما ما
ويكره لو لم يقدروا على القيام ولو بعد ما انتهى فاما ما
خارج المصلي مومنا الى جهة لو جهت رايته وبني منزله
خلا فالابن يوسف وركوبه في **فصل المراجع**
مؤكد في كل ليلة من رمضان عشرة ركعات بعشر تسليما
وجلسه بعد كل ركعة اربع بقدره السنة فيها خمسة
فلما يركب كسب النوم ويكره فاما مع القدرة على القيام
ويوزن جماعة في رمضان فخطوه افضل في السن
الا المراجع **فصل** يصلي امام جماعة بالناس عشر ركعات
الشمس ركعتين في كل ركعة ركوع واحد ويصل الركعة ويخفيها
وقا لا يجهر ثم يعويدها حتى يسمع الشك ولا يخطفان ثم يجهر
صلواتا في ركعتين او اربع كما يحسنه الظاهر والراجح
الزنج **فصل** لا سلاة جماعة في البيت سلاة بل دعا
واستغفار فان صلواتا في جاز وقال يصلي الامام
بالناس ركعتين يجهر فيها بالترادة ويخطف بعشر خطبتين
كالعبد عند محمد وعنده يوسف خطبة واحدة ولا يلقب
النوم اوردتهم وتبلى الامام عند محمد وخروج ثلثة ايام
خطوه ولا يخفف اهل الذمة **باب** ان المراجعة شرع في
فرض فاقم ان لم يسجد على طمأنينة وتيقن وان سجد

ان المراجعة شرع في

هذا هو الصحيح في الصلاة
والصلاة في البيت
والصلاة في البيت
والصلاة في البيت

وسوفي الرباعي ثم شفعوا لوسجد لثالث ثم وتيقن من طمأنينة
الا في العصر ولو في العجر او المغرب تطوع وتيقن ان لم
يقعد ان ثلثة سجدة فان قعدت لم يقعد في الركعة ولو كان
في سنة الظهر او الجمعة فاقم او خطب تطوع على شفع
وقبلتها وكرهه فوجبه من سجدة اثنان في كل ركعة
ما اذن لها ان تقام به جماعة اخرى وان فصلت
الا في الظهر والعشاء ان شرع في الاقامة ومن جاز
فوت النجس جماعة ان ادى سنة بركتها وتيقن
وان رجا اذ ركعت ركعة لا يركب بل يقعد بها يجنبها
المسجد وتيقن ان لا يقضي الا بقضاء الفرض وعنه محمد
بعد الطلوع ويترك سنة الظهر حالين وتيقنها
في وقت قبل شفعه وغيرها وغير الواضح في كل ركعة
لا يقضي اصلا ومن ادرى ركعة واحدة من الظهر جماعة
لم يصلي جماعة بل ادرى ركعة وضعتا ومن سجد اول ركعة
جماعة بطوع قبل الفرض شاء ولم يخف فوتره ومن ادرى
الامام ركعة فليقف حتى رفع رأسه لم يدرك
ملك الركعة ومن ركع قبل امامه فادركه امامه منه
صح ركوعه **باب** الفوائد التي تبين الفاتحة
او الوقتية ومن الفوائد شرط فلو صلى فضا

ان المراجعة شرع في

هذا هو الصحيح في الصلاة
والصلاة في البيت
والصلاة في البيت
والصلاة في البيت

هذا هو الصحيح في الصلاة
والصلاة في البيت
والصلاة في البيت
والصلاة في البيت

بالتفصيل

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf from an old book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and small dark spots, possibly due to age or handling. A faint horizontal line is visible near the top edge, and there are a few small, dark, irregular marks scattered across the surface.

بالعكس
فان قيل يجب على الركوع واجب لا من خلافه فانما هو واجب
انقسام على الركوع والركوع على الشدة وقس على سائر تحققاته
وجوابه صحة الفلوة
بان لم يرفع كسرة عاد وقيل معروا والقوة ما لم يستقيم
فانما هو الركوع كذا قال الزيلعي
لان قبل اصلاح صلوة فامكنه ذلك لان ما دون
الركعة تجزئ الركن
في الصلاة وما يشاء لا يحتمل الى الفهم والاشياء
في الصلاة لا يشترط ان تكون الحركات
ان الشغل بعد طلوع الفجر باكثر من سنة
في الصلاة بهذا التسمية فغير لان سجدة السهو
في غير الصلاة فلا يعتد به
ان صلح بهذا التسمية فافلح من غير ان يجد التسمية
ان سجدة السهو في صلح
الا لا يشترط عليه الاصل المذكور في صلح

الركعة الاولى سجدة واحدة
الركعة الثانية سجدة واحدة
الركعة الثالثة سجدة واحدة
الركعة الرابعة سجدة واحدة
الركعة الخامسة سجدة واحدة
الركعة السادسة سجدة واحدة
الركعة السابعة سجدة واحدة
الركعة الثامنة سجدة واحدة
الركعة التاسعة سجدة واحدة
الركعة العاشرة سجدة واحدة

سجدوا ولا ولو سلم من على السجدة ان لا يسجد لطلب
نيت ولا ان يسجد وان نيت في صلوة كم صلى ان كان
اقول ما عرض له استقبل والآخرى على بعدة ثلثة فان
لم يكن لظن بنى على الأقل فعد في كل موضع احتمال انه
موضع التقود ولو نهم مصلى الظهر انه انما فتم ثم علم
انه صلى ركعتين انما ويسجد للسهو **باب صلاة المريض** يخبر
عن القيام او خاف زيادة المرض بسجدة واحدة ركع و
يسجد وان عذر الركوع والسجود او من رأسه فاعاد ركع
سجدة اخفض لا يرفع الى وجهه شيئا للسجود فان فعل
بخفض رأسه حتى اذا انقلب صحت وان عذر التقود او من
مستلقيا وجلاه الى القبلة او مضطجعا وجهه الى
وان عذر الارباع برأسه فابت لا يؤم اجنبة ولا يجلس
ولا يقبله وان قدر على القيام وخبر عن الركوع والسجود
يؤم فاعاد ولو فضل من الارباع قائما ولو مرض في الشاء
الصلوة بنى باقدروا لو اقمها فاعاد ركع وسجد
فقد رعى التمام بنى قائما وقال محمد بن ثابت وان اقمها
بايا فعد على الركوع والسجود يستأنف للمضطجع ان
يتكى على شئ ان اعني ولو صلى في فلاة خارجة فاعاد
بلا عذر صح خلافا لما في الموطأ لا يجوز سجدة واحدة

الركعة الاولى سجدة واحدة
الركعة الثانية سجدة واحدة
الركعة الثالثة سجدة واحدة
الركعة الرابعة سجدة واحدة
الركعة الخامسة سجدة واحدة
الركعة السادسة سجدة واحدة
الركعة السابعة سجدة واحدة
الركعة الثامنة سجدة واحدة
الركعة التاسعة سجدة واحدة
الركعة العاشرة سجدة واحدة

الركعة الاولى سجدة واحدة
الركعة الثانية سجدة واحدة
الركعة الثالثة سجدة واحدة
الركعة الرابعة سجدة واحدة
الركعة الخامسة سجدة واحدة
الركعة السادسة سجدة واحدة
الركعة السابعة سجدة واحدة
الركعة الثامنة سجدة واحدة
الركعة التاسعة سجدة واحدة
الركعة العاشرة سجدة واحدة

الركعة الاولى سجدة واحدة
الركعة الثانية سجدة واحدة
الركعة الثالثة سجدة واحدة
الركعة الرابعة سجدة واحدة
الركعة الخامسة سجدة واحدة
الركعة السادسة سجدة واحدة
الركعة السابعة سجدة واحدة
الركعة الثامنة سجدة واحدة
الركعة التاسعة سجدة واحدة
الركعة العاشرة سجدة واحدة

الركعة الاولى سجدة واحدة
الركعة الثانية سجدة واحدة
الركعة الثالثة سجدة واحدة
الركعة الرابعة سجدة واحدة
الركعة الخامسة سجدة واحدة
الركعة السادسة سجدة واحدة
الركعة السابعة سجدة واحدة
الركعة الثامنة سجدة واحدة
الركعة التاسعة سجدة واحدة
الركعة العاشرة سجدة واحدة

اعني عليه من يومه وليس له فضي وان زاد سنة
لا يقضي وعند محمد يقضي بالمدخل وقت سنة **باب**
سجدة السلاوة ويجزئ من ثلثة آية من اربع عشرة
آية في الاعراف والاعد والنخل والاسرار ومريم ونوح
والفرقان والنمل والتمثيل ومن فضلت النجم و
الانشقاق والعنق وعلى من سمع ولو غير فاصد وكذا
المؤمن بتلاوة ايامه ولا يجزئ الا على
سامع لم يسمع في الصلوة ولو سمعها المصلي من ليس
لا يسجد في الصلوة ويسجد بعد ما كان سجدها لا يجوز
ولا تبطل الصلوة ولو سمعها من امام فاقضى به
قبل ان يسجد بسجدة معه وان اقدم بعد ما سجدها
كان في تلك الركعة لا يسجد اصلا وان في غير ما سجد
كالمولم يقضى ولا تقضى الصلوة خارجا ثم تلاها ثم دخل
في الصلوة واعادها وسجد كفته عن التلاوتين وان
سجد لكلا ثم شرع واعادها يسجد اخرى ولو كرر
آية واحدة في مجلس كفته سجدة واحدة وان
تلاها او المجلد تسبحة النب والدياسة
واحد يتقالم من غصن الى غصن اخر تبدل ولو
تبدل مجلس مع تكرار الوجوب عليه ان اتخذ

الركعة الاولى سجدة واحدة
الركعة الثانية سجدة واحدة
الركعة الثالثة سجدة واحدة
الركعة الرابعة سجدة واحدة
الركعة الخامسة سجدة واحدة
الركعة السادسة سجدة واحدة
الركعة السابعة سجدة واحدة
الركعة الثامنة سجدة واحدة
الركعة التاسعة سجدة واحدة
الركعة العاشرة سجدة واحدة

الركعة الاولى سجدة واحدة
الركعة الثانية سجدة واحدة
الركعة الثالثة سجدة واحدة
الركعة الرابعة سجدة واحدة
الركعة الخامسة سجدة واحدة
الركعة السادسة سجدة واحدة
الركعة السابعة سجدة واحدة
الركعة الثامنة سجدة واحدة
الركعة التاسعة سجدة واحدة
الركعة العاشرة سجدة واحدة

الركعة الاولى سجدة واحدة
الركعة الثانية سجدة واحدة
الركعة الثالثة سجدة واحدة
الركعة الرابعة سجدة واحدة
الركعة الخامسة سجدة واحدة
الركعة السادسة سجدة واحدة
الركعة السابعة سجدة واحدة
الركعة الثامنة سجدة واحدة
الركعة التاسعة سجدة واحدة
الركعة العاشرة سجدة واحدة

الركعة الاولى سجدة واحدة
الركعة الثانية سجدة واحدة
الركعة الثالثة سجدة واحدة
الركعة الرابعة سجدة واحدة
الركعة الخامسة سجدة واحدة
الركعة السادسة سجدة واحدة
الركعة السابعة سجدة واحدة
الركعة الثامنة سجدة واحدة
الركعة التاسعة سجدة واحدة
الركعة العاشرة سجدة واحدة

الركعة الاولى سجدة واحدة
الركعة الثانية سجدة واحدة
الركعة الثالثة سجدة واحدة
الركعة الرابعة سجدة واحدة
الركعة الخامسة سجدة واحدة
الركعة السادسة سجدة واحدة
الركعة السابعة سجدة واحدة
الركعة الثامنة سجدة واحدة
الركعة التاسعة سجدة واحدة
الركعة العاشرة سجدة واحدة

الركعة الاولى سجدة واحدة
الركعة الثانية سجدة واحدة
الركعة الثالثة سجدة واحدة
الركعة الرابعة سجدة واحدة
الركعة الخامسة سجدة واحدة
الركعة السادسة سجدة واحدة
الركعة السابعة سجدة واحدة
الركعة الثامنة سجدة واحدة
الركعة التاسعة سجدة واحدة
الركعة العاشرة سجدة واحدة

ان اذى السقف سقط على الباني وان لم يواد
واحد بانتم لم يسمع ايات اذى البعض سقط
عن الكل والاعظم الكل

والمعبر اكثر الراى على الصفة لانه يخلص باخذ
الزمان والمكان والاشخاص وقوته وثقلته ايام

عنه مع القدرة على الترويض والصلوات
تأخذ من مع القدرة على القيام والصلوات

شأن على ان علة الكرامة عند البعض توهم منوب
المسجد فان كانت الميت فارجح لا يكره عندهم وعند
البعض ان المسجد لم يكن الا في الصلوة الحقة

فليت وان كان خارجا عندهم ايضا
بستره الى الصبح ان يرفع صوته باليكاد عند
ولادة وفي الاضاح الاستغفار لان ان يكون

ادعائه ما يدل على حيوته في بقاء او تحريكه
او عناه

لانها صلوة من وجه وجه التوبة فلا يترك الصيام
من غير علة احصاها

لا يترك من قبل كرامة تشرية اما الذي يترك
صلوة الجنازة فلا يكون

ان خيف ان يفسد الصلوة عليه فوضف فيه و
فرضه في الصلاة او لم يثبت احد مما هو في الصلاة
شرطها اسلام الميت وطهارته واولى ان من التقديم
فيها السليمان ثم القاضي ثم المام ثم المولى الا قرب لا
ان الاب فانه يقدم على الابن والمولى ان ياذن لغيره
فان صلى غير من ذكر بلا اذن اعاد المولى ان شاء ولا
غير المولى بعد صلوة واول دفن بلا صلوة صلى عليه مالم
يظن نفسه ويؤمن هذه الصلوة للرجل والمرأة ككبيرة
يشي عقيبها ثم ثابته يصلي على النبي عليه السلام بعد ما يتم
ثابته بعد الصلوة للميت والمسلمين بعد ما يتم
ويسلم عقيبها فان كبر فامسا لا يابح ولا قرارة فيها
ولا تشبه ولا رفع يدا في الاكبر ولا يرفع لصبي
ومجنون ويقول اللهم اجعل لنا فرطا اللهم اجعل لنا ارجا
وزخرا واجعل لنا شافعا مشفعا وامن بعد ذلك
لا يكره اخي فيكبر معه وقال ابو يوسف يكره ولا يشترط
كان حاضر حال الحرية ولا يجوز ركبا استحسانا وتكره
في مسجد جماعة ان كان الميت فيه وان كان خارجا
اختلف المشايخ ولا يصلي على عضو ولا على عائب
ومن سبيل بعد الولادة غسل وشي وصلى عليه
والاغسل في المختار وادرج في خرقه ولا يصلي عليه
صاغ وكل

وذكر الفقهاء على القول بوقوع النجس في الثوب
من المقترة ولا بأس في الباب والادب
اعلموا

والسبي مبني مع احد ابويه لا يصلي عليه الا ان سب احد
النساء او اسلم من عاقل او لم يثبت احد مما هو في الصلاة
او اسلم من عاقل او لم يثبت احد مما هو في الصلاة

قرب كافر غسل النجاسة وكفها بخوفه والغاء
في خفة او دفعه الى الابد وسن في حال الجنازة اربعة
وان بدأ فبضع مقدمها على مئبته ثم مؤخرها ثم

مقدمها على راسه ثم مؤخرها وتيسر عليه دون
الحبس والمشي خلفها افضل واذا وصلوا الى قبره
تجلسوا قبل وضعه عن الاعناق ويحذف القبر ويحذف

يدخل الميت فيمن جهة القبيل ويقول واضعة
سنة وعلى من رسول الله وشي في قبره لا
الرجل ويوجه الى القبيل ويحل العقدة ويسوي عليه

الذين او القصب ويكره الا بالوجه والجنب
الارب ويسلم القبر ولا يربع ويكره بان يركب
والا بالوجه والجنب ولا يرفس انسان في قبر الا ضرورة

لا يخرج من القبر الا ان يكون الارض مغطوبة ويكره
وطي القبر والحلوس والنوم عليه والصلوة عنده
بصحة الشهيد هو من قبل اهل الحرب او البغي او

قطاع الطريق او وجد في المعركة وانه اذا قتل
مسلم ظاهرا ولم يحضره دينه فيكفن ويصلى ولا
يغسل

يجب يتقف القتل بل سقوط العوضا
الابوة

قصاص واجل

فمنع عنه غير ثوبه اي غير ثوبه تحقق بالملك كالقود
والخشو والقلنسوة والسراويل والخف والبرص والبرص
تأخذ من العدد والمنه وينقص ان اذا
كان ثوبه من العدد والمنه لم ينقص كقصة اي لو لم
يكن ثوبه من جنس الكفن كالانوار وكذا زاد
ولو كان ما ليس من جنس ينقص صدركم

او لو لم يكن من جنس الكفن كالانوار وكذا
زاد ولو كان ما ليس من جنس ينقص
فانه اذا لم يسل فانه غسل كذا علم ان قتل وجدة
او بالعضاء والكبر لان الواجب الدية والنفقة
وكذا في الرخصة صدركم

من قتل من البغاة او قطاع الطريق ينزل لانه
معتق ولا يصلي عليه قياسا على المذموم لانه
كل من قتل على البغاة او على امره قومه قومه
او درياءه القتل لا يامره ولا
في سائر القتل من جازت صلوة ولا
في سائر القتل من جازت صلوة من جاز
في سائر القتل من جازت صلوة من جاز
في سائر القتل من جازت صلوة من جاز

ويدفن بدمه وبنار الا ما ليس من جنس الكفن كالقود
والخشو والقلنسوة والسراويل والخف والبرص والبرص
تأخذ من العدد والمنه وينقص ان اذا
كان ثوبه من العدد والمنه لم ينقص كقصة اي لو لم
يكن ثوبه من جنس الكفن كالانوار وكذا زاد
ولو كان ما ليس من جنس ينقص صدركم

اعلم ان الكعبة اربعة جهات يجب جهتها الاربع
فالوجه الذي يلي البيت الذي يكون الامام فيه
من الجاهات الثلاثة التي
فان لا يركبها الا من
الوجه الذي يلي البيت الذي يكون الامام فيه
من الجاهات الثلاثة التي

وملك نصيب حولي فارغ عن الدين وحاجته الى
نام ولو نذر ما كانا فاعلى محزون ولا يصلي ولا
مكاتب ولا مدلول مطالب من العباد في قدر
دينه ولا في مال خماره ومنفقودات قطفي البحر
ومعصوب لانيته عليه مدقون في رتبة نسكاته
وما اخذ مضادة ودين كان قد جرد لانيته عليه
بخلاف على دين مفر على او معصية او فاجد على
بسته او علم به فاضل فاعلى في الكفن بخلاف ودين
في البيت ونسك مكانه وفي الدفون في الارض او الكرم
اختلاف ويركي الذين عند قبضه فنجو برمال التجار
عند قبض اربعين وبدل ليس كذلك عند قبض نصيب
وبدل ليس بال عند قبض نصيب وحولان حول
قال لا يركب ما قبض منه مطلقا الا الدية والاربع بدل
الكعبة فعند قبض نصيب وحولان حول ونسك او
نسبة معارضة لا دار او لغزل القدر الواجب لو نصيب
بالكل ولم ينوبها سقطت ولو بالبعض لا سقطت عند
يوسف خلافا لمحمد ومحمد بكلمة لا سقطت عند محمد خلافا
لابي يوسف ولو اشترى عبد للتجارة فنوى استحلاله
اكونه للتجارة وما نوى للخدمة لا يصير للتجارة بالخدمة

الوجه الذي يلي البيت الذي يكون الامام فيه
من الجاهات الثلاثة التي
فان لا يركبها الا من
الوجه الذي يلي البيت الذي يكون الامام فيه
من الجاهات الثلاثة التي

وتنقص من الكفن ما كان من جنس الكفن كالقود
والخشو والقلنسوة والسراويل والخف والبرص والبرص
تأخذ من العدد والمنه وينقص ان اذا
كان ثوبه من العدد والمنه لم ينقص كقصة اي لو لم
يكن ثوبه من جنس الكفن كالانوار وكذا زاد
ولو كان ما ليس من جنس ينقص صدركم

والمراد بالدين وسيله مطالبه بجهنم البغاة
فان لا يمنع دينه البغاة والكفار وقمع دين
الزكاة حال بقاء النصاب وكذا بعد ان
لان الامام مطالبة في الاموال الظاهرة والباطنة
في الاموال الباطنة وقطع الطبع الظلمة عينها
فكان ذلك توكيدا لانه لا يركبها ولا فرق بين
ان يكون الدين بطريق الاصاله والكفالة
قوله مع قطع الحسقة احقر ربه على الدنيا الى
فروجه وان سلفه اصول وان علما ومكاتب
ودفع هذه الروايات الى الاخر

الوجه الذي يلي البيت الذي يكون الامام فيه
من الجاهات الثلاثة التي
فان لا يركبها الا من
الوجه الذي يلي البيت الذي يكون الامام فيه
من الجاهات الثلاثة التي

الوجه الذي يلي البيت الذي يكون الامام فيه
من الجاهات الثلاثة التي
فان لا يركبها الا من
الوجه الذي يلي البيت الذي يكون الامام فيه
من الجاهات الثلاثة التي

三

بقصة منه العمل
بلغ اذ افعال النار على ان انصرف اليوم الى الله
عبد الفقير فنصرف عدا دهرها ازل على غيره
بجاء عندنا في
شبه

حتى يعلقها نصف الحمل لا يملكه
سائبة فلا يجب فيها الزكاة

حجتی بپس فی کلّ خصلین حقیقه فیه تذکره اصرار
 حقن الاستساف الاول اویس ایجاب نیست لیون
 والا ایجاب اربع حقائق بعد منضایا
 خسترون علی المائده والعین صابر کل انتصاب
 از دست و خسته و عجز هیچ ابعین فهو نصب
 الخصل مع الحقیقتین قلنا زاد علیها خمس
 مائده و خمین و جنب ثلاث حقائق

صلى

حَقَاقٍ وَنِصْفَ لَبُونٍ إِلَى مِائَةِ وَصَلَتْ وَتَسْعِينَ فَمِنْهَا
 أَرْبَعٌ حَقَاقٍ إِلَى مِائَتَيْنِ ثُمَّ يَفْعَلُ فِي كُلِّ مِائَةٍ كَمَا فَعَلَ فِي
 الْمِائَةِ الَّتِي بَعْدَ الْمِائَةِ وَالْمِائَةِ وَتَسْعِينَ وَتَحْتَ الْعَرَبِ سَوَادٌ
فصل وليس في أقل من ثلثين من البقرة زكوة فإذا
 كانت ثلثين سائمة ففِيهَا سِتْعٌ وَهُوَ مِائَتَانِ فِي النَّسَبِ
 أَوْ سِتْعَةٌ إِلَى أَرْبَعِينَ ففِيهَا مِائَتَانِ وَهُوَ مِائَتَانِ فِي النَّسَبِ
 أَوْ مِائَةٌ وَلَا شَيْءَ فِيمَا زَادَ إِلَى أَنْ يَبْلُغَ سِتِينَ وَعِشْرِينَ
 أَلَامَامٍ فِيهِ كَبْكَبٌ وَفِي سِتِينَ نَبْعَانِ وَفِي ثَلَاثِينَ
 مِائَةٌ وَنَبْعٌ وَكَذَا الْحِجَابُ كُلَّمَا زَادَ عَشْرًا فِي كُلِّ
 ثَلَاثِينَ سِتْعٌ وَفِي أَرْبَعِينَ مِائَةٌ وَتَحْتَ الْمِائَةِ سَوَادٌ
فصل وليس في أقل من أربعين من الغنم زكوة فإذا
 كانت أربعين سائمة ففِيهَا شِئَاءٌ إِلَى مِائَةٍ وَعِشْرِينَ
 ففِيهَا شِئَاءَانِ إِلَى مِائَتَيْنِ وَوَاحِدَةٌ ففِيهَا ثَلَاثُ شِئَاءٍ
 إِلَى أَرْبَعِيَّةٍ ففِيهَا أَرْبَعُ شِئَاءٍ ثُمَّ فِي كُلِّ مِائَةٍ شِئَاءٌ
 وَالضَّيَّانُ وَالْمَغْرُورُ وَالدُّنَى مَا يَحِلُّ بِهِ الزَّكَاةُ
 وَتُؤْخَذُ فِي الصَّدَقَةِ الثَّمَنِيَّةُ وَمَا نَمَتْ لِسَنَةِ مِنْهَا
فصل إذا كانت النخيل سائمة ذَكَوْرًا وَأُنْثَى ففِيهَا
 الزَّكَاةُ ظِلًّا لَهَا فَإِنْ شَاءَ أُعْطِيَ عَنْ كُلِّ فَرْسٍ مِائَةٌ
 وَإِنْ شَاءَ فَوْقَهَا وَأُعْطِيَ مِنْ فِيمَنْهَا رُبْعُ الْعَشْرِ أَنْ

[illegible][illegible]

وقد مر في هذا الموضع من ان المال ان كان لا يقبل
مقتضى الجواز بعد ان يقع اسم الحمل والفضل المسمى فقبل
صوتها قبل ان يشرع في وعده من الفضل وتلخيص
من العلوية وايضا من الحملان ووجهه ذلك ان ينفق
عليه الحمل ولا فاعلا قول الفضل في لا ينفق
غيرها ينفق حتى لو حال عليه الحمل من حين
ملكها وصية الزكوة وقيل اذا كان له
لم نصاب سبعة فمقتضى عليتها
سبعة اشهر فتوالى على عددها
ثم ملكها الاصول وبقيت الاولاد هل يبقى
حول الاصول على الحمل عند ما لا يبقى وعده الباقين يبقى

عادي اليه احدى النمل كائنت الاضي
فانما من الحق الاصلية

نصابا وليس في الذكور مخلص شي انما ما في الاثنا
يخلص عن الامام روايان ولا شيء في البغال
الجميع لم يكن للتجارة وكذا النضال والحملان
الا ان يكون معها كبر وعنده ان يوصف فيها
ومنها ولا في الحمل والتوابع والعلوية وكذا السات
المشركة الا ان يبلغ نصيب كل منها نصابا ومن
وجب عليه سن فلم يوجد عنده وبيع ادنى منه
مع الفضل او اعلى منه واخذ الفضل وقبل ان يجر
للتساعي ويجوز دفع القيمة في الزكوة والعشر و
الكفارات والتذورات وصدة الفطر وتسقط
الزكوة بهلاك المال بعد الحول وان ملك بعضه
سقط حصته ويصرف الباقي الى العفو ولا
ثم الى نصاب عليه ثم وثم عند الامام وعنده ان يوصف
يصرف بعد العفو الاول الى النصف بغير الزكوة
تعلق بالنصاب دون العفو وعنده محمد بهاء
فلو ملك بعد الحول اربعون من ثمانين شاة يجب
شاة كاملة وعنده محمد نصف شاة ولو ملك خمسة
عشرة من اربعين بغير تجزئة فيض وعنده ان يوصف
خمس وعشرون جزءا من ستة وثلاثين من بنت

يخرج ان اداء القيمة مكانه اغتفرص عليه في العفو
المذكورة بايز لا على لان القيمة بغير الزكوة
لان المصير الى البذل انما يجوز عند عدم الاصول او اداء
القيمة مع وفاء حصة المقتصر عليه في ملكه جاز
فكان الواجب اخذ سهمها اما العين او القيمة
وحقيقا هذه المقام في الاصول

مثلا اذا كان له اصل اربعون من الابل فملك عشرة في
الباقى يجب عليه ان يبيعها بغير الزكوة
فما كانت لبون من جزاء من ستة وثلاثين جزاء
الواجب في ستة وثلاثين فيبقى الواجب بقدر الباقي
ويجب اربع شاة عند الحول لانه صرف الزكوة
الى نصاب الذرية على العفو فيبقى النصاب الاول واما
فمقتضى اصله فقال يجب نصف بنت لبون
لان الواجب متعلق بالابن عند اعلم ان صرف
المال الى العفو ينصرف في جميع الاموال عند الحول
واما عند رهاها فلا ينصرف الا في التساوي لا ما اذا
وجاز ما في ولا عفو فيه عند رهاها

لبون

في نصاب الذرية
في نصاب النصف
في نصاب الزكوة

لبون وعنده نصف بنت لبون ومنها وبأخذ النصف
الوسط لا الا على والادون ولو اخذ البغاة زكوة النوا
والعشر والخارج بنتي اربا بها ان يعيد وما خفيته ان لم
يعرفوا في حقها الا الخارج **باب زكوة الذم**
والعروض نصاب الذم عشرة من متاعا ونصا
القيمة ما ساد درهم وفيها ربع العشر ثم في كل اربعة
مشاقيل واربعين درهما يجب به وقال ما زاد من
وان قل والمعتبر فيها الوزن وجوبا واداء وفي الدرهم
وزن سبعة وهو ان يكون العشرة منها وزن سبعة
مشاقيل وما غلب فيه او فضة فحكم حكم الذم والنصف
الى الصابن وما غلب فيه بغير قيمة لا وزنه ونسب
نية التجارة فيه كالعروض يجب في نبيها وحليتها
واشيئها وفي عروض تجارة بلغت قيمتها نصابا
احدهما يقوم بما هو النفع للفقراء وتضم قيمتها اليها
ليتم النصاب وتضم احدهما الى الآخر بالقيمة وعنده
بالاجزاء ويضم مستفاد من جنس نصاب اليه في حوله
وحكمه ونصا النصاب في اثنا عشر الحول الا بضران كل
في ظرفه ولو عمل في نصاب تسعين او لنصاب
صح ولا شيء في مال الصبي البغلي وعلى المراهقين

في نصاب النصف
في نصاب الزكوة
في نصاب النصف

لبون وعنده نصف بنت لبون ومنها وبأخذ النصف
الوسط لا الا على والادون ولو اخذ البغاة زكوة النوا
والعشر والخارج بنتي اربا بها ان يعيد وما خفيته ان لم
يعرفوا في حقها الا الخارج **باب زكوة الذم**
والعروض نصاب الذم عشرة من متاعا ونصا
القيمة ما ساد درهم وفيها ربع العشر ثم في كل اربعة
مشاقيل واربعين درهما يجب به وقال ما زاد من
وان قل والمعتبر فيها الوزن وجوبا واداء وفي الدرهم
وزن سبعة وهو ان يكون العشرة منها وزن سبعة
مشاقيل وما غلب فيه او فضة فحكم حكم الذم والنصف
الى الصابن وما غلب فيه بغير قيمة لا وزنه ونسب
نية التجارة فيه كالعروض يجب في نبيها وحليتها
واشيئها وفي عروض تجارة بلغت قيمتها نصابا
احدهما يقوم بما هو النفع للفقراء وتضم قيمتها اليها
ليتم النصاب وتضم احدهما الى الآخر بالقيمة وعنده
بالاجزاء ويضم مستفاد من جنس نصاب اليه في حوله
وحكمه ونصا النصاب في اثنا عشر الحول الا بضران كل
في ظرفه ولو عمل في نصاب تسعين او لنصاب
صح ولا شيء في مال الصبي البغلي وعلى المراهقين

في نصاب النصف
في نصاب الزكوة
في نصاب النصف

العشرة من هذه الاخذ بحسب الامام احمد والشافعي
اخرج الى الحامية من المسلم لكثرة من يفتنهم
في ماله
لان اقلية البها اكثر من اقلية الذين يفتنهم
عليه ما يؤخذ من التورين
ارسل

اي علم قرنا اخذ من اهل الحامية مثل ذلك
كان بعض حتى انهم لو اخذوا كل اموالهم ولا
يؤخذ على اموال الحامية الا ما صدقه الله
ظلاله الا ان كان مضمنا عليه في المهروداوي
وضع الامانة في موضعها فيصير العيان لانه
مكشور حتى انهم عليه معنى وان كان مضمنا
رقة فيصير في المهروداوي لانه لو ادعى ما يثبت
من المهروداوي لانه لا يصح ان يثبت ما يثبت

يعني اذا ادعى تسليم زكاة السائمة الى الفقراء
في المهروداوي عندنا ما يثبت على يده
تأنيلا وعندنا ما يثبت على يده
الى مستحق وهو الفقراء ويكفي كالمشتر من الكسب
اذا وقع الثمن الى موكله ولنا ان اخذ الامام
فلا يمكن ابطاله كالمهروداوي لانه لو ادعى
اليه فان الولي انما يثبت منه فانيا يثبت
الوكيل الى الموكل لان للموكل حق الاخذ او موكل

اي منعه فان دون فان كان مديونا لا يؤخذ منه
شيء وان لم يكن مديونا فليس له ماله فان كان
الموكل مديونا فليس له ماله فان كان
معه لا يؤخذ منه الزكاة وان لم يكن الموكل
لان الخنزير قبل سقائه اذا انضما الحيات
الخنزير لا يباع واذا انضما الى الارض يباع
الدين

ما على الرجل العاشر من نصيب على الطريق لياخذ
صدقات التجار ياخذ من المسلم ربع العشر ومن الذي
نصفه ومن الجريه ثمانية ان بلغ نصيبا ولم يعلم قدره
ما ياخذون متا وان علم اخذ مثله لكن ان اخذوا
الكل لياخذ به بل يترك قدر ما يبلغه ما منه وان
كانوا لا ياخذون شيئا لا ياخذ منهم شيئا وان
القبيل وان اقربان في بيته ما يملك النضاب وثلث
قول من اكثر تمام حول او الغواغ من الدين او ادعى
الاداء انفسه الى الفقراء في المهروداوي غير السائمة او
الاداء الى عاشره او ان وجد عاشره او مع مكية
ولا يشترط اخراج البراءة ولا يقبل ادائه بنفسه
حارج المهروداوي في السائمة ولو في المهروداوي من
المسلم قبل من الذي لا من الجريه الا قوله لامة هي ام
ولدي وان مر الجريه ثانيا قبل مضى لم يزل فان
مر بعد عوده الى داره عشر ثانيا والا فلا يعتبر
قيمة الخمر لا قيمة الخنزير وعندنا يوسف ان مر بها
مع العاشر وما ولا يعتبر مال ترك في المهروداوي
ولا مضاربة ولا كسب فان كان في المهروداوي
عليه ومعه مولاه ومن مر بالخروج فعشره

ارسلات اوزر
خمسون
نواذون

نفس

فعشر ثانيا **باب** انما المسلم او ذمي وجده
ذهب او فضة او عديد او ميا من او حياض في ارض
عشره او خارج اخذ منه خمسة والباقي له ان لم يكن الارض
مملوكة وان فلما لكها وما وجدته الجريه فكله في وان
وجدته في داره لا يملك خلافها وفي ارضه روايت
وان وجدته ارضه لامة الاسلام فهو كالنقطة وما
علامه الكفر خمس باقية له ان كانت ارضه غير مملوكة
وان مملوكة فكله عندنا يوسف وعندنا ما باقية
ملكها اول الفتح ان علم وان فلان في ماله عرف
لها في الاسلام وما اشبهه فخره يجعل كافر باقية
ظاهر المذهب وقبل اسلاميا في زماننا ومن دخل
دار الحرب بايمان فوجد في صحانها كانا حلالا له
وان وجدته في دارها رودة على ما لكها وان وجد
ركانه مياهم في ارض منها غير مملوكة خمس باقية
ولا خمس في خويرو زنج وبرزخه وجد في جبل وخمس
زنج لالوا لوز وعشره وعندنا يوسف بالعكس علم
جوده

باب زكاة الخارج في ما سقته السماء او سقى
واخذ من ثم جبل العشر قبل او كثر بلا شرط نصاب
وبناء وعندنا انما تجب فيما بقي سنة اذا بلغ

باني فلو ان في ثمره كل
جوهر مضمون خلقه الله تعالى في المهروداوي

انما كان خبايا في داره
انما كان خبايا في داره
انما كان خبايا في داره

انما كان خبايا في داره
انما كان خبايا في داره
انما كان خبايا في داره

انما كان خبايا في داره
انما كان خبايا في داره
انما كان خبايا في داره

انما كان خبايا في داره
انما كان خبايا في داره
انما كان خبايا في داره

عشر في العشر في الاول ونصف ثلث في الثاني
اجرة العمل ونفقة البقرة والاراء واجرة الخيل
وذلك

وهي عشرة اوسق والسق ستون صاعا
والصاع ثمانية اوقية والاوقية ربعون

وقال الشافعي لا يؤخذ العشرة بالعشرة لان
العشرة لا يؤخذ من العمل المتحصل من الارض
قال انه منقول من الجيران ولا يخرج من الارض
فامية البرسيم ولما قوله في العمل

ما لم يكن عشر قرب كل قرية منها خوص متالفة
عن عشرة قريسة العمل قريسة
اراضة من زمي شفعة او اشتر الدمي
من المدة العشرة قريسة على المالك ايضا
والبيع عادة عشرة كما كانت

لما ان عمر صلحهم على ان ياقه منهم ضعف
فلما كانت هذه المدة من الحقوق الواجب في الاموال
لتفليتي يجب عشران له ان العشر كان وظفة
مسلم فيعرف مصارف العشر

لان الواجب ما لم يتغير ما يتغير مصروفه فعلق حق
الفقر به ورواه عنه يعرف مصارف العشر لان
الشافعي لما صدقه له

خمس اوسق والوسق ستون صاعا وما لا يوسق فاذا
بلغت قيمته خمسة اوسق من ارضه ما يوسق عنده يوسق
وعند محمد اذا بلغ خمسة اشغال من ارضه يوسق به نوعه
فاختر في النخل خمسة اجمال وفي الزعفران خمسة اشغال
ولا شيء في الحنظل وقصب فارس وحشيش وبنين وسف
وفيما سقى بغير دابة او بسانية نصف العشر قبل
موت الزرع وفي العسل العشر قل او اكثر اذا اخذ جبل
او ارض عشرة وعنده محمد اذا بلغ خمسة اوقان والوق
سنة وثلثون رطلا وعنده ابي يوسف بلغ عشرة قري
ويؤخذ عشران من ارض عشرة لتفليتي وعنده محمد عشر
واحد ان كان اشترها من مسلم ولو اشترها من قري
اخذه من العشران وكذا لو اشترها من مسلم او اسلم خلا
لابي يوسف قبل محمد وعنده المراء والصفي منهم ما على
الرجل ولو اشترى قري عشرة ففعلية اخراج وعنده محمد
على حالها فان اخذه من مسلم بشفعة او ردت على
ابيع لك والبيع عاد العشر وفي راجعت بيتا
خارج ان كانت لذي او لمسلم سقايا بما به وان
سقايا بما به العشر فغيره ولا شيء في الدار ولو لذي في دار
السداد والبر والعين عشرة وما وانها حفر بالعم
كذلك صوب في قصبه بيا صوب

ارسله

نفت ياني

خارجي وكذا يسجون وجون ودجل والاراضة
ابي يوسف خلا فالحمد وليس في عين قري او لفظ في
ارض عشرة شيء وان كانت في الارض خارج
فيها الصالح للزراعة الخراج لا في ولا في غير
وخارج في ارض واحدة **المصنف** لا يخرج
وهو من شيء دون نصاب المسكين من شيء
وقيل ان العسل العاقل يعطى بغير عمل ولو غشا والمك
يعان في ثقت رقبته ويديون لا يملك نصابا في
عن دية وينقطع الجراه عنده ابي يوسف ولا يخرج
ان كان فقيرا او من له مال في وطنه لامة ويجوز
رفعها الى قلمه وعلى بعضهم ولا تدفع لبناء مسجد
او لكتفين ميت او قضا دية او من قري عتيق
ولا الى ذمي وصح غيره ما ولا الى غني يملك نصابا
من شيء مال كان او عبده او طفله خلاف ولده
الكبير واخراته ان كانا فقيرين ولا الى بائني مال
على او عباس او جعفر او عقييل او احارث بن جند
المطلب ولو كان عاقل عليها قيل خلاف التطوع
ومواليهم منهم ولا يدفع المذكي زكاة الى اصله
وان علوا الى فرعه وان سفل او زوجة

نفت ياني
نفت ياني
نفت ياني

نقطة بالفتح والكسر والكسر في ثقت ياني
ويذكر ياني كرمه صلا ويذكر ياني كرمه صلا
يقار او زينة الرب ياني كرمه صلا
يقال نقطة القلي لفظا اذا صوتت الحشر

لعله طالع السلام ياني حاتم ان الله تعالى حرم عليكم
اموال القاصي واوساخهم بها

وكذا لا ترفع الى زوجها خلافا لهما ولا الى عبده ومكانه
 ومديره وام ولد له وكذا عبده المعتبر بعضه خلافا
 لهما ولو دفع الى من ظنه ميسر فبان انه غني او
 باشي او كافرا او ابوه او ابنه او اخاه خلافا لابي
 ولو بان انه عبده او مكاتبه لا يحكي وندب دفع
 ما يعني عن السؤال يومه وكره دفع نصاب او اكثر
 الى فقير غير مدون ونقلها الى بلد آخر الى قريب
 او اخرج من اهل بلده ولا يابى من له قوت يومه
باب صدقة الفطر هي واجبة على الحر المسلم المالك
 لنصاب فاضل عن حوائج الاصلية وان لم يكن
 باميا وبه تحرم الصدقة ونحوها لا تحب عن نفسه وولده
 الصغير الفقير وعبده للخدمة ولو كافرا وكذا مديونه
 وام ولد له لا عن زوجته وولده الكبير وطفل الغني
 بل من مال الطفل والمجنون كالطفل ولا عن مكاتبه
 ولا عن عبده للخدمة ولا عن عبد ابن الاعمى
 عوده ولا عن عبد او عبدة بين اثنين وخمسا
 حجب على كل فطرة ما يخصه من الرأس دون الا
 ولو بيع نجارا فعلى من يتقرر الملك ونحوه
 بطلوع فجر يوم الفطر من مات قبله او اسلم او ولد

بعده

بعده لا تجب فطرته ومصححها بل فرق بين مدة
 وندب افراجها قبل صلاة العيد ولا يستطاعت اخر
 وهي نصف صاع من رز او دقيق او سويق او صاع
 من تمر او شعير والندب لغيره وعند جميعها كالشعير وهو
 رواية الحسن عن الامام والصاع ما يسع ثمانية ارطال
 بالعراق ثم نحو عشرين او مج وعنده يوسف خمسة
 ارطال وثلاث رطل ولو دفع منوى بصرى خلافا
 لمحمد ودفع البر في مكان تشري به الاشياء فيه افضل
 وعنده يوسف الدرام افضل **كن الصوم** هو
 ترك الاكل والشرب والوطئ في الفجر الى الغروب
 مع نية من اهل الذمة مسلم عاقل طاهر من جنس ونفاس
 وصوم رمضان فريضة على كل مسلم مكلف او اداء
 وصوم المندور والكفارة واجب وغير ذلك نقل
 وصوم العيدين واما التشرى حرام ويجوز اداء
 رمضان والندب للمعتين بنية من التيسر الى قبل
 نصف النهار لا عنه في الاصح وبمطلق النية ونية
 النقل وصوم رمضان بنية واجب آخر نقله
 لا التشرى للمعتين بل عما نواه ولو نوى المريض والمك
 فيه واجبا اخر وقفع عما نوى وعندهما عن رمضان

المصنف في
 سنة ابيه
 المصنف في

تجلی ثلثانه در

في قضاء الغنطية الايام
لله نفع مرض يصفى الغنطية
للجوب ولا الاداء
المبيح غنطية وارفعه وهو القدر
في ان كان فضا او نقلا ان السفر
صومه سواء كان فضا او نقلا
في ان كان فضا او نقلا ان السفر
صومه سواء كان فضا او نقلا

يباح النظم لم ينفذ في زيادة مرضه بالصوم
 وليس فروع صوم حيث ان لم يضره ولا قضاء
 ان ما لم يضره حالها ويجب بقدر ما فيها ان صح
 او اقام بقدره والآن بقدر الضيق والاقامة فطعم
 عنه والله لكل يوم كالنظر ولم يضر من الثلث اذا اوج
 والافل وان نزع به في الصوم كالصوم وفدية
 كل صلو للصوم يوم او صوم والصوم عنه وله
 ولا يصلي وقضا رمضان ان شاء وقروا
 ما بعده فان اخذه حتى جاء اخر قدم الاداء
 ثم قضى ولا فدية عليه والشيخ الغيازي اذا عجز عن
 الصوم بنظم ويطعم كل يوم كالنظر وان قد عجز
 ذلك لزمه القضاء وقاما او صم خاف
 على نفسه او ولده بالنظر ونقض لا فدية ولم يصر
 نفل شرع فيه الا في الايام المنهية ولا يباح له النظم
 بل اعذر في روايه ويباح بعذر الضافة ولم يصر القضاء
 ان اخطأ ولو نوى اليك فالنظم اقام ولو في الصوم
 في وقتها صح ولم يضر ذلك ان كان في رمضان كما
 لم يضر مقيما سفر في يوم منه لكن لو اخطأ ولا كفارة
 فيها ومن اعني عليه انما ما قضاها الا لو ما حلت

فيه او في ليلة ولوجن كل رمضان لا يقضي ان انا
ساعة منه قضى ما مضى سواء بلغ مجنونا او غرض له بعد
في ظاهر الرواية ولو بلغ صبي او مسلم كافرا او اقام مسافرا
او طهرت عائض في يوم من رمضان لم يمسك بقية
يومه ولا يلزم الا ولكن قضاؤه بخلاف الاخرين
فصل نذر صوم يوم العيد واما المشرقي صح و
افطر وقضى وكذا نذر صوم سنة ينظر هذه الايام و
يقضيها ولا يجزئ لو صامها ثم ان نوى النذر فقط او
نواه ونوى ان لا يكون يمينا او لم ينو شيئا كان نذرا
فقط وان نوى اليمين وان لا يكون نذرا كان يمينا
فحسب بحسب النية كقارة اليمين لا القضاء وان
نواها او نوى اليمين فقط كان نذرا ويمينا فحسب القضاء
والكفارة ان افطر وعذابه يوسف نذر في الاول
وعاين في الثاني ولا يكره اتباع الفطر بصوم سنة من
شؤال وتزويها بعد عن الكرامة والتشبه بالنصارى
باب الاحتكاف مؤسنة مؤكدة ويجوز بالنذر وهو
التبث في مسجد جماعة مع النية فاقوله يوم عند الامام
واكثره عن ابيه يوسف ساعة عند محمد الصوم شرط
في الاحتكاف الواجب كذا في النفل في رواية والمرأة

تعتكف في مسجد بينها ولا يخرج المعتكف الا حاجة الا
او يجمع في وقت يدركها مع سنتها ولا يثبت في
الجماع اكثر من ذلك وان ثبت خلافه فان خرج
ساعة بلا عذر فسد وعندهما لا يقصد ما لم يكن اكثر
اليوم واكثره وشربه ونومه فيه ويجوز له ان يسجد ويصلي
فيه بلا احضار السليخة ولا يجوز لغيره ويجزم عليه الوطئ
ودواخيه وينبغي بوطئه ولو ناسيا او في النفل او بانه
والقبلة والوطئ في غير فرج ايضا ان ازل والا فحل
ويكره له القميص والكلام الابحرة ومن نذر اعتكاف
ايام لزمته بلياليها وان نذر يومين لزمه بليتهما
لا يهتد يوسف في القبلة الاولى منها وان نوى النذر
خاصة صحت ويلزم التتابع وان لم يلزم ويلزم
بالشروع الا عند محمد **باب الحج** هو زيارة مكان
مخصوص في زمان مخصوص بفعل مخصوص فريض في العمر
مرة على النية خلا فالحج بشرط اسلام وحرية وعقل
وبلوغ وصحة وقدرة زاد واجل ونفقة ذابا به واما التكليف
فصلت عن حوايجه الاصلية ونفقة عياله الى حين عودته
مع احسن الطريق وزوج او محرم للملاحة ان كان
بينها وبين مكة سفر ولا الحج بلا احدهما

وشرط كون الحرام عاقلا بالغ غير مجنون ولا فاسق ولا معتق
 عليها ولا يخرج معه حجة الاسلام بغير اذن زوجها فلو احرم
 صبي او جده فبلغ او اعتق فمضى لا يجوز عن فرضه فان
 جده الصبي احرمه للفرض صحيح بخلاف العبد وفرضه
 الا احرام وهو شرط والوقوف بعرفة وطواف الزيادة
 وماركنان وواجب الوقوف بمنى وافتح مكة
 الصفا والمروة ورمي الجمار وطواف الصدر الاكبر
 والحليين والتقصير وكل ما يجب به كره الدم وغيره من
 واداء اشهره شوال وذو القعدة والعشرة الاوّل
 من ذي الحجة ويكره الا احرام لا قبلها والعمره سنة ولو احرام
 للمدنيين ذو الحليفة ولكل مدين حجة للمعتمدين
 ذات عرق والمجدين قرن والممانيين بيلم لا لها
 ولمن مر بها ويكره تأخير الا احرام عنها لم قصد دخول
 مكة وجاز التقديم هو افضل ويحل لمن هو داخلها ودخل
 مكة غير محرم ووقت الحج والتمتع في الحج الحرام وفي العمره
 حل **فصل** واذا اراد الا احرام نذر ان يتم الظواهر
 وتقص شاربه ويحل عانته ثم يتوضأ ويغتسل ويحل
 لبس اثاره وروا جديدين ابيضين وفضل ولو
 كانا غسيلين او لبس ثوبا واحدا سنة خيرة حاز وب

او احرام من احرام الزمان

وفضل

ويصل ركعتين فان كان مفردا باحج يقول بسمها
 اللهم اني اريد الحج فيسرو لي وتقبل مني وان نوى عليه
 اجزائه ثم ياتي بقول ليكن اللهم ليكن ليكن
 لا شريك لك ليكن ان الحمد والمنة لك ولكل
 لا شريك لك ولا ينقص منها ويجوز الزيادة فان
 لبني ما ويا فقد احرم فلتسبب الرقت والغسول
 الجدل وقيل صيد البر والاشارة اليه الدلالة عليه
 وقيل الغل والتطيب وقيل الطفر وجعل شعرا
 او بدنه وقص لحينه وسر اسه او وجهه وحل
 رأسه وحينه بالخطي لبس قميص او سراويل او قبا
 او عمامة او قنسوة او خفين الا ان لا يجد فخلع
 فيقطعها من اسفل الكعبين ولبس ثوب صبيغ
 برغوان او ورس او عصفرا لا ما غسل حتى لا ينفذ
 ويجوز لا الاغتسال ودخول الحمام والاستنفل
 باليت والحمل وشدة الهميا ومقاتلة عدوه وكثرة
 التلبية رافعا بصوته بحقيق الصلوات وكلها على
 شرف او بسيط واذا نوى او لم يركبها وبالاسحار
فصل فاذا دخل مكة ابتداء بالمسعى فاذا عا
 البيت كبروا هلا وابدا بالحج الاسود فاقبله

قوله فان كان مفردا

واما الصبر المصداق او لا يريد الصبر وهو
 الاضطرار لما صح استناد الغل اليه

لا بالحج

وقال مالك سكره ان يستظل بالفسطاط لانه
 شبه بنقطة انزاس وان الاغتسال لا يبيح

منوها الى الكعبة طويث جابر رضي الله عنه انه يوم
 كان كبره غلانا ويقتل لاله الا الله وهذه لاشريك له
 الى يقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله
 قد بر من

هذا هو الوجه الثاني في بيان كيفية استقبال القبلة في الصلاة
 وهو ان يركب الرجل ركبة واحدة على الارض ويضع يده على ركبته
 ويضع راسه على يده ويضع قدمه على ركبته فيكون في وضعية
 استقبال القبلة

فكبر وقل رافعا يديه كالصلاة ويقل ان استطاع
 من ان يركب ركبتين او يسجد او يمشي شبرا في ربه
 ويستقبل بوجهه القبلة فليصلي بها ولا يفتأ حتى يصلي
 ومصليا على الرضوى عليه السلام ويطوف آخذا من يمينه
 ما بين الباب وقد اضطلع رداؤه بان جعل تحت
 ابطه اليمن والى طرفه على كفة اليمين ويجعل طوافه
 وراء الخطيم سبعة اشواط ثم يركل في السنة الاول منها
 ويمشي في الباقي على شئيه ويسلم الحجر كما مر به في حكم
 طوافه بالاسلام واستلام الركن الثاني كما مر به
 حين ثم يصلي ركعتين عند المقام او حيث يقف من
 المسجد وما وجد جنتان بعد كل تسبيح وهذا طواف
 القدوم وهو سنة لغير المقيم بكة ثم يعود ويسلم
 الحجر ويخرج الى الصفا فيصعد عليه ويستقبل القبلة
 ويكبر ويقل ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم رافعا يديه للركعة
 ويدعو بما شاء ثم يخطو نحو المروة ويسلم على منى فاذا
 بلغ بطن الوادي بين الميادين الاخيرين تسعي سعيها
 حتى يجاوزها فيفعل على المروة كما يفعل على الصفا و
 شوط فيسعي بينهما سبعة اشواط يبدأ بالصفا
 ويختم بالمروة ثم يقيم بكة ثم يطوف ثلثا طوافه

وقوله واستلام الركن الثاني اي بين خطاف
 الشاه لانها بناء على بين بالتدوير او ما كان
 بالتحديق ثم تقبل بعض الناس من احدى باطن
 النسبة ومنه قوله حسن من في الهداية
 قال النبي صلى الله عليه وسلم كان يسكن بين الركنين
 اربع حجة

فاذا

فاذا كان يوم السابع من ذي الحجة خطب الامام خطبة
 يعلم ان س فيها المناسك وكذا الخطب في الباح
 بعرفات وفي الحادي عشر من ذي الحجة خطب الامام
 التروية فخرج الى منى فيقيم بها الى صلاة فجر يوم عرفة ثم
 يتوجه الى عرفات فاذا زالت الشمس خطب الامام
 خطبتين كالحجة ويعلم فيها المناسك وصل بعد خطبة
 بان س الظهر والعصر معا باذان واقامتين وشرط
 الجمع صلاتهما مع الامام خلافا لما كان عليه من قبلها
 ثم يقف ركنين مع الامام بوضوء وغسل ووضوء
 قرب جبل الرحمة وعرفات كلها موقف الا بطن
 ويستقبل القبلة رافعا يديه بسطا حاد مكررا مكررا
 ملبيا مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم وراعيا حاجي
 بجهد ويقف الناس وراء الامام بغير استقبالين
 فيسبحون تسبيحا طويلا ثم يمشون مع بعد الغروب الى مزد
 وينزلون في جبل فخرج ويصل المغرب باذان
 اقامة ومن وصل المغرب في الطريق او بعرفات فخطبه
 اعادة ما لم يطلع الفجر خلافا لابي يوسف وثبت بخروجه
 فاذا طلع الفجر صلى بغير وضوء وقف بالمسعى حرا ثم وضع
 كافي عرفة وعرفات كلها موقف الا وادي مشيرة

واحدة بعد الصلوة الظهرية
 لا فائدة الى الرجوع
 من عرفات الى مكة

وقد اختلفوا في وقتها
 في وقت الظهر
 او في وقت العصر

وقد اختلفوا في وقتها
 في وقت الظهر
 او في وقت العصر

بضم السين وفتح الحاء المهملة وكسر الهمزة المهملة
 المشددة بين مكة وعرفات لئلا يسهو ومنه قوله

بضم السين وفتح الحاء المهملة وكسر الهمزة المهملة
 المشددة بين مكة وعرفات لئلا يسهو ومنه قوله

فاذا اسفر نقر قبل طلوع الشمس الى بني فبيد وفيها رمى حجرة
العقبة فربط بين الواوي سبع حصيات كحصى الخذف يكبر مع كل
حصاة ونطق التلبية باولها ولا يفتع عنده ثم يذبح
اجب ثم يحلن وهو افضل ويصرفه قبل طلوع الشمس
ثم يذبح من يومه او الغد او بعد الى مكة فيطوف للزيارة
بلا رمل ولا سعي ان كان قد قدمها والارمل فيه سعي
بعده وقد حل التباؤ وقت بعد طلوع في النحر
وهو افضل وكرة تاجرة عن ايام حرم يعود الى منى
فيوم في الجار الثلث في اليوم ان في بعد الزوال يبدأ بالتبني
المسجد فيرميها سبع حصيات يكبر مع كل حصاة ويقتع عندها
ويذبح ثم ياتي بها كذالك ثم حجرة العقبة كذلك الا ان
لا يفتع عنده ثم يفتل في اليوم الثالث كذالك ثم ان
يذبح الى مكة وله ذلك قبل طلوع فجر اليوم الرابع لا بعده حتى
يرمي وان اقام فرمى كما تقدم وهو واجب وان رمى فيه
قبل الزوال جاز خلا فالها وجاز الرمي ركبا وغير ركبا
افضل في غير حجرة العقبة ويثبت ليالي الرمي بمكي وكرة
تقدم تتركه الى مكة قبل نقره فاذا نقر الى مكة نزل الى حطب
ولو ساعته فاذا اراد الفطن عنها طاف بقصد تسبعة
اشواط بلا رمل ولا سعي وهو واجب الا على المقيم بمكة
كره

ط
الحاء والذال اللعين وهو الذي يرد من
الا صابغ بعل الخوف الحشا والحداف باصا
ولا يلاون بالمهمل وانما في بالحق وكيفية الذي
ان يفتح الحشا على ظهر ايماء العيني والبري
بالسنة ومنع ارا الذي ان يكون بينه وبين الذي
حسنة او راجع من

ان كان في الطائف قد سها او سها الى
في طواف القدوم لا يمان يتكبر ان وال
اي ان لم يكن قد سها راجع الى طواف
الزيارة من

اي فوج من بني مكة في اليوم الثالث من ايام
الحج وركب الى مكة ذلك الى الخوف والوجود
ان كان قبل طواف في يوم اليوم الرابع من

بخطين من السافر
وقد ذكر

السنن

الحج

ثم يستقل من زمزم ويشرب ثم ياتي الباب قبل
العقبة ويقع مبدرة ويطهه فحده الاكس على الخبز
اشكفي كرسى بقرش الى ومكة الى مكة
بين الكلب والاسود ويثبت بالاشتراسة
ويذبح مجنبا ويسل ويرجع الفم في حتى يخرج من المسجد
فصل ان لم يدخل الحرم مكة وتوجه الى عرفه وقف
بسط عنه طواف القدوم ولا تسلي عليه لركب ومن
او اجاز يذبح من بين زوال الشمس من يوم عرفه
طلوع الحج من يوم النحر فذبح وكبر وتلوا ما اوتي على
اولم يعلم الحاء في ومن فانه ذلك فانه في الفطو
فيستحي ويحلق ويغتسل من قابل ولا دم عليه ولو لم يذبح
ان حرم عنه عند اعماقه فتقلح وكذا ان فعل لا امر
خلافا لهما والمراد في جميع ذلك كالحاصل الا انها تفسد
وجها لا راسها ولو سدت على وجهها شاة وجاز
جاء ولا تجبر بالتلبية ولا ترمي ولا تسعي بين التلدين
ولا تحلق بل تنص وتبس خط ولا تفرسج الاسود
اذا كانت عنده رجال ولو حاصت عند الاحرام
اغشيت وان شجع المن سك الا الطواف
وان حاصت بعد طواف الزيارة سخط عنها طواف
القدر ولا تسلي عليها لركب كما سخط عن اقام بمكة
طواف القدوم

انما يذبح من مكة الزمان الا ان يكون
الموضع حلال من الرجال الا ان يكون
في المسجد ولا يجوز ان يلقى رذوله من

طواف القدوم
او طواف التمتع

انما هو الحرام
الذي لم يدخل الحرم

الركن الثاني
في طواف القدوم

انما هو الحرام
الذي لم يدخل الحرم

انما هو الحرام
الذي لم يدخل الحرم

انما هو الحرام
الذي لم يدخل الحرم

والنوع الثاني من يومين يوسف وعند محمد لا يسقط بالاقامة
بعده ومن قبله بدنه تطوع او نذر او فراء فمما وحوه كبدن الحققة
ونوعها يرد في فتحه احم وان لم يلب فان لم
يأتم ثوبه فلا شيء يوجب الا في بدنه المستعة فان جلبها
او اشعرها او قلدتها لا يكون محرما والدين من
الابل والبقر **باب النحر** النحر النحر افضل مطلقا وهو
ان يبتلع بالعمرة الحج معامن الميقات ويقول بعد
الهم اني اريد الحج والعمرة فيسرع مالي وتبذلها في فاذا
دخل مكة ابتداء فطاف بالعمرة وسعى ثم طاف بالحج طواف
الودوم وسعى فلو طاف بها طوافين وسعى سعيين
جاء وايساء ثم كحل كاهم فاذا رمى جمرة العقبة يوم
فجرح دم القرآن شاة او بدنه او سبع بدنه فان نحر
شنة صام ثلثة ايام قبل يوم النحر والا فضل كون اخرها
يوم عرفه وحكمه ان يذبح ولو كان لم يذبح للثنية
قبل يوم النحر تعين الدم وان وقف الفان بوجه
قبل طواف العمرة فقد رخص فعله دم لرفضه بقضائه
وسقط عنه دم القرآن والتمتع افضل من الذبح
وهو ان ياتى بالعمرة في الشهر الحج ثم كحل فانه فيحرم
بما نحر الميقات ويطوف لها ويسعى ويحلق فيها
بعد اشواط الحج

ان لم يسق الهدي ونطع النسبة باول الطواف
ثم جرم الحج من الحرم يوم النزوة وبذلك افضل وحج
وينج كالقارن فان شجر طعمكم وحاز صوم السنة
قبل طوافها ولو في شوال بعد الايام كان قبل
فان شاء يسوق الهدي وهو افضل اجم وساقه
ويؤا دلي من فوزه وان كان بمنزلة فله ثابرة
او غل وسوا دلي من التجليل والاشعار جاز بعد
ويوسق ساقه من الاسبوع وهو الاشبه بغيره
على الصلوة والسلام ومن الامن ومكره عند الامام
ثم يعتمر كما تقدم ولا يحل وحج من حج كما مر فاذا طلع
يوم النحر طلع من احرامه ولا تمتنع ولا وان لاهل مكة
ومنهم من داخل الميقات فان عادوا لمتنع الى اهله
بعد العمرة ولم يكن ساق الهدي بطل تمتعه وان كان
ساقه ومن طاف للعمرة قبل اشهر الحج افضل من
اربعة ايام بعد دخوله حج كان ممكنا وان كان
طاف اربعة قبل او اعتمر كوفي في اشهر الحج ويحل
واقام بكة وحج تمتعه وكذا واقام بمكة وقيل لا
عند ما ولو افسد عمره واقام بمكة وقضى حج لم يفسد
الا ان يعود الى الهدي بانها وعند ما يعود وان لم يعود

وان احرم فديوم القروية
من المتعينة تلك السنة كالقروية
في سنة الحكيمة

بفتح صام فتحة الهمزة في العوج وحب الفقرة اذا رجع
الى اهل حرسه

اي لا يجوز هجوم الفتنة قبل الاقرار لان سبب وجوب الصلوة
الفتنة لانه بدل عن الهداية وهو جزء الى ان يغير
مقتنع فلا يجوز ادراؤه قبل وجهه كسبه
كذلك انه الهداية عليه يسقط

السوق معه افضل من عدمه لان الشيء م
ساق الهدايا مع نفسه منه

لا يشبه بالصلوات

او شيئا منها من جانب الامم اتفاقا لا مقصودا بالاذان
فالقصود بالاذان من الامر ويكره اي الاشعار والاشارة
لان الامم لا تعظم له مثل ذلك وانما قلنا الشيء وم
الاهتمام لان الشريك كان لا يتفقون من قوله

فقد ورد

ای شهاب الدین ویدوارنه حاج میرزا
محمد نواز شهاب الدین
ای لاکو و منتفا لاندی لاکو
شهاب الدین

[illegible]

بني بعد الف وبك وفضي وج من غير عود ولا
تمنع انما فاما فسد التمتع من حرة او حرة منسية
وسقط عنه التمتع ومن تمتع فضي لا يجوز عن دم
التمتع **بالحجيات** ان طيب لم يمس عضو ارضه دم
لو اذن من زينة وعندها صدقة ولو خضب راسه
بجنا او ستره بونا كما فعله دم وكذا لو خضب
بونا كما فعله او حلق راسه او حلق رقبته
او ابطه او احدى ارجل او عانته وكذا لو حلق في حجة
وعندها صدقة وان قص اظفار يديه او حنط
ورجله في محل واحد فعليه دم وكذا لو قص اظفاره
واحدة او رجل واحد وان قص اظفار يديه ورجله
في اربعة مجال فعليه رجة راء وعنده دم واحد
وان طيب اقل من عضو ستر راسه او حنط
اقل من يوم فعليه صدقة وكذا لو حلق اقل من راسه
او حنطه او حلق بعض رقبته او عانته
او احدى ابطه او ارجل غيره او قص اقل من خمسة
اظفار او خمسة متفرقة وعنده دم في خمسة المتفرقة
دم وان طيب ليس اقل من عضو حرة او حرة منسية
وان شاء تصدق بشئ من ارضه على سنة مسكن

لان من عكس الف والصدقة
استوى بالظن العاصدة والواجب
لا حد على من

دخول من فدية من عود او حرة او حرة منسية
في ارضه او حرة او حرة منسية
ان من ارضه او حرة او حرة منسية
لم يمس من فدية من عود او حرة او حرة منسية
واحد من

الحجيات واحد الحجة وهو ما سمع
عن شيوخنا والمراد ههنا فدية مسكن
ان يقطع او يقطع لبيان انها الواجب
او حلقه

واحد لان ان تقب به ارضا فاكلا
واحدة فدية لان كانهما ارض مسكن
والرجلين والرجل يقدّم مقام الرجلين

اي الحزم المودع بين هاتين
الاشياء يرفع من

اي الحزم المودع بين هاتين
الاشياء يرفع من

اي الحزم المودع بين هاتين
الاشياء يرفع من

وان شاء صام ليلة ايام ولو ارضى او اشح
او ارضى بالسهل او بل فلا بأس وكذا لو ارضى منسكية
في القبا ولم يرضى به في كسبه **فصل** في
اللقوم او الصدقة حنط فعليه دم وكذا لو طاف
للمرئ محن او ترك طواف الصدر او ارضى منه
او دون اربعة اركان او افاض من عرفة قبل الا
او ترك السعي او الوقوف بركعة او ركني حنط
كلها او ركني يوم او ركني حرة العقبه يوم الحرة او ركني
ولو طاف للقدم او الصدر ركني حرة صدقة
وكذا لو ترك دون اربعة من الصدر او ركني حرة
الشك ولو ترك طواف الركن او اربعة من ركني حرة
ابدا حتى يطوفها وان طاف جنباً فعليه بركعة او الا
ان يعيده ما دام مكة ويستط الدم ولو طاف
طاهر في ايام التشرع بعد طواف الكعبة
فعليه دم ولو كان بعد طواف لرجل فدية وان
عنه حرام فقط ايضا وان طاف بركعة وسعى حنط
يجب حنطها فان رجع الى مكة ولم يغزها فعليه دم
ولا شئ لو اعاد الطواف فقط او مع حنط وان جلع
الحرم في احد السبلين قبل الوقوف بعرفة ولو كان

بالفحص فدية بالارادة والاشياء
الاشياء في حرم مكة

بالفحص فدية بالارادة والاشياء
الاشياء في حرم مكة

بالفحص فدية بالارادة والاشياء
الاشياء في حرم مكة

بالفحص فدية بالارادة والاشياء
الاشياء في حرم مكة

بالفحص فدية بالارادة والاشياء
الاشياء في حرم مكة

بالفحص فدية بالارادة والاشياء
الاشياء في حرم مكة

ط واحد فلا واجب فيها
ولا فدية على من

اي الحزم المودع بين هاتين
الاشياء يرفع من

اي الحزم المودع بين هاتين
الاشياء يرفع من

اي الحزم المودع بين هاتين
الاشياء يرفع من

اي الحزم المودع بين هاتين
الاشياء يرفع من

اي الحزم المودع بين هاتين
الاشياء يرفع من

اي الحزم المودع بين هاتين
الاشياء يرفع من

ای بعد کندن الخیار لعلها است
چند ذکر است باینجه

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والعلم نوراً لا يزول ولا يخبو
والعلم نوراً لا يظلم ولا يظلم
والعلم نوراً لا يظلم ولا يظلم

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

باب في وقت الحج ان احرم الحرم بعد او من من او لم
 محرم او ضاع نفقة فله ان يبعث بيته في الحج عنه
 في الحرم في وقت معين ويملك بعد ذلك ما يشاء من غير حرج
 ولا ينصرف خلافا لابي يوسف وان كان في ايام يبعث
 دمين ويجوز ذبحها قبل يوم النحر لاني اكل وعندهما يجوز
 قبل يوم النحر ان كان محرم بالحج وعلى المحصر بالحج اذا
 خلت فضا حج وعمره وعلى المعتمر عمره وعلى العارن حجة
 وعمران فان زال الاحصار بعد بعث الدم وامكنه
 ادراك قبل ذبحه وادرك الحج لا يجوز له التحلل ولزمه
 المضى وان امكن ادراكه فليتحلل وان امكن ادراكه
 الحج فليحج حجاز التحلل استحباب ومن منع بكنة
 الركنين فهو محرم وان قدر على احدهما فليحضره ومن
 فاتته الحج بنحو الوقوف بعرفة فليتحلل بفعل العمرة
 وعليه الحج من غير مال ولا دم عليه ولا وفوت للعمرة وهي
 احرام وطواف نسعى ويجوز في كل السنة وسكره يوم
 عرفة والنحر واما بالتمشيت وينقطع التلبية فيها و
الطواف **باب في الحج** غير تجوز النيابة في العبادات
 المالية مطلقا ولا تجوز في البدنية كالحج وفي المكنة
 منها كالحج تجوز عند المعسر لا عند القدرة ويشترط الموت

بما وافق المحرم من هذه يوم ما بعث
 يذبح فيه ثم
 اي ذبح النذاة البعثة في الحرم
 فليحج فيه ان غلب عليه فليحج
 لا يجزى الا احصاها حتى يفتق
 على اذا تحلل بعد ذبحه في الحرم
 يعني اذا تحلل فضاها فضاها
 فليحج اذا لم يقض الحجة من تلك السنة

صلوات
 رضى الله عنه
 هذه كانت كبرهها في
 ايام الام والامانة
 له من فلكات منقطة

على يوم وفاته سنة ببلد مقدسة
 انما فليحج بالعمرة وعليه الحج من عام فالحج
 رويها الدار النخعي

عند القدرة لا عند الحاجة
 الا في حال الحاجة

والحج

او الحج الزم الى الموت وان شرط الحج للموت
 لا لنفل من حج فالحج صحيح ويصح عنه ويؤى النذبة
 فيبذل التبيك كجدة عن فلان ويرد ما فضل من النفقة
 الى الوصي او الورثة ويجوز ايجاج الصورة والمراة و
 العبد وغيرهم اولي ومن امره بجلان فاحرم حجة عنهما
 ضمن نفقتهما والحج لفلان اياه الام ثم عين او حجا
 قبل المضى صحيح خلافا لابي يوسف وبعده لا ودم متع
 والفران على المأمور وكذا دم الحنانية ودم الاحياء على
 الامم خلافا لابي يوسف وان كان ميتا فليأمر وان
 جامع قبل الوقوف ضمن النفقة وان مات المأمور في
 الطريق كحج من منزل امره بثبت باق منها او عندها
 من حيث مات المأمور لكن عند ابي يوسف باق من
 وعند محمد باق من المال المدفوع ومن اهل الحجة عن البو
 ثم عين احدهما جاز وللان ان يجعل ثواب عمه لغيره
 في جميع العبادات **باب في الحج** هو من اهل البقر
 او غنم واقرباء ولا يجزى بغيره ويجزى فيه تجزى
 في الاضحية وتجزى الشاة في كل موضع الا اذا طاف
 للزيارة حيا او جامع بعد وقوف عرفة قبل كل
 فليحج فيه الى البدنة وبالكلمة يهدى التطوع والمنع

ومن نفقتهما

الاجور الكلام

يجل صورا الصار للمسلم لم يحج
 ولو حج من لم يولد فوصف من فيه فليحج
 خلافا لابي حنيفة
 عند الضرورة لا في غيره

منه القطع الصارح من عدم ثبوت الملك في نظر المتقبر كما في

لعدم ثبوت الملك في نظر المتقبر كما في

ويعقدها بواجب قبول كلامها بلنظ المسمى او احدها
كروحي فقال زوجت وان لم يعلم معناها ولو
داوي او يزوج فيقال اذ او يزوجت بلا ضم
صح كبيع وشراء ولو قال لا عند الشهود ما زال وشراؤه
لا يعقدها وانما يقع بلنظ نكاح وزوج وما وضع
لتمليك العين في الحال كبيع وشراء وهبة وصداقة
وتمليك لا باجارية واباحة واعارة ووصية
وشروط سماع كل من العاقدين لنظ الآخر وحضور
حزين او حر وحرين مكلفين مسلمين ان كانت
الزوجة مسلمة سماعا معينا لفظها فلا يصح ان يتخا
مستقرقين وباركوا فيهما فاسقين او كذابين
في قذف او عيمين او ابني العاقدين او ابني
احدهما ولا يظهر شهادتهما عند دعوى القريب
ويصح تزوج مسلمة عند ذميين خلافا لغيره
ولا يظهر شهادتهما ان ادعت وقرن اخر رجلا
ان يزوج صغيرة فزوجها عند رجل صحيح ان كان
الاسب حاضر او لا لا وكذا الزوج الابن الغني
عند رجل ان حضر صحيح والا فلا **فصل في المهرات**
يكرم على الرجل امه وجمته وان علب وبنتم

لأنه اذا قيل في البيع
لا يملك بغيره
لأنه اذا قيل في البيع
لا يملك بغيره
لأنه اذا قيل في البيع
لا يملك بغيره

صح النكاح عند ابنتها فزنت

لأنه اذا قيل في البيع
لا يملك بغيره

والقران لاس غير ما يخص فوج بهي المتعة والقران
بايام المتعة النحر دون غيره والكل باجرم ويجوز ان
ينصدق به على غير الحرم وغيره وينصدق بجله وخطبه
ولا يعطى الا ان يزوج منه ولا يركب الا عند الضرورة فان
نقص بر كونه ضمنه ولا يملكه فان حله يصدق وتنفذ
ضريحه بالمال البارود لينقطع كنهه فان عطف اليد الواجب
او تعقب فاحث اقام غيره مقامه وينقض بالمعقب
ما شاء وان عطف كرهه وصنع بغيره وضرب به
صفحة ولا يملك منه وهو لا يضمن وليس عليه غيره وتعلقه
بذمة التطوع والتمتع والقران لا غير **باب ما سئل عنه**
شهدوا ان هذا اليوم الذي وقف فيه يوم النحر بطلت
ولو شهدوا انه يوم الزوية صححت ومن ترك الحج الا
في اليوم الثاني فان شاء ما يفتقر والا فليكن في
الكل ومن نذر ان يحج ماشيا يمشي من بيته حتى يطوف
للزيارة وقبل من حيث يحرم فان ركب لزمه دم حلال
اشترى امه محرمة بالاذن لان يملكها والا فلي
يملكها بقص شعره وظفر قبل الحجام **كتاب النكاح**
هو عقد يرد على كل المتعة قصدا يجب عند التوقيف
ويكره عند خوف الجور ويشن موكرا حال الاعتدال

نقطه

لأنه اذا قيل في البيع
لا يملك بغيره

والمراد بالفتد مطلقا فكا ما كان او
غيره مجموع اجاب احد المتكلمين
مع قبول الآخر

المراد بالفتد مطلقا فكا ما كان او
غيره مجموع اجاب احد المتكلمين
مع قبول الآخر

لأنه اذا قيل في البيع
لا يملك بغيره

وبنت ولده وان سفلت واخوته وبنتها وبنت اخيه
وان سفلت وحمته وخالته وام امته مطلقا وبنت
امراه دخلها وامراه ابيه وان علا وابنه وان سفل
والكل مضاعف للجمع بين الاثنين نكاحا ولو في عقد
من باين او جعي او وطئ بملك بين فلو تزوج
اخذت اتمية التي وطئها لا يطأ واحدة منهما حتى تحرم
الاخرى ولو تزوج اخين في عقدين ولم يعلم الاخر
فرق بينه وبينهما ولهما نصف مهر والجمع بين امرأتين
لو فدت احدهما ذكر اكبح عليه الاخرى بخلاف الجمع بين
امراه وبنت زوجها لهما ولا تزني بوجبة الحرمة المصاهرة
وكذا المستبشوه من احد الجانبين ونظره الى زوجها المصاهرة
ونظرها الى ذكره مبشوه وما دون شبع سنين غير
مستبشاه وبنتين ولو انزل مع الس لا يثبت الحرمة
الصحيح وصح نكاح الكتابية والقبائلية المومنة بنبي
المدة بكتاب لا عابدة كركب صح نكاح الحرمة و
الحرمة والامة المسلمة والكتابية ولو مع طول الحرمة
والحرمة على الامة وانزاع فقطل الحر او اياه او
بناتين وحمل من زنا خلا فالا يورس لا لو طاحني
تضع منوطه سبته او اوزان ولو تزوج امرأتين

سواء وطئها او لم يطئها تزويجاً صحيحاً

المدار طول مدة الفدية على كفاها باليكون له المهر المدة
وتفقدتها وجبة خلاف الشائع في المدة بن سب

بعقد واحد واحد بهما ثم صح نكاح الاخرى وهي
لا وعند ما يقسم على مهر مثلها ولا يصح تزوج امته او
سبته او جوسية او وثنية ولا خبيثة في عقد
رابعة ابائنا ولا اخه على حرة او في عقد خلافا لهما
فيما اذا كانت عدة الابن ولا جامل من سبي
او جامل ثبت نسب حملها ولو من سبته ما ولا
نكاح المستعنة والمثوق **باب الاولاد والكفو**
نقد نكاح حرة مكنته بلا ولي ولا لغيره ارض في غير
الكفو وروى الحسن عن الامام عدم جوازه وعلم
قنوي فاضحان وعند محمد ينعقد موثوقا ولو من
ولا يجزئ في الباطن ولو كبر فان استاذن الولي البكر
فسكتنا وضجكت او بكت بلا صوت فهو اذن ونكح
الصوت رد ذلك الزوجها فباعتها بغير شرط
فيما سمية الزوج لا المهر الصحيح ولو استاذنها
غير الولي الا قرب فلا بد من القول وكذا لو استاذن
الشيء ومن زان بكازنها بوثنية او خبيثة او
جواحه او عيس فهي بكر وكذا لو زان بزنا خبيث
خلافا لهما ولو قال لا الزوج سكت وقالت ردود
ولا يثبت له فالتقول لها وحلف عند حاله الامام

صورة المنة ان يقول امنت بك كذا او كذا
وصورة المنة ان يقول امنت بك كذا او كذا
بكذا المنة او خبيثة

ولو سكت الولي من مطاوعة فغير صحيح
وان لا يزوجك

سواء كان البكر او
غير البكر
اراد بالسكوت
السكوت في الرد
لا مطلق السكوت

اذا قال الزوج بملك النكاح فملك وقال هي
ردود فالتقول قولها وقال رد القول
فوقها

والخوف لا يزوجها
بغير اذن

[illegible]

ونبو بهد يسو با لقا لقا العباد انهم يقولون
 ما ايسر لانا انهم كانوا ياكلون بقية الطعام
 فانيه ولا انهم كانوا يطبخون عظام الميتة ولا
 خذون الرسوم كقذاف انهم
 ينفع الاصل ما انهم اذا
 كانت النفس بالهنة
 انزل
 الكفاية

أو انفق غير موصوفة والقار بها لم يزل
 أموال عظام ^{عند} يوسف خالها ^{والقار بها لم يزل} ولغيره ^{منه} فتمت
 عندها وعن الامام روايان في ملك او تمام او كن
 او دباغ غير كنو ليطار او نزار او صراف و به نسي
 ولو زوجت غير كنو فليولى ان يفرق وكذا الوصية
 عن مخرجها ان يفرق ان لم يفرق خالها ولغيره
 المهر او تجهيزه او طلبه النفقة رضا لا سكونه وان منى
 احد الاولين فليس لغیره الا ^{منه} فضل ^{منه} وقف
 تزوج فصولي او فضوليين على الاجازة وبتولي
 طرفي النكاح واحد بان كان ولما لم يجانبين او
 وكلا منهما او ولتا واصيل او ولتا وكلا او ولتا

فقدوم عارفة مقام الجارية بان قال
فروضها اياه عطا

قریب کا نام
 ملا داد و ندا بصلح
 الی آخر
 تفہیم
 سید محمد
 کرم علی

بكرية في كرايه
بالذين والذين المحبون وهو ان ينزل في الارض
بعض كل واحد منهما صادق للآخرين فالتقاء
عائلا وان يسمع كلاما شاعرا بخلقة
في البحر قال بلقيس
ان انا

الشيخ
الشيخ

روایتی بیک ایضاً حضور اولاد
ماتحت تمام المومنین
والنصف والذاتی وینتلمین
الذات صوری

بما لا يزوجها على النصف من المهر
 بغير رضاها ولا رضا الوالد
 ولا رضا الزوج
 ولا رضا المهر
 ولا رضا غيرها
 ولا رضا غيرها
 ولا رضا غيرها

وقبض الباقي رجع عليها الى تمام النصف وعندما
 ينصف المقبوض ولو لم ينصف شيئا فمهره لا يرجع احداهما
 على الآخر وكذا لو كان المهر عتقا فمهره قبل القبض او
 وان تزوجها بالنصف على ان لا يزوجها من البتة او على
 ان لا يزوجها على الفان وقبضها الا الف وان لم يزوج
 ولو تزوجها على الف ان اقام بها او على الفين ان اخرجها
 فان اقام فيها الا الف وان لم يزوجها الا الف او على الفين
 لا ينقص عن الف عندهما الا ان كانا ان اخرجها ولو
 تزوجها بهذا العبد او بهذا العبد فلا يرجع اليها ان كان
 مهرها او اقل والا فانه ان كان مهرها او اكثر فمهرها
 ان كان بينهما وعندهما الا الف او على الفين وان
 قبل الدخول فلا ينصف الا في اجماع وان تزوجها
 بهذين العبدين فادراهما فمهرها العبد فوطعها
 ان ساوى عشرة وعنده يوسف العبد مع قيمته او
 لو كان عبدا وعنده محمد العبد وعام المثل ان هو اقل منه
 وان تزوجها على فرس او ثوب مهره في البيع في
 وصفه او لا خير بين دفع الوسيط او قيمته وكذا الزوجه
 على مكمل او موزون بين جنس لا نصفه ايضا وجب
 هو لا قيمته وقيل الثوب مثل ان يولع في وصفه

وصفه والباقي من مهره

والزوجه

بفتحها فمهرها وادراها با او فمهرها
 مهرها فمهرها لا رجوع
 يقال ثوب مهره
 ثوب

ولو شرط البكارة فوجبه بما سوا كل المهر وان
 على قدر في الشئ واعدا غيره عند العقد فمهرها ما
 وعنده يوسف ما اسره ولا يجب شي بلا وطئ في
 عقد فاسد وان طلق فان وطئ وجب مهر المثل
 لا يراى على الستى وقلها العدة وابنه او ما يزوج
 التفريق لا من آخر الوطئ ان يزوج ويثبت فيه
 النسب ويثبت من حين الدخول عند محمد ويثبت في
 مهرها يعبر به يوم ابرأ اذا استونا سنا وجا
 وعطلا وما لا وديا ولدا وعطلا وبكارة ونسبه فان
 لم يوجد منهم فمن الا جانب فان لم يوجد جميع
 ذلك فما يوجد منه ولا العتق بافها او خالها ان
 لم يوثق من قوم ابيها وصح ضمان ولها مهرها وطئ
 من شئت منه ومن الزوج ويرجع الولي على
 الزوج اذا ادى ان ضمن بامره وان طلق ولم يزوج
 نفسها في الوطئ والسفر حتى يوفى قدر ما بين
 من مهرها كذا او بعضا وكذا السفر والخروج من منزل
 ايضا ولها النفقة لو منعته لكف وقيل الدخول
 وكذا بعدة خلا فالها فيما لو كان الدخول برضا ما عتق
 ولا مخونه وان لم يبين قدر العجل فقد راجع لمثل
 للدارم والابن للنفقة والنفقة

ان يخرج الزوج والزوج

ان يقول محمد
 من حيث الحال والحق
 من حيث السن

ان لم يضمن بامره

بما لا يزوجها على النصف من المهر
 بغير رضاها ولا رضا الوالد
 ولا رضا الزوج
 ولا رضا المهر
 ولا رضا غيرها
 ولا رضا غيرها
 ولا رضا غيرها

للدارم والابن للنفقة والنفقة

اعرفا غير مقرر بربع ونحوه وليس له ان يكون له
 خلافا لابي يوسف واذا اوجبا ما دللت عليه
 حيث شاء دون السيف في السيف في
 ظاهر الرواية والفتوى على الاول ان اخلفا في
 قدر المهر فالتول لا ان كان مهرها كالتب او اكثر
 وان كان كالتب او اقل وان كان بينهما في
 ولزم مهرها وفي الطلاق قبل الدخول التول لا ان
 كانت متعة المثل كنصف قالت او اكثر وان كانت
 كنصف ما قال او اقل وان كانت بينهما في
 ولزم المتعة وعند ابي يوسف التول قبل الدخول
 وبعده الا ان يذكرها لا يتعارف مهرها وانما
 برهن قبل وان برهن فبينة او له حيث يكون
 التول لها وبشبه اوله حيث يكون التول له
 وان اخلفا في اصل وجب مهر المثل ومهر
 احداهما كى هما وفي موتهما ان اخلف الورثة
 في قدره فالتول لورثة الزوج عند الامام ولا
 لورثة القليل وعند محمد كالحية وان اخلفا
 في اصل التول فمهر المثل عندهما وبشبهى وعند
 الامام التول لمثل التسمية ولا كشيء

ان يزوجها
 او يملكها
 او يهبها
 او يهبها
 او يهبها

ان يزوجها
 او يملكها
 او يهبها
 او يهبها
 او يهبها

وان

وان بعث اليها شيئا فالتب هو مهره وقال
 محمد فالتول له في غير ما يبي للاكل وان لم يزوج في فنية
 او جنى فبينة فبينة او بلا مهر ولا كبريت
 في دينهم فالتب في المهر او سواد وطقت او
 قبل او ماتت احداهما وان جازا او جازا
 ثم استدا او استدا قبل القبض فلهما ذلك وان كان
 غير متعين فبينة الخ ومهر المثل في غير ذلك
 مهر المثل في الزوجين وعند محمد القيمة فيها وفي الطلاق
 قبل الدخول كالمتعة عند ابي وجب مهر المثل
 القيمة عند ابي وجب **باب نكاح الرقيق**
 نكاح العبد والامة والمذبر والكتاب وام الولد
 بلا اذن السيد موقوف فان اجاز فله وان رد
 بطل وقوله طلقها رجعة اجازة لا طلاق او فارقها
 فان نحو باذنه فله مهرها ما عدا العبد فيه ويسع المذبر
 والكتاب ولا يبا عان واذا زوجه بالكنكاح
 يشمل جائزته وقاسه فيساع في المهر لو لم يبا
 فوطى وبم الاذن يجرى لو لم يبا بعد جازا لو فوطى
 على الاجازة وان تزوج عبدة المأذون المذون
 صح وهي اسوة الغراء في مهر مثلها ومهر تزوج امته

ان يزوجها
 او يملكها
 او يهبها
 او يهبها
 او يهبها

ان يزوجها
 او يملكها
 او يهبها
 او يهبها
 او يهبها

ان يزوجها
 او يملكها
 او يهبها
 او يهبها
 او يهبها

لا يكره بغيرها ويطهر الزوج متى طهر ولا نفقة عليه الا
 بالتمتع وحي ان يخل بها وبين الزوج في منزله ولا
 يسخمها فان بغيرها لم يرجع صحيح وسقط النفقة
 وان خدعت بغيرها لم تستطع وان زوج الله ثم سجد
 قبل الدخول سقط المهر بخلاف ما لو قبلت الحجة نفسها قبل
 والاذن في الغول عن الامة للعدة وعند ما لها وان
 تزوجت الله او مكاتبته بالاذن ثم عتقت قبلها
 في النسخ حراً كان زوجها او عبداً وان تزوجت بغيرها
 فعتقت نفقة وكذا العبد ولا خيار لها ولا تسقط
 ان وطئت قبل العتق ولا ان وطئت بعده وفم وطئ
 ابنه فولدت فادعاه ثبت نسبه منه ولزمه فيها المهر
 ولا قيمة ولدها ونقصه ام ولده ولجده كالاب بعد موت
 لاقبله وان زوج امه آباءه جاز عليه مهرها لا قيمتها
 فان اتيت بولد لا يقهر ام ولده وهو حر بقرابة حرة
 نسبه زوجها عتقه عني بالف ففعل كالحج
 ولزمها الف والولد لها ويصح عن كفارتها لو فوتت
 وان لم تنزل بالف لا نسبه والولد له خلافاً لما لا يكره
 ولو لم يجز عبده واحته على النكاح دون مكاتبته و
 مكاتبته باب نكاح الكافرة تزوج كافر بلا شهود

قد اقول ان يطهر كذا في باب الاشارة
 اخرجه ولم يثبت في الزوج

اولى عدة كافر وكنت جائز في دينهم ثم اسلموا اقله
 خلافاً لما في العدة ولو تزوج الجوسي ثم اسلم
 او احدهما فرق بينهما وكذا لو زافها اليها وعرفته
 احداهما لا يفرق خلافاً لما في المهر من ان كان احد
 ابويهما اسماً او اسلم احدهما وكذا ان كان بين كذا
 وجوسي ولو اسلمت زوجته الكافرة او زوج الجوسنة
 عوضاً لاسلم على الا فرقان اسلم فعلى والآخرين بينهما
 فان تزوج فالتقوت خلافاً لما لا يفسد لان
 متى ولى المهر لوجده الدخول والافضاض لو ابى وكشى لو
 ابى ولو كان ذلك في كبره لا يبين حتى يتحقق قبل
 اسلم الاخر وان اسلم زوج الكنبية بغير نكاحها و
 يباين الدارين سبب الفوتل التي فزوج احداهما
 البين اسماً او اخرج سبباً بان وان سبباً
 لا ومن باجرت البان لا عدة عليها خلافاً لما
 وارثا واحد الزوجين فسخ في الحال ولو لم يوطئ المهر
 نصفه ان ارتد ولا شئ لهما ان ارتدت وعنده
 ارتداد الرجل طلاق وان ارتد امراً و اسلم محالاً بغير
 وان اسلمت بغيرها بان ولا يصح تزوج المدة
 ولا المدة احداً باب القسم بحد العدة في بيوت

في النسخ حراً كان زوجها او عبداً وان تزوجت بغيرها
 فعتقت نفقة وكذا العبد ولا خيار لها ولا تسقط
 ان وطئت قبل العتق ولا ان وطئت بعده وفم وطئ

في النسخ حراً كان زوجها او عبداً وان تزوجت بغيرها
 فعتقت نفقة وكذا العبد ولا خيار لها ولا تسقط
 ان وطئت قبل العتق ولا ان وطئت بعده وفم وطئ

المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر المهر

لا وطأ والبكر والنسب ومجديده والقديمة وكلية
والكتابة فيه سواء وللمتة والكتابة والمدة
وام الولد نصف الحرة ولا قسم في السفرة
من شاء والفرقة أحب وان وهبت قسمها
صح ولها ان ترجع **باب الرضاع** هو الرضاع
من ثديي الاممية في وقت مخصوص حيث لم يخلط
وكثيره في ثديها لا بعد ما وسى حولان ونصف
حولان محرم من النسب الاجرة ولده و
ولده وعمه ولده وام اخيه واخنة وام عمه وعمته
او خاله او خالته والاعا من المارة لها نفس علي
وتحل اخت الاخ رضاعا وتساوي كالج من الاب
اخذت من امه تحل لاختها من ابه ولا تحل لبن رضاعي
ثدي وان اختلف زناهما ولا لبن رضيع وولد
وان سفل وولد زوج لها من ثديي الرضيع
اخ وبنت اخت واخوة ثم واخنة عمه ولا حرة او رضعا
من شاء او من رجل لا ياتي الا حقا كلبين المارة
ولبن البكر والمستحرم وكذا الاستحاط واللبين
المخلوط باطعام لا يحرم خلافا لما عند علي بن ابي طالب
الغالب لخلط ماء او دواء ولبن ثاة وكذا الرضاع

منه ومنه

منه ومنه

لبين

لبين او اداة اخرى وعند محمد يخلق الحرة بها وان
ارفعت ثديها حرة ولا ممة للكتابة ان لم يوطأ
للصغيرة نصفه ويرجع على الكبره ان علمت بالكتاب
وقصدت الفاء لا ان تعلم او قصدت دفع
الحوج والملك او لم تعلم انه سفد والنول فولي
فيه وانما ثبت الرضاع بما ثبت به المال ولو قال
هذه اخي من الرضاع ثم ادعى انما صدق **باب**
الطلاق هو رفع النكاح بالثبوت شرعا بالكتاب
تطلقها واحدة في طهر لا جماع فيه وتركها حتى
عدتها وحسنه ويؤتي تطلقها ثلثا في ثلثها
لا جماع فيها ان كانت مدخولا بها وتغير بطلقة
وتوفي الحيض والائتة والصغيرة والحامل
للسنة عند كل شهر واحدة وعند محمد لا تطلق الحامل
للسنة الا واحدة وجاز طلاقهن عقيب الجماع
وبدعية تطلقها ثلثا او ثنتين بكلمة واحدة او
في طهر واحد لا رجعة فيه ان مدخولا بها او في طهر
جامعا فيه وكذا تطلقها في الحيض وتجب اجعوتها
في الاصح ان مدخولا بها وقيل تسنح فاذا طهرت ثم ما
ثم طهرت طلقها ان شاء وقيل يجوز ان يطلقها

منه ومنه

منه ومنه

1

1



الحال حتى لو قلن النكاح وقع بكونه وإن وصل
 أنت طالق وقع واحدة ولو قال إن لم أطلق فإني
 طالق لا يقع ما لم يمت احدكما وإذا بدلت نية مثل أن
 وعندهما مثل مني ومع نية الشرط أو الوقت فأنوى
 واليوم لنفها مع فعل محمد ويطلق الوقت مع فعل غيره
 فلو قال امرئ بديك يوم بغير زيد فقد لم يسأل
 تحريم وإن قال أنت طالق يوم انزويك فكلها ليل
 وقع ولو قال طالق فهو لغو وإن نوى وإن قال أنا سكت
 بآين أو عليك حرام بآنت إن نوى ولو قال أنت طالق
 مع مونة أو مع مونة فهو لغو كذا لو قال طالق واحدة
 أو لا خلا في رواية وإن ملك امرأته أو شقها
 بطل العقد ولو طلقها بعد ذلك كذا ولو قال لا وهي
 أنه أنت طالق شتين مع أعناق سيدك إياك
 فأعنفها ملك الرجعة وإن على مطلقها الحي الفدية على
 مولاهما عنقها به فبالأول لكل إل إلا بعد زوج آخر وعند
 محمد يملك الرجعة وتعد كالزوجة إجماعا **فصل** قال السمرقندي
 أنت طالق هكذا يشترط بأبوابه وقع بعد دافان
 استأبطونها تغبة المنشورة وإن استأبطوا ثم
 تغبة المضمونة ولو وصف الطلاق بغير من الله

عزیز الہی صغیر

11/2/20

اَنَا نَبِيٌّ

او ملکہ اور شہزادہ

مفت

پان

بأن قال أنت طالق باین أو البتة أو محض الطلاق
أو أجبته أو أشده أو طلاق الشيطان أو البتة
أو كجبل أو كالف أو بلا البتة أو تطلقه تذهب
أو قولك أو عتيقة وقع واحدة باینة بلا بنية وكذا
ان نور الشين ^{الطلاق} إلا أن نور بقوله طالق واحدة وقوله
باین أو البتة أخرى فنبع باین وتحت بنية البتة
في الكل **فصل** لطلق غير الخول باثنا وعشرين وإن
فرق بآنت بالاولى ولا ينبع النانية ولو قال أنت
طالني واحدة واحدة ^{طالني} وقع واحدة وكذا لو قال
قبل واحدة أو بعد ما واحدة ولو قال بعد واحدة أو
قبلها واحدة أو مع واحدة أو معها واحدة فثبات
وفي الموطورة ثمان في الكل ولو قال إن خلعت
الدار فانت طالني واحدة واحدة ^{الطلاق} قد خلعت
نبع واحدة وعندهما ثمان ولو آخر الشطر فثبات
اتفاقا ونبع بعد قرن بالطلاق لا يمين فلو مات
قبل ذكر العدد في قوله أنت طالني واحدة لا يطين
فصل وكذا بنية ما احتمل وغيره لا ينبع بها البتة
أو دلالة حال فنهيا عتيقة ^{طالني} أو شبهة في رخص
وأنت واحدة ليع كل منها واحدة رجعة وما

يقع الخلاف عادة باسمه أيضا //

المتعلق

في فكل المذكورات

فأما يجتنب اعتدوى نعم الله تعالى ويحتمل اعتدوى عنه الطلاق
فإذا اعتدوى عوة الطلاق نصيب كما قال طلقك ولو استحقاق
فأعتدوى في شتمه

فكما أنه يغفل عنه سر

ای انت دافعه غنودک او غنودہ غنی
بسی در سلاخیلا و بچند انکلا
میدون بال بقول انت کافی غنود او غنودہ غنی

فطَلَّقَتْ وَفَعَلَ رَجْعَةً وَكَذَلِكَ قَالَ ابْنُ نَفْسٍ
وَأَنَّ طَلَّقَ ثَلَاثًا وَفَعَلَ وَكَفَّتْ نِيَّةَ التَّبَيُّنِ
وَلَوْ قَالَ أَخْبَرْتُ نَفْسِي تَطْلُقُ وَلَا يَكُنَّ الرَّجُوعُ
بَعْدَ فَوَلَّ طَلَّقَ نَفْسَكَ وَتَبْقِيَةُ بِالْمَجْلِسِ لَا إِذَا قَالَ
مَنْ شِئْتَ وَلَوْ قَالَ طَلَّقَ مَرْءًا فَإِنَّهُ لَا يَخْرُجُ مِنْ
عِيْلِكَ الرَّجُوعُ وَلَا يَتَقَيَّدُ بِالْمَجْلِسِ إِلَّا إِذَا رَادَّ أَنْ شِئْتَ
وَلَوْ قَالَ لَا طَلَّقَ نَفْسَكَ ثَلَاثًا فَطَلَّقَتْ وَاحِدَةً
وَقَعَ وَاحِدَةً وَفِي عَكْسِهِ لَا يَتَّبِعُ شَيْءٌ وَعِنْدَهُمَا يَتَّبِعُ وَاحِدَةً
وَفِي طَلَّقَ نَفْسَكَ ثَلَاثًا أَنْ شِئْتَ فَطَلَّقَتْ وَاحِدَةً
لَا يَتَّبِعُ شَيْءٌ وَكَذَلِكَ فِي عَكْسِهِ يَتَّبِعُ وَاحِدَةً وَلَوْ
أَمَرَ بِالْبَيِّنِ أَوْ الرَّجْعِيِّ فَحَكَيْتَ وَقَعَ مَا أَمُرَ بِهِ
لَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ أَنْ شِئْتَ فَقَالَتْ شِئْتُ
أَنْ شِئْتُ فَقَالَ شِئْتُ يَنْوِي الطَّلَاقَ فِي التَّلَاقِ
شَيْءٌ وَكَذَلِكَ وَاعْتَقَتْ الْمُسْتَيْتَةَ بَعْدَ مَوْلَا قَالَ عَلَّمْتُ
بوجود وقع وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ مَتَى شِئْتَ أَوْ
مَا شِئْتَ أَوْ إِذَا شِئْتَ أَوْ إِذَا مَا شِئْتَ فَوَدَّ رَجْعَةً
الْأَمْرَ لَا يَرْتَدُّ وَلَهَا أَنْ تَطْلُقَ وَاحِدَةً مَتَى شِئْتَ
وَلَا يَرْتَدُّ وَلَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ كَلَّمَ شِئْتَ
فَلَهَا أَنْ تَطْلُقَ ثَلَاثًا مُتَّفَقًا لِأَجْمَاعِهِ وَلَا يَتَّبِعُ رَجُوعًا

۱
 ۲
 ۳
 ۴
 ۵
 ۶
 ۷
 ۸
 ۹
 ۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or name, appearing diagonally across the bottom right corner of the page.

و غارت الیہ نقلت نسخہا لم یغنی
ایہ نقلت نسخہا و توفیقہ و توفیقہ

ولو قال انت طالق حيث شئت او اين شئت
 لا تطلق ما لم تنطق في مجلسه ولو قال انت طالق
 كيف شئت فان شئت موافقة لينة جعية
 او بانية او ثلث وقع كالكبير وان كان لا يبيع غيرة
 وكذا ان لم يشأ وعندهما لا يبيع شئ وان لم
 يكن له شئ يبيع ما شاءت ولو قال انت طالق
 كم شئت او ما شئت طلق ما شئت في
 المجلس لا بعده ولو قال طلق نفسك فربثت
 ما شئت فلها ان تطلق ما دوز الثلث لا الثلث
 خلافا لها **باب التعدي** انما يصح في الكثرة ولو كان
 ان يربث فان طلق فبيع ان يحبس ولو قال
 لا جنية ان يربث فان طلق فمكحبا
 فزارت لا تطلق والقباط بشرط ان واذا واد
 وكل وكلما ومتى ومتى ما فني جميعها اذا وجد
 الشرط تنهي العين الا في كلما فانها تنهي فيما بعد
 الثلث ولو قال ان يحبس عليك فهي طالق
 فمكحبا عليها في عدة البائن لا تطلق وان وصل
 بقوله انت طالق ما لم يرضل عن التزوج فلو قال
 كلما تزوجت احرأه فهي طالق تطلق بكل زو

22
 او مضافا اليه
 فانت طالق
 والفاظه
 طالق

توزيع على قوائم نام تدخل على التوزيع

فان انما طلق بكلمة واحدة
او اكثر من ذلك في وقت واحد
او في اوقات مختلفة فانه
يكون طلاقا واحداً في كل
حالة من هذه الحالات

في كل حالة من هذه الحالات
يكون طلاقاً واحداً
فان طلق بكلمة واحدة
او اكثر من ذلك في وقت واحد
او في اوقات مختلفة فانه
يكون طلاقاً واحداً في كل
حالة من هذه الحالات

ولو بعد زوج اخر ولو قال كلمتي وطلقت فانت
طالق لا تطلق بعد الثلث وزوج اخر ووال
لا تبطل النكاح والملك شرط لوقوع الطلاق
لا يخلل النكاح وان وجد الشرط فيه اخلت
اليمين ووقع الطلاق والاخلت ولا تبطل
اختلاف في وجود الشرط فالقول مع اليمين له الا
اذا ابرئت وفي ما لم يعلم الا انها تقول لاني حق
نفس لاني حق غير فلو قال ان حضت فانت
طالق وفلانة فقال حضت طلقت هي لا فلانة
وكذا لو قال ان كنت حنتين غداً انت فانت
طالق وعبدي حر فقلت احب طلقت ولا
ولا تبطل في حضت ما لم يسم الثمن فادامته
وقع من ابدائه ولو قال ان حضت حضت تبطل
اذا اظهرت ولو قال ان ولدت انتي فانت
طالق ثنتين قوله نهيا ولم يسم الا ذل تطلق وا
قضاء وثنتين تنزها وتنقض العدة ولو علق
بشرطين شرط لوقوع وجود الملك عند اخراجها
فان وجب او اخرجها فيه وقع وان وجب او اخرجها
لا فيه لا تبطل ويطلق بغير الثلث تعليق طلقها

فان طلق بكلمة واحدة
او اكثر من ذلك في وقت واحد
او في اوقات مختلفة فانه
يكون طلاقاً واحداً في كل
حالة من هذه الحالات

بشرط

بشرط ان يخرجها قبل وجوده ثم تزوجها بعد تحلل زوج
لا تبطل في كل وقت ولو علق الثلث مع العلق بالوطى لا يملك
الغنى بالقبض بعد الابلاج ولا يصبر به مراجعاً
في الرجعي ما لم ينزع ثم لو لم يطلق لاي يوسف
ولو قال ان نكحتا عليك فهي طالق فكلها
عليها في عدة البائن لا تطلق وان وصل بقوله
انت طالق قوله انت ابدته او ان لم يبد
او ما شاء الله او ما لم يشأ الله او لا اله الا الله
لا تطلق وكذا لو بانث قبل قوله انت ابدته
وان مات موبتغ وفي انت طالق طلاقاً
واحدة تبطل ثلثان وفي الا اثنتين واحدة
وفي الا ثلثان ثلث **بشرط** ان يخرجها
بها الرجل فاما بالطلاق تبرعه فيها الا من الثلث
ما يغلب فيها الاملاك كرض مبعوث عن اقامته
مصالحه خارج البيت ومما رزقه رجلاً و
تدبيره ليقول في فضايل او رجم فلو بان امرأته
وهو يملك لكانت ثلثات عليها بغير سبب
او بغيره وهي العدة ورثت وكذا لو طلق
الرجعية فطلقها بثلث ومبائنة قبلت انت بشهوة

فان طلق بكلمة واحدة
او اكثر من ذلك في وقت واحد
او في اوقات مختلفة فانه
يكون طلاقاً واحداً في كل
حالة من هذه الحالات

ولا ينفذ

في كل حالة من هذه الحالات
يكون طلاقاً واحداً
فان طلق بكلمة واحدة
او اكثر من ذلك في وقت واحد
او في اوقات مختلفة فانه
يكون طلاقاً واحداً في كل
حالة من هذه الحالات

فان طلق بكلمة واحدة
او اكثر من ذلك في وقت واحد
او في اوقات مختلفة فانه
يكون طلاقاً واحداً في كل
حالة من هذه الحالات

०१

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

لانه لا يصح اشتراك الكل في الكل
قبل هذا انما يصح ان كان لبعض هذا اللفظ
والا بغيره فيصح لانه لو قال كل ك في طواني
لا تطلق واحدة
الاربع عشرة وكثرة و
منه والكل
اشتراك الكل

بقول حضرت الامام (ع) وانما اذا اردت ان لا تنكح
الزوجة صبر على رخصها واعادها مرة

ی کتابت است طالع و مطلقه و طلاق
خود و استبرائی و حکم است واحد و

از علم الروح تا باکها حقه

ای مجسمہ بیع خواب
ویرجی اولدوغ خانلہ

لن ينفذ في كل قول له شبه اتفاق في الصحيح
قال راجعك فقلت مضت عذبة فافكر في القول
لها وادأطرت في بعض الاخره لغيره انقطع
الرجعة وان لم تنقض وان انقطع لا قبل لا مالم
او ينقض عليها وقت صلوة او يتم ونقض وعنده
تنقطع بالنتم وان لم تنصل وفي الكتابية تحذف
اتفاقا ولو اغتسلت ونسبت اقل من عضو
وان نسبت عضوا لا وكل من المضمة والاشا
كلها قل في رواية عن اب يوسف كتمام العضو ولو
حاصل او من ولدت منه وانكر وطهرها ان رجع
وان طلق من طهرها وانكر وطهرها فليس ان رجع
فان رجعها لم ولدت بعد الرجعة لا قبل من عا
صحت الرجعة ولو قال لامرأة ان ولدت فانت
طالق فولدت ولدا ثم اخرج من بطن اخر فهو رجعة
وان قال فلما ولدت فانت طالق فولدت
في بطن فالثاني والثالث رجعة وتتم الثلث
بولاية الثالث وعليها العدة بالاقراء والمطلقة
الرجعية تنسق وتسنن ويبد ان لا يدخل
عليها حتى تعلم بانها ان لم تنقض رجعتها لم يمس
عليها حتى تعلم بانها ان لم تنقض رجعتها لم يمس

لن ينفذ في كل قول له شبه اتفاق في الصحيح
قال راجعك فقلت مضت عذبة فافكر في القول
لها وادأطرت في بعض الاخره لغيره انقطع
الرجعة وان لم تنقض وان انقطع لا قبل لا مالم
او ينقض عليها وقت صلوة او يتم ونقض وعنده
تنقطع بالنتم وان لم تنصل وفي الكتابية تحذف
اتفاقا ولو اغتسلت ونسبت اقل من عضو
وان نسبت عضوا لا وكل من المضمة والاشا
كلها قل في رواية عن اب يوسف كتمام العضو ولو
حاصل او من ولدت منه وانكر وطهرها ان رجع
وان طلق من طهرها وانكر وطهرها فليس ان رجع
فان رجعها لم ولدت بعد الرجعة لا قبل من عا
صحت الرجعة ولو قال لامرأة ان ولدت فانت
طالق فولدت ولدا ثم اخرج من بطن اخر فهو رجعة
وان قال فلما ولدت فانت طالق فولدت
في بطن فالثاني والثالث رجعة وتتم الثلث
بولاية الثالث وعليها العدة بالاقراء والمطلقة
الرجعية تنسق وتسنن ويبد ان لا يدخل
عليها حتى تعلم بانها ان لم تنقض رجعتها لم يمس
عليها حتى تعلم بانها ان لم تنقض رجعتها لم يمس

بند المسئلة متعلقة بمسئلة المحلوة صورها
انه فلا يماراة وانكر وطهرها ثم طهرها فراجعها
في رات بولدها قبل منسقين منسقين في
صحت الرجعة فانها اذا ولدت لا قبل منسقين
من وقت نطق في ثبت نسب هذا الولد
او يمس لم تنقض بالعدة والولد يمس
في البطن يمس هذه المدة فلا بد ان يجعل
الزوج واطنا قبل الطلاق لا بعده
لانه لو لم يطق قبل الطلاق حراما يمس
فعل المسلم عنه فادجعل واطنا قبل الطلاق
يقع الرجعة ضد السرة

ان يفرج حتى يراجعها والطلاق الرجعي لا
الوطي ولا ان يزوج مبانة يمدون الثلث
في العدة فبعد ما ولا تلحل الحرة بعد الثلث ولا
بعد الشين الا بعد وطى زوج اخر صحيح
ومضى عذبة ولا تلحل بملك بين وتلحل بوطي
المهرين لا السيد والشرط الا بالاج دون الانزاع
فان تزوجها بشرط العجيل كره وتلحل الاول
اب يوسف ان الكناح فاسد ولا تلحل الاول
عن محمد بن صحيح ولا تلحل الاول والزوج الثاني
يهدم مادون الثلث ايضا خلافا لم فطلق
دونها وعادت اليه زوج اخر عاودت
وعنده ما بقي ولو قالت مطلقه الثلث
عدت مسك وتخلت وانتف عده
فلنفسد بغيرها ان غلبت فله ضدها
ان لا يزوجها على ترك وطى الزوجة مدته
وبى اربعة اشهر حرة وشهران للامة فلا يلا ولو
حلف على اقل منها وحكم وقوع طلاقه بانه ان
ولزوم الكفارهم ولجاء ان حيث فلو قال الزوجة
والله لا ارجعك لرجعة اشهر كان مؤثرا وكذا لو قال

ان يفرج حتى يراجعها والطلاق الرجعي لا
الوطي ولا ان يزوج مبانة يمدون الثلث
في العدة فبعد ما ولا تلحل الحرة بعد الثلث ولا
بعد الشين الا بعد وطى زوج اخر صحيح
ومضى عذبة ولا تلحل بملك بين وتلحل بوطي
المهرين لا السيد والشرط الا بالاج دون الانزاع
فان تزوجها بشرط العجيل كره وتلحل الاول
اب يوسف ان الكناح فاسد ولا تلحل الاول
عن محمد بن صحيح ولا تلحل الاول والزوج الثاني
يهدم مادون الثلث ايضا خلافا لم فطلق
دونها وعادت اليه زوج اخر عاودت
وعنده ما بقي ولو قالت مطلقه الثلث
عدت مسك وتخلت وانتف عده
فلنفسد بغيرها ان غلبت فله ضدها
ان لا يزوجها على ترك وطى الزوجة مدته
وبى اربعة اشهر حرة وشهران للامة فلا يلا ولو
حلف على اقل منها وحكم وقوع طلاقه بانه ان
ولزوم الكفارهم ولجاء ان حيث فلو قال الزوجة
والله لا ارجعك لرجعة اشهر كان مؤثرا وكذا لو قال

ان يفرج حتى يراجعها والطلاق الرجعي لا
الوطي ولا ان يزوج مبانة يمدون الثلث
في العدة فبعد ما ولا تلحل الحرة بعد الثلث ولا
بعد الشين الا بعد وطى زوج اخر صحيح
ومضى عذبة ولا تلحل بملك بين وتلحل بوطي
المهرين لا السيد والشرط الا بالاج دون الانزاع
فان تزوجها بشرط العجيل كره وتلحل الاول
اب يوسف ان الكناح فاسد ولا تلحل الاول
عن محمد بن صحيح ولا تلحل الاول والزوج الثاني
يهدم مادون الثلث ايضا خلافا لم فطلق
دونها وعادت اليه زوج اخر عاودت
وعنده ما بقي ولو قالت مطلقه الثلث
عدت مسك وتخلت وانتف عده
فلنفسد بغيرها ان غلبت فله ضدها
ان لا يزوجها على ترك وطى الزوجة مدته
وبى اربعة اشهر حرة وشهران للامة فلا يلا ولو
حلف على اقل منها وحكم وقوع طلاقه بانه ان
ولزوم الكفارهم ولجاء ان حيث فلو قال الزوجة
والله لا ارجعك لرجعة اشهر كان مؤثرا وكذا لو قال

ان يفرج حتى يراجعها والطلاق الرجعي لا
الوطي ولا ان يزوج مبانة يمدون الثلث
في العدة فبعد ما ولا تلحل الحرة بعد الثلث ولا
بعد الشين الا بعد وطى زوج اخر صحيح
ومضى عذبة ولا تلحل بملك بين وتلحل بوطي
المهرين لا السيد والشرط الا بالاج دون الانزاع
فان تزوجها بشرط العجيل كره وتلحل الاول
اب يوسف ان الكناح فاسد ولا تلحل الاول
عن محمد بن صحيح ولا تلحل الاول والزوج الثاني
يهدم مادون الثلث ايضا خلافا لم فطلق
دونها وعادت اليه زوج اخر عاودت
وعنده ما بقي ولو قالت مطلقه الثلث
عدت مسك وتخلت وانتف عده
فلنفسد بغيرها ان غلبت فله ضدها
ان لا يزوجها على ترك وطى الزوجة مدته
وبى اربعة اشهر حرة وشهران للامة فلا يلا ولو
حلف على اقل منها وحكم وقوع طلاقه بانه ان
ولزوم الكفارهم ولجاء ان حيث فلو قال الزوجة
والله لا ارجعك لرجعة اشهر كان مؤثرا وكذا لو قال

بلا وقت بينة مطلقه

ان تزنيك فعلي حج او صوم او صدقة او فدية
 طالق او عتق او فدية او صدقة او فدية او صدقة
 الايلاء وان يابست بمحضها وسقط اليمن ان
 حلف على اربعة اشهر فبقيت ان الحلف فلو حلف
 ثانيا عاد الايلاء فان مضت مدة اخرى بلا طلاق
 يابست باخرى فان كتم ثالث فذلك طلاق تزوجها
 بعد زوج آخر فلا ايلاء ولا يمين باقية فان وطئ
 لزم الكفارة او الجلاء ولا يمين بمحض اليمين وان
 لم يطأ وكذا لو اتي من اجنية او من مبانة اما
 الرجعية فكانت روضة فلو قال الله لا اؤتيك
 شهرين وشهرين بعد ما كان ايلاء ولو كنت
 يوما قال لا اؤتيك شهرين بعد الشهرين الا
 فليس بطلاق وكذا لو قال لا اؤتيك سنة الا
 فان فزها وقبضت في سنة اربعة اشهر صارا ايلاء
 ولو قال لا اؤتيك سنة واحدة فيها لا يكون مولا
 وان حذر المولى عن وطئها بمحضه او حذرها او
 رفقها او صغرها او حبسها او لان بينها وبينه
 اربعة اشهر فبقيت ان يقول فبقيت اليها ان
 استمر العذر حتى وقت الحلف الى اخر اليمين فلو

لا يمين بمحض اليمين
 لا يمين بمحض اليمين
 لا يمين بمحض اليمين

لا يمين بمحض اليمين

ان يمينه ان لا يزوجها
 ان يمينه ان لا يزوجها
 ان يمينه ان لا يزوجها

في اليمين نعين اليمين بالوطئ وان قال لا انت
 علي حرام كان مولا ان نوى التحريم او لم ينو
 وان نوى طهرها فليطهر وان نوى الكذب فليذب
 وان نوى الطلاق فليطلق وان نوى النكاح فليكن
 والنكاح على وقوع الطلاق به وان لم ينو فليكن
 بقوله كل حل عتي حرام او غير ذلك من ذلك
 كبرم تزويج حرام للعرف **باب** النكاح
 عن النكاح وقيل ان تعدي المرأة نفسها بالخلع
 به ولا بأس به عند الحاجة وكرهه الاخذ بشي ان نشتر
 واخذت من اعطى ما ان نشتر والواقع به
 وبالطلاق على ما لا يمين ويلزم المال المستحق
 صلح مهر اضحك بدلا للخلع وان بطل العوض فيه
 يقع بائنا وفي الطلاق يقع رجعا بل شي كما اذا
 خالعا او طلقها وهو سلم على مهر او خير او مينة
 او قالت خالعي على ما يدى ولا شي فربها وان
 قالت على ما في يد من دراهم ولا شي فيها كرها
 مئة دراهم وان قال في مال زوجها مئة درهم
 وان خالعا على عبد ما لا يمين على ان يبرئ من
 ضمانه لا تبرأ ولزمها تسليمه ان امكن والا

لا يمين بمحض اليمين
 لا يمين بمحض اليمين
 لا يمين بمحض اليمين

لا يمين بمحض اليمين
 لا يمين بمحض اليمين
 لا يمين بمحض اليمين

لا يمين بمحض اليمين

Handwritten text in Arabic script, likely from a manuscript. The text is written diagonally across the page.

تذکرہ دارالافتاء بالکتاب

49

سید علی بن عبد الله
المسلم وفضل الاول

١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

ولا يؤمنقة عجلها ولم ترض مدتها ولا تهرسها
 وخلق قبل الدخول وعند محمد لا يسقط إلا ما
 فيها وأبو يوسف مع الإمام في المأزاة ومع
 محمد في الخلع وكذا خلق صغيرته من زوجها بالمال
 المال لا يسقط المهر وطلقت في الأصح وفي الكبيرة
 تنوقف على قبولها أو على أنه ضامن لزمه المثل
 وطلقت في الأصح ولو شرط المال عليها لم شيء
 إن قبلت والآفلان ظنن وخلق المرضعة
 الموت متبعة من الثلث **باب النظر**
 بغير شبهة زوجته أو عضو منها يعبر عنه
 أو جوارحها يعبر عنها بغير شبهة
 من محاربه ولو رضا غفلوا قال أنت على
 لظهي إني أو رأسك وكونه أو نصفك أو
 شبهة أو فخذها أو كظهر أخني أو عمتي وكذا ما
 قوم عليه وطها ووداعه حتى يكفر فلو طم
 قبل التكفير فليس عليه غير الاستغفار والكفا
 الأول ولا تعود حتى يكفر والعود الموجب
 لكفارة عنه على وطها ويستغني بها إن غف
 نفسه منه وتطأ له بالكفارة وكفارة الكفا

وطني عورين زوج

او کبظریا

على ان الارب تضاف بدل العلم لندى
 الكمال لان المشروط بدل العلم على الارب
 او على
 طاعتهم

عليها والتلفظ المذكور لا يحمل غير الظاهر ولو قال
 انت على مثل اني او كاتي فاذا نوي الكرامة صدق
 او الظاهر فطهار او الطلاق فبان وان لم ينو شيئا
 فليس بشي ولو قال انت على حوائج كاتي ونوي طهارا
 او طلاقا فكلما نوى ولو قال ايام كظهي ونوى طلاقا
 او ايلاء فهو طهار وعندهما ما نوي ولا ظاهرا لا آخر
 الزوجة فلا ظاهرا من ايمته ولا من كتمانها بل امرها فطهر
 منها فاجازت الكفاح ولو قال انت على
 كظهي كان مظاهرا منهن وعليه كحل واحدة كفارة
 وان ظاهرا من واحدة جاز في محرابي الفحل كحل
 ظاهرا كفارة وهي عنق رقبته يجوز فيها المسلم والكافر
 والذكر والانثى والصغير والكبير والحر والمملوك الذي
 اذا سجد يسبح ومقطوع احد اليدين واحده الرجلين
 من خلاف في مكان لم يؤد شيئا ولا يجوز الا في
 والاصم الذي لا يسمع اصلا والاخرس ومقطوع
 او اصابتهما او الرجلين او يد رجل من جانب واحد
 ومقطوع مطلق وتدر وادم ولد ومكاتب ربي
 ومعقن بعينه ولو اشترى ربه بنسبه صحيح وكذا لو
 حر نصف عتقا

ظاهر

ظاهر منها ولو حر نصف عبد مشرك وضمن فيه
 لا يجوز خلافا لهما وكذا الوحر نصف عبده ثم
 جامع المظاهر منها ثم باقية فان لم يجد ما يفيق
 صام شهرين متتابعين ليس فيها ركعة ولا شيء
 من الايام المنبهة فان وطئها فيها ليل عاد او نهارا
 فاسيا استأنف خلافا لابن يوسف وان افطر
 بعذر او بغير عذر استأنف اجماعا فان لم يستطع
 الصوم اطعم يوما ونائبة ستين مسكينا كل
 مسكين كالقنطرة او قيمة ذلك ويصبح اعطاء
 من يترشح من نوى شعيرة او تمر ونضح الاباحة في
 الكفارة او الفدية دون الصدقات والخشوع
 فلو غدا بهم وعشا بهم او غدا بهم غدا بهم او هم
 عشائين واشبعهم جاز وان قل ما اكلوا اول
 من الادم في جز الشعيرة ونحو الحنطة ولو اطعم فقيرا
 واحدا ستين يوما اجزاه وان اعطاه طعاما
 الشهرين في يوم لا يجزي الا عن يوم واحد فان
 جامعها في خلال الاطعام لا يستأنف ولو اطعم
 ستين فقيرا كل فقير صاعا عن ظاهرين كحل
 الا عن واحد ولو عن ظاهرا واطهار صح عتقا

ظاهر

اي بالتقنين اذا استعمل بلا شهر
 واما اذا استعمل مع الشهر غير منصرف كدائ التلويح
 معهما

الغداء هو الكفا الطعام قبل نصف النهار
 العشاء هو الطعام بعد نصف النهار

وكذا لو قرع عشرين عن ثلثين او صام عنها
 اربعة اشهر او اطعم مائة وعشرين فقير صام عنها
 وان لم يعين وان قرع عنها رقبة واحدة او
 صام شهرين ثم عان عن احد هجوع ولو عن ظلم
 وقتل لا وان ظلم العبد لا يجزيه الا الصوم و
 عتق عنه سيده او اطعم ^{عشرة} **باب اللعان** هو
 شهادة مؤلفة بالاثمان مقرونة باللعن
 قائمه مقام حد القذف في حق الزوج ومقام حد
 الزنا في حقها فيلوقذف زوجته بالزنا وكل ما
 اهل الشهادة وبما يحسن كحد فاذنها او نفق نسب
 ولد لها وطالبته بحجبه وجعل اللعان اربعة
 حتى يلائم او يكذب نفسه فيحد فان لائن
 وجب اللعان عليها فان ابنت جئت حتى تلعن
 او تصدق فان لم يكن الزوج من اهل الشهادة
 بان كان عبدا او كافرا او مجذوما في قذف
 وبما من اهل الاصدوان كان اهل الاصدوان
 او مجذومة او مجذومة في قذف او كافرة او مجذومة
 لا تحذف قذفها فلا حد ولا لعن وصفت ان يلعن
 بالزوج فيقول اربع مرات اشهد بالله اني

اللعن

سئل القاضي

فيما رتبها برز الزنا وفي النكاح الله عليه
 ان كان كاذبا فيما رتبها برز الزنا بشرا في جميع
 ذلك ثم يقول اربع مرات اشهد بالله اني
 كاذب فيما رتبته برز الزنا وفي النكاح الله عليه
 عليها ان كان صادقا فيما رتبته برز الزنا بشرا
 في جميع ذلك وان كان القذف بنفي الولد ذكر او
 عوض ذكر الزنا وان كان بالزنا ونفي الولد ذكر او
 فاذا اختلفا فرق احكام بينهما وهو طلاقه بانه نفي
 نسب الولد ان كان القذف ونفي بانه
 فان اكذب نفسه بعد ذلك وحل له ان يتزوجها
 خلا قال ابو يوسف وكذا ان قذف غيره في حد
 او زنت فحدت ولا لعن القذف الا في حد
 الحبل وعند مالك ان ابنته بلاء فمستة
 اشهر ولو قال زنت وهذا الحبل لعن انفا قالوا
 ينفي القذف ولو نفي الولد عند التهمة او ابتلع
 الزنا الولادة صح ولا لعن وان نفى بعد ذلك لا
 ولا ينفي وعند مالك ينفي في مدة النفاس ان
 كان غائبا محال عليه كحال ولادتها وان نفى اول
 توطن واقر بالآخر حد وان عكس لا لعن

المخير

ان حديث التلاعن لا يجتمع ابدا
 ثم بعض المشايخ اوزنت فحدت بشدة
 النون ان نسبت رجلا الى الزنا بان قالت انت
 فان فحدت كسوف حلت
 في القذف فانه في يوسف رده الله له ان ينفيه
 الى اربعين يوما من غير قدم ما دام الولد لم يبلغ
 حولين فانه قدم بعد الحوليه فليس ينفيه ابدا
 وهذا كله فيما اذا لم يقر بان هذا الولد منه صريحا
 لعل

الكحل الفاسد عقيب التفرق او العزم على ترك
الوطى ومن قالت انتقضت عدته بايقظ
الامع البين ان مضى عليها ستون يوما وعندهما
تسعة وثلاثون يوما وثلاث ساعات وان كمل
معدته من بياض ثم طلقها قبل دخول الزم مهر كالم
وعدة مستأنفة وعند محمد نصف مهر وانما
الاولى ولا عدة في طلاق قبل الدخول لا على
ذمية طلقها ذمتى او حرة خرجت لينا سلمه
خلقا لها **فصل** في عدة البين والموت
ان كانت مكلفة مسلمة بترك الزينة ونس
المعفو والعصف والطيب والدين والكحل و
لحيت والامر بغيره لا معدة العتق والتمك
الفاسد ولا خطبة المنة ولا باس بالبرعي
ولا يخرج معدة الطلاق خميتها اصل
ومعدة الموت يخرج نهارا وبعض الليل ولا
ثبت في غير منزلها والامة يخرج في حاجة
المولى وتعد المنة في منزل يضاف اليها
وقت الفاقة لو الموت الا ان يخرج جبرا او
خاف على مالها او انه دام المنزل ولم تقدر على

كرارة

سنة او اكثر

كرارة ولا باس بكنونتها معاني منزل وان كان
باينا اذا كان بينهما سنة الا ان يكون فاسدا
فان كان فاسدا والبيت صيفا وجب والا
خوبه وان جعل بينهما امرارة ثمة تقدر على الحمل
فحفلوا بها او مات عنها في سفر وسبها وبين مهر
اقل من سنة رجعت وان كانت مسافرة منزل
جانب تجوزت معها وليا او لا والعود احمدا
كان ذلك في مصر لا يخرج منه بالمعدته ثم يخرج
كان لها محرم وقال ان كان معها محرم جاز الخروج
قبل الاعدة **باب** في نسب اقل مدة الحمل
اشهر واكثر سنتان ومن قال ان نكحت
فلانة فهي طالق فكلها فولدت سنة اشهر منه
نكحها لزمه نسبة ومهرها واذا اقرت المطلقة بآ
العدة ثم ولدت لاقل من ستة اشهر وقت
الاقرار ثبت لنسبه وان لسنة لا وان لم
يثبت ان ولدت لاقل من سنتين وان
سنتين او اكثر لا الا في الاجرة ونكون رجعة
بخلاف البائن الا ان يدعيه ثبت فيه ايضا
ويجوز على الوطى سنة في العدة وان كانت

حين اوله غرض

للعقب على زبهم كس لا تقع صبغة الى عصبه
 محرم كابين النعم ومولى العترة ولا الى فاسق فاجنه
 وان اجمعا في درجة فاورعهم اولي ثم استنم ولا
 لامة وام ولد في الحضانة قبل الفتي والذرية الحق
 بولده السلم مالم يخف على الف كفول للاب
 ان ب فز بولده حتى يبلغ هذا الاستغناء ولا
 للام الا الى وطنها وقد تزوجها فيه ان لم يكن الحرب
 ولي ذكس لغير الام وان كان بين المصيرين او في
 ما يمكن الاب ان يطلع عليه وببيت في منزله فلا
 بأس وكذا النقلة من القرية الى المصر بخلاف
 ولا خيار لولده **باب النفقة** تجب النفقة والكسوة
 للزوجة على زوجها ولو صغيرا مسلم كانت اوكافه
 كبيرة او صغيرة ثوطا اذا سلبت اليه نفقته
 او لم تنسج حتى لا او لعم طلبة وتوض النفقة
 كل شهر وتسلم اليها والكسوة كل سنة اشهر و
 نفقة بلفايتها بلا اسرف ولا تقية ويعبر في ذلك
 حالها في الميسر حال المسار وفي المعسر
 حال المسار وفي مختلفين بين ذلك وقبل
 بعجز حاله فقط فالقول في اعبار به في حق النفقة

لا ارسل الى الامم من غير اذن ولا يجرى
 في غير اذن ولا يجرى في غير اذن

لا يرسل
 لا يرسل
 لا يرسل

والله

والبينة لها ونفرض عليه نفقة جادوم واحد لا لغيره
 وعند ابيه يوسف نفقة جادومين ولو معسر الا
 نفقة بني جادوم في الصح ولو فرضت لعباره
 البينة في حصة ثم لها نفقة البار وبالعكس
 نفقة نفقة العبار ولا نفقة لبنة بنته خرجت
 من بيته بغير حق وبجوسه برين ومريضه لم
 تزوج ومغصوبة صغيرة لا لوطا وحاجة
 لا معية ولو حجت معها فلا نفقة له ولا لغيره
 الكراد ولو مرضت في منزله فلها النفقة لا لو
 مرضت في غيرها فزقت مريضه ولا يفرق
 لغيره عن النفقة ولو مرضت بالاسهانه لغيره عليه
 ولا تجب نفقة مدة مرضت الا ان تكون قضي
 بها او تراضيا على مقدارها ولومات احدثها
 او طلقت بعد القضاء او الراضي قبل قبضها
 سقطت الا ان تكون استدان بامر فاض
 ولو عجل لها النفقة والكسوة لمدة ثم مات احد
 قبل ما يتاخرها فلا رجوع خلا فالحجة واذا تزوج العبد
 بالاذن فنفقها دين عليه سبع في مرة واحدة
 ولا يساع في دين غير ما الاخرة وعلى الزوج

ان يزوج من ابنة نفقة وكسوة اهل
 ان يزوج من ابنة نفقة وكسوة اهل

ان يسكن في بيت خال عن اهله واهل بيته ولو
ولد من غير ما وكيفية بيت مفرد من دار اذا كان
له علق ولم ينع اهله ولو ولد من غير ما على الدخول
لا من النظر اليها والكلام معها في شأها والعجالة
من الخروج الى الوالدین ودخولها عليها في الحجرة
وفي غيرها في السنة مرة وتوض نفقة زوجه النكاح
وطفره الويل في مال من خسران من مخرج او مضاعف
او مدبول يقره وبالزوجه او يعلم النكاح وكلف
ويكفيها انه لم يعط النفقة وياخذ منها كفضلها
لم يفرق بالزوجه ولم يعلم النكاح فاقامت بينة
لا يقضي بها وكذا لو لم يكلف ما اقامت البينة على
الزوجه ليفرض لها النفقة وياخذها بالاستدانة
عليه لا يسمع بينتها وعند زفر سماعها ليفرض النفقة
لالبنت الزوجه والموحوا اليوم والمختار
وتجب النفقة والسكنى لمعنة الطلاق ولو بانها
والمعرفة بلا محضية خيار العلق والبلوغ والنفقة
لعدم الكفاية للمعنة الموت والمعرفة بمحضية
كالزوجه ونفيل ابن الزوج ولو ارتدت مطلقة
الثالث سقط نفقتها لا لو كانت ابنة **فصل**

في النفقة

نفقة الزوج على زوجته
نفقة الابوين على اولادهم

ونفقة الطفل النقي على ابيه لاني ركه فيها احد
كسقة الابوين والزوجه ولا تجبره على ارضاعه
الا اذا تعينت وبنت جرمه رضعت عندها ولو
استأجرها واهي زوجه او محضه من جرمه لم يصح
ولها لا تجوز وفي معنة البين ردانها وبعد
العدة يجوز وهي احق ان لم تطلب زيادة اجرة
ولو استأجرها واهي زوجه لا رضاع ولدها من
غير ما صح وثقة البنت بالغة والابن زنيا
على الا خاصة وبه يقضي وقيل الاب ثلثا ما
وعلى الام ثلثها وعلى الموبين اربعم الصفة
نفقة اصوله الفقراء بالسوية بين الابن والبنت
ويجوز فيها القرب والخزنية لا الارث فلو كان
له بنت وابن ابن فنفقة على البنت مع ان
لها فلوكانت له بنت واخ فنفقة على
بنت الابن ابنه مع ان كل رتبة للاخ وعليه نفقة كل
ذو رحم محرم منه ان كان فقيرا صغيرا او ذرا او ابني
او زنيا او اعمى او لا يسب كسبه او يكونه
من ذوى البيوت او طالع لم يجبر عليها
ونفقة بقدر الارث حتى لو كان له اخوات

نفقة الزوج على زوجته

نفقة الزوج على زوجته

أولاً كانت ثلاث أخوات أحدهما لآب واثم وثانيها لآب فقط وثالثها لآم فقط ثبث النفقة أخا سلا
ثلاثة أسهم على لآب واثم واثم واحد على لآب
وأسهم واحد على لآم هذا حكم

متفرقات نفقة عليهم من أخا شاكما يرضى ويعتبر
فيها أهلية الإرث لا حقيقة نفقة من له خال و
ابن عم على خاله ونفقة زوجة الأب على الابن
ونفقة زوجة الابن على أبيه إن كان صغيراً أو يتيماً
ولا تجزئ نفقة للغير على فقير إلا لزوجة والولد ولا يح
اختلاف الدين إلا للزوجة وقرابة الولد
أو أسفل وللأب سبع عرض منه لنفقة لا يبيع عقاره
ولا يبيع عرض الدين له على الابن سواء ولد له أم لا
بيع ماله لنفقتهما وعند ما لا يجوز للأب أيضاً
ولا ضمان عليها لو انفقا مال الابن عنه بما ولو
اتفق المودع مال الابن عليها بغير امر قاض ضمن
ولا يرجع عليها ولو قضى نفقة غير الزوجة قضت
مدة بطلان النكاح سقطت إلا أن يكونه انقضى امر
بالاستدانة عليه وعلى المودع نفقة رقيقة فان
أبى التسبوا أو انفقوا أو أن لم يكن لهم كسب أجبر
على بيعهم وفي غيرهم من الحيوان يؤمر بديانة كسب
الاعتق أو انشأت الفتوة الشريعة في المملوك
وأنما يصح من ملكه أو مملوكه بغيره وإن لم ينو
كانت فرائضاً أو عتيق أو فرائضاً أو عتيق

عقاره
بغيره

عقاره
بغيره

أو هذا مولاي أو بامولاي أو هذه مولاي أو يا حو
أو يا عتيق أن لم يجعل ذلك استمارة وكذا لو انشأت
الحوية إلى ما يعبر به عن البدن كراستك أو وجهك
وكقولك لأمته فربك أو بكنيته إن نوى عتق
لي عليك أو لا سبيل أو لارق أو حرجت
من ملكه أو خلت سبيلك أو قال أنت
اطلقك أو لو قال طلقك لا تعق وإن نوى
وكذا سائر الفاظ الطلاق وكنتيه ولو قال
أنت لا تعق فلا تعق خلافاً لها ولو قال هذا ابني
أو أريد عتق بلائته وكذا هذه أمي وعند ما لا
أن لم يصلح أن يكون ابناً أو ابناً أو أمّاً ولو
قال الصغير هذا جد لا يعق في المختار وكذا لو قال
هذا أخي أو لجدته هذه ابنتي ولا يعق بلائته
سلطان لي عليك وإن نوى ولا يبايني
ويأخي أو أنت مثل الحر وقيل يعق ولو قال
ما أنت إلا فرعتي ومن ملك داراً حرماً
منه عتق عليه ولو كان المالك صغيراً أو مجنوناً
والمكاتب يكتان عليه قرابة الولد بحسب
خلافاً لها ومن عتق لوجه الله كعتق وكذا

أو يا حو
أو يا عتيق
الحوية
وكقولك
لي عليك
من ملكه
اطلقك
وكذا سائر
أنت لا تعق
أو أريد عتق
أن لم يصلح
قال الصغير
هذا أخي
سلطان لي
ويأخي أو أنت
ما أنت إلا
منه عتق
والمكاتب
خلافاً لها

لو عتق لئلا يطأه او للضم وان عصي وكذا لو
 عتق مكرها او سكرانا ولو اضاف العتق الى ملك
 او غيره ولو خرج عبدا من بين يديه عتق
 يعق يعق امة وصح اعناقهم وحده ولا يعق امة
 والولد يبع امة في الملك والرق والحرية والدية
 والاسنادر والكتابة وولد امة من سبيها
 هو من روجها ملك **باب عتق البعض** ومن عتق بعض عبده
 وسع في باقيه وهو كالمكانب الا انه لا يرزق
 الرق لو خرج وقال يعق كله ولا يسي وان عتق
 شريك نفسه فلما عتق ان عتق او يدر او يكا
 او يسي والولا لها او يمين المعق لو مو
 ويرجع المعق على العبد والولا له وقال لا يسي
 الا الضمان مع التبر والسعاية مع الارساء
 ولا يرجع المعق على العبد لو ضمن والولا له في الحيا
 ولو شهد كل منهما باعناق شريكه يسي لهما في حيا
 والولا يسيهما كيف كان وقال لا يسي لعشرين
 لا للموسرين ولو احمدها موسرا والافحس يسي
 للموسر فقط والولا موقوف في الاحوال حتى يضا

لو عتق لئلا يطأه
 لو عتق لئلا يطأه
 لو عتق لئلا يطأه

لو عتق لئلا يطأه
 لو عتق لئلا يطأه
 لو عتق لئلا يطأه

لو عتق لئلا يطأه
 لو عتق لئلا يطأه
 لو عتق لئلا يطأه

لو عتق لئلا يطأه
 لو عتق لئلا يطأه
 لو عتق لئلا يطأه

لو عتق لئلا يطأه
 لو عتق لئلا يطأه
 لو عتق لئلا يطأه

لو عتق لئلا يطأه
 لو عتق لئلا يطأه
 لو عتق لئلا يطأه

ولو عتق احدهما عتقه بفعل غدا والاخر عبده
 فيه ومضى ولم يدع عتق نصفه ويسع في نصفه
 لهما مطلقا وعندهما ان كانا موسرين فلا سقا
 وان كانا موسرين في نصفه عند اب يوسف
 وفي كل عند محمد وان كانا مختلفين سعي لموسر
 فقط في ربع عند اب يوسف وفي نصف عند محمد
 ولو خلف كل واحد يعق عبده والمسئلة جالها
 لا يعق واحد ومن ملك ابنه مع آخر بشر او
 ابنة او صدقة او وصية عتق خطه ولا يمين
 ولشريكه ان يعق او يسي سوا علم الشريك
 انه ابنه او لا وقال لا يمين الاب ان كان موسرا
 وعند اعجازه يسعي الابن وكذا الحكم واخلا
 لو عتق عتق عبدا بشره بعينه ثم اشتراه مع
 اخ او اشترى نصف ابنه فمن ملك كله
 ولو اشترى الاجنبي نصفه ثم الاب باقية
 موسر ضمن الشريك او ايسع وقال لا يمين
 فقط ولو ملكاه بالارث فلا ضمان اجماعا
 عبد لموسرين دبره اعدم وعنه او ضمن
 ان كنت مدبرة والمدبر عتقه ثلثه مدبرا

لو عتق لئلا يطأه
 لو عتق لئلا يطأه
 لو عتق لئلا يطأه

لو عتق لئلا يطأه
 لو عتق لئلا يطأه
 لو عتق لئلا يطأه

لو عتق لئلا يطأه
 لو عتق لئلا يطأه
 لو عتق لئلا يطأه

لو عتق لئلا يطأه
 لو عتق لئلا يطأه
 لو عتق لئلا يطأه

لو عتق لئلا يطأه
 لو عتق لئلا يطأه
 لو عتق لئلا يطأه

لو عتق لئلا يطأه
 لو عتق لئلا يطأه
 لو عتق لئلا يطأه

لو عتق لئلا يطأه
 لو عتق لئلا يطأه
 لو عتق لئلا يطأه

لا ما ضمن الولاء ثلثه للمدبر وثلثه للعق وثلثه
 ضمن مدبره لشركه ولو معسر والولاء كله ودية
 المدبر ثلثا قيمته ولو قال لشركه مائة وكذا
 واكثر فخذ مائة ونوقف مائة قال للمندان
 في خطه ان تات ثم تكون حرة ومالام وتقوم
 فلا يضمن مائة اعق نصف منها وعند هاهي متقومة
 فيضمن حصته شركه منها **باب عتق المملوك** المملوك
 قال لاني عنده احد فخرج احداهما وحل
 الاخرى عا والقول ثم مات من غير بيان عتق ثلثه
 اربع النابت ونصف الخارج وكذا نصف
 الداخل وقال محمد ربعه ولو في مرضه ولم يخرج الواث
 جعل كل سبعة كسها المعتق وعتق من النابت
 ثلثه ويسعى في اربعة ومن كل من الاخرين اثنان واد
 كل منها في خمسة وعند محمد جعل كل عبد ستة كسها
 العتق عنده وعتق من النابت ثلثه ويسعى في
 ثلثه ومن الخارج اثنان ويسعى في اربعة ومن الداخل
 واحد ويسعى في خمسة ولو طلق كذلك قبل الدخول
 ومات بلا بيان سقط ثلثه اثنان من النابت
 وربع من الخارج ومن مهر الدخلة بالاتفاق هو

هذا ما تضمنه
 في كتابنا من
 ما ذكره في
 كتابنا من
 ما ذكره في
 كتابنا من

هذا ما تضمنه
 في كتابنا من
 ما ذكره في
 كتابنا من
 ما ذكره في
 كتابنا من

هذا ما تضمنه
 في كتابنا من
 ما ذكره في
 كتابنا من
 ما ذكره في
 كتابنا من

المختار والسبع بيان في العتق المهر وكذا العتق
 على السبع والموت والتحرير والتدبير والعتق
 والهبة والصدقة مستلزمين والوطى ليس
 فيه خلافا لهما وفي الطلاق المهر هو والموت
 بيان وان قال لانه اول ولد لثنيه ذكرا
 فانت حرة فولدت ذكرا وانثى ولم يدر اولها
 فالتدبير رقيق ويعتق نصف كل من الام والاب
 ولا شرط الدعوى لصحة الشهاده على الطلاق و
 عتق الامه معينه وفي عتق العبد وغير المعينه
 شرط خلافا لهما فلو شهد بعتق احد عبديه او
 امته لا تقبل الا في وصية وعند ما تقبل وان
 شهد بالطلاق احد من ربه قبلت اتفاقا
كيفية العتق ومن قال ان دخلت فكل مملوك
 لي يومئذ فعتق به خوله من في ملكه عند الدخول
 سواء كان في ملكه وقت الحلف او بعد دخوله
 ولو لم يزل يومئذ لا يعتق الا من كان في ملكه
 وقت الحلف وكذا لو قال كل مملوك لي فعتق
 والمملوك لا يتب ولا يحل فلو قال كل مملوك لي
 خوله امه حامل فولدت ذكرا لا قبل من نصف

هذا ما تضمنه
 في كتابنا من
 ما ذكره في
 كتابنا من
 ما ذكره في
 كتابنا من

هذا ما تضمنه
 في كتابنا من
 ما ذكره في
 كتابنا من
 ما ذكره في
 كتابنا من

هذا ما تضمنه
 في كتابنا من
 ما ذكره في
 كتابنا من
 ما ذكره في
 كتابنا من

1891

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام
الذي جعل القرآن

تبره الخلق نمره في

اب

بن مرضى هذا أو سفرى هذا أو من مرضى هذا أو الـ
 سنين أو الـ مائة سنة وأختل عدم موته فيها يجوز
 بعده وأن وجد الشرط علق علق المذبح المطلق
 لا يستدل ولا ثبت نسب وليه إلا من مولا با
 لا أن يغيثه وإذا ثبت صارت أم ولد لا يجوز
 خراجها عن ملكه إلا بالعتق وله وطؤها واستحرامها و
 جارتها وزوجها وكنايتها وتعتق بعد موته صحيح
 مال ولا تسع له منه وثبت نسب ولد لها بعد ذلك
 بلا دعوة وأن نقاه أنفى ولو استولد ما شجح
 ثم ملكها فأم ولد له وكذا لو استولد ما ملك ثم
 استحق ثم ملكها خلاف لو استولد ما ثم ملكها
 ولو سلمت أم ولد لغيره عرض عليه لا سلم فإن
 سلم فهي وإن أبى سعت في قيمتها وهي كالملك
 ولا ترق بغيرها وإن مات عتقت بلا سعاية
 ومبرأه أو ولد له فبها شركه ثبت نسب منه و
 صارت أم ولد له ومن نصف قيمتها ونصف
 عرقها لا ينفذ ولد لها ولو أدها لم تعانت نسبة
 منها وهي أم ولد لها وعلى كل نصف عرقها وثق
 ونسب من كل منهما ميراث ابن وورثان منه ميراث

[illegible]

111

مجله

حَتَّى تَكُونُوا وَفَقْتُ عَلَى سَطْحِهَا وَقِيلَ لَيْسَتْ بِي فِي عَمَلٍ لَانْ مَا فِي السَّطْحِ
وَلَوْ دَخَلَ فِي بَابِهَا أَوْ فِي بَابِهَا أَنْ كَانَ لَوَاقِعُ سَبْعِي خَالِفٍ
خَارِجًا لَيْسَتْ وَأَلَا حَتَّى وَلَوْ جَعَلْتُ سَبْعًا أَوْ حَمًا
أَوْ ثَمَانًا أَوْ سِتًّا أَوْ جَعَلْتُ مَا قَرَّبْتُ قَدْ خَلَا لَيْسَتْ
وَكَيْفَ لَوْ دَخَلَ بَعْدَ انْتِهَاءِ حَتَّى وَاسْتَبَاهُ فِي لَابِئِهِ إِلَى عِلْفٍ لَا يُولُ
هَذَا لَيْسَتْ فَدَخَلَ بَعْدَ مَا انْتَهَى وَصَارَ صَحَابًا أَوْ جَعَلْتُ
بَعْدَ مَا بَنَى بِنَا آخِرًا لَيْسَتْ فَخَلَفَ لَوْ سَطَّ دَارُ أَدْنَى
وَبَنَى لِحْدَانِ فِي لَابِئِهِ هَذِهِ الدَّارُ وَهُوَ فِيهَا لَيْسَتْ
مَالَمْ يَخْرُجْ ثُمَّ يَدْخُلُ فِي لَابِئِهِ مِنَ الثَّوْبِ وَهُوَ لَا يَكُونُ
أَوْ لَا يَرْكَبُ هَذِهِ الدَّارَ وَهُوَ لَا يَكُونُ أَوْ لَا يَكُونُ
الذَّارُ وَهُوَ سَاكِنُهَا أَنْ اخَذَ فِي الثَّوْبِ وَالزَّوَالِ النُّقْلِ
مِنْ غَيْرِ لَيْسَتْ لَيْسَتْ قَالَتْ لَيْسَتْ ثُمَّ لَيْسَتْ
الْبَيْتُ أَوْ هَذِهِ الدَّارُ لَا يَكُونُ وَهُوَ جَمِيعُ أَهْلِهَا وَمَا
حَتَّى لَوْ بَنَى وَتَرَكْتُ وَعَنْدَ أَبِي يُوسُفَ يَحْتَرِ قُلُوبَ
الْأَكْثَرِ وَعَنْدَ مُحَمَّدٍ يَحْتَرِ قُلُوبَ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَهُوَ الْأَنْ
وَالْأَرْفَقُ ثُمَّ لَا يَكُونُ نَقْلُهُ إِلَى تِلْكَ الْخِصْيَانِ لَيْسَتْ
بِنَقْلِهِ إِلَى السَّكَنِ أَوْ السَّكَنِ وَكَذَلِكَ لَيْسَتْ هَذِهِ
الْمَجْلَى وَفِي لَابِئِهِ هَذِهِ السَّكَنَةُ أَوْ الْقَرْيَةُ بِمَنْزِلِهَا
وَتَرَكْتُ أَهْلَهَا وَمَتَاعَهَا فِي الْيَوْمِ قَامَتْ مِنْ حَتَّى
أَيَّ بَلَدٍ دُونَ ذَلِكَ أَوْ بَلَدٍ لَا يَكُونُ هَذِهِ الْمَجْلَى
وَالْمَجْلَى بِالْأَهْلِ زَوْجُهُ وَأَدْلَاهُ الدُّنْيَا
بِمَا هُوَ كَمَا فِي الْبَيْتِ أَوْ كَمَا فِي الْبَيْتِ
بِمَا هُوَ كَمَا فِي الْبَيْتِ أَوْ كَمَا فِي الْبَيْتِ

الْحَرْفُ فِي الْبَيْتِ أَوْ كَمَا فِي الْبَيْتِ

الْحَرْفُ فِي الْبَيْتِ أَوْ كَمَا فِي الْبَيْتِ

قَالَ لَيْسَتْ بِسَاءَ مَا فِي الْبَيْتِ
وَقَالَ لَيْسَتْ بِسَاءَ مَا فِي الْبَيْتِ
لَانْ مَا دُونَ ذَلِكَ لَيْسَتْ
لَانْ مَا دُونَ ذَلِكَ لَيْسَتْ

وَقَالَ لَيْسَتْ بِسَاءَ مَا فِي الْبَيْتِ
وَقَالَ لَيْسَتْ بِسَاءَ مَا فِي الْبَيْتِ
لَانْ مَا دُونَ ذَلِكَ لَيْسَتْ
لَانْ مَا دُونَ ذَلِكَ لَيْسَتْ

أَيَّ بَلَدٍ دُونَ ذَلِكَ أَوْ بَلَدٍ لَا يَكُونُ هَذِهِ الْمَجْلَى

وَالْمَجْلَى بِالْأَهْلِ زَوْجُهُ وَأَدْلَاهُ الدُّنْيَا
بِمَا هُوَ كَمَا فِي الْبَيْتِ أَوْ كَمَا فِي الْبَيْتِ
بِمَا هُوَ كَمَا فِي الْبَيْتِ أَوْ كَمَا فِي الْبَيْتِ

وَأَوْجَحْتُ وَلَوْ جَعَلْتُ بِلَا أَمْرٍ مَلِكًا أَوْ
بِهَ لَيْسَتْ وَمَثَلُهَا يَدْخُلُ فِي لَابِئِهِ أَلَا يَكُونُ
فَخَرَجَ إِلَيْهَا ثُمَّ خَرَجَ إِلَى خَاتَمِهَا لَيْسَتْ وَفِي لَابِئِهِ
الْمَلِكَةُ فَخَرَجَ بِرَبِّهَا ثُمَّ خَرَجَ إِلَى خَاتَمِهَا لَيْسَتْ وَفِي لَابِئِهِ
لَيْسَتْ مَالَمْ يَدْخُلْ فِي الدَّارِ وَهُوَ فِي الْيَوْمِ
وَفِي لَابِئِهِ فَلَا يَكُونُ فَمَا بَنَى حَتَّى فِي
آخِرَ أَفْرَاجَةٍ وَكَانَ قَبْلَ الْبَيْتِ عَدَا بِالْأَسْطِ
فَهُوَ عَلَى سَلَاةِ الْأَسْبَابِ وَالْآلَاتِ وَعَدَمُ
فَلَوْ بَنَى وَلَا يَكُونُ مِنْ مَرْفُوعِ سُلْطَانِ حَتَّى
وَلَوْ كُنْتُ خَصِيْفَةً صَدَقْتُ دِيَارَ لَابِئِهِ وَفِي لَابِئِهِ
وَفِي لَابِئِهِ الْأَبْنَاءُ نَبْطُ الْأَذْنِ كُلِّ حَرْفٍ وَفِي
الْآنَ أَذْنُ حَرْفٍ وَفِي لَابِئِهِ الْأَبْنَاءُ لَوْ أَذْنُ
لَهَا فِي مَقَامِهَا ثُمَّ نَهَى مَا خَرَجَتْ لَيْسَتْ
عَنْدَ أَبِي يُوسُفَ خَلَا فَالْمَلِكُ وَلَوْ أَرَادَتْ الْخُرُوجَ قَالَتْ
أَنْ خَرَجْتُ وَأَخَذْتُ الْعَبْدَ فَقَالَ لَوْ رُجِعْتُ أَنْ خَرَجْتُ الْعَبْدَ فَعَدَّ حَرْفٍ
نَقِيْبَةُ لَيْسَتْ بِالْفِعْلِ فَوَازَ لَوْ لَيْسَتْ ثُمَّ فَعَلَتْ
لَا يَكُونُ قَالَتْ لَابِئِهِ خَرَجْتُ مِنْ قَبْلِ أَنْ
فَكَذَلِكَ لَيْسَتْ بِالْفِعْلِ لَامَعَةً وَفِي لَابِئِهِ الْيَوْمِ
الْآنَ قَالَتْ لَنْ تَعُدُّ الْيَوْمَ وَفِي لَابِئِهِ

الْحَرْفُ فِي الْبَيْتِ أَوْ كَمَا فِي الْبَيْتِ

الْحَرْفُ فِي الْبَيْتِ أَوْ كَمَا فِي الْبَيْتِ

الْحَرْفُ فِي الْبَيْتِ أَوْ كَمَا فِي الْبَيْتِ
الْحَرْفُ فِي الْبَيْتِ أَوْ كَمَا فِي الْبَيْتِ
الْحَرْفُ فِي الْبَيْتِ أَوْ كَمَا فِي الْبَيْتِ

الْحَرْفُ فِي الْبَيْتِ أَوْ كَمَا فِي الْبَيْتِ
الْحَرْفُ فِي الْبَيْتِ أَوْ كَمَا فِي الْبَيْتِ
الْحَرْفُ فِي الْبَيْتِ أَوْ كَمَا فِي الْبَيْتِ

الْحَرْفُ فِي الْبَيْتِ أَوْ كَمَا فِي الْبَيْتِ
الْحَرْفُ فِي الْبَيْتِ أَوْ كَمَا فِي الْبَيْتِ
الْحَرْفُ فِي الْبَيْتِ أَوْ كَمَا فِي الْبَيْتِ

الْحَرْفُ فِي الْبَيْتِ أَوْ كَمَا فِي الْبَيْتِ
الْحَرْفُ فِي الْبَيْتِ أَوْ كَمَا فِي الْبَيْتِ
الْحَرْفُ فِي الْبَيْتِ أَوْ كَمَا فِي الْبَيْتِ

الْحَرْفُ فِي الْبَيْتِ أَوْ كَمَا فِي الْبَيْتِ

فَكَذَلِكَ لَيْسَتْ بِالْفِعْلِ لَامَعَةً وَفِي لَابِئِهِ الْيَوْمِ
الْآنَ قَالَتْ لَنْ تَعُدُّ الْيَوْمَ وَفِي لَابِئِهِ

التي

والله اعلم
بما لا تعلمون

اول شربت اول بخت اول علم اول زوجت اول

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

الحقيقة اسم الطعام يؤكل في هذا الوقت

و کتف او ز جفت او

عن الأئمة الثلاثة والولايات
خلف المرأة وعقبت الجارية باسم

فان قلت فان كان
الملك

فان قلت فان كان
الملك

الى يومنا هذا او الشزى بالباطل
لا يبق لنا شئ احد

سواء كان الانسان في الجنة او في النار او لم يكن لان هذه
العبارة صارت كتابا في جواب الاحكام الشرعية

قدم اولو او لانا منتفلا م
بكن ذكرها الاكره

الاصح
ان يراى انتم جديت
للاصم بضم الواو
نظم وفا

اى لا قبل السجدة يعطى عام وفرا وركب لم يكن
 راجع كبر لان الصلوة عبارة عن الاما لان عام
 بانتهى بها الى سكر صلوته فلهذا القدم و
 خسا
 يعطى فيها ان كان الخلفى منك يوم الجمعة
 فتركت وفتح وليس فيه ان يهدى الى
 كبره وان لم يكن الخلفى منك يوم الجمعة
 وفتح
 اى لا قبل السجدة يعطى عام وفرا وركب لم يكن
 راجع كبر لان الصلوة عبارة عن الاما لان عام
 بانتهى بها الى سكر صلوته فلهذا القدم و
 خسا
 يعطى فيها ان كان الخلفى منك يوم الجمعة
 فتركت وفتح وليس فيه ان يهدى الى
 كبره وان لم يكن الخلفى منك يوم الجمعة

و اما در این کتاب

وقيد بالكملة لانه يفتقر لابلية فوبا
لا يتقيد بالحياة بحر

[illegible]

روحي كاشاني
لأن الفساد عندنا في ما زاد علما في سبيل
هذا الوجه الثاني
الدواعي الفاسدة لا تغير الفساد

[illegible]

فهو لا ساق فلما كنت بنتم الوزد او الكسبي و
فيل كنت لا يشتمني وزدا او بنفسني فهو على ورقه
لا يخل دار فلان يتناول المكث والجاره حلف
انه لا مال له وله دين على منس او على الكسبي
الحود احد عقوبة مقدرة تجب حادثة فلا
تغير ولا قصاص هذا الزنا ولم يكلف في فعله
عن مكثه وشبهه ونسب بشاوة اربعة رجال
جميعين بآزنا لا بالوطي او الجماع اذا سلم الامام عن
الزنا وكيفية ومن زنى وامسى زنى ومتى زنى فسبوه
وقالوا راسه وطهاني فوجها ليل في المكثه عتله
سراو علانية او بالافار عاقل بالافار رات في
اربع مجالس كلها اقودة حتى يفتت بصره ثم سئل كافر
سور الزمان قبينة وثبت بلفظه ليرجع بلعك
قبلت او لمست او وطئت بشبهة فان رجع قبل
احد او في اثنائه تركت ولحقه حصن في فضاخه
يوت يبداء بالشهود فان ابوا او غابوا او مالوا
سقط ثم الامام ثم الناس في المقر بقاء الامام ثم الناس
ويغسل ويصلى عليه واخير حصن جلد مائة ولعبه
نصفها بسوط لا ثمة له ضربا وسوطا مفرقا على ربه الا

في الزنا من غير زنا
في الزنا من غير زنا
في الزنا من غير زنا

والوطي هو ادخال
الرجل في الفرج
او ادخال الفرج
في الرجل

لان قول القصة
في الزنا من غير زنا
في الزنا من غير زنا

فانه بسوط لا ثمة له
ضربا وسوطا مفرقا
على ربه الا

في الزنا من غير زنا
في الزنا من غير زنا
في الزنا من غير زنا

في الزنا من غير زنا
في الزنا من غير زنا
في الزنا من غير زنا

في الزنا من غير زنا
في الزنا من غير زنا
في الزنا من غير زنا

الراس والفج والوجه وعند اب يوسف ربيع الراس
ضربه وبغيره الرطل ثاني كل قد بلاه وبيع يابري
الاذار والمراة جالبه ولا يبيع يابري الا الفوق
والجشود وكيف لاني الرجم لاله ولا يكتسبه مملوكا
اذن الامام وانقصا الرجم الحوت والتكليف والام
والوطي ينكح صحيح حال وجود النصف المذكورة فها به في الزنا والزوجه
ولا ينج بين جلد ورجم ولا بين جلد ونفي الا سب
والمرغف رجم ولا يجلد مالم يبرأ وتصل الى ثبوت زنا
بالسنة بجنس ثلثه ورجم اذا وضعت ولا يجلد
لم يخرج من فاسها وان لم يكن للولد من برة لا رجم
حتى يستغنى عنها **الوطي الذي يوجب الجوارح**
الشبهة دائمة للزنا وهي نوعان شبهة في الفعل
هي من غير الدليل دليل فلا تجزئ فيها ان طعن على ال
كوطي معتد به من ثبوت او من طلاق على مال او ام ولد
اعتمدا او امة اصله وان عل او امة زوجته او سيده
وكذا وطى المهرن المرونة في الحج وشبهة في الحاق
قيام دليل في المحنة فزانه فلا تجزئ فيها وان علم
كوطي امة ولده وان سفل او مشركه او معتد به
بالنكاحات دون الثلث او الباطح البسيطة او الزوج

في الزنا من غير زنا
في الزنا من غير زنا
في الزنا من غير زنا

في الزنا من غير زنا
في الزنا من غير زنا
في الزنا من غير زنا

في نسخة اخرى...

المهمرة قبل تسليمها والتسبب ثبت في هذه عند الدعوة
لأن الآلة وان ادعاه ويحده بوطي امية اخيه بوعته
وان ظن حلتها وكذا بوطي امارة وجد حلتها في راس
وان كان غير الا ان ادعاه حلتها انما زوجك
لا بوطي اجنية زفت اليه وقلن هي زوجك عليه
المهر ولا بوطي بهيمة وزني في دار الحرب او بغي ولا
محرم زوجها او من استاجر لغيري بها خلافا لما حرم
وطي اجنية فيما دون الفرج يعزروا كذا لو طهرها في الذرية
او عمل عمل قوم لوط عليه السلام وعنده حلتها وان
زني بحرية في دار راحة الذمي فقط وعنده يوسف
يحذر وفي حكمه حلت الذمية لا الحرية وعنده ابو
يحيى وعنده محمد رحم لا يحذر وان زني مكلف بمجنونة
او صغيرة فده وعنه حلتها في رايه وعنه
اي يوسف رحمه ولا حلت في المكروه ولا ان ادعاه
بازنه وادعاه الاخر الكناح ومن زني بامه فصلا
به زنا محرم والقيمة وتحمده يوسف رحمه القيمة فقط
لو زني بالمال وبالفضائل لا يحده باب الشبهة وبعده
لا تقبل الشهادة بحد حنيفة وميم غير نوحين الامم الا
الذف وفي السرقة يضمن المالك لغيره الا في رايه

في نسخة اخرى...

لا يملك التميز بالسؤال

ليس على بوطي البهيمة

عنده ما ولكنه بعد زنا

اي لا يجب له بوطي امارة

عنده ما ولكنه بعد زنا

اي لا يجب له بوطي امارة

في نسخة اخرى...

في نسخة اخرى...

الشرب وتنفرد غير الشرب بشهر في الراح والشرب
بزوال الریح وعنده محمد بشهر ايضا وان شهدوا زنا
يعاقبة قبلت بخلاف سرفته من غائب وان اقر بها
مجهولة حدة وان شهدوا ذلك لا يحده وكذا لو خلفوا
في طوع المردة وعنده محمد حلتها في رايه وعنده
الشهود في بكرة الریة او شهيد اربعة بين يدي وقت
واربعة بين ذلك الوقت بطله وكذا لو شهد اربعة
احد اربعة وهي كراهم فسقة او شهود على شهود
شهادة الاصول بعد ذلك وعنده الشهود على خلاف
الشهود في زوايا البيت والشهود فقط لو كانوا غائبين
او محذرين في ذوق او اقل من اربعة او اربعة وعنده
او محذرون وكذا لو وجد اربعة سمع عبد او محذرون
حد الشهود عليه في ذوقه في بيت المال ان رجم وارش
وجرح ضربه او موته منه هو وقال لا في بيت المال ايضا
وكذا اختلف في رجم الشهود ولو جوبوا بعد الرجم حدوا
وعزموا الدية وكل واحد رجع حد وغرم ربهما ولو رجم
احد خسة فله شيء عليه فان رجم آخر حد وغرم ربهما
ولو رجم واحد قبل النصف حد واكلامه ولو رجمه
قبل الحد فذلك وعنده محمد الاجماع فقط ولو شهدوا

في نسخة اخرى...

في نسخة اخرى...

في نسخة اخرى...

في نسخة اخرى...

في نسخة اخرى...

في نسخة اخرى...

في نسخة اخرى...

في نسخة اخرى...

فكوا فرحم ثم ظهروا كفاً او عبداً فانه يشهد المالكين ان
رجوعا الى الزكية والاعمال بيت المال وقال على بيت
المال مطلقاً ولو قتل احد الامور برجه فظهروا الكذب فالدية
في مال القاتل ولو اقر الشهود بتمت النظر لانه قد شهدا
ولو انكر الاخصا يشهد بشهادة رجلين او رجل وامرأتين
او ولادة زوجة منه **باب** ان يشهد من غير
ولو فطره فاحقه ورجمها من خود او جاورا بين كرا ان
فظهر من يبيد وشهد بذلك رجلان او اقره مرة
ابن يوسف مرتين وعلم من يبيد فاحقه او اقره ثمانين
سوطاً للحرة والربعين للعبد فاعلم على يد كذا انما وان
او شهدا عليه بعد زوال رجبها لا بعد الفس لا بعد
خلا فالحمد ولا يجزئ وجه منه راحة لم او فضا يا ادا فم
رجع او اقر كرا ان واسكر الوحد كذا ان يعرف
الرجل من المرأة والارض من السماء وعند ما ان تشهدا
ويخط كلامه ويثبتن ولو ارتد اسكران لاشين امراته
باب الحقوق هو كذا الشرب كنية وبنو فم فم
مخصاً او مخصه يبع الزنا بعد بطل المنفوق منفقاً
ولا يترفع عنه غير الفوق وكسوة وخصاً كونه مكلفاً
سماً اعففاً عن الزنا وتوفاه عن ابيه بان قال

منه من قوله ان يشهدا

فانما يشهد اربعة على رجل واحد
فانما يشهد اربعة على رجل واحد
فانما يشهد اربعة على رجل واحد
فانما يشهد اربعة على رجل واحد
فانما يشهد اربعة على رجل واحد

فانما يشهد اربعة على رجل واحد
فانما يشهد اربعة على رجل واحد
فانما يشهد اربعة على رجل واحد
فانما يشهد اربعة على رجل واحد
فانما يشهد اربعة على رجل واحد

فانما يشهد اربعة على رجل واحد
فانما يشهد اربعة على رجل واحد
فانما يشهد اربعة على رجل واحد
فانما يشهد اربعة على رجل واحد
فانما يشهد اربعة على رجل واحد

لايك اولست بان فلان ان في غضب حد
والا فلان ولا كنية لوفاه عن حجة او نية الله
الى حجة او خاله او كنية او قال بان ما ان الله او
قال لربي يا بطل اولست بعربي وحجة تقذف اليك
المخص ان طالت الولد او الولد او ولد له ولو حرم
عن الارث وكذا ولد البنت خلا فالحمد من طالت
ولدت ابنة ولا عبدة سبعة تقذف اليك وتطعن
المقذوف لا بالرجوع عن الادارة ولا بجمع العفو ولا
الاغنيا من غنى ولو قال بان في الجبل وغنى الصبي
حد خلا فالحمد وان قال بان في وعكس ولو قال
لا امراته وعكس حدت ولا لعا وكذا قالت بيت
يك بطل الحد ايضا وان اقر بولي ثم نفاه يلعن و
ان عكس والولد له في الوجهين ولا شئ ان قال
ليس بنبي ولا ابنت ولا حد تقذف لمرارة ليا و
لا تعكس لال او لا غنى بولي بخلاف من غنى
بغيره ولا تقذف رجل وكل من اياك كنية كوني في غمك
من كل وجه او من وجه كوني امية مشركة او مملوكة
مومت ابداً كامة التي اى اخذ رضاعاً او تقذف
مسلم من كونه او مكاتب وان مات عن و

لانه صار في نفسه

لانه صار في نفسه

لانه صار في نفسه

لانه صار في نفسه
لانه صار في نفسه
لانه صار في نفسه
لانه صار في نفسه
لانه صار في نفسه

لانه صار في نفسه

لانه صار في نفسه
لانه صار في نفسه
لانه صار في نفسه
لانه صار في نفسه
لانه صار في نفسه

لانه صار في نفسه

لانه صار في نفسه

ويجوز تقييد من وطن حراما لغيره كوطن امة الجوسنة
او احزابه وحيي حاض وكذا وطن مكاتبه خلا لانه
ويجوز تقييد من مكان كان كمنح من كفرة خلا لانه
ويجوز تقييد من قذف مسلمان دارا ويكفي حد مسلمانا
اخذ جنته لان اخلف **فصل** في تزوير قذف
ملوكا او كافرا بالزنى او قذف مسلمانا قاسحا
كافرا يا خبيث يا لعن يا فاجر يا منافق يا لوطي يا من
يلعب بالهيا وبالكمل الزبوا يا شارب الخمر يا دوث
يا مخنث يا خائن يا ابن القبة يا ابن العاجرة يا رقيق
يا قوطبان يا مأور الزواني او القصوص يا فخر اعداء
لا يتأخرا ما يكذب يا قرد يا تليس يا خنزير يا بقر يا حية
يا حجام يا ابن الحرام واثمة ليس كمن يا فاجر يا
وكذا احكام يا عمار يا كلس يا شكوس يا حجة يا حكمة
يا كتمان يا ابله يا موسوس يا مخنث يا عذرة اذا
كان المقول فيها او علوبا وللزوج ان يوزر زوجته
لترك الزينة وترك الملاعبة اذا دعاها الى فراشه
وترك الصلوة وترك الغسل في اجابته وللزوج تقييد
واقل التزويث اسعاط والكثرة تسعة وثلاثون
اي يوسف روي عن سبعين وكثير جدا لغيره

سورة النور

منه من اجزاء

منه من اجزاء

منه من اجزاء

منه من اجزاء

الفر التور ثم هذا الزنى ثم الشرب ثم القذف ثم
حد او غير حد فانه قد يحد بحد يحد بحد يحد بحد
كن التمس في اخذ مكلف ثقبه قد عشرة درهم
منقوبة من خوز لا مكلف ولا ثقبه وثبت بما
ثبت به الشرب فان سرق مكلف خرا وعبدك
القدر من ايمان او حافظ واقربا او شهدا على
وسالها الامام عن البرقة ما هي وكيف هي وان
ولم هي ومن سرق وثباها قطع وان كان لها
واصاب كل منهم قدر نصيبها فطعوا وان كان
الاخذ بعضهم ونقطع بسرقة الحج والانس
والصنل والبصوص والخز والياقوت والزبد
والايات واللباب الخ من ثقب لا بسرقة
تأخير يوجد منها خازن دارا ثقب وحشيش فضك
وصيد وطير وزنج ومغرة ولورة ولا يمسح به
اكلين ولو فاكهة رطبة ويطبخ وكذا الخ على نحو ذلك
لم يحيد ولا ياتينا ولا الكاكا شربة مطبوخة ولا
لنوكوت ويطبل ويزبط ويزمار ويطور ويطبخ
او فضة وشطرنج وزر ولا بسرقة باسجد
علم ومصحف وصبي قوتو عليها حلية خلا لانه لو

ان كان ان رقتا يحد في السرقة

منه من اجزاء

منه من اجزاء

منه من اجزاء

منه من اجزاء

منه من اجزاء

وإذا سرق من بيت غيره
أو من بيت غيره
أو من بيت غيره
أو من بيت غيره

وعبد يسر ودقة خلاف الصغير ودقة كس ولا يسرق
كلب وفهد ولا خبائية ونهب أصله كذا
خلاف لابي يوسف ولا يسرقه ولا يسرقه مال عامة أو مشرك
أو مثل دينه أو ازبد حاله أو موت حلاله أو كان
نقد أو سرقه عوضا قطع خلاف لابي يوسف وإن كان
درهم يسرق ديناره أو بالعكس لا يقطع وقيل لا يقطع إلا بال
قطع فيه ولم يتغير وإن كان قد تغير قطع ما كان يسرقه
فصل في سرقة القوم بكان كبت ولو بلاباب أو
باب مفتوح وكشفه وفي لو كان فظلمه من عند ماله ولو
نأما وفي لو كان لا يقطع الحفظ ولا قطع بسر في مال
من بيتها فإتبه ولا يسرقه من بيت غيره من مخموم
ولو مال غيره ولا يقطع بسرقة ماله من بيت غيره وكذا
يسرقه من بيت مخموم رضا خلاف لابي يوسف
في الأثم ولا قطع بسرقة مال زوجته أو زوجها ولو
من خزائن خاص وكذا لو سرق من بيته أو من بيته
أو من بيت سيدة أو مكانه أو خبائه أو خبائه أو من بيت
مخموم أو مخموم نهارا وإن كان ربه عنده أو من بيت
أذن في دخوله أو من بيته وقطع لو سرق من بيت
لسبلا أو من المسجد نهارا ورثه عنده أو أدخل فيه

ولا يقطع على غائب ولا غائب
هو الذي يؤخذ المودع ما في يده
من السرقة المأثورة ولا يقطع
أن يأخذ من السرقة المأثورة
فهرام من السرقة المأثورة
فهرام من السرقة المأثورة
فهرام من السرقة المأثورة
فهرام من السرقة المأثورة

ولا يقطع على من سرق من بيت غيره
ولا يقطع على من سرق من بيت غيره
ولا يقطع على من سرق من بيت غيره
ولا يقطع على من سرق من بيت غيره

ولا يقطع على من سرق من بيت غيره
ولا يقطع على من سرق من بيت غيره
ولا يقطع على من سرق من بيت غيره
ولا يقطع على من سرق من بيت غيره

ولا يقطع على من سرق من بيت غيره
ولا يقطع على من سرق من بيت غيره
ولا يقطع على من سرق من بيت غيره
ولا يقطع على من سرق من بيت غيره

صدوق غيره أو كذا أو جيبه أو سرق جوارحه
ورثه يقطع أو ماتم عليه أو سرق من بيت المسكين
خلاف لابي يوسف ولو سرق شيئا ولم يخرج من الدار لا يقطع
مالا أخرجه من الدار أو سرق بعض مال حرة داره
حرة أخرى فيها أو أخذ شيئا من خزائنه في الطريق
ثم خرج فآخذه أو حمل على حماره فآخذه من الخيل
ولو دخل بيتا فآخذه ونأول من ماله لا يقطع وإن
كذا لو أدخل البيت فآخذه فآخذه وقال لابي يوسف
يقطع الداخل في الأول ولا يقطع في الثاني وكذا لا
لو نكح بيها وأدخل بيته فيه وأخذ شيئا أو طرقة
حارجه من غيره خلاف لابي يوسف وإن حمله وأخذ من دخل
أو لم يقطع اتفاقا ولو سرق من بيت حمله أو حمل لا يقطع
وإن سرق من بيت حمله وأخذ من بيت حمله أو حمل لا يقطع
فصل في كيفية القطع لا يقطع بين السارق من
زوجه أو مخموم رجله اليسرى إن عاد فان سرق ثانيا
لا يقطع بل يقطع من ثوبه ولجلد اليسرى من ماله شرط
القطع ولو نودعا أو غاصبا أو صاحب البيت أو مستعيرا
أو مستأجرا أو مضاربا أو مستبضا أو قاضيا
على سؤم السرقة أو ماله لا يقطع بل يقطع على مالكه

لا يقطع على من سرق من بيت غيره

لا يقطع على من سرق من بيت غيره

لا يقطع على من سرق من بيت غيره

ولا يقطع على من سرق من بيت غيره
ولا يقطع على من سرق من بيت غيره
ولا يقطع على من سرق من بيت غيره
ولا يقطع على من سرق من بيت غيره

لا يقطع على من سرق من بيت غيره

في السرقة من هؤلاء لا يقطع السارق او المالك لو سرق
 من السارق بقطع تجلوا فلو سرق منه قبل القطع او
 بعد ذر واحد بشبهة وان لم يقطع احد لا يقطع وان اقر
 موباه ولا يدر حضوره عند الاقرار والشهادة والقطع
 ولو كانت يده اليسرى او ابرامها مقطوعة او شل او
 اصعبا سوا الاربعة كذا لا يقطع منه شيء بل يقطع
 كانت رجل اليمنى مقطوعة او شل او لا يقطع
 اليمنى لو قطع اليسرى وعندنا يقطع ان يقطع من سرق
 شيئا ورده قبل الحضور الى المالك لا يقطع وكذا لو نقص
 قيمته من النقص قبل القطع او ملكه بعد القضاء او اقر
 انه ملكه وان لم يثبت وكذا لو ادعاه احدت قين
 ولو سرقا وغاب احدهما وشهد احدهما بقطع
 ولو اقر العبد ذن سرقة يقطع ورده وكذا المحجور
 عند الامام وعند ابي يوسف يقطع ولا يرد وقطع بغير
 والعين فانه رد ما وان لم يكن فانه فلا ضمان عليه
 ان استملكها وان سرق سرقا يقطع بقطعها
 او بعضها لا يضمن شيئا منها ولا يضمن ما لم يقطع به ولو
 سرق ثوبا خشفه في الدار ثم اخرج قطع لا ان سرق شيئا
 فذبحها ثم اخرجها ولو ضرب السرور في دارهم او دياره

السارق

اي اذا سرق
 في سرقة فوجبت له المقتضى

اي اذا سرق
 ثم نقصت به
 القضا لم يقطع

قطع

قطع وردها وعندنا لا يرد بها ولو سبغ الخمر لا يقطع
 منه ولا يضمنه وعند محمد لا يضمنه ولا يقطع ما زاد
 وان صبغ اسود اخذه منه ولا يضمن شيئا وعلى ابي
 حكمه ما في الاثر باب **قطع الطريق** من قصد قطع الطريق
 من سبيل او ذن في فخذ قبل خض شوب وان اخذ
 مالا وحصل لكل واحد نصيب السرقة قطع يده اليمنى
 رجله اليسرى وان قتل فقط ولو بغيره او قتل حدا
 فلا يغير عقوبة الوالي وان قتل واخذ مالا قطع وقيل او
 قتل واخذ مالا قطع وقيل او قتل او قتل
 قتل واخذ مالا قطع وقيل او قتل او قتل
 برمح حتى يموت ويترك ثلثه امام فقط وردها
 الى المالك ان باقيا والا فلا ضمان ولو بغير النعل الحشم
 حده واكلمه وان اخذ مالا وجرح قطع في خلاف وجرح
 حده وان جرح فقط او قتل فتاب قبل ان يؤخذ فلا
 واثنى للوالي ان شاع وعو وان شاع اخذ بموجب
 لحياته ولذا لو كان فيهم ضمي او مجنون او ذورم محرم
 من المتطوع عليه او قطع بعض الثايله على بعض او قطع
 الطريق ليلا او نهارا بمصر او بين مصرين ومن خفي في
 المصر غيرة قتل والا فكالقتل بالثقل **باب السرقة**
 الجهادية اذا فرض كفاية اذا قام بعض سبط

الطريق ليلا او نهارا بمصر او بين مصرين ومن خفي في

المصر غيرة قتل والا فكالقتل بالثقل

اي اذا سرق
 في سرقة فوجبت له المقتضى

اي اذا سرق
 في سرقة فوجبت له المقتضى

اي اذا سرق
 في سرقة فوجبت له المقتضى

الطريق ليلا او نهارا بمصر او بين مصرين ومن خفي في

المصر غيرة قتل والا فكالقتل بالثقل

وان تركه اكل انما ولا يجزيه حتى وادارة وعيد واعي
ومتقعد واطلع فان تم العدة ففرض عين فخرج المرأة
والعبد بلا اذن الزوج والمكوكرة الجمل ان كان في
الا فلا وادارة ما تم نكحهم الى الاسلام فان اسلموا او الى
فالي الجيرة ان كانوا من اهلها ويدين لهم فريها ومن يجب
فان قبلوا فلهما المثل وعليهما عليا وقوم قتال من
لم يبلغ الدعوة قبل ان يدع وترب دعوة من بلغه
ابو اسحق بن مائة وثلاثين مائة مائة مائة مائة مائة
والتفرق وقطع الاشجار وادارة الزوج ودرهم
وان تيسوا باسار المسلمين ونقصهم بغيره
النساء والمصانف سيرة لا يؤمن عليها في غير
عليه ولا في دخول من من الهم يصح ان كانوا يوفون
وتنهي عن العدة والخلول والمثلة وقيل اداة او غير ذلك
او شج او امر او مقعد او قطع يعني الا ان يكون
قادر على القتال او اذا راي زوجه او اذا مال تحت
او مكنا وعن قتل بغيره الا ان يقتل غيره الا
ان قصد الا بقتله ولا يمكن دفعه الا بالنقل ويجوز صيد
كان مصلحتنا واخذنا لاجله ان لنا به حصة ويجوز
ان كان قبل الزول باسحتهم وكان في العدة ودفع الى

والجمل بغيره ما قبل للامان في قتال
ان من بان يقرر بعضهم بعضا
بالكرام والسلافة وغيره
ذلك من النكاح والطلاق

الى الاسلام من قتلهم
بغيره من قتلهم
بغيره من قتلهم

بان صلوا امامهم
اسارى المسلمين
عطا

وعنه في الجادر المنة المشبهة به
الظفر بهم ولا يابى بها قبل المنة بل
في اذن لهم قال الزيلعي وهذا الحسن
وتنظره الا حواقي بالندور

لصالح

ليصالحوا لا يجوز الا خوف الهلاك ويصالح المزدول
بدونه اخذ مال وان اخذ لا يزعم ان ترجع السبيته
اليهم ومن برأ منه سبيته قول فقط ومن بانها فم
او بان من ملكهم قول الجميع بلا سبي ولا بيع منهم سلام ولا
خيل ولا حديد ولو وجد الصلح والبيع اليهم وفتح امان
او حرة كافر او جماعة او اهل حصن وقوم قتلهم فان
فدية سبيته اليهم واديت ولغا امان ذمي او اسير
ما جرحه وكذا امان من اسلم ولم يها او جرحه او
او عبيد فادونين بالصالح والبيع جرحا ما جرحه او
يوسف محيني رواية **بالغنائم** وقسمها بين الامام
عنه فتمت بين المسلمين او اولى له عليه ووضع جرحه عليهم
وتخرج على ارضهم وقيل الاسرى او اسيرهم او ركنهم
او اراذمة المسلمين واسلمهم لا يبيع اسيرهم فاقولهم
لمن قبل الاخذ ولا يجوز رددهم الى دارهم ولا الى
ياكل او قتل لا يابى عن الحاجة اليه ويجوز بالار غنمه
وتخرج مواش شق قتلها وخرق ولا تعقر ولا يسلخ شق
نقل ولا يقسم غنمه في الحرب الا للاراع ثم ترد
ولا يباع قبل الفسدة والمعايل والرد سوا ذبي الغنمة
وكذا مدد لقتلهم قبل اوجارها بارنا ولا حق فيها السوية

لان اسلامهم ورجوعهم
الى الحق من جوارحهم
ان كان كان نقص القتل اصله يند ان
يوسل اليهم هذه النقص سوا
لا يرسل اليهم النجار بالجهار سوا

والما بالبر والى المسلم للدار
في دار الحرب
مجنون او ابله لا يحد
الغنائم على غنمه

ما جرحه او جرحه
ما جرحه او جرحه
ما جرحه او جرحه

ان اوجارها

بارد

لم يقاتل ولا لقتال في دار الحرب قبل الا اذ بدار ما ولو بعد
 الا اذ بدار ثوبت نصيبه ويستغنى منها بلا قسمه بالسلام
 والركوب والقبض ان شئهم وبالعقد والصلح والحق
 والطيب مطلقا وقبل ان يخرج لا يبيع ولا يقر ولا يبيع
 بعد خروج بل يترد بفضل الغنمة وان استغنى رد قيمته
 وان شئت قبل الرد تصدق به لو غنى ومن استغنى منهم
 اخذ من نفسه وطفله وكل ما يملكه او وديعة عنده
 سلم او ذمتي وقياره في ذمتي قبل خلافه واية
 في قوله الاول قوله الكلب ووجهه وحملاؤه
 القتال وما لم يبع حربي بغصب او وديعة في ذلك اما
 مع مسلم وذمتي بغصب خلافا لما قيل ابو يوسف
 مع الامام **فصل** ونقسم الغنمة للراجل سهم وللنصار
 سهران وعند هائلته ليرحمهم ولو سهرما ولا يسهم
 لاكمز فرس وعند آبه يوسف سهم فرسين والبرزين
 كالعاق ولا يسهم لراجل ولا بغل ولا حمار ولا كلب ولا
 اوراجلا عند المجاورة فيسبغ للامام ان يرضى فليس
 عند دخوله دار الحرب ليعلم الفارس من الراجل من
 جاوز راخلا فاشترى فرسا فله سهم ومن جاوز فارسا
 فقتل فرسه فله سهم فارس ولو باع قبل القتال او
 الامان دبر

اي مجاوزة الدرب وهو
 الفاضل بين دار الاسلام
 ودار الحرب
 ابن مالك

وهما واجوه او رهنه قسم راجل في ظاهر الرواية
 وكذا لو كان رهنه او ثوبا لا يقاتل عليه ولا يسهم
 او مكاتب او حبس او امرأه او ذمتي بل يرضى بحجب
 ما يرى ان قاتوا او ذمت المرأة الحرة او ذمت الذي
 على عورتهم وعلى الطريق والحسين والمالكين وان
 السبل لغنم منهم ذوات الفراء والفقرا ولا في جنب
 لا غنما لهم وذكره تعالى للبرك وسهم النبي عليه السلام سقط
 بموته كالصبي وان دخل دار الحرب من لا يملك الا
 الامام لا يملك الا ذواته وان ما ذمت اولهم من غنم خمس
 وللأمام ان ينقل قبل احوال الغنمة وقبل ان يضع الحرب
 او رازر ما يبيع قبل قبل قبل قبل قبل قبل قبل قبل
 ربعة او يقول ليرحمهم خمس الخمس ولا ينقل
 بكل الا فوزه ولا بعد الا اذ انهم خمس والسبب لكل
 ان لم ينقل وهو مكره وما عليه وشيابه وسلاحه وما
 لا يباح غلامه على دابة اخرى والتسفل النطع من الغز لا
 للملك خلافا لمحمد فلو قال من اصاب جارية فمضى لا
 لمه اصابها الرمي ولا البيع قبل الا اذ خلا فاطم رحمه
باب استيلاء الكفار اذا سبي الكرك الروم واخوه
 اموالهم ملكوا ما وجدوا من ذلك اذا غلب عليهم و
 دملكهم

والغنى في كالا اي الغنى
 يعطيه لنفسه من الغنمة
 من ذمتي او سبغ
 او جارية
 ولا ينقل بعد احوال الغنمة
 ولا ازاله السلام
 كسب ما على القتلى من شياءه وسلاحه
 ومركبه وكذا على المركب او سبغ

الغنى اخذوه من الروم

في مصباح المسلمين كسرة الشغور وبناء الفناء و...

وكفاة العلماء والمحسنين والمفتين والقضاة...
والمقاتلة بوزارهم ومن مات فرفض السنة...
والمقاتلة بوزارهم ومن مات فرفض السنة...
والمقاتلة بوزارهم ومن مات فرفض السنة...

جمع الذرية بغير من هذا المال لا ولا يكون له...
لأنه لا ينفق الذرية على الأبناء ورزاق أبائهم...

يكون ذلك مملوكا وفيه من الجمل...
فإنه لا يملك مطلقا استعمل...

الحاكم على حكم القاضي بالحق لأن الحاكم لا يصير بالقضاء...
موتا على...

وتسقط بالسلام أو الموت وتندخل بالثغر خلا...
لها بخلاف فواج الاض ولا يجوز اخذات بنية...
او كنية او ضوغة في دارها وتعاد المستقيمة...
غير نقل ويكرى الذي في رية وركبه وسرجه وكان...
خيلا ولا يعمل سلاح ونظر الكسبة وركب جبا...

الذي بالكسر العباس والهمزة...
والصلا زوس كذا في الصحاح و...

نحو البيت الذي في الجاهلية...
وكذا في النسخة...

وتنصرون من قبله يؤخذ من أموالهم...
صنف ما يؤخذ من المسلمين...

استبعد نصارى...

الكنيسة من المذبح...
الاصح منه في المذبح...

الذي في المذبح...
الذي في المذبح...

الذي في المذبح...
الذي في المذبح...

الذي في المذبح...
الذي في المذبح...

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين أجمعين

ای قلمی بدر الجور
فانیان عطا
ای قبل قلمی نیز المارین
الغائبین عطا

ط
عليه السلام في يوم قتل دنانير الان
عليه السلام در نه پندار غنای ما فرود افتاد

مستور

فانما انما هو شرط ان لا يكون
في شرطه شيء من غير
الشرط

كن المنقط النقطه منسوبه وان خفي باله
وكذا النقطه وهو شرط ان لا يكون
في شرطه شيء من غير الشرط عليه
المنقطه منسوبه الا ان ياذن الحاكم بشرط الرجوع
او يصدق المنقطه اذا لم يذن ولا يوجب المنقطه
ادعاءه وان ثبت نسبه منسوبه وهو شرط او ذمها
وهو شرط ان لا يكون في شرطه شيء من غير الشرط
ادعاءه انما ان مقامه منها وان وصف احداهما
علامة فيها وسبق في اولها وهو شرط او ذم العبد
والذي وان شرطه على ما لا يكون عليه من غير الشرط
ينفي من شرطه ما في شرطه من غير الشرط
له من شرطه او كسوة وفيه من شرطه من غير الشرط
لا تزوجه وتصرفه في مال غيره ما ذكر ولا اجازته في الاصح
وقيل له اجازته **كن النقطه** هي امانة ان شهدته
ما كره ما على صاحبه والا يضمن والقول للمالك ان يكره
احده للرد وعند يوسف للمنقطه من غير الشرط
قوله من شرطه من شرطه من شرطه من شرطه
احدها وفي كل معية نكح من شرطه من شرطه
بعد ما يوجب وقبل ان كانت عشرة دراهم فاشتر

اعلى الواصف او انما
اوله فيكون
المنقطه ولو لم
له دون الاخر

من اذا هلكت بلا
تقدر من بعض على

المنقطه

فانما انما هو شرط ان لا يكون
في شرطه شيء من غير
الشرط

فانما انما هو شرط ان لا يكون
في شرطه شيء من غير الشرط
المنقطه منسوبه الا ان ياذن الحاكم بشرط الرجوع
او يصدق المنقطه اذا لم يذن ولا يوجب المنقطه
ادعاءه وان ثبت نسبه منسوبه وهو شرط او ذمها
وهو شرط ان لا يكون في شرطه شيء من غير الشرط
ادعاءه انما ان مقامه منها وان وصف احداهما
علامة فيها وسبق في اولها وهو شرط او ذم العبد
والذي وان شرطه على ما لا يكون عليه من غير الشرط
ينفي من شرطه ما في شرطه من غير الشرط
له من شرطه او كسوة وفيه من شرطه من غير الشرط
لا تزوجه وتصرفه في مال غيره ما ذكر ولا اجازته في الاصح
وقيل له اجازته **كن النقطه** هي امانة ان شهدته
ما كره ما على صاحبه والا يضمن والقول للمالك ان يكره
احده للرد وعند يوسف للمنقطه من غير الشرط
قوله من شرطه من شرطه من شرطه من شرطه
احدها وفي كل معية نكح من شرطه من شرطه
بعد ما يوجب وقبل ان كانت عشرة دراهم فاشتر

وعند ان يوجب فربما لفظه الموم
الا ان يكون صاحبه وشرطه

يتفق به بالا جازة كالنفس
والغيره والغيره

الضال
الاول لا يضمن الضال

الضال قبل ان يكون له مال
الضال قبل ان يكون له مال

التي هي في حكم الميراث
فيما لا يورث من ميراث
التي هي في حكم الميراث
فيما لا يورث من ميراث

ولم يرده في سنة سفره بعون درهما وان كان قبضه
اقل من اربعين فقيمة الادرجا عند محمد بن محمد
ابو يوسف اربعون وان رده من دونها
فجاء به وان ابقى منه البعض ان شهد انه
اخذ له رده والا فلا شيء له ويضمن ان ابقى منه
وجعل الرهن على المهرين وجعل المهر على المولى ان
فداه وعلى ولي البنت ان دفعه وجعل المهرين
من ثمنه ويقيم على الدين النسيج فيه وعلى المولى ان
اداه عنه وجعل المهرين على المولى وان رجح الوالد
في سنة بعد الرد وامر نفقة كالنقطة والمهر
اتم الولد كالقن وكان الراتب المولى او ابنته
ويورثها له او وصية او احد الزوجين فلا شيء له
والملك البقي كالباح **كتاب المفقود** هو غائب
لا تدري مكانه ولا حياته ولا موته فيستحب له ان
يحتفظ ماله ويستوفي حقه فيما لا وكيل له فيه ويبيع
ما يخاف عليه من ماله ويستوفي على زوجته وقريبه
ولاد او زوجي من حق نفسه ولا تسلم امراته ولا
تقسم له ولا تسلم اجارته ميت في حق غيره فلا
يرث من مات حال فقده ان حكم بموته فيوقف

بنيته
بنيته

نصيب منه كمالا او بعضا الى ان حكم بموته فان جاء قبل الحكم
به فهو له والا فليس له شيء ذلك المالك لولاده او امه
من عمره مالا ليس له شيء او انه وقبل تسعون سنة وقبل
مائة وعشرون سنة حكم بموته في حق ماله فلا شيء
من مات قبل ذلك وتعد زوجته كالموت عند ذلك
كتاب الشراكة هو مضاف شركه ملك وشركه عقد
ان يملك اثنان عينا او ذرا او ثيابا او سبيلا
او اخذوا مالا باجته لا يمتد او خطاه وكل من
اجتنب في نصيب الاخر وجوز بيع نصيبه في شركه في
جميع القصور ومن غير غير اذني فباعا اخلط والخلط
فلا يجوز للاذني والشريك ان يول احدهما شركته
في كذا او يقبل الاخر ورثته على الاجاب والقبول ونظرهما
عدم فليقطعها كمن طرد احد من شركته لا يورثها ولا يورثها
اربعة انواع شركه مفاد وفيه ان يشترط
مساويان في فاد ومالا ورثا وتضمن المالك
والكفالة فلا يجوز بين مسلم وذمي خلافا لا يورث
ولا بين حر وعبد وبالغ وصبي ولا بين صبيين او
عبيتين او مكاتبين ولا بد من لفظ المفاضة وبيان
جميع مقتضياتها ولا يشترط تسليم المال ولا خلط

ان احد هما الاخر
ان احد هما الاخر

نصيب منه كمالا او بعضا الى ان حكم بموته فان جاء قبل الحكم
به فهو له والا فليس له شيء ذلك المالك لولاده او امه
من عمره مالا ليس له شيء او انه وقبل تسعون سنة وقبل
مائة وعشرون سنة حكم بموته في حق ماله فلا شيء
من مات قبل ذلك وتعد زوجته كالموت عند ذلك

نصيب منه كمالا او بعضا الى ان حكم بموته فان جاء قبل الحكم
به فهو له والا فليس له شيء ذلك المالك لولاده او امه
من عمره مالا ليس له شيء او انه وقبل تسعون سنة وقبل
مائة وعشرون سنة حكم بموته في حق ماله فلا شيء
من مات قبل ذلك وتعد زوجته كالموت عند ذلك

نصيب منه كمالا او بعضا الى ان حكم بموته فان جاء قبل الحكم
به فهو له والا فليس له شيء ذلك المالك لولاده او امه
من عمره مالا ليس له شيء او انه وقبل تسعون سنة وقبل
مائة وعشرون سنة حكم بموته في حق ماله فلا شيء
من مات قبل ذلك وتعد زوجته كالموت عند ذلك

نصيب منه كمالا او بعضا الى ان حكم بموته فان جاء قبل الحكم
به فهو له والا فليس له شيء ذلك المالك لولاده او امه
من عمره مالا ليس له شيء او انه وقبل تسعون سنة وقبل
مائة وعشرون سنة حكم بموته في حق ماله فلا شيء
من مات قبل ذلك وتعد زوجته كالموت عند ذلك

وقال لا يضمن حصته شريكه **كن** الوقف **حوسب**
العين على ملك الوقف والنفذ بالمصلحة
كالعارة فلا يضمن ولا يزول ملكه الا ان يحكم به حاكم
قيل او يعلق بموته بان يقول انا مت فقد وفقت
وعندما حوسب العين على ملك الله تعالى على وجه
يعود نفعه الى العباد فيلزم ويؤول ملكه بحجود القول
عند ابي يوسف وعند محمد لا مال يملكه الى ولي فلو
على الفقهاء اوصى سقاية او خانا او رباطا لبي
او جعل ارضه مقبرة لا يزول ملكه عنه الا بالحكم وعند
ابي يوسف يزول بحجود القول وعند محمد اذا سلم
الى منوا استحق الناس منه السقاية وسكنوا
الحان والرباط ودفنوا في المقبرة وشروط التمام
ذكر مصرف مائة وعنده ابي يوسف يصح بدونه واذا
انقطع صرفه الى الفقهاء وصح عنده ابي يوسف وقف
المشاع وجعل قلة الوقف او الولاية لنفسه
وجعل البعض او الكل لامتهات اولاده او مدبرته
ما داموا احياء وبعدهم للفقراء وشروط ان يستبدل
به غيره اذا شاء خلافا لمحمد في الكل صح وقف
العقار وكذا المنقول للفقراء وقفه عند محمد

الفقار ينفق الارض والنفق والفقار ينفق الارض والنفق والفقار ينفق الارض والنفق

بالرفع الى احد هما والكتب بينهما وان عمل احدهما
وشركة الوجوه وتسمى ان يشتركا في مال ليس
على ان يشتربا بوجوههما وبيعها والرجح بينهما فان
شرطا ما مفاضة صحت ومطلقة باعنان وتضمن
الوكالة فيما يشترانه فان شرطا ما صفة المشرى
او مثاله فالرجح كركب وشروط الفضل باطل ففسد
والفتح الشركة فيما لا يصح الوكالة به كالاحتطاب والالا
حشيش والاصطيا والاكسفاء وما جمعه
كل فله وان اعانه الاخر فله اجر مثله لا يرد على نصف
نحو ما اخذ عند ابي يوسف خلافا لمحمد وما اقده معا
فلهما النصفين وان كان لاحدهما بغل ولا فراوية
فاستغنى احداهما فالكسب والاخر اجر مثل مال والرجح
في الشركة الفاسدة على قدر المال وبطل شرط الفضل
وتبطل الشركة بموت احدهما وبما قد مر ان حكمه
ولا يترك احدهما مال الاخر بلا اذنه فان كل لصاحبه
فاديا متعاقبا من كل حصه صاحبه وان ادبا متعاقبا
ضمن الثاني علم باء الاول او لا وقال لا يضمن ان لم يعلم
وان اذن احد المتعاقدين لشركه ان يشترى اية
ليطأ ما فعل فليس خاصة بلاكشي ويؤخذ كل منهما

بفتح الحاء من فاء وقف البئر مصدره الوقف متناه ما ذكره وقف البئر مصدره الوقف متناه

كالفاس والمرد القديوم والميثار ونجاسة وثياب
 والعقدور والمراجل والمصاحف والكتب وابية
 معه في وقف السلاح والكراع كالنخل والابل في
 سبيل الله تعالى وبه يقضى ولا يصح عند ابي يوسف
 وقفه بغير ما كان وقف ضيعته بغيرها واكرها وهم
 عبده ^{اي نسفوا} وسائر آلات الحراثة واذا فتح الوقف
 فلا يملك ولا يملك الا انه يجوز قسمه للمساكين عند ابي
 يوسف ويبدأ من ارتفاع الوقف بحارته وان
 يشترطها الواقف ان وقف على الفقراء وان على غير
 فعليهم فان امتنع او كان فقيرا آجره لحاكم وعمره من
 اوجه ثم رده اليه ونقض الوقف بغيره الى عمارية
 ان احاج والا حنط الى وقف الحاجة وان تعذر
 صرفه غنيه يباع ويصرف ثمنه اليها ولا ينقسم بين
 مستحقى الوقف **فصل** واذا بنى مسجد الارول
 ملكه عليه حتى يفرزه عن ملكه بطريقة ويأذن بالصلوة
 فيه ويصلح فيه واحد وفر رواية شرط صلوة جماعة
 ولا يقر جعله تحتية بغير اياها لصلح فان جعله لغير مصداق
 او جعله تحتية بيتا وجعل بابا الى الطريق وغلله
 اتخذ وسط دارة مسجدا واذن بالصلوة فيه

السرداب بر التمه
موصولة جن
21

و سلطان داره صوب الكبرياء و هو
البارك بالافخ لان اسم من له افخ صفى
من طوافي اصفى و هذا ليس
لا يزل

لا يزول ملكه عنه ولا تبعه ولو رث عنه وعند
يوسف يزول بمجرد القول مطلقا ولو ضاق
المسجد وبجنيته طين العامة يرتفع منه بالعكر ^{بما}
الشيعة عنه يعرف غلة وقفه الى اقرب ^{بما}
اليه والوقف في المرض وصية وتبيع شرط الوا
في اجارة الوقف ان وجد والآفتحت ان
لا يوجر الفتياع اكثر من ثلث سنين ولا غيرها
الكثر من سنة ولا يوجب ان ياجر المثل ثم لا ينقص ان
رادت الاجرة لكثرة الرغبة وليست فوق ^{عليه}
ان يوجر الا بناية او ولاية ولا تعار ولا يري
وان غضب عفاه بخرا وجوب الضمان
ولو شرط الولاية لنفسه وكان خائفا فترفع منه
وان شرط ان لا يتبع **كتاب البيوع**
البيع مباداة مال بمال ويتعديا بحاب وقبول ^{منطوق}
الماضي كبيع واشترت وما دل عليه معاها ^{منطوق}
في النفي والخمس المصحح ولو قال فذه بكه فقال اذنه
او رخصت صح واذا اوجب ما فلا في ان يصل
كل المبيع بكل الفس في المجلس او يتركه لا بعفا ^{منطوق}
بعض الا اذا بين ثمن كل وان رجح الموجب ^{منطوق}

الضيق الفجائي

بعض البسج لانه صفتنا
ادامين في كل واحد من
بعض البسج لانه صفتنا
ادامين في كل واحد من

والخسيس قليل البعث كالنفق والجحر
والخسيس كثير البعث كالعبد والحمار

لأن الإشارة إلى المسيح
التعريف وجماله الشريف
لا يقضي الشرع فلا يمنع
اجواز ان كان

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

و فی الطعام و الحبوب و المرد و بالاول
مكتفیه و دقتین و لانه یقین
عینها عرفا کما ستی فی
الو کالة و بالثانی
غیرهما کالعدد
و المختصه
و المثلها
آجی

ادامه
و اینست که در این کتاب فی الجمله و کلامی است که با حدیثی می باشد
در آنکه هر چه از علم الهی بیاورد به نام خداوند تعالی و هر چه از علم
انسانی بیاورد به نام خود و هر چه از علم شیطان بیاورد به نام شیطان

اية النج عباد
عبد القدر

بیع
و تری بازار
او کسب
کرب گردان
نزدیک بیع
مردمان و خان
بنای کل روز
حاجی

الثمن او يفسخ والرائد له بلا خيار للبائع وان
لكل ذراع قسط اخذ الاقل بحصته وكذا الزائر ولم
لخيار في الوجهين وصح بيع عشرة اشهر بمائة سهم
منه وار لا بيع عشرة اذرع من مائة ذراع وعند ما
يبيع فيها ولو باع عذلا على انه عشرة اواس^{مها} فذا
هو اقل او اكثر فشد البيع فلو فصل الثمن فكذا في اكثر
ويبيع في الاقل بحصته وخير المشتري وان باع ثوبا على
انه عشرة اذرع كل ذراع بدرهم اخذ المشتري عشرة
لو عشرة ونصف بل خيار وتسعة لو تسعة ونصف
بخيار وعند آية يوسف يخبر في اخذه باحد عشر في الاول
وبعشرة في الثاني وعند محمد يخبر في اخذه في الاول بعشرة
ونصف وفي الثانية بتسعة ونصف **فصل**
في بيع البناء والمفاتيح في بيع الاربل اذرو وكذا السحر
في بيع الارض ولو اطلق شراء شجرة دخل مكانها عند
محمد وهو المختار خلافا لآية يوسف ولا يدخل الدرع
في بيع الارض ولا الثمر في بيع الشجر الا بشتا ط وان
الحقوق والمرافق ويقال للبائع اقلعه واقطعها
وسلم المبيع وكذا لا يدخل حب بنو ولم يثبت
بعد وان ثبت ولم يصير لقيمة دخل وقيل لا ومفاتيح

۱. از آنکه با حق تعالی
 تامل و تفکر و محاسبه
 عاقلانه و خردمندانه
 و باطنی و خفیه و
 اخلاص و تقوی و
 اشتغال با حق تعالی
 و باطنی و خفیه و
 اخلاص و تقوی و
 اشتغال با حق تعالی

مرة بعد اصلاحها او لم يبدع ويطعها المشتري
 وان شرط تركها على الشجرة فلو وجدنا على
 خلافا لم يرد كذا انما الذرع وان تركها باذن البائع
 بلا اشتراط طاب له الزيادة وان بغير اذنه تصدق بما
 زاد في ذاتها وان بعد ما ساءت لا يتصدق بشئ و
 ان استاجر البئر الى وقت الادراك بطلت الاجارة
 وطابت الزيادة وان استاجر الارض لترك
 الذرع فسدت ولا تطيب الزيادة ولو انكرت
 آخر قبل القبض فسد البيع وبعد القبض ثمة كان و
 القول في قدر الحادث للمشتري ولو باع مرة واحدة
 منها ارطالا معلومة صح وقيل لا ويجوز بيع البرخ سبعة اشهر
 ان بيع بغير حصة كذا الباقي في فطرته والارز
 والسهم كذا القدر والفسق ويجوز فطرها
 الا قول واجرة الكيل وعده المبيع ووزنه ووزعه
 على البيع واجرة نقد الثمن ووزنه على المشتري
 بيع سبعة ثمن سلم هو اولا ان لم يكن مؤجلا وفي
 بيع سبعة سبعة او ثمن ثمن ستما معا **باب الخيارات**
ات صح خيار الشرط لكل واحد من العاقدين
 والاشارة الى ان لا اكثر الا ان اجاز في السنة

لا يفسد البيع بالشرط
 انما هو في البيع بالشرط
 انما هو في البيع بالشرط

لا يفسد البيع بالشرط
 انما هو في البيع بالشرط
 انما هو في البيع بالشرط

اي خيار الشرط
 بيمينه الشرط

واما في البيع بالشرط
 انما هو في البيع بالشرط
 انما هو في البيع بالشرط

يجوز ان يبين مدة معلومة اي مدة كانت
 اشترى على ان لم ينقد الثمن الى ثلثة ايام فلا
 بيع صح والى اربعة الا ان ينقد الثمن في الثلثة
 وعند تحجيزه الى اربعة والكز وخيار البائع
 خروج المبيع عن ملكه فان قبضه المشتري فملك
 لزمه قيمته وخيار المشتري لا يبيع فان ملك في يده
 لزم الثمن وكذا لو اشترى الا انه لا يدخل في ملك المشتري
 خلافا لما قلنا من ان خياره لا يفسد
 وان وطئها فله رد ما لا يملكه بالخيار الا في البكر ولو
 ولدت في مدته لا تقصر له ولده ولو اشترى
 به او عبدا بعد قوله ان ملكك عبدا فهو حر لا يقصر
 في مدته ولا بعد حيفض المشتري به فمدته من الاستبراء
 ولا استبراء على البائع ان ردت به ولو قبض
 المشتري به المبيع باذن البائع ثم اودعه عنده
 فهو على البائع لا ارتفاع القبض لرد عدم ملكه
 ولو اشترى الا دون شيئا به فابراه با بعه عن ثمنه
 يبقى خياره وله الرد لانه لم يملك الملك ولو اشترى
 ذمي من ذمي فخر به فاسلم في مدته بطل شرطه
 لبلاتملكه مسلما بالاجازة خلافا لما في

اي ما يجوز ان يبين مدة معلومة اي مدة كانت
 اشترى على ان لم ينقد الثمن الى ثلثة ايام فلا
 بيع صح والى اربعة الا ان ينقد الثمن في الثلثة
 وعند تحجيزه الى اربعة والكز وخيار البائع
 خروج المبيع عن ملكه فان قبضه المشتري فملك
 لزمه قيمته وخيار المشتري لا يبيع فان ملك في يده
 لزم الثمن وكذا لو اشترى الا انه لا يدخل في ملك المشتري
 خلافا لما قلنا من ان خياره لا يفسد
 وان وطئها فله رد ما لا يملكه بالخيار الا في البكر ولو
 ولدت في مدته لا تقصر له ولده ولو اشترى
 به او عبدا بعد قوله ان ملكك عبدا فهو حر لا يقصر
 في مدته ولا بعد حيفض المشتري به فمدته من الاستبراء
 ولا استبراء على البائع ان ردت به ولو قبض
 المشتري به المبيع باذن البائع ثم اودعه عنده
 فهو على البائع لا ارتفاع القبض لرد عدم ملكه
 ولو اشترى الا دون شيئا به فابراه با بعه عن ثمنه
 يبقى خياره وله الرد لانه لم يملك الملك ولو اشترى
 ذمي من ذمي فخر به فاسلم في مدته بطل شرطه
 لبلاتملكه مسلما بالاجازة خلافا لما في

الجميع ومنه خيار كحبرة صالحة وغنية ولا يفسخ الا
 بخبر خلافه لا يفسخ فان فسخ وعلم به في المدة
 انفسخ والآن العقد وتم العقد ايضا بكونه خيار
 وكذا بعض المدة وبالاخذ بشقفة بسبب البيع وكل
 يدل على الرضى كالركوب لغير الاختيار والوطى و
 الاعناق وتوابعه ولو بشرط المشتري لغيره جاز
 وايضا جاز او فسخ صح وان اجاز واحد ففسخ الا
 اعتبر السابق وان كانا معا فالفسخ ولو باع عبدا
 بالخيار في احدهما فان عينه وفصل عن كل صح والآن
 فلا يجوز خيار التعيين وهو بيع احد شيئين او
 على ان باءه المشتري ايا شاء ولا يجوز في اكثر من ثلثة
 وتيقنه بخبر كمد خيار الشرط على الاختلاف
 المبيع واحد والباقي امانة فلو قبض الكل ففك واحد
 او تعيب لم يفسخ فيه وتعين الباقى للامانة وان
 الكل لم يفسد من كل او ثلثه وليس رد الكل الا
 ان ضم الخيار الشرط وبيع خيار التعيين والعيب
 لا الشرط والرؤية ولو اشترى باعها بالي ففسخ
 احدهما لا يرد الا خلافهما وعلى هذا خيار العيب
 والرؤية ولو اشترى عبدا على انه جاز او كاتب



من شرطه ان يكون
 من شرطه ان يكون
 من شرطه ان يكون

فظهر ان خلافه اخذ بكل الثمن او ترك **فصل**
 من اشترى ماله بربح جاز ولا يرد له اذ اراد ان لم يوجد
 ما يبطل وان رضى قبلها ولا خيار لمن باع ماله بربح
 ويبطل خيار الرؤية ما يبطل خيار الشرط في تعيب
 وتعيب في بده وتعذر رد بعضه ونقص
 لا يفسخ كالعناق وتوابعه او يوجب حقا للغير كالبيع
 المطلق والرمي والاجارة قبل الرؤية بعدهما
 وما لا يوجب حقا للغير كالبيع بالخيار والى امانة
 والامنة بلا تسليم يبطل بعد ما لا فيها وكف رؤية
 وجه الرقيق والذاتية وكفها وفرة اللحم
 لا بد من الحيثية وفي شاة القنية لا بد من رؤية الفرج
 ورؤية ظاهر الثوب ان لم يكن معلما كافية
 ورؤية علمه ان معلما ورؤية داخل الدار وان لم
 يشاهد بيوتها وعند رد فلا بد من شهادة
 البيوت وعلمه القنور اليوم وان رأى بعض
 المبيع فله الخيار اذ رأى باقية وما يعرض للنموذج
 كالمكس والموزون ورؤية بعضه كروية فله فيها
 يطعم لا بد من الذوق ونظر الوكيل بالشراء او
 كاف لا نظر الرسول وعندهما هو كالكس

ان شرطه ان يكون
 ان شرطه ان يكون
 ان شرطه ان يكون

وبيع الامم وشراؤه صحيح وله الخيار اذا اشترى وسقط
 بحت البيع او شتمه او ذوقه فيما يعرف بذلك و
 بوصف العقار له ومن رأى احد الثوبين فشرهما ثم
 رأى الاخر فله اخذهما او ردهما لا ردهما من
 رأى شيئا ثم شراه فوجده متغيرا خيرا والافلاوان
 اختلفا في تغيره فالقول للبايع وان في الرؤية
 فلم يشتره ومن اشترى عدل في فباع منه ثوبا او
 وسلم فله ان يردّه بعيب الخيار رؤية او شرط
فصل مطلق البيع ليقض سلة البيع فلم وجب في
 مشريه عيبا رده او اخذه بكل ثمنه لا ارجع
 ونقص ثمنه الا برضى بايعه وكل ما اوجب نقصان الثمن
 التجار فهو عيب فالبايع ولو ادا دونه السفره
 يعقل عيب وكذا السفره والبول في العاشر ومن
 في الكبر عيب او فلوس في اوابي او بال في صغره ثم
 عاوده عند المشتري فيه رده وان عاوده عنده
 بعد البلوغ لا ويجوز عيب مطلق فلوجب في صغره
 ولو عاوده عند المشتري فيه او في كبره رده وبالحجر
 والدر والزر والثلج عيب في امارته في الغدا
 الا ان يكون خروا او الاستحاضة عيب وكذا عدم حصن

المراد عيب كانه عند البيع
 ولم يره المشتري عند البيع
 ولا عند القبض لا يرد
 رخصه

اي ان كان المشتري قد عاود

في المنة لا ان اشترى الدار في ايام النظر
 ثم عاودها في ايام النظر او عاودها في ايام النظر
 في المنة لا ان اشترى الدار في ايام النظر
 ثم عاودها في ايام النظر او عاودها في ايام النظر

بث سبع عشرة سنة لا اقل ويعرف ذلك
 الامة قد اذا انغم اليه كقول البايع قبل القبض
 هو الصحيح والكفر عيب فيها وكذا الشيب والدين
 والتحال القديم والشعر والماء والعين فان
 ظهر عيب قديم بعد ما حدث عند المشتري الاخر
 رجع بالنقصان لثوب شراه فخطعه فاطلع عليه عيب
 وليس له الرد الا ان يرضى البايع باخذه كذا كتب
 فله ذلك حتى لو باع المشتري سقط رجوعه فان
 الثوب او صبغة اقم او لبت السوي ليس ثم ظهر
 عيب رجع بنقصانه وليس له ارجاعه في
 لو باع بعد رونه عيب لا بسقط الرجوع ولو عثر على ما
 او دبر او استوله ثم ظهر العيب رجع وكذا ان
 ظهر عيب ثوب المشتري وان عثر على مال او قل لا يرجع
 بشئ وكذا لو اكل الطعام كله او بعضه او لبس الثوب
 فخرق لا يرجع خلاها لها وان شري بيضا او خورا
 او بطيخا او قنأ او خيارا ففسده فوجده فاسدا
 فان يتقعر به رجع بنقصانه والا فبكل ثمنه ولو وجب
 البعض فاسدا او قليل كالأصدا والاكثين في
 المنة صح البيع والافسد رجع بكل ثمنه ومن

انقصا به بعد دبر ثوب العيب

او غير القليل الحادث

انقصا به بعد دبر ثوب العيب

اي ان المشتري بنقصان العيب ولا يكون ببيع ان يقول
 انما اخذه ميبعا فمشتريه ببيع يكون
 حاب البيع فلا يرجع
 بنقصان

وإن قال المشتري لا أقلفه دلي فهو عيب

وإن قال المشتري لا أقلفه دلي فهو عيب
منه فلهذا لا يثبت له قوله هذا
لأنه ليس له حصة في حصة معلومة
ولا يدرك هو صادق أم كاذب
بل دفع الثمن إن خلف بائعه

أو من باع ما شراه فرد عليه عيب بفساد باقراو
كقول ابن سيرة رده على بائعه ولو قبله بفساد لا رده
عليه ومن قبض ما شراه ثم ادعى عيبا لا يكبر على دفع ثمنه
ولكن يبرهن أو يخلف بائعه فإن قال فهو عيب
دفع ان خلف بائعه ولم العيب ان نكل ومن
ادعى اباي مشرته يبرهن أو لا إنة البني عنده
ثم يخلف بائعه بانه لقد باعه وسلمه ويا اباي فطراو
بانه بالحق الرد عليك من الوجه الذي يدعى اوبا
ما اباي عنده فقط لا بانه لقد باعه ويا به فطراو
او لقد باعه وسلمه ويا به فطراو العيب ويا اباي
يخلف بانه ما اباي من مبلغ مبلغ الرجال وعنده
عدم بينة المشتري على ابا فنده واخلطوا على
قول الامام فان نكل على قولها خلف بانه كاذب ولو
قال بائعه بعد التقاضي بعثك فدا مع اخو وقال
المشتري بل وحده فالقول له وكذا لو اتفقا في قديم المسح
واختلفا في القبض والواشتر عيبين صفقة
وقبض احدهما وجد بالمقبوض او بالافرعيب
ردها او اخذها ولا يبرئ المعيب وحده الا ان
ظهر العيب بعد قبضها ولو وجد بعض الكسب والورث

على العيب القديم
عنده البائع

يخلف البائع
عندهما انه
ما يعلم انه
ابن عنده

فإن قال المشتري لا أقلفه دلي فهو عيب

مجببا بعد القبض رد كل او اخذه وقبل هذا ان
لم يكن في دعاء والا فهو كالعدين ولو استحق
بعد القبض ليس رد ما يلي بخلاف الثوب و
مداواة المعجب بعد رؤية العيب وركوبه رخصا
ولو ركب رده او سقى او شراه علفه ولا بد منه
فلا ولو قطع المسح بعد قبضه او قتل سبب عنده
البيع رده واخذ ثمنه وقال الرج بفضل ما بين كذا
سارقا او غير سارق او قاتلا وغير قاتل ان
لم يعلم بالعيب الشراء والافلا ولو نذر اولته
الا يبري ثم قطع في الاخير رجع البائع بعضهم على بعض
كأن في الاستخفاف وعندهما رجع الاجر على بائعه
لا بائعه على بائعه ولو باع بشرط البراءة من عيب
صح وان لم يعد العيوب ويدخل في البراءة الجوان
قبل القبض عند ابر يوسف خلا فالحمد **باب البيع**
بيع باليسن بالبيع باطل كالم والمينة والحر
وكذا بيع ام الولد والمذبر وكذا بيع المكاتب ان
يخبره وكذا بيع ما ينقسم كالحجر والخمر والتمن و
بيع قن ضم الحر وكذا تمت المينة وان بين
عن نكل وعندهما يصح في العبد والذكية ان بين

انما العيب في العبد

درهم ودينار

التمن

البيع في قن ضم الى مدبر او الى غيره قن غيره باحصة وكذا
 في مكس ثم الى وقف في البيع وبيع العرفن الحرام والكس
 فاسد وكذا بيعه بالخبر ولا يجوز بيع طيرة الهوى
 وسكك ثم بغيره او صيد والنهي فخره ولا يؤخذ منها
 بلا حيلة او دخل اليها بنفسه ولم يسه مدخله وان صيد
 والنهي فيها واكن اخذها بلا حيلة مع ولا يبيع محل النجاس
 والدين في القرض وكذا اللؤلؤ في الصيد والوصف
 على ظهر الغنم خلافا لما لا يفسد فيها ولا يبيع الترم في ان
 وضربه القانص وبيع في سقف وارض من ثوب
 وان ذكر قطعه فلو قطع الجذع او قطع الذراع وسلم
 قبل الفسخ عاد وبيعها ولا المارئة وهي بيع الترم على النخل
 بتمم جذبه ومثل كسله فريها والمخالة وهي بيع الترم بثل
 بتمم كسله فريها ولا يبيع بالملاسه والمال بة
 والقار الحمران يابا وما سلفه فيزم البيع لو
 المشترا او وضع عليها جارا او بندها اليه يبيع ولا ي
 ثوب من ثوبين الا بشرط ان يأخذ ابرهاش ولا
 يبيع المراعى فلا اجارته ولا النخل بلا كوارث خلافا
 لمحمد ودوافقه وبقيته وعند ابو يوسف يجوز في الرد
 اذا كان مع القرو والبعض عنه قولان وعند محمد يجوز

كل بيع فاسد وكسبه المبيع مكانه في البطن من
 الولد والنجاس يستحق منه في البطن
 ويكفل ان يتراد باجل من الالف و بالنجاس
 يبيع عيه وان يكون الالف والام من النجاس
 بدلا من المضاف اليه اراش نجاس على ما روي
 انه عليه السلام منى عن جديته وجعل عليه سوطا
 وجمع في سقف وهو سبيح وكسبه الدال
 المبيحة عما دونه شيئا يوضع في السقف
 فلا حكام ولو لم يكن الجذع مبيحا
 لا يجوز لزوم اجاره عداوة
 على الفخر

او يذبحها اي لقي البائع المبيع الى المشتري
 من غير شرط الرد حتى منه فسخه بتركه
 ولا يكون له رد عليه وكذا كان في
 الحسن والافاء احيى

وهي ذلقة كسبه بتممها القدر
 وهو يفسخ القاق وتزيد
 الراي المسمى نوع من الارسيم
 وبقيته عبارة عن النيزر
 النيزر يحدث فيها الدود والحذو

والبيع في قن ضم الى مدبر او الى غيره قن غيره باحصة وكذا
 في مكس ثم الى وقف في البيع وبيع العرفن الحرام والكس
 فاسد وكذا بيعه بالخبر ولا يجوز بيع طيرة الهوى
 وسكك ثم بغيره او صيد والنهي فخره ولا يؤخذ منها
 بلا حيلة او دخل اليها بنفسه ولم يسه مدخله وان صيد
 والنهي فيها واكن اخذها بلا حيلة مع ولا يبيع محل النجاس
 والدين في القرض وكذا اللؤلؤ في الصيد والوصف
 على ظهر الغنم خلافا لما لا يفسد فيها ولا يبيع الترم في ان
 وضربه القانص وبيع في سقف وارض من ثوب
 وان ذكر قطعه فلو قطع الجذع او قطع الذراع وسلم
 قبل الفسخ عاد وبيعها ولا المارئة وهي بيع الترم على النخل
 بتمم جذبه ومثل كسله فريها والمخالة وهي بيع الترم بثل
 بتمم كسله فريها ولا يبيع بالملاسه والمال بة
 والقار الحمران يابا وما سلفه فيزم البيع لو
 المشترا او وضع عليها جارا او بندها اليه يبيع ولا ي
 ثوب من ثوبين الا بشرط ان يأخذ ابرهاش ولا
 يبيع المراعى فلا اجارته ولا النخل بلا كوارث خلافا
 لمحمد ودوافقه وبقيته وعند ابو يوسف يجوز في الرد
 اذا كان مع القرو والبعض عنه قولان وعند محمد يجوز

بيعهما مطلقا وسواهما لا يبيع الا بين الامن بة
 انه عنده فان عاد قبل الفسخ لا يتقلب مبيحا قبل
 يتقلب ولا بين امرائه ولو بعد الحلب وعند ابو
 يفسخ في لبن الامة ولا شعر الخنزير ولكن يباح الا
 شفع به للحمر ضرورة وفيه الا القليل عند ابو
 لا عند محمد ولا يبيع شعر الادمي ولا الانتفاع به ولا
 بشي من افراة ولا يبيع جلود الميتة قبل الذبايح ويجوز
 بعده ويستفع به ويبيع عظامه ويستفع به وكذا
 عصبها وفريها وصوفها وشعرها ووبرها وكذا
 عظم الفيل خلافا لما لا يجوز بيع سقطه ولا
 ولا ميتة وصحى الطريق ولا يبيع شخص على انه امته
 هو عبده ولو باع كسبا فاداه ونجس صحيح ونجس ولا
 شراء ما يباع قبل نقد الثمن وكذا اشراؤه مع غيره بمئة
 الاول قبل نقده وبيع في الغر بجهة ولا اشراؤه
 على ان يرضه بظرفه ويلزم عنه كل ظرف مقدار
 معين وان شرط طرح مثل وزن الظرف يصح
 وان اختلفا في الظرف وفدرة فالتقول للمشتري
 ولو امر مسلم بقبض بيع فمراة اشراها صح خلافا
 وكذا الوامر المحرم غيره ببيع صيده ولو شري كافرا

صدر السند وسجله في كتاب
 او على السجل لا يجوز ان يكون
 لانه الطريق معلوم الطول والوزن
 والكيل مقدار باب ان لا يفسد

البيع في قن ضم الى مدبر او الى غيره قن غيره باحصة وكذا
 في مكس ثم الى وقف في البيع وبيع العرفن الحرام والكس
 فاسد وكذا بيعه بالخبر ولا يجوز بيع طيرة الهوى
 وسكك ثم بغيره او صيد والنهي فخره ولا يؤخذ منها
 بلا حيلة او دخل اليها بنفسه ولم يسه مدخله وان صيد
 والنهي فيها واكن اخذها بلا حيلة مع ولا يبيع محل النجاس
 والدين في القرض وكذا اللؤلؤ في الصيد والوصف
 على ظهر الغنم خلافا لما لا يفسد فيها ولا يبيع الترم في ان
 وضربه القانص وبيع في سقف وارض من ثوب
 وان ذكر قطعه فلو قطع الجذع او قطع الذراع وسلم
 قبل الفسخ عاد وبيعها ولا المارئة وهي بيع الترم على النخل
 بتمم جذبه ومثل كسله فريها والمخالة وهي بيع الترم بثل
 بتمم كسله فريها ولا يبيع بالملاسه والمال بة
 والقار الحمران يابا وما سلفه فيزم البيع لو
 المشترا او وضع عليها جارا او بندها اليه يبيع ولا ي
 ثوب من ثوبين الا بشرط ان يأخذ ابرهاش ولا
 يبيع المراعى فلا اجارته ولا النخل بلا كوارث خلافا
 لمحمد ودوافقه وبقيته وعند ابو يوسف يجوز في الرد
 اذا كان مع القرو والبعض عنه قولان وعند محمد يجوز

عبد اسما او مفضل منح ويكره عليهما اذ هما من علكه البيع
بشرط يقتضيه العقد صحيح كشرط الملك للمشتري وكذا بشرط
لا يقتضيه العقد ولا منع فيه لاحد كشرط ان لا يبيع الذئبة
المبيعة ولو بشرط لا يقتضيه العقد وفيه منع لاحد العاقد
او لم يبيع سخي فهو فاسد كبيع عبد علي ان يحققه المشتري
او يدبره او يكتبه او امته علي ان يسئله ما فلو عتقه
المشتري عاد البيع صحيحا فيدزم الفسخ وعندها لا يعود فيدزم
القيمة وكشرط ان يستخذه المبيع شرا او بكنه او اولا
الي رأس الشهر او يقرضه المشتري درهما او يهدى له
هدية او يتطوع بالبيع الثوب ويخيطه قباء او قميصا
او يخذ النعل او يتركه ويصير في النعل استخفا ولا
يجوز بيع امه الاعمالها ولا البيع الي الزور والمهرجان
وصوم النصارى وفطر اليهود وان لم يعلم العاقدان
ذلك ولا البيع الي المحصاد والدياس والعطاف
والجزاز وقدوم الحاج ونقص الكفالة هذه الاوصاف
فان اسقط الاجل قبل حلوله صحيح وكذا الوابع مطلقا ثم
حل الي هذه الاوقات ومن باع نصيبه منه دار يجوز
ان علمه العاقدان خلا فالابو يوسف ويكن علم المشتري
منه محمد **فصل** قبض المشتري المبيع بيعا باطلا باذن

ابا بعه لا يملكه وهو امانة فريده عند البعض ومضمون
 عند البعض وقيل الاول قول الامم والثاني قولهما اخذ
 من الاخذ ففيمالو بيع مدبر او اتم ولد فجات
 في يد مشتريه حيث لا يقين عنده خلافا لهما ولو قبض
 المبيع بغير افساد باذن مابعه صريح او دلالة القصد
 في مجلس عقد وكل من عوقبه مال ملكه واراد له ملكه
 حقيقة او معنى القيد في القبي وكل منهما فسح قبل القبض
 وبعد مادام في ملك المشتري اذا كان الفاء
 في صلب العقد كبيع درهم بدرهم وان كان بشرط
 رائد كشرط ان يهدي له مدية فله اقبل القبض
 واما بعده فالفسخ لم له الشرط لالمن عليه ولا ياخذ البائع
 حتى يرد ثمنه فان مات البائع فالمشتري اخى به حتى ياخذ
 ثمنه وطالب البائع برجع ثمنه بعد النفا بغير المشرى برجع
 مبيع فينصفه في بيع كاطاب برجع مال او فاقضى ثم
 تضاد فاعلى عدمه فرد بعد ما رج فيه المدعي فان باع
 المشتري ما شراه شرأ فاسد اصح وكذا لو غنقه او
 وهبه وسلم سقط اخى الفسخ وعليه قيمته ولو بنى في دار
 اشتراها فاسدا او غرس عليها قميها وقال لا يهضم النسا
 والخس وردحا وشكك ابو يوسف في روايته

[illegible]

حقيقة العلة كحقيقة العلة سببه العلة
 حقيقة العلة كحقيقة العلة سببه العلة
 حقيقة العلة كحقيقة العلة سببه العلة
 حقيقة العلة كحقيقة العلة سببه العلة

رب المال على اني عشر ونصف راج بلا بيان لو
 اعوزت البيعة او وطئت وهي ثيب او اصاب
 النوب فرض فار او حرق ماروان فقت غيرها او
 وطئت وهي بكر او كتلة النوب من لحيته ونشره لزام
 وان اشترى بنسبة وراج بلا بيان فخر المشتري فان
 انقضى علم لزم كل ثمنه وكذا التولية ولو اشترى ثوبين
 صفقة كل ثوب ثمنه كره بيع احدهما راجحة بحسبه بلائ
 ومن قام عليه ولم يعلم مشريه قدره فسد وثمنه
 علمه في البيع فخر **فصل** لا يصح بيع النقول قبل
 ويصح في العار خلا فالحمد ومن اشترى كلبا كلبا
 له بيه ولا اكله حتى يبيعه ولكن كبل الباج بعد العقد
 هو الصحيح ومثله الوزني والهدوي لا الذروع ويصح
 في البيع قبل قبضه ولحظ ثمنه والزيادة فيه حال قيام
 البيع لا بعد ملكه وكذا الزيادة في البيع وتخلل الاصل
 بكل ذلك فراجح ويؤتى على الكل ان يزيد على ما في
 حطه والشفيع باخذ بالاقبل في الفصلين ومن قال ببيع
 من زيد باللف على اني ضمن كذا ثمن الثمن سور الالف اخذ
 الالف من زيد والزيادة منه وان لم يقل ثمنه لا
 على زيد ولا ثمن عليه كل من اجل ما حل معلوم ما قبله

اي بشرط الكيل
 لا يشترط الكيل
 في الذروع

كقولنا اني ابيعك كذا ثمن
 كقولنا اني ابيعك كذا ثمن

الا الفرض ان في الوصية والايح باجل المجهول متا
 كهبوب الرخ ويصح في المتقارب كالحصاد و
 نحوه **باب** الوفاء هو فضل مال خال عن عوض شرط
 العاقدين في معاوضة مال بال مال وعلة القدر و
 الجنس فخر مع الكيلة والوزني بجن متفاضلا
 او نسبة ولو غير مطحوم كالجبن والحديد وحل متا
 مع التقابض او متفاضلا غير متفاضل بجنين و
 بصفة بيضتين وثمره تمرتين فان وجد الوصفان
 عدم الفضل والثبات وان عدا ماعدا وان وجد
 احدهما فقط حل التقابض لا الثبات فلهما سلم
 هروني في هروني ولا ربح في ثوبين في شعر وشرط
 التعيين والتقابض في الصرف والتعيين فقط
 في غيره وما نص على تحريم الربا فيه كحل فلو كلى ابراهيم
 والشعر والتم والمخ او على غيره وزنا هو وزني ابراهيم
 كالذهب والفضة ولو تعورف بخلافه وما لا نص
 فيه حل على العرف كغير السنة المذكورة فلا يجوز
 بيع التبر بالبر متعاضلا وزنا ولا الذهب بالذهب
 متعاضلا كليا وجاز بيع متعين بمتعين متعينين
 خلا فالحمد ويجوز بيع الكبر بلسن بالقطن وبيع التمر

والمراد بالقدار الكيل في الكليات والادنى
 في الحدودات حد اربعة

في نفي ما لم يحدد كقولنا
 اني ابيعك كذا ثمن

هذا اي
 انما نفعه على غيره وزنا هو وزني

اي ان يوزن الحظنة وكيل الذهب لم يجر
 لثمن الفضل على ما هو المعيار فيه
 في عهد النبي وم الكلدانية

في عهد النبي وم الكلدانية
 في عهد النبي وم الكلدانية

في عهد النبي وم الكلدانية
 في عهد النبي وم الكلدانية

والمعقود عليه المالك الاول وكذا بقا المبرور
كان عوضا واذا اجاز فالنشر العوض ملك
وعليه المبيع لو متلفا والافقية وغير العوض
ملك للمجبر امانة في رد الفضولي وتلفه
قبل اجازة المالك وصح ان يبيع المشتري من
الخاص اذا اخرج المبيع خلافا لمع ولا يبيع بغيره
ولو طلع يرد عند المشتري فاخر فانه لا يرد
تصدق بما اراد على نصف غنة ومن اشترى
من غير سنده ثم اقام سنده على اقرار البيع او سنده
بعده الامور او اوردته لا يقبل ولو اقر بالبيع بغير
عنده فلا يرد له ولو اشترى واقراره فضولي واد
في بانه فلا ضمان على الفضولي خلافا لمع
توبع اجل عاجل ويصح فيما امكن ضبطه
ومعرفة قدره لانه غير مبيع في المكيل والموزن
سور النقص وفي العددي المتقارب كالحوز
البقيض عددا وكذا وكذا العلم خلافا لمع
التيين والاجر اذا سمي ملين معلوم وفي المزدوع
كالنوبل بين طول وعرضه ورفعة
السكك المبيع وزنا وتوفا معلومين وكذا

رد اجازة المالك في بيعه

وقال كونه امانة يرد الفضولي
ان اذا اهلك المشتري يرد الفضولي
لا يضمن لانه امانة

اي ان كان المالك قد اذن ببيع
الشيء فانفسد المالك لا يضمن
فوجب تصدق اذ لا يضمن
سند عدم الملك صدر

اي ان كان المالك قد اذن ببيع
الشيء فانفسد المالك لا يضمن
فوجب تصدق اذ لا يضمن
سند عدم الملك صدر

اي ان كان المالك قد اذن ببيع
الشيء فانفسد المالك لا يضمن
فوجب تصدق اذ لا يضمن
سند عدم الملك صدر

اي ان كان المالك قد اذن ببيع
الشيء فانفسد المالك لا يضمن
فوجب تصدق اذ لا يضمن
سند عدم الملك صدر

الطريق في خفيه فقط ولا يجوز فيها عددا ولا في
الحوان واطرافه ولا في خلوة عددا ولا في
الخطب قوما والرحمة قوما ولا في كونه والحوز
ولا في النظم طرا ولا في البيع اذا وصف موضع
منه بصفة معلومة ولا يجوز ان يبيع بغيره
معين لا يرد قدره ولا في طاعة قومه او امر
تخلفه معينة ولا فيما لا يبيح من حين العقد
المحل وشروطه بيان فحس كبر او شعيرة النوع
لستقية او حسة والصفة كجدا وردى و
كولنا رطل او كيلا لا لا يفيض ولا يسيطر
معلوم واوله شهر في الاحم وقدره رأس المال ان
كل كعب او وزن او عدد واما كونه في
جنسين بل ابيان رأس مال كل منهما ولا
بلا بيان حصه كل منهما من السلم فيه ومكان
ان كان لرجل وموثة وعندها لا يشترط فيه
رأس المال اذا كان معينا ولا مكان الا باع
وتوفيه في مكان عقده ومثله النوع الاخر
وما لا محل لتوفيه حيثما في الاحم انما
وقبض رأس المال قبل التفرق شرط باع

فرد في جنس بل ابيان
الصفة كجدا وردى و
كولنا رطل او كيلا لا لا يفيض ولا يسيطر
معلوم واوله شهر في الاحم وقدره رأس المال ان
كل كعب او وزن او عدد واما كونه في
جنسين بل ابيان رأس مال كل منهما ولا
بلا بيان حصه كل منهما من السلم فيه ومكان
ان كان لرجل وموثة وعندها لا يشترط فيه
رأس المال اذا كان معينا ولا مكان الا باع
وتوفيه في مكان عقده ومثله النوع الاخر
وما لا محل لتوفيه حيثما في الاحم انما
وقبض رأس المال قبل التفرق شرط باع

اي ان كان المالك قد اذن ببيع
الشيء فانفسد المالك لا يضمن
فوجب تصدق اذ لا يضمن
سند عدم الملك صدر

أو المسلم في الثانية والآية تنص على بطلان
 البيع في كل من ضبط صفته وقدره تعرف
 أو لا وبطلان أجل البيع فيما تعرف كخف وطشت
 ومثقة وموسع لأعدة فيجب الصانع على عمله ولا
 يخرج المستضع عنه والمبيع هو العين لا العمل
 أي بما صنع غيره أو بما صنع قبل العقد فاحذر
 صح ولا يتعين للمستضع بلا اختياره فيصح
 الصانع قبل رؤيته وكذا أخذه وشره ولا يصح
 فيما لم يتعارف هو كالنوبس **باب** **ش**
 بيع الحطب والتمراوات سائر الباع غلبت أو
 والذوق في البيع كالمسألة الأولى فإنها في حقل
 وآخر في حقلات أو من خمسة قبل
 جاز فإن وطشت كان قبضاً والآخر
 اشترى شيئاً فباع غيبه معروفة لا يباع
 دين بالدين وإن لم يكن معروفة يباع فيه أو
 برهن أنه باع منه إذا لم يكن قبضه وإن غاب
 أحد المشتريين فلهما ضرر دفع كل الثمن وقبض
 المبيع وجب إذا حضر أحدهما حتى ينفذ حصته
 وإن اشترى بالدين فبطلت في قبضه وفيما

على البيع وهو المبيع
 أي لو ندين المبيع للأموال في بيعه
 لا بد من رؤيته
 أي لو ندين المبيع للأموال في بيعه
 لا بد من رؤيته

صورة إذا اشترى جارية ولم ينفذها حتى رزقها حتى يتزوجها وقبض
 أي لو ندين المبيع للأموال في بيعه
 لا بد من رؤيته

أي لو ندين المبيع للأموال في بيعه
 لا بد من رؤيته

صورة إذا اشترى جارية ولم ينفذها حتى رزقها حتى يتزوجها وقبض
 أي لو ندين المبيع للأموال في بيعه
 لا بد من رؤيته

فلو سلم مائة نقداً ومائة ديناً على المسلم فيه كير بطل
 في حصته الدين فقط ولا يجوز النصف في رأس المال أو
 المسلم فيه قبل قبضه بشرط أو تولية ولا يشترط من
 المسلم إليه رأس المال بعد المعاينة قبل قبضه ولو اشترى
 كرا وأمرت المسلم قبضه فضاء أو أصبح ولو أمرت
 بذلك صح وكذا لو أمرت المسلم قبضه كالتفان
 لأجل المسلم إليه ثم لنفسه صح ولو كان المسلم إليه في
 رب المسلم بأمه وهو غائب لا يكون قبضاً ولو
 أكل البائع كذلك كان قبضاً بخلاف ما لو أكل
 في ظرف نفسه أو فراجته بنية ولو أكل الدين
 العين في ظرف المشتري أن يدرك بالعين كان قبضاً
 وإن يدرك بالدين فلا ينعقد حتى يصح قبض الغير فإن
 رضى بالشره وإن شافه البيع ولو سلم أمه في
 كره وقبضت ثم تعاقب فماتت قبل رزقها في الكفيل
 وجب قيمتها يوم قبضها ولو ماتت ثم تعاقب صح
 وكذا المقايضة في الوجهين بخلاف الشره بالثمن غيبه المسلم إليه
 فيها ولو أدرع أحد عاقدي السلم بيان الأجل أو
 اشتراط الرداءة وانكرا لا فرقاً لتدليلهما
 مطلقاً وقالوا للمكره أن كان رب السلم في الأجل

أي لو ندين المبيع للأموال في بيعه
 لا بد من رؤيته

أي لو ندين المبيع للأموال في بيعه
 لا بد من رؤيته

أي لو ندين المبيع للأموال في بيعه
 لا بد من رؤيته

أو المسلم إليه

وان قال ان الف من الذهب والفضة من الذهب
 خمسمائة مثقال ومن الفضة خمسمائة درهم وزن
 سبعة ومن قبض زيفاً بدينار جديد عالم به في القبة
 او ملك فهو قضاؤه وقال ابو يوسف يرد مثل
 الزيف ويضي الجحد وان فزع طر أو باض في ارض
 او كمن ظني فلو ان اخذه وكذا ضده على شكة
 منصوبة للجفاف او قتل راو درهم او سكر نثر
 فوقع على ثوب فان اخذه صاحبه له ذلك او كمن
 بعد السقوط او اغلق باب الدار بعد الدخول ملكه
 وليس للغير اخذه كما لو غلب النخل في ارضه او نبت
 فيها نخيل او جمع تراب في بستان الماء وما لا يصح
 تخليفه بالشرط ويطلب الشرط الفاسد البيع وال
 والقسمة والرجعة والصلح عن مال والاراء من الدين
 وغزل الوكيل والاعتكاف والمراعاة والعاطلة
 والاقرار والوقف وكذا الحكم عند ابو يوسف خلافاً
 لمحمد وما لا يطلب الشرط الفاسد القرض والهبة من
 والنكاح والطلاق والخلع والحق والرهن وال
 والوصية والشركة والمضاربة والقضاء والامانة
 والكفالة والحوالة والوكالة والاقالة والكتابة وان

اي اذن ربه
 وسهم مثقال كل

على
 المثل لصاحب الارض لان
 المثل من اخذه يندر

من اخذه بغير
 او يورثه او يارثه او يورثه

العقد

العقد التجارة ودعوة الولد والصلح عن دم العمد
 والجرادة وعقد الذمة وتعلق الرديع والجرار
 شرط وغزل القاضي **كتاب بيع** هو بيع الثمن
 بشئ من جنس او لا وشرط فيه التباين قبل التفرق
 وصح بيع بجنس بغيره مجازفة وبفضل لا بغيره
 الا مساوياً وان اختلفا جودة وصياغة فاب
 بيع مجازفة ثم علم النسي قبل التفرق جازمه لا يجوز
 التفرق في بدل المرف قبل قبضه فلو باع ذهابا
 بفضة واشترى بها ثوباً قبل قبضها فسد بيع الثوب
 ولو اشترى امة بدينار الفاضل من الطوق و
 لو اشترى امة بالدين الفقه والفسنة فالنقد
 من الطوق وان اشترى رسيماً حالته فمسون
 بامة ونقد مخمين فهي حصة امنية وان لم يمين
 او قال هي خمر ثمنها وان تفرقا بلا قبض صح في
 السيف دونها ان تخلص بلا ضرر والا بطل فيها
 وان باع امة بفضة وقبض بفضة ففسد
 صح فيما قبض فقط والآيات مشتركة بينهما وان
 بعضه اخذ المني باني قبضه او رده فلو اشترى
 بعضه قطعة نفقة اشترى امة اخذها بجنس لا

في شقها

العقد
 العقد
 العقد

انما
 كل من قبض الثمن
 في شقها

الف
 الف
 الف

الف
 الف
 الف

ولاية الردء السوية

الم

النَّيْفَةُ وَابْنُ يَمِينٍ فَإِنْ كَسَدَتْ فَاحْكُمَا
فَكَانَ كَالْمَغْشُوشِ وَلَوْ اسْتَفْضَاهَا فَكَسَدَتْ
بِرَدِّهَا وَعَنْدَ أَبِي بَرْصَةَ فِيمَا يَوْمَ الْقَرْمَضِ وَعَنْدَ
مُحَمَّدٍ يَوْمَ الْكَسَادِ وَلَا يَجُوزُ الْبَيْعُ بغيرِ النَّيْفَةِ بَالِمْ
يَعْنِي وَفَرَّاشَتِي ثَلَاثُ نَصَفِ دَرْهَمٍ فَلَوْسٍ أَوْ دَانِي
فَلَوْسٍ أَوْ قِرَاطٍ فَلَوْسٍ جَازٍ الْبَيْعُ وَعَلَيْهِمَا بِنَصَفِ
دَرْهَمٍ أَوْ دَانِيٍّ أَوْ قِرَاطٍ مِنْهَا وَلَوْ دَفَعَ إِلَى سِتْرٍ فِي
دَرَاهِمًا وَقَالَ اعْطِنِي بِنَصَفِ فَلَوْسًا وَبِنَصَفِ بِنَصَفِ
الْأَجْتَةِ فَسَبْعُ الْبَيْعِ فِي الْكُلِّ وَعَنْدَ مَا صَحَّ فِي الْفُلُوسِ
وَلَوْ كَرَّرَ اعْطِنِي صَحَّ فِي الْفُلُوسِ أَيْضًا وَلَوْ قَالَ اعْطِنِي
بِنَصَفِ دَرْهَمٍ فَلَوْسٍ وَبِنَصَفِ الْأَجْتَةِ صَحَّ فِي الْكُلِّ
وَالْبِنَصَفُ الْأَجْتَةُ بِمَثَلِ وَالْفُلُوسُ بِأَكْثَرِ **الْقَالَةُ**
أَيُّ صَحَّ دَرَاهِمًا إِلَى ذِمَّةٍ فِي الْمَطَالَةِ لَا فِي الدِّينِ أَوْ الْحَالِ
وَلَا يَصَحُّ الْأَمِينُ يَمْلِكُ التَّبِعُ وَهُوَ ضَرِيانَ النَّفْسِ
وَبِالْمَالِ قَالَ أَبُو سَعْدٍ بَكَفَلْتُ بِنَفْسِهِ وَبَرَقَبَتِهِ
وَنَحْوَهَا مَا يُعْبَرُ عَنْ بَدَنِ الْبَدَنِ أَوْ جَوْشَاعٍ مِنْهُ
أَوْ عَشَةٍ وَنَفْسُهُ أَوْ هُوَ عَلَى أَوَّلِيٍّ أَوْ آخِرِهِ
أَوْ قَبْلِهِ لَا مَا نَاضٍ مِنْ مَعْرِفَةٍ وَصَحَّ خَصْلُ الْبَدَنِ
وَالزَّوْجَتِ فِيهَا احْضَارُ الْكُفُلُونَ إِذَا طَلَبَهُ الْكُفُلُونَ

على
 اذ اشترى بغير درهم اذ افاق اذ قهر اذ
 غدا ان يعطينه عوض ذلك الشيء فلو سمع ومن
 المشترى مع الفلوس ما يعطينه مقابلته
 ذلك الشيء صدر

ای علی الشتر الیه فی الجای

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله

وہو انکھول نہ کرے
وہو انکھول نہ کرے
وہو انکھول نہ کرے

بأن يكون حراً متقناً فلا يعجز عن العبد
والصغير والمجنون فكلي العبد يلبس
هذا الصنوع كذا في الخلاصة ودرر

مستغفر جبر و کلفت بنصه اولیٰ اور بعد از
از غایت پر اکفانه،

خزما

والنوع في هذا الحضر الكفول اذا طلبه الكفول
 في الحضر الكفول اذا طلبه الكفول

فان لم يحضر خبره وان عتب وقت تسليمه لم يحضر
 ذلك فيه اذا طلبه فان سلم قبل ذلك بري فا
 غاب للمكفول وعلم مكانه لم يملك انما مدة زحفا
 وايضا فان مضى ولم يحضر خبره وان غاب
 ولم يعلم مكانه لا يطالب به ويطلب بموت المكفيل
 والمكفول ولو عياد دون المكفول بل يطالب
 وارثه او وصيه المكفيل ويبرأ اذا سلمه حيث يمكن
 مني حصه وان لم يقبل اذا دفعته اليك فانما يبرأ
 وتسلم وكيل المكفيل ورسوله وتسلم للمكفول
 نفسه كقالت فان شرط تسليمه فمحل البيع
 فسلم في السوق قالوا ابرأه واخرجته في زمانها انه
 لا ابرأه وكذا ان سلم في السجن وقد غلبه الظن
 فان كفيل نفسه عليه ان لم يواف به غدا
 فهو ضامن لما عليه فلم يواف به غدا رضى ما
 عليه وان مات ولا ابرأه من كفاية النفس
 ومن ادعى على ارمائه دينارين بها ولم يسبها
 فكفل بنفسه حل على انه ان لم يواف به غدا
 فعليه المائة فلم يواف غدا الرزمة الاية خلافا
 لمحمد ولا يجبر على اعطاء كفيل بالنفس صدقة وقصدا

فان لم يحضر خبره وان عتب وقت تسليمه لم يحضر
 ذلك فيه اذا طلبه فان سلم قبل ذلك بري فا
 غاب للمكفول وعلم مكانه لم يملك انما مدة زحفا
 وايضا فان مضى ولم يحضر خبره وان غاب
 ولم يعلم مكانه لا يطالب به ويطلب بموت المكفيل
 والمكفول ولو عياد دون المكفول بل يطالب
 وارثه او وصيه المكفيل ويبرأ اذا سلمه حيث يمكن
 مني حصه وان لم يقبل اذا دفعته اليك فانما يبرأ
 وتسلم وكيل المكفيل ورسوله وتسلم للمكفول
 نفسه كقالت فان شرط تسليمه فمحل البيع
 فسلم في السوق قالوا ابرأه واخرجته في زمانها انه
 لا ابرأه وكذا ان سلم في السجن وقد غلبه الظن
 فان كفيل نفسه عليه ان لم يواف به غدا
 فهو ضامن لما عليه فلم يواف به غدا رضى ما
 عليه وان مات ولا ابرأه من كفاية النفس
 ومن ادعى على ارمائه دينارين بها ولم يسبها
 فكفل بنفسه حل على انه ان لم يواف به غدا
 فعليه المائة فلم يواف غدا الرزمة الاية خلافا
 لمحمد ولا يجبر على اعطاء كفيل بالنفس صدقة وقصدا

ان لو غاب المكفول بنفسه ابرأه
 غدا وانما وجب فان مضى
 ولم يحضر خبره لانه اشتبه بالمتهم

ان ولو كان المكفول له عياد
 دون

وان سلمه في سجن لا
 عتبه ولا عتبه الا ان
 وان سلمه في سجن لا

لا يسير
 لا يسير

انما يبرأ
 انما يبرأ

فان
 فان
 فان

فان سمحت بنفسه صح وقال بجبر في النقص
 الفذف فان شهد عليه ستوران فخذ او
 قود جبر وكذا ان شهد عدل واحد ظان انما
 في روايته وصح الرهن والكفالة بالخرج والكفالة
 بالمال صحيح ولو جهولا اذا كان ديناً صحيحاً ينكف
 عنه بالف او بالكل عليه او بما يدركك في البيع
 وكذا لو علقها بشرط ملائم كشرط وجوب الحق
 نحو ما باليت فلانا او ما غصبك او ما ذاب
 لك عليه او ان اتى البيع فعلى وكشرط امكان
 الاستيفاء نحو ان قدم زيد وهو المكفول غنة
 وكشرط تعذر الاستيفاء نحو ان غاب عن البلد
 وان علقها بجبر الشرط كسبوس الرجوع ومجي
 بطل وكذا ان جعل احد هما اجلا فتصح الكفالة
 ويجب المال حالا ولا يطالب بمطالبة اي شيء
 من كفيل واصيل الا اذا شرط براءة الاصيل كونه
 حواله كما ان احواله بشرط عدم براءة الاصيل
 كفالة ولو طلق احد هما احطالة الاخر فان قيل
 بما له عليه فبر صريح الف لزمه وان لم يبرأ صدق
 المكفيل فيما اقر به مع عبته والاصل في اقراره باكثر

انما يبرأ
 انما يبرأ

على نفسه خاصة فان كفل لما امره لا يرجع عليه اذ
 عنه وان اجازيا الكفيل عنه وان بامر رجوع
 لا بطل الفيل الاداء فان لوزم فله ملازمة وان
 فله حبه ويبراء الكفيل بآداء الاصل وان ابرار الطال
 الاصل او اخر عنه برى الكفيل وتأخر عنه وان ابرار
 الكفيل او اخر عنه لا يبرأ الاصل ولا تأخر عنه
 فان كفل بالدين كمال مؤجلا الوقت يتأجل عن
 الاصل ايضا ولو صالح الكفيل عن الف على مائة
 برأ ورجع بها فقط وان كفل بامر وان صالح
 عن الالف بخمس ارجع بالالف ان صالح عن
 موجب الكفالة برى هو دون الاصل وان قال
 الطالب للكفيل بالامر برأت الى اخر المال رجع على
 اصيله وكذا في برئت عنه ابر يوسف خلا فاطمة
 وفي ابر كتم لا يرجع وان كان الطالب جازا رجع
 اليه البتة في الكحل والبيع تعليق البروة عن الكفالة
 بالشروط كسائر البرارة والحق الصبي ولا يجوز الكفالة
 بما تعذر استيفاؤه من الكفيل كالحودود والتضياع
 ولا بالاعيان المضمونة بغير كالمبيع والمأمون ولا بالمال
 كالودعة والمستعار والمستاجر ومال المضاربة

والمراد

والشركة ولا بد من غير صحيح كبدل الكفالة قول كل
 به او عبدا وكذا بدل السعانة عند الامام ولا يحمل
 على دابة معينة او بجمدة عبدة معين بخلاف غير معين
 ولا عن ميت منفذ خلل قالها ولا بلا قبول الطال
 في الجمل وقال ابو يوسف يجوز مع غيبة اذا بلغه فلما
 فان قال المريض لو ارته تكفل عني بما على فكفل مح
 غيبة الغرماء جاز اتفاقا ولو قال لا اجنبى احلف
 فيه الشئح وتجاوز بالاعيان المضمونة بنفسها
 على سوم الشراء والغصب والمبيع فاسدا وسلم
 المبيع الى المشتري والمؤمن الى الزامن والمستاجر
 الى مستاجر وبالتمنى وكذا دفع الاصل الى
 الكفيل قبل دفع الكفيل الى الطالب لا يبرأ منه
 ويأخر رجوع الكفيل فله ولا يصدق به ورثة الا لطلوع
 احب ان كان المدفوع شيئا يتعين كالمهر والها
 ولو امر الاصيل بكفالة ان يتعين عليه ثوبا فيفعل
 للكفيل والرجع عليه من كفل لآخر بما زاد على غريمه
 او بما قضى له عليه فحساب الغرم في حق الطالب
 على الكفيل بان له على الغرم الف لا يقبل وتوهم
 ان له على زيد الف وهذا كفيلة بامر قضى به عليها

اي اذا عجز الكفيل فادرك المال الى الكفيل
 الذي كفل به موه ليعا له ان يسترد ما
 اداه الكفيل له ببطا للطالب كما اذا عجز
 الكفيل عن دفع الكفيل الى الطالب
 اي ان كانت الكفيلة بغير منقصة فادرك
 الاصول الى الكفيل فباعه الكفيل ورجع فيه
 فلو لم يرد له كفا لزمه الما قاضيه وهو الاصل
 احب صدر

هذا استنداء مسئلة لا تعلل له بغير هذا الكفالة بما زاد
 المسئلة امامه وجوبه على انه لا يرد الفاء بهذا الكفيل بهذا المال وموت
 بقصر عليه من غير هذه الصلوة قد كثر بهذا المال من
 بزيادة على الكفيل من غير القاب غير تصرفه بقبضه انما هو من
 فيقصر عليه صدر
 اعطى الامير والكفيل

اول بلا امره قضى على الكفيل فقط وضمان الدرك
بمشتري عند البيع تسليم يميل دعوى الضامن
بعد ذلك وكذا لو كتب شهادة وختم علم صحت
كسب فباع ملكه او بيعا بائنا بخلها فلو كتبها على
العاقدين وضمان الوكيل بالبيع الثمن للموكل بطل
وكذا ضمان الضامن للثمن لرب المال وضمان
الشركيين حصة شريكه من ثمن ما باعاه صفقة واحدة
وصح لو بصفقتين وضمان الدرك في الخارج والقسمة
صحيحة وكذا ضمان النواصب لو كانت بحق كسبي
النهر او ارض الحارس او غير ذلك كالجبايا وضمان
بطل وكذا ضمان الخالص خلافا لما لو قال الكفيل
صحة الشئ وقال الطالب مالنا فالتول الكفيل
وفي الاقرار للمقر ولا يؤخذ ضامن الدرك ان
استثنى المبيع مالم يقض ثمنه على بائعه

اي اكد بامور الاجل

كلمة

في البيع والوفاء من ان لا يوفى
في البيع من لا يوفى به ما عدا ذلك

في البيع والوفاء من ان لا يوفى
في البيع من لا يوفى به ما عدا ذلك

في البيع والوفاء من ان لا يوفى
في البيع من لا يوفى به ما عدا ذلك
في البيع والوفاء من ان لا يوفى
في البيع من لا يوفى به ما عدا ذلك
في البيع والوفاء من ان لا يوفى
في البيع من لا يوفى به ما عدا ذلك

بكله ولو فسخت المفاوضة فقلت للدين اخذ
شأ من شريكها بكل دينه وما اذاه احد هما لا يرجع
به على الاخر مالم يزده على النصف واذا اربى العبد
بعقده واحد وكفل عن صاحبه جمع كل على الاخر
بنصف ما ذروا ان اعتق اربى احد مما قبل الا
صح ولان ياخذ حصة الاخر منه اصله او من
المعتق كفارة ويرجع المعتق فوطا ما ذره على صاحبه
ولو كان على عبده مال لا يحل عليه الا بعد عتقه
بهر كل كفارة مطلقا لزم الكفيل قالوا اذا ذل
على العبد الا بعد عتقه ولو اذاعه رقبته بعد فلفظ
رجل فمات العبد فبرهن المدعي انه ضمن الكفيل
قيمة ولو كفل سيده عن عبده بامر او عبده غير
مدعون عن سيده فعق فاني اذ لا يرجع على
الاخر **كتاب الحوائج** من نقل الدين فمروقه الا ذمة
وتصح في الدين لافي العين رضي الخيال والخيال
عليه وقيل لا يبرئ من خيال الا اذا ثبت بركي
المخيل بالقبول فلا يؤخذ الخيال من رقبته لكن ياخذ
كفيلة من الورثة والغرماء في التوى ولا يرجع
على الخيال الا اذا توى حصة وهو موقوف الخيال
على الخيال

اي اكد بامور الاجل

في البيع والوفاء من ان لا يوفى
في البيع من لا يوفى به ما عدا ذلك

في البيع والوفاء من ان لا يوفى
في البيع من لا يوفى به ما عدا ذلك
في البيع والوفاء من ان لا يوفى
في البيع من لا يوفى به ما عدا ذلك
في البيع والوفاء من ان لا يوفى
في البيع من لا يوفى به ما عدا ذلك

في البيع والوفاء من ان لا يوفى
في البيع من لا يوفى به ما عدا ذلك
في البيع والوفاء من ان لا يوفى
في البيع من لا يوفى به ما عدا ذلك
في البيع والوفاء من ان لا يوفى
في البيع من لا يوفى به ما عدا ذلك

في البيع والوفاء من ان لا يوفى
في البيع من لا يوفى به ما عدا ذلك
في البيع والوفاء من ان لا يوفى
في البيع من لا يوفى به ما عدا ذلك
في البيع والوفاء من ان لا يوفى
في البيع من لا يوفى به ما عدا ذلك

غلظ

و هو الاسلام والحجة والعقل والبدع اخر

منها وروى في كتابه ونسخها الى هذه الايام
وهو من كتابه

سورۃ الحج: درجہ

على شئ قط فبرهن عليه بـ فبرهن هو على القضاء
 او ان برأه فقل ان زاد على انكاره ولا اذعنك
 فلو اذعن على اذع ربع اتمه منه واراد ردحاته
 فانكر فبرهن المدعى على البيع والمكسر على البراءة
 من قل عيب لا شئع برهان المكسر وادرك
 انه كافي اذ صحت بطل طه وعندها اذع
 فقط وسوا حسن مات بصرى ففقا
 زوجه اسلمت بعد موته وقال وارثه بل قبل
 له وكذا الوما تـ فقلت زوجة اسلمت قبل
 وقال الوارث بل بعدة وان قال المودع هذا
 ابن يور الميت لا وارث له غيره دفع الودعة
 اليه وان قال لاخذ هذا ابني ايضا وكذا الاول
 قضى للاول ولو قسم الميراث بين الورثة او
 الغوا بشهادة لم يقولوا فيها لانها في وارثها
 او غما اخر لا يؤخذ منهم كفضل وهو جازظ ظلم
 يؤخذ ومن اذع عقاراً ارأله ولا حية العيب
 وبرهن عليه دفع اليه نصفه ويزن باقية ذي
 اليد بلك اخذ كفضل منه ولو جاحداً وقال ان
 جاحداً اخذ النصف الا فنه ووضع عنه

آمين وفي المنقول يؤخذ منه بالانفاق وقيل على
 الخلاف واذا خسر الغائب دفع اليه يدون
 اعادة البنية ومن اؤتمن بثلث ماله فهو على كل
 مال ولو قال نالي او املك صدقة فهو على مال
 الزكوة ويدخل فيه ارض العشر عند ابي يوسف فلا
 فان لم يكن له مال غيره امتك منه قوته فاذا اضا
 ماله تصدق بثلث امك ومن اوصر اليه ولم
 يعلم فهو وصي بخلاف التوكيل وقيل في الاجابة ان
 خبره وان كان فاسقا لا في الغرض منه ان خبره
 او مستورين وعندهما هو كالأول وكذا الخلاف
 في اجابة السيد بجبانه عبده والسفيع بالبيع و
 بالتزويج ومسلم لا يقر بالشرع ولو باع القاص
 او ائتمه عبدا للغراء واخذ الما من فضايح واستحق
 العبد لا يضمن ويرفع المشتري على الغراء ولو باع
 الوصي لاجله بامر القاص استحق او مات قبل
 وصاع المال جمع المشتري على الوصي وهو على الغراء
 ولو قال كذا فاض عدل عالم قضيت على هذا الحرم
 او القطع او الضرب فافعله وسعك فعله وكذا
 في العدل غير العالم ان اسفقه حسن تفسيره والآن

و قد قال في قوله تعالى
و قد قال في قوله تعالى

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

فلا ولا يعمل بقول غير العادل مطلقا ما لم يأت به
الحكم ولو قال قاض غير الشخص أخذت منك الف
ودفعها إلى فلان قضيت بها عليك وقال قضيت
بغيرك في حق فلان من ضمنها أو قطعت ظلي
وأعترف بكون ذلك حال ولا يثبت صدق القاض
ولا يمين عليه ولو قال فعلت قبل لا يثبت وبعد
وأدعى القاض فعله في ولايته فالقول القاض هو الصحيح
والقاضي أو الأختان كانت دعواه كدعوى القاض
ضمن من لا يثبت في الأول **كتاب الشهادات** هي أخبار
عنه الغير عن شئ مدة لا من ظني ومن يثبت بها
لا يسمع ان يسمع منه ويفرض ادائها بعد حمل اذا
طلب منها لا يعدم الحق بغيره وشتر ما وجد
افضل ويقول في السرقة أخذ لا سرق وشتر طلبة
اربعة رجال وللقصاص وبقيته احد ودرجلان
وتكولادة والكبارة وعيوب النساء مما يطلع عليه
الرجال امرأة وكذا الاستسبال المولود من حق
الصلوة لا الارث وعندهما حق الارث ايضا
ولغير ذلك رجلان او رجل وامرأة ان مال كان
او غير مال كالنكاح والرضاع والطلاق والوجع

فان قيل سؤدد لزيد

يعني ان امر المتزوج اذا كان في حال توليته
منه بان ذلك كان في حال توليته
المتزوج لا يثبت بشئ منه
في قضاء بينهما

والوصية

والوصية وشتر الحرية والسلام والعدالة و
الشهادة فلا تصح لو قال اعلم او اتيقن ولا يثبت
قاضي عن شئ من بلا لغير الخصم الا فريدا او قود
وعند ما يثبت في سائر الحقوق كسر وعنف و
يقتضي في زماننا ونحوه الا كفارة بالسور في تركته
هو عدل في التبع وقبل لا يثبت قوله عدل جائز الشك
ولا يصح بعدل الخصم بقوله هو عدل لكن اخطأ او
فان قال هو عدل صدق ثبت الحق ومن الكوا
لتركية السر والرحمة والرسالة الى المكره والاثبات
احوط وعند محمد لا يثبت الا شئين وشتر الحرية
في تركته العلانية دون السر **فصل** يشهد بكل
ما سمعه او رآه كالبيع والاقرار وحكم الحاكم والخصم
والفصل وان لم يشهد عليه ويقول لا يشهد لاني
ولا يشهد على شئ ما رآه غيره او سمع ادائها او
اشهاد الغير عليها لم يشهد به عليها ولا يعمل شئ
ولا فاض ولا راوي بحظه ما لم يذكر وعندهما
يجوز ان كان محفوظا في يده ولا يشهد ما لم
يجانبه الا النسب والموت والنجاس والوجع
ولا يثبت القاض اصل الوقف اذا اخبر به من

وسأل القاضي عن عدل
الشاهد فيها ان
قال لم يطق الخصم ان

مثال ما كان في السموات

يعني اذا سمعنا من يدينه في
لم يثبت على ان يدينه على شهادته
وكان

ان يثبت ان يشهد به ان يثبت ان يثبت
العلم بها بالثبوت او بالثبوت او بالثبوت
وامرأته

بأن يثبت في شئ من شئ
بأن يثبت في شئ من شئ
بأن يثبت في شئ من شئ

ما ينسحق به من غير الجواب حق للشيخ او لغيره
او اكل الربوا او انه يستاجرهم وتقبل على امر
المدعي بنفسه وعلى انهم عبيد او محذونون في
قدرة او غيرهم او غيرهم او قد فته او شركا او
او انه يستاجرهم ليعملوا واعطاهم ذلك على
او انه صاخرهم ليعملوا ودفعه اليهم على ان لا يشهدوا
على نفسه واولادهم وشهدوا لم يرحم حتى قال او
بعض شهادته قبل ان كان عدلا **باب الاصل**
شرط موافقة الشهادة المدعوى فلو ادعى دارا
او اربا وشهد ملك مطلق ردت وتبطل
تقبل وكذا شرط اتفاق الشاهدين لفظا ومعنى
فلا تقبل لو شهد احدهما بالالف وامانة او طلبة
والآخر بالفين وبائتين وبطليتين او ثلث
وعندهما تقبل على الاقل ولو شهد احدهما بالالف
والآخر بالف مائة والمدعى يدعي الاكثر قبلت
الالف اتفاقا وكذا مائة ومائة وعشرة وطلقة
وطلقة ونصف ولو شهد بالف او بوض الف
وقال احدهما قضي منها كذا قبلت على الالف على
القضاء ما لم يشهد به غيره وسنعي لم يعد ان لا يشهد به

ولم يستفاد من العبد بان لم
يؤثر في حقه في الميراث

ولو لم يجر 2 من الاربعة اخذ
داك اي لا اذا اخذ كذا في الصحة

لا تقبل

لأنه قد عاين

بغير المدعي ولو شهدا بقبول زنا يوم لم يحكموا
تقبل آياه فيكون قد زنا فان قضى بايديهما او لا
بطلت الاخير ولو شهدا بسرقة بقرعة وخلفا
في لونها قطع وان اختلفا في الذكورة والانثوية
لا وعندهما لا يقطع فيهما وفي الغصب لا تقبل انما
ولو شهدوا بحد بالشرا والكتابة بالف والالف
بالف مائة ردت وكذا العنق على مال والصلح
قود والرهن وخلق ان ادعى العبد والتعايل
الرهن والمروءة وان ادعى الاركان كدعوى
والاجارة كالبيع عند اول المدعى وكالدين
ان بعد ما وفي النكاح تقبل بالالف استحسانا
فرق فيه بين دعوى الفل او الاكثر وقال ردت
فيه ايضا ولا تدرى في شهادة الارث بان
يقول ان هاتين مائة وركبة ميراثا لمدعى او ما
وهذا ملكه او في يده خلافا لابي يوسف فان قال
كان هذا الشيء لابي المدعى اعاده من غير اليد
او او دعي آياه قبلت بكتا و ان شهدا ان
هذا الشيء كان في يد المدعى منذ كذا ردت وان
انه كان ملكه قبلت ولو اقر **كتاب النكاح** كان

اي الشاهدان او غيرهم

فقد انشأوا بهما في حفرة الارض
روى الاخر

في حقهما

في الطلاق والذكور والانتزاع
في كتمان عبيد بالحد

ذا المقصود في اول المدعى
العقد في قبول الشهادة اذ

المدعى في العنق على المال ووكا المقبول
في القبول من القود والرهن في الزوجين
في التزوج في الخلع صدر

وهذا القول بيان في الموارث

لا تقبل

شهادة ان كان في يد المدعى منذ شهر
والحال انه ليس في يد المدعى عند الدعوى

لا تقبل صدر
في النكاح

اي الشهادة

يد المرحي امر بالدفع اليه وكذا لو شهدا بقراره بذلك
باب الشهادة على الزوجة تقبل في صدق وقود وان تكررت
 وشروطها عند حضور الاصل كونه او قس وسفر
 وان يشهد عن كل اصل اثنان لا تغاير فروع
 وصفتها ان يقول الاصل اشهد على شهادة الى
 اشهد بكذا ويقول الفروع عند الاداء اشهد ان فلانا
 اشهدني على شهادة بكذا وقابل الى اشهد على شهادتي
 به ويصح تعديل الفروع اصل واحد اثنان يدين الا
 فان سكت عنه جاز ونظر في حاله عند ادائه
 وقال محمد ترد شهادته وتبطل شهادة الفروع بما
 الاصل الشهادة وان شهدا على شهادة اثنين على
 فلان بنت فلان الفلانية وقال اخر بانها يعرف
 وجاء المدعي بالحكمة لم يدري انما هي ام لا تقبل له
 شاهدين انما هي وكذا في نقل الشهادة فان قالوا انها
 التهمة لا يجوز رجوعه بسبب ما لا يحدوها والتعريف
 يتم بذكر اجد او الفخذ ونسبة خاصة والنسبة
 الا المطر والحلية الكبيرة عامة والى انك الصغيرة
باب الرجوع عن الشهادة لا يصح الرجوع عنها
 الا عند قاض فان ادعى المنكح عليه رجوعا عنه

يد المرحي امر بالدفع اليه وكذا لو شهدا بقراره بذلك
 تقبل في صدق وقود وان تكررت
 وشروطها عند حضور الاصل كونه او قس وسفر
 وان يشهد عن كل اصل اثنان لا تغاير فروع
 وصفتها ان يقول الاصل اشهد على شهادة الى
 اشهد بكذا ويقول الفروع عند الاداء اشهد ان فلانا
 اشهدني على شهادة بكذا وقابل الى اشهد على شهادتي
 به ويصح تعديل الفروع اصل واحد اثنان يدين الا
 فان سكت عنه جاز ونظر في حاله عند ادائه
 وقال محمد ترد شهادته وتبطل شهادة الفروع بما
 الاصل الشهادة وان شهدا على شهادة اثنين على
 فلان بنت فلان الفلانية وقال اخر بانها يعرف
 وجاء المدعي بالحكمة لم يدري انما هي ام لا تقبل له
 شاهدين انما هي وكذا في نقل الشهادة فان قالوا انها
 التهمة لا يجوز رجوعه بسبب ما لا يحدوها والتعريف
 يتم بذكر اجد او الفخذ ونسبة خاصة والنسبة
 الا المطر والحلية الكبيرة عامة والى انك الصغيرة
باب الرجوع عن الشهادة لا يصح الرجوع عنها
 الا عند قاض فان ادعى المنكح عليه رجوعا عنه

يد المرحي امر بالدفع اليه وكذا لو شهدا بقراره بذلك
 تقبل في صدق وقود وان تكررت
 وشروطها عند حضور الاصل كونه او قس وسفر
 وان يشهد عن كل اصل اثنان لا تغاير فروع
 وصفتها ان يقول الاصل اشهد على شهادة الى
 اشهد بكذا ويقول الفروع عند الاداء اشهد ان فلانا
 اشهدني على شهادة بكذا وقابل الى اشهد على شهادتي
 به ويصح تعديل الفروع اصل واحد اثنان يدين الا
 فان سكت عنه جاز ونظر في حاله عند ادائه
 وقال محمد ترد شهادته وتبطل شهادة الفروع بما
 الاصل الشهادة وان شهدا على شهادة اثنين على
 فلان بنت فلان الفلانية وقال اخر بانها يعرف
 وجاء المدعي بالحكمة لم يدري انما هي ام لا تقبل له
 شاهدين انما هي وكذا في نقل الشهادة فان قالوا انها
 التهمة لا يجوز رجوعه بسبب ما لا يحدوها والتعريف
 يتم بذكر اجد او الفخذ ونسبة خاصة والنسبة
 الا المطر والحلية الكبيرة عامة والى انك الصغيرة
باب الرجوع عن الشهادة لا يصح الرجوع عنها
 الا عند قاض فان ادعى المنكح عليه رجوعا عنه

غيره

غيره ولا يكلفان ولا يقبل برهانه عليه خلاف
 لو ادعى وقوعه عند قاض وتضمنه اباهما فان
 رجعا قبل الحكم لا يحكم وان بعده لا ينقض وضعا
 بالامانة به اذا قبض المدعي مدعاه وثبتا كان
 او عينا فان رجعا احداهما ضمن نصف العدة
 لم يبق للمين رجوع فان شهد ثلثة ورجع واحد
 فان رجعا او ضمن نصفاً وان شهد رجل ولم
 فوجبت واحدة ضمن رجعا وان رجعت
 فضمن نصفاً وان شهد رجل عشرة سنوة فرجع
 ثمان لا يضمن شيئاً فان رجعت او ضمن السبع
 رجعا وان رجعت الغنمين نصفاً وان رجع الكل
 فعلى الرجل سدس عشر وعلم من خمسة اسدس
 وعندهما عليه نصف وعلم من نصف وان شهد
 رجلان وامرلة ورجعوا فاعلم على الرجلين خاصة
 ولا يضمن راجع شهيد يحتاج بمسمى عليها او
 الا ما زاد على من المثل ولا يشهد بطلاق الزوج
 ويضمن في الطلاق قبل الدخول نصف المهر ونسبة
 السبع ما نقص عن قيمة السبع ونسبة القيمة
 وفي الفصل من الزينة فقط ويضمن الفروع ان

غيره ولا يكلفان ولا يقبل برهانه عليه خلاف
 لو ادعى وقوعه عند قاض وتضمنه اباهما فان
 رجعا قبل الحكم لا يحكم وان بعده لا ينقض وضعا
 بالامانة به اذا قبض المدعي مدعاه وثبتا كان
 او عينا فان رجعا احداهما ضمن نصف العدة
 لم يبق للمين رجوع فان شهد ثلثة ورجع واحد
 فان رجعا او ضمن نصفاً وان شهد رجل ولم
 فوجبت واحدة ضمن رجعا وان رجعت
 فضمن نصفاً وان شهد رجل عشرة سنوة فرجع
 ثمان لا يضمن شيئاً فان رجعت او ضمن السبع
 رجعا وان رجعت الغنمين نصفاً وان رجع الكل
 فعلى الرجل سدس عشر وعلم من خمسة اسدس
 وعندهما عليه نصف وعلم من نصف وان شهد
 رجلان وامرلة ورجعوا فاعلم على الرجلين خاصة
 ولا يضمن راجع شهيد يحتاج بمسمى عليها او
 الا ما زاد على من المثل ولا يشهد بطلاق الزوج
 ويضمن في الطلاق قبل الدخول نصف المهر ونسبة
 السبع ما نقص عن قيمة السبع ونسبة القيمة
 وفي الفصل من الزينة فقط ويضمن الفروع ان

رجع

لا القاض

غيره

الاصل ان قال الشاهد على ما دونه ولو قال
 الشاهد وغلطت ضمن عند محمد لا عندهما وان ج
 الاصل والفرع ضمن الفرع فقط وعند محمد ضمن
 المشهود عليه أي الفرضين شاء وقال الفرع
 أصلي وغلط الشري وأجرح المالك عن الزكية
 خلافا لهما ولا يضمن لها الاصل بوجه وكذا جرح
 البين طاعة ولو جرح سائر الشرط وحده اختلف
 ومن علم انه شاهد زور أو شاعر ولا يقر وعندهما
 ضربا وجب **لو كان** هي فاقه الغير مقام نفسه في الفرع
 وشروطها كون الموكل على النصف والوكيل بطل
 العقد وبفسده فيصح لو قيل في البيع والمأذون
 أو بالغا أو مأذونا أو وصيا عاقل أو عبداً حراً
 بكل ما يحقه هو نفسه وبأبواب كل حي وبسبب
 الأخرى أو قوياً غيبة الموكل وبأخصه وكل حي
 بشرط ان يرضى لفرعها الا ان يكون الموكل مريضاً
 لا عليه خصوصاً الحكم أو غائباً من سفر أو من
 لسفر أو مخدرة غير مخدرة الخروج الحكم
 وعندهما لا بشرط ان يرضى بغيره وحقه بغيره
 الوكيل الانف كبيع وإجارة وبيع عن أو بغيره

لا كلف الاصل لا يثبت بقول
 الفرع والفرع لم يرضع في الشهادة
 فلا يثبت الا قوله لا يثبت
 الا اذا شهدوا الا الزنا والشهاد
 الشهود على احوال الشاة
 فزعمهم ثم رجح الشهود الاصل
 لم يثبتوا صدق

وشاهد الشرط ضمن
 شاهد البين مو

المؤاد بالمأذون الصحيح ان قال في ما دونه
 العكس والعبد الذي اذن له المؤاد صدق

في كل ما يحقه هو نفسه وبأبواب كل حي وبسبب
 الأخرى أو قوياً غيبة الموكل وبأخصه وكل حي

ان لم يكن محجوراً فثبت البيع وتبين
 ان يرد الوكيل المبيع الى البائع بغيره

ان لم يكن محجوراً فثبت البيع وتبين
 وتبين ان يرد الوكيل المبيع الى البائع بغيره
 غيب مشرته واردة به ان لم يكن الموكل
 لا الا باذنه وبجانبه فثبت بيعه و
 بالموكل كنجاش وقطع وصلى عن انكاره وصدق
 وحق على مال ودينه وصدقه وإعارة والبيع
 ورهن وإفراض وشركة ومضاربة فلا يملك
 وكيل الزوج بالمال ولا وكيل المرأة بالمال
 بدل الحاح ومشرته في بيع الموكل فان كان
 البيع ولا يملك الوكيل ثانياً وان كان لمشرته
 الموكل دين وقفت المقاضاة به وكذا ان كان
 على الوكيل دين خلافاً لا يرضى بغيره ولا يرضى
 الموكل وان كان دينه عليه فاقضاه خاصة بغيره
 الموكل دون الوكيل **لو كان في البيع** الوكيل
 بشيء شئ يشترط ان يرضى سائر الرقب والنوالة
 او كما هو كالاخمس كالدرا وان بين الثمن فان
 سمي نوع الثوب كالمير وتي جاز وكذا ان سمي

ان يرد الوكيل المبيع الى البائع بغيره
 لا باذنه وبجانبه فثبت بيعه و

ان يرد الوكيل المبيع الى البائع بغيره
 لا باذنه وبجانبه فثبت بيعه و

ان يرد الوكيل المبيع الى البائع بغيره
 لا باذنه وبجانبه فثبت بيعه و

ان يرد الوكيل المبيع الى البائع بغيره
 لا باذنه وبجانبه فثبت بيعه و

ان دیوبند کے باشندوں کو

الوكيل، العبد المذنب، في الخائف، الى مولاي يدي فضو قد اول،

[illegible]

توفي في سنة ١٠٠٠ هـ

لا تتركوا الدنيا والآخرة باقية قبل الحضور

وہاں سے لوگوں کو سب سے پہلے

مسئلہ ان بیٹے اور عیال کے لئے

بل أطلق صدق الموكل في المضاربة المضاربة

الآن خصوصية وزير وديعة وقضاة دين وطلبة

بازن موکل او قوله اغنی سرت فان اون

فلما سئل يقول قولكم ته ومن هو الذي يهتدى اليه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام

والايجود العبد والمكاب للمفكرين

وكان من بعد ذلك

[Faint handwritten notes at the bottom of the page, likely bleed-through from the reverse side.]

شهادته وقال يجوز قتل النفس الأثر العبد والمكان

لا يجوز ان يمثل القية وبالنيقور وحوار مع القية

يضمّن ان توى ما عير الكفا آوصاع الره في

حقاً من طراز نظم و غیر از اینست

فَصَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ

ابو يوسف بن سعيد بن حسن بن علي بن محمد بن

بها و بی با یقوم بر مقوم و قدیر و العوض دهیم

الحسين بن علي

۱۰۰

البيع او شراء ولا تزوج ولا الكافرة في حق المملوك
والقبض للموكل بالخصوصية
القبض خلافا لقراره والقبض اليوم من قبل
الموكل بالقبض وتوكل قبض الدين بالخصوصية قبل
القبض خلافا لقراره وتوكل قبض الدين بالخصوصية
قبل الاخذ اتفاقا وكذا الوكيل الرجوع والامانة او بامانة
او بالرد بالعيب وكذا الوكيل بالثبوت بعد مباشرة
لموكل قبض الدين بالخصوصية فلو رجع في ذم المالك
الوكيل قبض عيانه موكله بامانة تقتصر الوكيل
ولا يثبت البيع فلو رجع اعادة البينة اذ خص
الموكل كما تقتصر الوكيل بنقل الرخصة او العبد
ولا يثبت الطلاق والعق لورثتها عليها بلا
خصوصية الموكل وقرار الوكيل بالخصوصية على موكله
عند القضاة لا عند غير القضاة خلافا لابي يوسف
لكن لو رجع عليه اقر في غير القضاة فخرج من
الوكالة ولا تدفع اليه المال الا بالوصي اذا
اقر في غير القضاة لا بغير ولا تدفع اليه المال ولا
توكل في المال كغير قبض على المكنول عنه
ومن صدق مدعي الوكالة قبض المدفع

البيع او شراء ولا تزوج ولا الكافرة في حق المملوك
القبض للموكل بالخصوصية
القبض خلافا لقراره والقبض اليوم من قبل
الموكل بالقبض وتوكل قبض الدين بالخصوصية قبل
القبض خلافا لقراره وتوكل قبض الدين بالخصوصية
قبل الاخذ اتفاقا وكذا الوكيل الرجوع والامانة او بامانة
او بالرد بالعيب وكذا الوكيل بالثبوت بعد مباشرة
لموكل قبض الدين بالخصوصية فلو رجع في ذم المالك
الوكيل قبض عيانه موكله بامانة تقتصر الوكيل
ولا يثبت البيع فلو رجع اعادة البينة اذ خص
الموكل كما تقتصر الوكيل بنقل الرخصة او العبد
ولا يثبت الطلاق والعق لورثتها عليها بلا
خصوصية الموكل وقرار الوكيل بالخصوصية على موكله
عند القضاة لا عند غير القضاة خلافا لابي يوسف
لكن لو رجع عليه اقر في غير القضاة فخرج من
الوكالة ولا تدفع اليه المال الا بالوصي اذا
اقر في غير القضاة لا بغير ولا تدفع اليه المال ولا
توكل في المال كغير قبض على المكنول عنه
ومن صدق مدعي الوكالة قبض المدفع

البيع او شراء ولا تزوج ولا الكافرة في حق المملوك
القبض للموكل بالخصوصية
القبض خلافا لقراره والقبض اليوم من قبل
الموكل بالقبض وتوكل قبض الدين بالخصوصية قبل
القبض خلافا لقراره وتوكل قبض الدين بالخصوصية
قبل الاخذ اتفاقا وكذا الوكيل الرجوع والامانة او بامانة
او بالرد بالعيب وكذا الوكيل بالثبوت بعد مباشرة
لموكل قبض الدين بالخصوصية فلو رجع في ذم المالك
الوكيل قبض عيانه موكله بامانة تقتصر الوكيل
ولا يثبت البيع فلو رجع اعادة البينة اذ خص
الموكل كما تقتصر الوكيل بنقل الرخصة او العبد
ولا يثبت الطلاق والعق لورثتها عليها بلا
خصوصية الموكل وقرار الوكيل بالخصوصية على موكله
عند القضاة لا عند غير القضاة خلافا لابي يوسف
لكن لو رجع عليه اقر في غير القضاة فخرج من
الوكالة ولا تدفع اليه المال الا بالوصي اذا
اقر في غير القضاة لا بغير ولا تدفع اليه المال ولا
توكل في المال كغير قبض على المكنول عنه
ومن صدق مدعي الوكالة قبض المدفع

اليه فان صدق صاحب الدين والا اجر بالبيع
اليه ايضا ورجع به على الوكيل ان لم يملك في يد موكله
وان ملك ولا الا ان كان ضمنه عند دفعه او دفعه
اليه على اذاعة غير صدق وكالتس ومن صدق
مدعي الوكالة قبض الامانة لا تؤمر المدفع اليه كذا
لو صدق في دعوى نكاح المالك ولو صدق
في ان المالك مات ورثتها ميراثا لم ير بالبيع
اليه ولو ادعى المدعي على الوكيل قبض الدين
استيفاء الدين ولا يثبت له اجر في دفعه اليه ولا
يستخلفه انه ما يعلم استيفاء موكله بل يتبع
رأى الدين ويستخلفه انه ما يشوفه ولو ادعى
البايع على وكيل الردي بالعيب ان موكله رجع
به لا يؤمر برفع الثمن قبل خلف الشتر ومن دفع
اليه عشرة تنقيا على اقله فانفق عليهم عشرة
غيره فله من ثمنه **باب غل الموكل غل وكيله**
الا اذا اعلق به من غير موكل بالخصوصية بطلت
وتوقف انزاله على عاقبة قبله في كل حال
الوكالة تجوز للموكل ومجونه مطلقا وصدقه
شتره ربه يوسف وحول عند محمد وموخره

البيع او شراء ولا تزوج ولا الكافرة في حق المملوك
القبض للموكل بالخصوصية
القبض خلافا لقراره والقبض اليوم من قبل
الموكل بالقبض وتوكل قبض الدين بالخصوصية قبل
القبض خلافا لقراره وتوكل قبض الدين بالخصوصية
قبل الاخذ اتفاقا وكذا الوكيل الرجوع والامانة او بامانة
او بالرد بالعيب وكذا الوكيل بالثبوت بعد مباشرة
لموكل قبض الدين بالخصوصية فلو رجع في ذم المالك
الوكيل قبض عيانه موكله بامانة تقتصر الوكيل
ولا يثبت البيع فلو رجع اعادة البينة اذ خص
الموكل كما تقتصر الوكيل بنقل الرخصة او العبد
ولا يثبت الطلاق والعق لورثتها عليها بلا
خصوصية الموكل وقرار الوكيل بالخصوصية على موكله
عند القضاة لا عند غير القضاة خلافا لابي يوسف
لكن لو رجع عليه اقر في غير القضاة فخرج من
الوكالة ولا تدفع اليه المال الا بالوصي اذا
اقر في غير القضاة لا بغير ولا تدفع اليه المال ولا
توكل في المال كغير قبض على المكنول عنه
ومن صدق مدعي الوكالة قبض المدفع

البيع او شراء ولا تزوج ولا الكافرة في حق المملوك
القبض للموكل بالخصوصية
القبض خلافا لقراره والقبض اليوم من قبل
الموكل بالقبض وتوكل قبض الدين بالخصوصية قبل
القبض خلافا لقراره وتوكل قبض الدين بالخصوصية
قبل الاخذ اتفاقا وكذا الوكيل الرجوع والامانة او بامانة
او بالرد بالعيب وكذا الوكيل بالثبوت بعد مباشرة
لموكل قبض الدين بالخصوصية فلو رجع في ذم المالك
الوكيل قبض عيانه موكله بامانة تقتصر الوكيل
ولا يثبت البيع فلو رجع اعادة البينة اذ خص
الموكل كما تقتصر الوكيل بنقل الرخصة او العبد
ولا يثبت الطلاق والعق لورثتها عليها بلا
خصوصية الموكل وقرار الوكيل بالخصوصية على موكله
عند القضاة لا عند غير القضاة خلافا لابي يوسف
لكن لو رجع عليه اقر في غير القضاة فخرج من
الوكالة ولا تدفع اليه المال الا بالوصي اذا
اقر في غير القضاة لا بغير ولا تدفع اليه المال ولا
توكل في المال كغير قبض على المكنول عنه
ومن صدق مدعي الوكالة قبض المدفع

والمخافة بدار الحوب مرتد اطلاقا لها وكذا
بجرح فوطه مكاتب وجهه ما دونها وافتراق الشكين
وتصرف الموبل فيها وكل به ولا يشرط في الم
وما بعده علم الوكيل **بالدعوى** هي اجازة
له على غيره والدعوى هي لا يجزى على الخصومة والدعوى عليه
من جبر ولا يصح الدعوى الا بالبرهان على علمه وقدره
فان كان ذنبه ذكر انه بطالبه وان كان عيب
نقلنا ذكر انه في يد المدعى عليه فغير حق وانما تطالبه
ولا بد من احضارها ان امكن لئلا يلبس بالباطل
الدعوى وعند الشهادة او الحلف وان تعذر ذلك
فيما وفي العصار لا يحتاج الا قول بغير حق ولا بد
اليد فيه بصادقهما بل بنية او علم القائل بالصحة
لا بد فيه من ذكر البلد والمحل والحدود والاربعية في
الدعوى والشهادة واسما اصحابها ونسبهم
الحديث في الرجل الشهور يكتفي بذكره فان ذكره
لمنه في الدار بغير حق وان ذكره وعطط فيه
واذا صححت سائل القاضى عنها فان اقره عليه
وان اكره سائل المدعى البينة فان اقامها فيها
والا خلف لخصم ان طلبه خصمه فان حلف النطق

في كل دعوى
في كل دعوى
في كل دعوى

في كل دعوى
في كل دعوى
في كل دعوى

في كل دعوى
في كل دعوى
في كل دعوى

في كل دعوى
في كل دعوى
في كل دعوى

في كل دعوى

في كل دعوى

الخصومة حتى تقوم البينة وان حلف او سكت
بلا اية فبقي بالكلول صح وعرض البينة ثلثا
ثم القضاء احوط ولا يشرط في المدعى ولا في الخصم
شأن المدعى ولا يخلو ولا يخلو ولا يخلو ولا يخلو
في اليلاد واستلاد وورق ونسب وولاد
عندها يخلو وبه يفتى ولا في حد وبعان وورق
يخلو فان يخلو ضمن ولا يخلو ولا يخلو ولا يخلو
ان ادعت طلاقا قبل الدخول اجابا فان
نكل ضمن نصف المهر وكذا في النكاح ان ادعت
مهرها وفي النسب ان ادعت حقا كانت وثيقة
وغيرها وفي النصاص فان يخلو النفس حسن
حتى يقر او يخلو ويحكم دونها بقص وعندها يضمن
الا شئ فيها فان قال المدعى بنية حاضرة و
يضمن خصمه لا يخلو ولا يخلو بنية امه فان
اي لا زعمه دار موثقت دار وان كان غر
يخلو او لا زعمه دار موثقت دار وان كان غر
لا يخلو ولا يخلو ولا يخلو ولا يخلو ولا يخلو
في زمانها وتخلو بغير صفة ان شاء الله
وتحريمه التكرار لا يربان او مكران ويخلو

في كل دعوى
في كل دعوى
في كل دعوى

في كل دعوى

في كل دعوى

في كل دعوى
في كل دعوى
في كل دعوى

في كل دعوى

في كل دعوى
في كل دعوى
في كل دعوى

تطيق كما في
بالصفة الحرة
الحاصل بالحق
بما كان الجاهل
على السبب
ما اشتريت
منه الدار
بما هي ممتدة
نفسك
عاه
مختلف على الباشا

تواضعاً فائدة التكلول عليه
 رتة الذبايح عبد يوسف وادعة ثم
 في المشتري ثم أضلعنا في التني لم يتوال
 لتبايعان على
 بو صنف ربة السلم والمسلم اليه
 في قدر رأس المال

التبایعان

بوقفت ربه السليم والسلم اليه
في قدر رأسه المال

المستوفى والوقت،
المستوفى اسم الباء يعني

5

قبل سيقا المنفعة خالفوا وراوا ويدين
 المتبادر ان اختلفا في الاجرة وبينهما الموضع
 المنفعة وآنها لكل لزم دعوى الاخر وآنها برهن قبل
 وان برهننا في المتبادر في المنفعة ونحوه الموضع
 الاجرة وتعد سيقا المنفعة لا سيما الفان
 للمتبادر وبعد سيقا البعض المتبادر الفان
 فيما بين القول للمتبادر فيما مضى وان اختلفا
 في قدر بدل الكسبة لا سيما الفان والقول للعبد لا
 سيما الفان ونحوه وان اختلف الزوجان في منع
 البت فالقول لها فيما يخصها ولا فيما يخصه ولا سيما
 وتعد موت احدهما القول في الحمل على عتده
 يوسف كذا في الزائد على جهازه من قبله
 متبادر لها اولورثتها وعند محمد للرجل اولورثته
 ان كان احدهما مملوكا فكل في الحيوة والحي
 وقال لا الى ذون والكتاب كالمفصل قال في
 هذا الشيء او غنية فلان العايب او غايب
 او اجره او غنية او غنية منه وبرهن على
 ذلك ان يرفع خصومة المدعي وقال ابو
 فيمن عرف بحيل لا يدفع وبه يؤخذ وان قال

الشيء
 اليد خصومة
 اليد خصومة
 اليد خصومة

كأنه رجع والجار
 شاب النساء
 أي في يده
 المرأة عتقه
 على ما كان
 ما دونه

يعد ادعى غنية
 في يد المدعي
 اليد خصومة
 اليد خصومة
 اليد خصومة

السود او ادعى غنية لا يدفع ولا يدفع
 نفي لوجه لا بأس به وسبب تدفع عند
 الامام خلافا له ولو قال شره منه لا يدفع
 لو قال المدعي سرقته او غيبته مني وان برهن
 اليد على ايداع الغائب وكذا ان قال سرق مني
 خلافا له ولو قال المدعي ابتعته من زيد وقال
 اليد او غيبته هو ايداعه لا وجه له اذا برهن
 المدعي ان زيدا وكله بقبضه **باب دعوى الرجلين**
 لا تعتبر بنية ذر اليد في ملك المطلق وبنية الخارج
 الحق برهننا على ما في يد اخر فبني به لهما ولو على
 احدهما سقطا وبني لمن صدقته فان ارجحنا
 الحق وان اقرت لاحدهما قبل البرهان
 فان برهن الآخر بعد ذلك قضى له وان برهن
 احدهما قضى له ثم برهن الآخر لا يقبل الا ان
 اثبت سبقه وكذا لا يقبل برهان خارج على
 ذر يد نكاحه ظاهر الا ان اثبت سبقه وان
 برهننا على شره شيء من آخر فكل نصف ونصف
 ثمنه او تركه وترك احدهما بعد قضيه لهما لا
 الا بطله فان كان لاحدهما يد او تاريخ فلول

الشيء
 اليد خصومة
 اليد خصومة
 اليد خصومة

كأنه رجع والجار
 شاب النساء
 أي في يده
 المرأة عتقه
 على ما كان
 ما دونه

الشيء
 اليد خصومة
 اليد خصومة

وان ارضا فابن اولى وان كان لامد هما
وللاخر تاريخ فذو اليد اولى والشر احق من
وصدقة مع قبض الهبة والصدقة فيما لا يحتمل القسمة
سواء وكذا الشراء والمهر عند يوسف وقال محمد
اولى وعلى الزوج الفقة والرهن مع القبض اولى من
الهبة معه فان كانت بشرط العوض فهي اولى وان
برهن خارجا على ملك مؤخر او شراء مؤخر
من واحد غير ذل اليد فاليد اولى وان برهن
على الشراء من زيد والآخرة عليه بكر واتفق بان
فهما سواء وكذا الوقت احدثهما فله ولو برهن
على الشراء من شخص واخر على الهبة والقبض من غيره
على الارث من ابيه واخر على الصدقة والقبض من
رابع قضى بينهم ارباعا ولو برهن خارج على ملك
مؤخر وذو اليد على ملك اقدم منه فهو اولى خلافا
لمحمد في رواية وكذا الخلاف لو كانت اليدان معا
خارج وذو اليد على ملك مطلق ووقت احدثهما
فالخارج اولى وعند يوسف ذو الوقت اولى
ولو كان المهر في ايديهما او في يد ثالث والملك
بجالاتهما سواء وعند يوسف ذو الوقت

اولى وعند محمد الذ اطلق اولى وان برهن خارج
وذو اليد على الشراء فذو اليد اولى وكذا لو برهن
كل على ملك الملك من اخر وعلى الشراء عنده
لو برهن احد على الملك المطلق والاخر على الشراء
فهو اولى وكذا لو كانا خارجين وكوفض بالشراء
اليد ثم برهن ثالث على الشراء قضى الا ان يعبد
ذو اليد برهانه كما لو برهن المقتضى عليه بالملك
المطلق على الشراء تقبل من قبض العوض وكل
لا يتكرر فهو مثل الشراء كنسج ثياب لا تسج الا
وكذلك الثوب وانما في الجبس واللبد والمزج
جزء الصوف وما يتكرر غير ذلك الملك المطلق كنسج
وكالباء والعرس وزراعة البه والحبوب
وبما اشكل يرجع فيه لاهل الخبرة فان اشكل
عليهم جعل كالمطلق وان برهن خارج على ملك
مطلق وذو يد على الشراء منه فهو اولى وان
برهن كل منهما على الشراء من صاحبه ولا تاريخ
وشرك المال من ذل اليد وعند محمد قضى بالخارج
وان ارضا في العمار بلا ذكر قبض ولا تاريخ خارج
استبق قضى لذو اليد وعند محمد للخارج وان شيا

تعلق بالقبض عليه
كذلك المطلق
دو قتان اسباب
دو قتان
الملك
لا بد من ايد
يكون ما يكون في سنة الشراء ويكون
يكون الملك المطلق فيقتضيه الخارج
لذو اليد

شرا
او سقط

فبعضه فبعضه لغيره التية وعند محمد بن الحنفية انما قال ان
كان وقت ذر اليد اسبق فبعضه فبعضه في
الوجهين ولا ترجح بكثرة الشهود وان ادعى احد
الخارجين نصف دار والاخر ثلثها فالرجح الاول
وعندهما الثلث والاربعة لان كانت فيهما
فكلها لغير الكل نصف فبعضه ونصف فبعضه
وان برهن خارجان على شئ واحد فارجح
لن واحد منهن تاريخه وان اشكل فلها وان
خالفها بطلان وان برهن احد الخارجين على غضب
شي والاخر على ودعيته استويا **فصل** في الشراء
بالايدى لانس الثوب اولى من الاخذ بكمه والارباب
اخر من الاخذ بالياد ومن في السراج اخرج من الرزق
وصاحب الحبل او من علق كوزه عليها والارباب
بلا سراج او فيه سواء وكذا الى على البطي والمعلق
بهم ومن معه ثوب وطرف مع اخر وثي يطلن
جذوعه عليه او القيل بينا اتصال تبيع لا يلج
عليه من ردي بل خارج فيه سواء وان كان كل
عليه ثوبه جذوع فبعضها ولا ترجح بالاكثريتها وان
لا احد حائله ولا اقل فهو حاسب الثلث والاخر

بعضه انما قام احد المتعدين
شاهدين فاما من اربعة
فهما سواء لا يترجح
بكثرته ولا بغيره

بعضه بغيره
بعضه بغيره
بعضه بغيره

انما اذا كان لاصد بها عليه
مهر او وليا شئ فله مهر
عليه ومن سنها مهر
حاشا

الاتصال فبعضه
احدهما اتصال
مهر فبعضه
ان يله رضى احد
الطرفين بالاخر
والثالث اتصال
تبيع وهو ان يكون
لثالث لثانيه التاع عند فله
الاتصال لثالث التاع الذي لا يملك
موضع

موضع خشيته وتولاها جها جذوع ولا فخر اتصال
فلذلك الاتصال ولا فخر من الوضوع وقبل لغيره
ودونين من ذر كذا يثبت منها في حق
ساحتها وتولاها رعا ارضا كل انهما في بده ورعنا
قضى بيدهما فان برهن احدهما او كان لثمن كبرج كبرج
فيها او بنى او حفر قضى بيده في يده صبي يعبر
نفسه قال انما قال في القول وان قال انما غلب
فهو عبده لغيره وكذا من لا يغير نفسه فله
عند كبره لا يقبل بلا حجة **باب** في غلبه النسب وكذا مسيحه
لا قل من نصف سنه من ذر فادعاه المبيع
فروا به وبما تم ولده وتبع المبيع ويرد الثمن وان
ادعاه المشتري مع دعوته او جها ولده الوارث
بعد موت الام او عتقها ويرد حصته من الثمن
في العتق وكل الثمن في الموت وقالوا حصته فبعضها
ولو ادعاه بعد موته او عتقه ردت ولو وليت جارية
لا كثر من نصف سنه واقل من سنين ان كان
المشتري فالحكم كالاول والا فلا يثبت وان كان
من سنين لا يصح دعوته فان صدقه المشتري
ثبت نسبه وحصل له النكاح ولا يرد المبيع ولا

الاتصال
الاتصال لغيره الذي لا يملك
الاتصال لغيره الذي لا يملك

قوله في ساحتها وهو المهور ومقتضى الوضوع وكسر الخط
ووضع الاستدلال وغيره بالحق

اي تكلم وبيده ما يقول

اي جارية مبيده

اي شئ من البايه ان ماتت الام فادعاه البايه
وقد ولدت لغيره فادعاه البايه وبغيره المشتري

اي في المهر والعتق

اي بغيره المهر

اي لا يقبل من عتق البايه

اي ردت دعوت البايه

الاتصال فبعضه
الاتصال فبعضه
الاتصال فبعضه

در آنکه کمال با کمال او تو زن و کمال ما نه و نوب
 او ما نه و نوبان لزمه نفس الی ما نه و آن قال ما نه و
 ثلثة اواب کمال ثاب و کوا قریتم فی قوسه لریا
 او بکاتم لزمه الحلقه والفض و بنیف فالنصل و بن
 و لکمال او بکماله فاکشفه والعیدین و آن افریدانه
 فاضطرب لزمه الدابة فقط و بنوب فمضرب لریا
 و کذا بنوب فی نوب و آن بنوب فی عشرة اواب
 لزمه نوب واحد عند یوسف واحد عشره عند محمد و کوا
 قال علی فی خمسة لزمه خمسة و آن نوب العرب
 و بنیف مع لزمه عشرة و کوا قوله علی خذهم الی عشرة
 او ما بین رهم الی عشرة یلزمه سبعة و عند هاشم
 و آن قال فی رهم الی ما بین الی الجدار الی هذا الجدار
 فله ما بینهما فقط و صحح الاقرار بالجل و حمل علی الوضیة
 من غیره و حمل آن بن سبب صلی الی کارب او و
 فان ولدت جبالا قل من نصف حول قد اقر فله ما
 اقرب و آن حین فلها و آن ثب فلها و الموت
 و آن فسیب او افرض او انهم الاقرار لغا
 و آن اقر بشرط الخیار لزمه المال و بطل الشرط
 بالابستنا و ما صح استثناء بعض اقرب

و کذا بنوب فی نوب و آن بنوب فی عشرة اواب
 لزمه نوب واحد عند یوسف واحد عشره عند محمد و کوا

و کذا بنوب فی نوب و آن بنوب فی عشرة اواب
 لزمه نوب واحد عند یوسف واحد عشره عند محمد و کوا

و کذا بنوب فی نوب و آن بنوب فی عشرة اواب
 لزمه نوب واحد عند یوسف واحد عشره عند محمد و کوا

و کذا بنوب فی نوب و آن بنوب فی عشرة اواب
 لزمه نوب واحد عند یوسف واحد عشره عند محمد و کوا

و کذا بنوب فی نوب و آن بنوب فی عشرة اواب
 لزمه نوب واحد عند یوسف واحد عشره عند محمد و کوا

لو متصل و لزمه باقیه و بطل استثناء اکل و آن
 اقرب شین و استثنایا احدهما او احدهما و بعض
 الاخر بطل استثناء و خلافا لهما و آن استثنایا
 بعض احدهما او بعض کل منهما صح اتفاقا و کوا
 کلب او ذریا او عدو یا متقارب یا من درهم
 صح بالعمه خلافا لهما و کوا استثنایا سببا او نوبیا
 او دارا بطل اتفاقا و من وصل یقراره ان و انه
 بطل اقراره و کذا ان علقه بمنیة من لا نوب
 منیة کمالا لکه و لکن و کوا اقراره و استثنایا
 سببا و کما بالعمه و کوا قال سببا و بالعرضه
 له کان کما قال و قص الخاتم و حمل البستان لریا
 و آن قال له علی الف من ثمن عبد لم اقبضه
 فان عینه قبل للمقر له سلم و سلم ان شئت
 و آن لم یحب لزمه الف و کوا قوله لم اقبضه
 و کوا قال من ثمن غیره و لریا یصدق و عند هاشم
 و صل صدق و کوا قال من ثمن منیة او افرضی
 و هی زیوف او بنهر حبه لزمه الجای و کوا لا یلزمه
 ما قال ان وصل و آن قال من عضد و دعه و یما
 زیوف او بنهر حبه صدق و کوا قال سقوه او

ان قال لعدو یا متقارب یا من درهم

و کذا بنوب فی نوب و آن بنوب فی عشرة اواب
 لزمه نوب واحد عند یوسف واحد عشره عند محمد و کوا

و کذا بنوب فی نوب و آن بنوب فی عشرة اواب
 لزمه نوب واحد عند یوسف واحد عشره عند محمد و کوا

و کذا بنوب فی نوب و آن بنوب فی عشرة اواب
 لزمه نوب واحد عند یوسف واحد عشره عند محمد و کوا

رخصت قال وصل عتيق والافلا ولو قال غصبة
 ثوبا وجا بغير صدق في قول له على الف الف الف
 نقص ما صدق ان وصل والافلا ولو قال
 اخذت منك الف وديعة فملكك وقال المولى
 اخذتاه غصبا ضمين ولو قال بدل اخذت اعطيتني
 لا ضمين ولو قال غصبت هذا الشيء من زيد لا بل من
 عمر فهو زني وعليه قيمته ثم ولو قال هذا كان لي
 وديعة عندك فاذنيه وقال لا فهو له دفع اليه
 وان قال اجرت فرسي او ثوبي هذا فلان فله
 ورده على او ثوبه او سكنته دار ثم رد على
 صدق وعندهما القول لما خذ منه ولو قال فاكط ثوبي
 هذا بكذا ثم قبضته منه وادعاه الا فاعلى هذا الحلف
 في الصحيح ولو قال قبضت من فلان الف كان له عليه
 او اقرضه الف ثم اخذها منه وانكر فلان فالتقول له
 ولو قال رزع فلان هذا الزرع او بنى هذه الدار
 او غرس هذا الكرم لي استعنت به فيه وادعى فلان
 ذلك فالتقول له نعم او لا نعم او لا نعم
 وما لم يرد في مرضه سبب معروف سواء وثقه مان
 على ما اقر به في مرضه واكمل مقدم على الازني والصحيح
 انما روي عن النبي

او لو قال المولى
 اعطيتني
 وديعة
 فملكك
 وقال
 المولى
 لا
 فله
 او لو قال
 المولى
 لا
 فله

في قول المولى
 اعطيتني
 وديعة
 فملكك
 وقال
 المولى
 لا
 فله

انما روي عن النبي
 في مرضه
 واكمل مقدم
 على الازني
 والصحيح

كظم

رخصت غصبا بقبضه ودينه ولو اقرارد لوارثه
 الا ان يصدق بقبضه الورثة وان اقر لا جني
 صح ولو احاط بالمال وان اقر لا جني ثم اقر انه ابنه
 ثبت نسبه وبطل اقراره وان اقر لا جني
 ثم تزوجها لا تبطل اقراره ولو اوصى لها ثم تزوجها
 بطلت ولو ومهبا ثم تزوجها فلا يرجع ولو اقر
 بخلاف مجهول النسب بولد مثله لمثله انه ابنه وصدق
 الغلام ثبت نسبه منه ولو مر نصبا وشارك
 الورثة وصح اقرار الرجل لو الدين والوكلاء
 والمولى وشروط تصديق هؤلاء وكذا اقرار المرأة
 لكن بشرط في اقرارها بالولد تصديق الزوج ايضا
 او شهادة قائل وصح تصديقهم بعد موت المقر
 الا تصديق الزوج بعد موتها وعندها يصح ايضا
 وان اقرت بنسب من غير الولد كما في او غير لائيت
 ورثته ان لم يكن له وارث معروف ولو عيدا
 ومن مات بوجه فاقربا في شركه في الارث
 ولا ثبت نسبه ولو كان لابيها الميت دين
 على شخص فاقراضها بقبض ابيه نصفه ف
 فالنصف الباقي للآخر ولا شيء للمقر

ان لا امرأة اجنبية

انما في السن خبيث يولد مثله بنبذ منه

الى الغلام

ان لا ينها ولد وزوجي

قرين كان كذوب الوضوء والمصباح
 او قبيحا كذوب الارحام

كتاب النكاح وهو قسم للمصالح
 في المسائل فلهذا الحاجة

انما روي عن النبي
 في مرضه
 واكمل مقدم
 على الازني
 والصحيح

هو عقد يرفع النزاع ويجوز مع اقرار وسكوت
فلا ولا كالبيع ان وقع عن مال مال فثبت فيه الشفعة
والرد بالعيب وجاز الردية والشرط وتغيره
جهالة البذل لاجل المصالح عنه وتثبت القدره على
تسليم البذل وان استحق بعض المصالح عنه او لم يخرج
بكل البذل وبعضه وان استحق بعض او لم يرجع
بكل المصالح عنه او بعضه وان وقع عن مال بمنفعة
اعتبر اجارة في شرط فيه التوقيت وبطلت
احدهما والاخر ان معاوضة في حق المدعو وفدا
اليمن وقطع المنازعة في حق الآخر فلا شفعة
في دار صومع عنها مع احدهما وتجب في دار صومع عليها
وما استحق من المدي اوجبا او طاردا المدي حصته
من البذل ويرجع بالخصوصه فيه وما استحق من البذل
بعضا او طارا يرجع للمدعي له دعواه في قدره وذلك
البذل قبل التسليم كاستحقاقه من الفصلين ولو
صالح على بعض ارباب غير الاصح وجعلته ان يزيد
في البذل شيئا او يبرئ عن دعوى البذل
يجوز البيع عن مجهول ولا يجوز الا على معلوم ويجوز
عن دعوى المال والمنفعة والحيانية في النفس

اي ان يرفع النزاع ويجوز مع اقرار وسكوت
فلا ولا كالبيع ان وقع عن مال مال فثبت فيه الشفعة
والرد بالعيب وجاز الردية والشرط وتغيره
جهالة البذل لاجل المصالح عنه وتثبت القدره على
تسليم البذل وان استحق بعض المصالح عنه او لم يخرج
بكل البذل وبعضه وان استحق بعض او لم يرجع
بكل المصالح عنه او بعضه وان وقع عن مال بمنفعة
اعتبر اجارة في شرط فيه التوقيت وبطلت
احدهما والاخر ان معاوضة في حق المدعو وفدا
اليمن وقطع المنازعة في حق الآخر فلا شفعة
في دار صومع عنها مع احدهما وتجب في دار صومع عليها
وما استحق من المدي اوجبا او طاردا المدي حصته
من البذل ويرجع بالخصوصه فيه وما استحق من البذل
بعضا او طارا يرجع للمدعي له دعواه في قدره وذلك
البذل قبل التسليم كاستحقاقه من الفصلين ولو
صالح على بعض ارباب غير الاصح وجعلته ان يزيد
في البذل شيئا او يبرئ عن دعوى البذل
يجوز البيع عن مجهول ولا يجوز الا على معلوم ويجوز
عن دعوى المال والمنفعة والحيانية في النفس

وما دونها عمدا او خطأ ودعى دعوى الرق
وكان عنقا بمال ولا ولا عليه ودعى الزوج
الملك وكان خلعا وتجرم عليه وبانه
كان مبطلا ولو صلحها بمال لمقره بالملك
جاز ولا يجوز ان ادعت المراهقة وقيل يجوز
ولا عن دعوى الخلع وان قتل عبدا ما دون حلا
عمدا وصالح عن نفسه لا يجوز بخلاف صلح عن
نفس عبده قبل حلا عمدا وان صلح عن
معتوب تلف باكثر من قيمته جاز وقالا
يبطل الفضل ان كان لا يتغيب فيه وان
بعض صلح مطلقا اتفاقا وان غنى مؤثر
عبد مائة كاصالح عن باقية باكثر من نصف
قيمه بطل الفضل وان بعض صلح ويجوز صلح
المدعى بمال يدفعه الى منكر ليقوله وبطل الصلح
عن دم عمدا وعلى بعض من يدعيه يلزم الموكل
لا الوكيل الا ان ضمنه وبطل ما هو كبيع يلزم الوكيل
وان صلح فضولي ضمن البذل او اضاف
الى ماله او اثار الى عرض ونقد لا اضاف
او اطلق وسلم صلح وكان مائة وان اطلق

وما دونها عمدا او خطأ ودعى دعوى الرق
وكان عنقا بمال ولا ولا عليه ودعى الزوج
الملك وكان خلعا وتجرم عليه وبانه
كان مبطلا ولو صلحها بمال لمقره بالملك
جاز ولا يجوز ان ادعت المراهقة وقيل يجوز
ولا عن دعوى الخلع وان قتل عبدا ما دون حلا
عمدا وصالح عن نفسه لا يجوز بخلاف صلح عن
نفس عبده قبل حلا عمدا وان صلح عن
معتوب تلف باكثر من قيمته جاز وقالا
يبطل الفضل ان كان لا يتغيب فيه وان
بعض صلح مطلقا اتفاقا وان غنى مؤثر
عبد مائة كاصالح عن باقية باكثر من نصف
قيمه بطل الفضل وان بعض صلح ويجوز صلح
المدعى بمال يدفعه الى منكر ليقوله وبطل الصلح
عن دم عمدا وعلى بعض من يدعيه يلزم الموكل
لا الوكيل الا ان ضمنه وبطل ما هو كبيع يلزم الوكيل
وان صلح فضولي ضمن البذل او اضاف
الى ماله او اثار الى عرض ونقد لا اضاف
او اطلق وسلم صلح وكان مائة وان اطلق

اي ان يرفع النزاع ويجوز مع اقرار وسكوت
فلا ولا كالبيع ان وقع عن مال مال فثبت فيه الشفعة
والرد بالعيب وجاز الردية والشرط وتغيره
جهالة البذل لاجل المصالح عنه وتثبت القدره على
تسليم البذل وان استحق بعض المصالح عنه او لم يخرج
بكل البذل وبعضه وان استحق بعض او لم يرجع
بكل المصالح عنه او بعضه وان وقع عن مال بمنفعة
اعتبر اجارة في شرط فيه التوقيت وبطلت
احدهما والاخر ان معاوضة في حق المدعو وفدا
اليمن وقطع المنازعة في حق الآخر فلا شفعة
في دار صومع عنها مع احدهما وتجب في دار صومع عليها
وما استحق من المدي اوجبا او طاردا المدي حصته
من البذل ويرجع بالخصوصه فيه وما استحق من البذل
بعضا او طارا يرجع للمدعي له دعواه في قدره وذلك
البذل قبل التسليم كاستحقاقه من الفصلين ولو
صالح على بعض ارباب غير الاصح وجعلته ان يزيد
في البذل شيئا او يبرئ عن دعوى البذل
يجوز البيع عن مجهول ولا يجوز الا على معلوم ويجوز
عن دعوى المال والمنفعة والحيانية في النفس

وما دونها عمدا او خطأ ودعى دعوى الرق
وكان عنقا بمال ولا ولا عليه ودعى الزوج
الملك وكان خلعا وتجرم عليه وبانه
كان مبطلا ولو صلحها بمال لمقره بالملك
جاز ولا يجوز ان ادعت المراهقة وقيل يجوز
ولا عن دعوى الخلع وان قتل عبدا ما دون حلا
عمدا وصالح عن نفسه لا يجوز بخلاف صلح عن
نفس عبده قبل حلا عمدا وان صلح عن
معتوب تلف باكثر من قيمته جاز وقالا
يبطل الفضل ان كان لا يتغيب فيه وان
بعض صلح مطلقا اتفاقا وان غنى مؤثر
عبد مائة كاصالح عن باقية باكثر من نصف
قيمه بطل الفضل وان بعض صلح ويجوز صلح
المدعى بمال يدفعه الى منكر ليقوله وبطل الصلح
عن دم عمدا وعلى بعض من يدعيه يلزم الموكل
لا الوكيل الا ان ضمنه وبطل ما هو كبيع يلزم الوكيل
وان صلح فضولي ضمن البذل او اضاف
الى ماله او اثار الى عرض ونقد لا اضاف
او اطلق وسلم صلح وكان مائة وان اطلق

اولم يستوفى وقت ولان اجازة الله عليه جازو
 الزمة البدل والآن بطل **بالنصف** **الوقت** **الصلح**
 استحق بعض الدائنة على بعض خصة اخذ لبعض
 حقه واسقاط لباقيها لمعاوضة فلو صلح عن
 الف حال على مائة حاله او الف مؤجل صلح وكذا عن
 الف صاير على مائة زويوف ولا يصح عن درهم على
 دنانير مؤجلة او عن الف مؤجل على نصف حال
 او عن الف سود على نصف بفضا ولو صلح
 عن الف درهم ومائة دينار على مائة درهم حال
 او مؤجل صلح وان قال من له على آخر الف
 اذ غدا نصف على انك برئ من باقية ففعل برئ
 والا فلا يبرئ خلافا لابي يوسف ان قال صلح
 على نصفه على انك ان لم تدفع غدا النصف
 فالالف عليك لا يبرأ اذ لم تدفع اجماعا وان
 قال ابرأ منك من نصفه على ان تعطيني نصف
 غدا برئ من نصف اعطى ولم يعط وكذا لو قال اذ
 الى نصفه على انك برئ من باقية ولم يوقت
 وان قال ان اديت الى نصفه فانت برئ
 او اذ اديت او متى اديت لا يصح الا براء

ان

وان اذرو من قال سألته دينه لا اقر
 لك حتى تؤخره عني او تحط عني ففعل جائز
 وان اعلن لزمه للحال **نصف** ان صلح احد
 لربي الدين عن نصفه على ثوب فليس له ان
 يتبع الديون بنصفه او يأخذ نصف الثوب
 الا ان يضمن له المصالح ربع الدين وان قبض
 شيئا من الدين شاركه شريكه فيه واتبع الغريم
 بما بقي وان استبرأ بنصفه شيئا فمعه شريكه
 ربع الدين او اتبع الغريم ومن ابراء عن نصيب
 او قاص الغريم بدين يابن لا يضمن لشريكه وان
 ابراء عن البعض قسم الباقي على سهاها وان حل
 نصيب لا يصح خلافا لابي يوسف وبطل صلح احد
 لربي سلم عن نصيبه على دفع خلافا لابيضا وان
 اخرج الورثة احدى عن عرض وعقار بال **عطونه**
 او عن احد النقيدين بالآخر او عنهما بهما صلح
 قتل البدل او اكثر وعن نقيدين وغيرهما باحد
 النقيدين لا يصح الا ان يكون المعطى اكثر من
 نصيبه من ذلك **الحج** وان بعض جهز مطلقا
 وان في الزكاة ومن على الناس فاخرجه لكون

قيد بغير المصالح عليه ثوب والمرد خلافا لغيره
 فان لم يملكه على نفسه يشاركه فيه او يرجع
 على المديون وليس المقايض فيه خيارا له بل
 قبض بعض الدين
 وان لم يشاركه تدرج فسمية قبل قبض وهو غير جائز
 وما ابراء عن نصيبه فلا تلاق لا قبض والرجوع
 في المقبوض رافى المتلف
 انه يؤدي الى قسمة الدين قبل القبض
 انما هو لا على دفع رأس المال لان
 انما هو لا على دفع رأس المال لان
 انما هو لا على دفع رأس المال لان

وحصة له اذا بيع وجهه الثوب في المضاربة وان
 قيدت ببلداً وسلعة ووقت او معامل معين
 فليس ان تجاوز كما في الشفعة فان تجاوز ضمن
 والرجح له فان قال له عامل اهل الكوفة او الصيارفة
 فعامل في الكوفة غير اهلها او صار من غير الصفة
 لا يكون محالاً وكذا لو قال اشتر في سوقها فاشترى
 في غيره بخلاف قوله لا تشتر في غير السوق وان
 قال خذ هذا المال وتعمل به في الكوفة او فاعل فيها
 او خذ به بالنصف فيها فهو نسيئة بخلاف خذ و
 اعلن فيها وللمضارب ان يبيع بنسبة مالم
 يكن اجلاً لا يبيع اليه التجار وان باع بغيره اخرج
 صح اجاعاً ولا ان ياذن لعبد المضاربة في التجارة
 وليس له ان يزوج عبداً او احد من ماله ولا ان
 يبيع من يتيقن على رتب المال فان شري كان له الا
 ولا ان يشري من يتيقن عليه ان كان في المال ربح
 فان فعل ضمن وان لم يكن ربح صح فان خسر
 ربح بعد الشراعتن نصيبه ولا ضمن بل يبيع العتق
 في نصيب رتب المال ولو اشتر المضارب بالنصف
 امة بالف وقبضها الف فولدت ولد اب ولى الف

في المضاربة ان يبيع بغيره
 فان كان له ان يبيع بغيره
 او خذ به بالنصف فيها فهو نسيئة
 بخلاف خذ و اعلن فيها
 وللمضارب ان يبيع بنسبة مالم
 يكن اجلاً لا يبيع اليه التجار

فادعاه

فادعاه موصراً فصارت قيمة الف ونصفه
 استسعاها رتب المال في الف ربعه او عتقه
 فاذا قبض الالف ضمن المدة نصف قيمة الامة
باب المضاربة فان صار للمضارب
 بلا اذن فلا ضمان مالم يعمل الثاني في ظاهراً الرواية
 وهو قولهما وفي رواية لحسن عن الامام لا ضمان
 بالعمل ايضا مالم يربح وان كانت النسيئة باسدة
 فلا ضمان وان ربح وحيث ضمن فله مال ضمن
 ايها ما في المشهور وقيل على خلافه
 ايداع المودع وان اذن له بالمضاربة فضله
 بالثلث وقيل له ما رزق الله تعالى من نصيبها
 او فلي نصفه وما فضل فنصفان فنصف الربح
 رتب المال وثلاثة للثاني وسدس للاول
 دفع بالنصف فنصف رتب المال ونصف للثاني
 ولشئ للاول وان شرط للثاني الثلثين فلما
 شرط ويضمن الاول للثاني سدساً وان كان
 قيل له ما رزقك الله او ما ربحك بنتا نصيباً
 فدفع بالثلث فكل من ثلثه وان دفع بالنصف
 فله في نصف وكل من الاول ورتب المال ربح

في المضاربة ان يبيع بغيره
 فان كان له ان يبيع بغيره
 او خذ به بالنصف فيها فهو نسيئة
 بخلاف خذ و اعلن فيها
 وللمضارب ان يبيع بنسبة مالم
 يكن اجلاً لا يبيع اليه التجار

ولو شرط العبد رب المال فليس له ان يبيع نفسه
 المال لنفسه ونفسه فليس له ان يبيع نفسه
 ولما كان المالك حرّاً لا يملك المصارف ولا يبيع
 بغيره ما لم يعلم به فان علم واما ان يرضى بغيره
 ولا يصرّف في غيرها وان كان قد اذن من جنس
 المال لا يصرّف فيه وان من غير جنس فله تبديل
 بحسنه استحساناً ولو اقرقاه في المال بين على
 النفس لزمه الا اقتضاه ان كان بيعاً ولا فلا
 ويؤكل المالك به وكذا سائر الوكلاء والبيع
 والتمسك لا يجبر ان عليه وما ملك من مال المقتا
 صرف الزرع او لافان زاد على الزرع لا يضمن
 فان اقتسماه وتحت ثم عقبت فذلك المال او
 بعضه لا يترد ان الزرع وان اقتسماه من غير بيع
 تراداه حتى يتم رأس المال فان فضل شيء اقتسماه
 وان لم يبق فلا ضمان على المضارب **م**
 ولا يضمن المضارب من ماله في مصره او في مصرته
 داراً ولا في الفسدة فان سافر فطعمه ونزله
 في ماله بالبحر وفقد كسوته وركوبه وسائر ما
 ولذا اجرة حادته وفراشه ينام عليه وعسل سابه

هذا هو المصنف
 لا يملك المصارف
 لا يبيع نفسه
 لا يصرّف في غيرها
 لا يضمن من ماله
 لا يضمن من ماله
 لا يضمن من ماله

هذا هو المصنف
 لا يملك المصارف
 لا يبيع نفسه
 لا يصرّف في غيرها
 لا يضمن من ماله
 لا يضمن من ماله
 لا يضمن من ماله

هذا هو المصنف
 لا يملك المصارف
 لا يبيع نفسه
 لا يصرّف في غيرها
 لا يضمن من ماله
 لا يضمن من ماله
 لا يضمن من ماله

هذا هو المصنف
 لا يملك المصارف
 لا يبيع نفسه
 لا يصرّف في غيرها
 لا يضمن من ماله
 لا يضمن من ماله
 لا يضمن من ماله

والذين في موضع كبح اليد فيه وضمن مكاناً
 على العادة ونفقة في مصره من ماله كاله واد
 ما يبيع من كسوة وغيره اذا قدم الى رأس المال وملكه
 السفر كسوق المصرا ان مكنته ان تغدو ويبت
 في اهل والافكا السفر وليس يتبضع الانفاق من
 ماله ولو قد ما اتفق المضارب من الزرع او لاف
 ما فضل قسم وان سافر ماله ومال المضاربة او با
 لرجلين اتفق بالحقه وان باع ماع المضاربة
 من اجرة حطب انفق عليه من حبل ونحوه لا نفقة فيه
 ولو اشترى مضارب بالنصف بالف المضاربة
 بزاوية باع بالبين واشترى بهما عدا فاضا عا
 يده قبل نقدهما يضمن المضارب ربعهما والمالك
 الباقي وربع العبد للمضارب وباقي المضاربة
 ورأس المال لافان وجملة ولا يبيع حرجية
 الا على الفين ولو بيع باربعة آلاف فحصة المضا
 ثلثة آلاف والزرع منها خمسة مائة بينهما ولو اشترى
 رب المال عتبه الخمسة مائة وباعه من المضارب بالبيع
 لا يبيع حرجية الا على خمسة مائة ولو اشترى مضارب
 بالنصف بالف المضاربة عتبه العبد الفين

هذا هو المصنف
 لا يملك المصارف
 لا يبيع نفسه
 لا يصرّف في غيرها
 لا يضمن من ماله
 لا يضمن من ماله
 لا يضمن من ماله

رجل خطا فخرج الفيل عليه وباقيه على المالك اذا اذني
خرج عن المضاربة ويخدم المضارب يوما والمالك
ثلاثة ايام ولو اشترى الفيل المضاربة بعد ذلك
الالف قبل نفيه دفع المالك الثمن ثم وجميع ما
رأس المال لو كان مع المضارب قال فقال نعم
الى الغاويرجت النيا وقال المالك بل دفعت اليك
العين فانك للمضارب ولو اختلف مع ذلك
في قدر الرج فللمالك ولو قال من مع الف
قدر الرج فيها هي مضاربة زيد وقال زيد بل نصت
فالتول لزيد وكذا لو قال في اليد هي قرض قال
زيد بضاعة او دية او مضاربة ولو قال للمضارب
اطلقت وقال المالك غنيت نونا فالتول
للمضارب ولو اذع على نونا فللمالك **كتاب الجور**
الايضا تسليط المالك غيره على حفظ ماله والوديعة
ما ترك عند الامين للحفظ وهي امانة فلا يضمن بالبلد
ولم يورع ان يحفظ بنفسه وعياله وله السفر
في البر عند عدم النوى والخوف فلا يلزمه اجماله حمل
وموته فانه يحفظ ما يغيره ضمن الا اذا خاف
الخرق او الخرق فدفعها الى جاره او الى سفينة او الى

في المضاربة
فخرج عن المضاربة
ويخدم المضارب يوما
والمالك ثلاثة ايام
ولو اشترى الفيل المضاربة
بعد ذلك الف قبل نفيه
دفع المالك الثمن ثم وجميع ما
رأس المال لو كان مع المضارب
قال فقال نعم الى الغاويرجت النيا
وقال المالك بل دفعت اليك العين
فانك للمضارب ولو اختلف مع ذلك
في قدر الرج فللمالك ولو قال من مع الف
قدر الرج فيها هي مضاربة زيد
وقال زيد بل نصت فالتول لزيد
وكذا لو قال في اليد هي قرض قال
زيد بضاعة او دية او مضاربة
ولو قال للمضارب اطلقت وقال المالك
غنيت نونا فالتول للمضارب ولو اذع على
نونا فللمالك

الوديعة
ما ترك عند الامين
لحفظ وهي امانة
فلا يضمن بالبلد
ولم يورع ان يحفظ
بنفسه وعياله وله
السفر في البر عند
عدم النوى والخوف
فلا يلزمه اجماله
حمل وموته فانه
يحفظ ما يغيره
ضمن الا اذا خاف
الخرق او الخرق
فدفعها الى جاره
او الى سفينة او الى

فان

في المضاربة
فخرج عن المضاربة
ويخدم المضارب يوما
والمالك ثلاثة ايام
ولو اشترى الفيل المضاربة
بعد ذلك الف قبل نفيه
دفع المالك الثمن ثم وجميع ما
رأس المال لو كان مع المضارب
قال فقال نعم الى الغاويرجت النيا
وقال المالك بل دفعت اليك العين
فانك للمضارب ولو اختلف مع ذلك
في قدر الرج فللمالك ولو قال من مع الف
قدر الرج فيها هي مضاربة زيد
وقال زيد بل نصت فالتول لزيد
وكذا لو قال في اليد هي قرض قال
زيد بضاعة او دية او مضاربة
ولو قال للمضارب اطلقت وقال المالك
غنيت نونا فالتول للمضارب ولو اذع على
نونا فللمالك

ان طلبة ربتها فحبسها وهو جازع تسليمها صار
عاصبا ولو تجدا يابا وان اقر بعهده خلا فحبسها
عند غيره وان خطبها بالحبس لا تحبس فان حبسها
ضمن وانقطع حق المالك عنها في المبيع وعنده
الايم وعندهما في غير المبيع للمالك ان يشترط
وكذا في المبيع عند محمد وعنده يوسف يصير الاقل
تاجا للمالك فيه وان بغير حبسها كبر لشعر وزيت
شعير ضمن وانقطع حق المالك اجماعا وان
بلاضعة اشتركا اجماعا وان تعد فيها بان كانت
توبا فليتب ودابة فركها او عجل فاستخدمه ضمن
فان ازال التعذر زال الضمان بخلاف الصغير
وكذا لو اودعها ثم استردتها وان اتفق بعضهما
فلكل الباقي ضمن انفق فقط وان رد مثله وظلم
بالباقي ضمن الجميع ولو تصرف فيها فخرج بتصدق
وعنده يوسف يطيب له وان اودع اثنان
من واحد شيئا لا ينفذ في الا واحد حصة بعينه
الاخر خلا فالهما وان اودع عند اثنين ما يبيع
اقتسامه وحفظ كل حصة فان دفع احدهما
الاخر ضمن الرفع لا العاين عندهما الكل

في المضاربة
فخرج عن المضاربة
ويخدم المضارب يوما
والمالك ثلاثة ايام
ولو اشترى الفيل المضاربة
بعد ذلك الف قبل نفيه
دفع المالك الثمن ثم وجميع ما
رأس المال لو كان مع المضارب
قال فقال نعم الى الغاويرجت النيا
وقال المالك بل دفعت اليك العين
فانك للمضارب ولو اختلف مع ذلك
في قدر الرج فللمالك ولو قال من مع الف
قدر الرج فيها هي مضاربة زيد
وقال زيد بل نصت فالتول لزيد
وكذا لو قال في اليد هي قرض قال
زيد بضاعة او دية او مضاربة
ولو قال للمضارب اطلقت وقال المالك
غنيت نونا فالتول للمضارب ولو اذع على
نونا فللمالك

في المضاربة
فخرج عن المضاربة
ويخدم المضارب يوما
والمالك ثلاثة ايام
ولو اشترى الفيل المضاربة
بعد ذلك الف قبل نفيه
دفع المالك الثمن ثم وجميع ما
رأس المال لو كان مع المضارب
قال فقال نعم الى الغاويرجت النيا
وقال المالك بل دفعت اليك العين
فانك للمضارب ولو اختلف مع ذلك
في قدر الرج فللمالك ولو قال من مع الف
قدر الرج فيها هي مضاربة زيد
وقال زيد بل نصت فالتول لزيد
وكذا لو قال في اليد هي قرض قال
زيد بضاعة او دية او مضاربة
ولو قال للمضارب اطلقت وقال المالك
غنيت نونا فالتول للمضارب ولو اذع على
نونا فللمالك

المقدمة الفرقة

اعلم ان التملكات
الواعي فتملك العين
بالعوض عن الاراض
ميتة وتلك النعمة بعوض
اجارة ولا عوض عارت
صدرة الرشد

عقوب
روایت
امامیه
بنی
غاریت
المن

عقبتی

[illegible]

ان لم يتصل الارض كثر او عند ذلك انما للمالك
وان اعاد بالزرع لانه اخذ حتى يحصد وقت
ام لا واجرة رد المستعار والمتاجر والودعة
والزمن والمغضوب على المستعير والمودع
والمرتضى والغاصب واذا رد المستعير الدابة
الى اصطلح ربها او العبد والثوب الى دار مالك
برئ بخلاف رد الغصب والودعة وان رد
المستعير الدابة مع عبده او اجيره مشاهرة او بغيره
برئ وكذا ان رد ما مع اجير ربها او عبده يقيم
على الدابة او لا بخلاف الاجني والاجير مائة
وردي شيئا ليس الى دار مالك ويكتب مستعير الارض
للزراعة قد طعنني ارضك لا اعني خلافا لها
كتاب الهبة هي عليك عين بلا عوض
وتصح بالقبول وتتم بالقبض الكامل فان
قبض المجنس بلا اذن صح وبعده لا بد من الاذن
وتعقد بوجوبه وتخلت واعطيت وطهرت
هذا الطعام وكسوتك هذا الثوب واعترفت
بهذا الشيء وجعلته لك عمر ودارك هبة
تسكنها وبنتها في حملك على هذه الدابة وان قال

دار

دارك هبة سكني او سكني هبة او تخلت
سكني او سكني صدقة او صدقة عارية او
عارية هبة عارية ونصح هبة من غير كمال
القسم لا ما يتحملها فان قسم وسلم صح ولا
نصح هبة دقيق في برود من في قسم
وسمن في لبن وان طحن او سحق وسلم
وهبة لبن في خرع وصوف على غنم وتخل
زرع في ارض وتخل في كل هبة المتاع و
هبة شيء هو في يد الموهوب له تتم بلا تجريد
قبض وهبة الاب في طفله تتم بالعقد ان
كان الموهوب في يد الاب او يد مؤدعه
لا ان كان في يد غاصب او متاع بغير
فاسد او منتهب والصدقة في ذلك
كالهبة واللام كالأب عند غيبة غيبته
منقطعة او مودة وعدم وصيته ان كان
الطفل في عياله وكذا كل من يعول
وهبة الاجني له تتم بقبضه لو عاقل او قبض
ابيه او جده او وصي احدهما او اوصيه
او اجني يربيه او قبض زوج الطفلة لها



وكتبه ابي الربيع في كتاب الزاوية نصف الصبح
 وكتبه ابي الربيع في كتاب الزاوية نصف الصبح
 وكتبه ابي الربيع في كتاب الزاوية نصف الصبح
 وكتبه ابي الربيع في كتاب الزاوية نصف الصبح

ولو مع حفرة الاب بعد الزفاف لا قبله وضح
 هبة اثنين لو احدى دارا لا عكس فلا لها وضح
 عشرة على فقيرين ومنها لها ولا تصح لغيرتين
 خلافا لهما **باب الرجوع فيما يبيع الرجوع** فيها كلام او
 بعضا ويكره وينع منه عروف ومع خذفة
 فالذل الزيادة المتصلة كالبناء والعرض والسنن
 لا المنفصلة والميم موت احد العاقدين والعيني
 العوض المضاف اليها اذا قبض نحو خذ هذا عوضا
 عن هبتك او بدلا عنها او في مقابلتها ولو كان
 من اجبتي فلم يصف فكل ان يرجع فيما وجب
 وانما الخروج عن ملك الموهوب والراء
 الزوجية وقت الهبة فله الرجوع لو وهب ثم
 نكح لالو وهب ثم ابان والفاق القارة فلا رجوع
 فيما وهب لذر محرم واله هلاك الموهوب
 والقول فيه قول الموهوب وفي الزيادة قوله
 الواهب ولو عوض فاستحق نصف الهبة رجوع
 العوض وان استحق نصف العوض لا يرجع بشئ
 حتى يرد باقية وان استحق الكل رجوعا بكل فيما
 ولو عوض عن نصفها فله ان يرجع بالتمتع ولو

فخرج نصفها عن ملكه فله ان يرجع بالتمتع ولو
 الا تراض او يحكم قاضي فلو اعتق الموهوب له
 بعد الرجوع قبل القضاء والتسليم نقد ولو منع
 فملك لا يضمن وهو مع احدهما فخرج من الامل
 لاهبة الموهوب له فلا يشترط قبضه وضح في
 المشاع ان تلف الموهوب فاستحق وضمن
 الموهوب لا يرجع على واهبه والهبة بشرط
 العوض هبة ابتداء بشرط القبض في العون
 ومنعها الشيوع في احدهما بيع انتهاء فثبت
 الشفعة وخيار العيب بشرط والرؤية في
 كل منهما **فصل** وممن وهب امه الا حملها
 او على ان يرد لها عليه او يعقها او يستولدها
 صحته الهبة وبطل الاستثناء والشرط وكذا
 لو وهب دارا على ان يرد عليه بعضها او بعض
 شيئا منها ولو رد برجل ثم وهبها فالهبة بطلت
 بخلاف ما لو اعتقه ثم وهبها ومن قال المديونة
 اذا جاء غدا فالدائن كك او فانت بريئة
 او ان ادبت الى نصفه فالبائع كك او فانت
 بريئة منه فهو باطل والعمر جائز للمع حال

ولورثة بعده وبين ان يجعل ارده لمرءة غيره فاذا
 مات ردت اليه والرقم بالملء فان قبضها كانت
 عارية في يده وعند ابو يوسف تصح كالعمى وهي
 ان يقول ان مت قبلك فلك فان مت
 قبلي فلي والصدقة كالهبة لا تصح بدونه القبض
 ولا في شئ ليسم ولا رجوع فيها ولو غنى ولا
 في الهبة لفقر ولو قال جميع ما اوما ملكه لفلان
 فهو هبة وان قال ما ينسب الي او ما يعرف
 به فاقرار **كتاب الاجارة** هي بيع منفعة متو
 بعوض معلوم دين او عين وما صلح ثمنها صلح
 اجرة ونفد بالشروط وثبت فيها خيار النظر
 والرؤية والعيب وتقال في نسخ والمنفعة
 تعلم تارة ببيان المدة كالسنة والزرعة فتصح
 مدة معلومة اى مدة كانت وفي الوقف يتبع
 شرط الواقف فان لم يشترط فالمتو ان لا يتراد
 في الارضى على ثلث سنين وفي غيرها على سنة
 وتارة تعلم بذكر العمل كصبغ الثوب وخباطة
 حل قد معلوم على دابة متعلومة وتارة بالمال
 كنقل هذا الموضع كرا والاجرة لا تنحى بالعقد

بل بالتعجيل او بشرط او باستيفاء المعقود عليه او
 منه فتجب له قبض الدار ولم يكن لها حتى مضت المدة و
 تستط بالقبض بقدر فوات الثمن ولرب الدار
 والارض طلب الاجرة لكل يوم ولرب الدابة لكل
 مرحلة وللقصار ونحوها ط بعد الفراغ من عمله وان
 عمل في بيت المتاجر ونحوها ز بعد اخراج الخبز فان
 اخرج قبل الاخراج سقط الاجر وان بعده فلا و
 ان في بيت المتاجر ولا ضمان وقال ان كان
 المتاجر ضمنه مثل رقيقه ولا اجر وان شاء ضمنه
 الخبز ولا اجر وللطباخ في الوليمة بعد العزق ولضامن
 اللبن بعد اقامته وقال بعد تشريحه ومن عمله اثر
 في العين كصبغ وقصا ر يقصر بالنشايب
 فلا جبرها للاجر فان جبرها فضاغت فلا ضمان
 ولا اجر وقال ان شاء المالك ضمنه مصوغا ولو
 الاجر او غير مصوغ ولا اجر ومن لا اثر عملها
 كالحال والملاح وغاسل الثوب ليس لجسها
 بخلاف راد الآبق واذا اطلق العمل للصلح
 فلا ان يستعمل غيره وان قيد بعمله بنفسه فلا ومن
 استأجره رجل ليجي بعباله فوجد بعضهم قد مات

فان من ثمن فلان اجرة بحسابه وان استوجب لايضا
طعام الى زيد فوجده ميتا فزده فلان له وكذا لو استوجب
لايضا كتابا اليه فزده لموته وقال محمد لاجر ذبا عنها
ولو ترك هناك فلان اجرة الذبا باجماعا **بـ** يجوز
في الدابة **باب** في ربح استيجار الدار والحائز ان
لم يذكر ما يجعل فيه وله ان يجعل كل شئ سويا يوهن
البناء كالحداثة والقضارة والطحى واستيجار الارض
للزراع ان يبن ما يزرع او قال على ان يزرع ما
وللبنا والفوس واذا انقضت المدة لزمه
ان يقلعها ويسترها فارغة الا ان يخرم المجر
قيمة ذلك مقلوعا برضى صاحبه وان كانت الارض
تستحق ثمنه فبدون رضاه ايضا او يرضى بتركه
فيكون البناء والفوس لهذا والارض لهذا والزرع
كالشجر والزرع يترك باجر المثل الى ان يدرك
واستيجار الدابة للركوب والحمل والثوب للبس فان اطلق
فله ان يركب ويلبس خيرا فاذا ركب او
لبس هو او اركب او لبس غيره تعين فله
غيره ومن قيمته يركب او لا يركب خالف ضمن
وكذا كل ما يختلف باختلاف المستعمل وما لا يختلف

نفسه

تفسيره في فلو شرط سكن واحد جاز ان يكون
غيره وان سمي ما جعل على الدابة نوعا وقد ذكرنا في
حل مثله او اخف كالشجر والسم لا يواضع كالحمل
وان سمي قدرا من القطن فليس له ان يجعل مثل وزنه
صديدا وان زاد على ما سمي فعطبت ضمن قدر الزيادة
ان كانت تطبق ما حملها والآن فكل القيمة وفيه الا
وافي ضمن النصف ولا عبء بالنقل وان كسرها
او ضربها فعطبت ضمن خلافا لهما فيما هو معتاد
وان تجاوز بها مكانا سماه ضمن ولا يبرى بربوها
الاسماء وان استاجر ما ذبا بها واياها في الاستح
وان نزع سرج الخمار واسرجه بما يسرج به مثله لاي
وان اسرجه او او كفه بما لا يركب به مثله
ضمن وكذا ان او كفه بما يركب به مثله وقال لا يضمن
ما زاد وزنه على السرج فقط وان سكك الحال طريا
غير ما عتبه المالك مما يسكن ان سفلها من عليه
ان لم يتفاوت الطريقان وان تفاوتا او كان
لا يسلكه الا سفل وحمله البحر فتلف ضمن وان
بلغ فلان اجرة وان عتق زرع برفق رطبة
ضمن ما انقضت الارض ولا اجر عليه وان امر

وان احبها طه الزيب فميصا في طه قبا خير
الملك بين تفتين قيمه وبين اخذ القبا و
اجر مثل لا يرا د على مسمى وكذا لو امر بقبا في طه
في الاصح وقيل بضمه هنا بلا خيار **باب الاجارة**
الفاسد يجب فيها اجر المثل لا يرا د على المسمى ومن
استاجر دارا كل شهر كذا صح العقد في شهر فظ لا
ان يسمى جملة الشهر وكل شهر سكن منه ساعة صح فيه
وسقط حق الفسخ وظاهر الرواية بقاؤه في
ليلة الاو ويومها وان آجرها سنة بكذا صح وان
لم يبين قسط كل شهر ابتداء المدة مسمى والا فلو
العقد فان كان حين يهل تعتبر بالهلة والا فبالا
الايام وعند محمد الاوان لا يام والبا بالاهلة
والابو يوسف معه في رواية ومع الامم في افرى
وكذا العدة ويجوز اجرة اللحم والحجامة لا اخذ اجرة
عسب التيسر لا على الطاعن كما لا اذن وجع والا
وتعلم القرآن والفقه والمصالح كالعناء والنوح
والملاهي وبقية اليوم بالجواز على الامم وتعلم
القرآن والفقه ويجوز المستاجر على دفع مائة وثلثمائة
وعلى دفع الحولة المرسومة والاصح اجارة المصح

هذا هو المستاجر
في الاجارة
في الاجارة
في الاجارة

الآخر الشريك وعند ما يقع مطلقا وان آجر
من رجلين صح اتفاقا ويجوز استئجار الطير بالجر معلوم
وكذا بطعامها وكسوتها طافا لها وعليها غسل البعثة
وغسل ثيابه واصلاح طعامه ودمه لاشئ شئ
منها بل هو واجر ما على من نفقة عليه فان ارقت
في المدة بدين شاة او غدة بطعام فلا اجرا
ولزورها وظنها لاني بيت المستاجر وله فسحها ان
لم يكن برضاها ان كان نكاحا ظاهرا لان اقرت
ولا اهل الطفل فسحها ان مرضت او جلست و
استبني رعاها كالتسبيح له غلا بنصفه او حار ليل
عليه طعاما بغيره او ثوبا ليطحن له بغيره
دقيقه ويجب اجر المثل في الكل لا يجاوز المسمى
وان استاجر ليلته اليوم فقير ابره فبد
خلافها ولو قال في اليوم صح اتفاقا وان استاجر
ارضاه على ان يكرها او يزرعها او يسقيها وير
صح وعلى ان يشيها او يكرهها او يسقيها وير
تصح وكذا الاستئجار للزراعة بزرعة وللزراعة
بوكوب وللكنة بسكنى وللبيع ببيع وان
استاجر شركه او حاره لحل طعام هو لها لا لغيره

الاجور كرهن استاهو الرهن من المثلين وان استاهو
ارضاً ولم يذكر ان يزرعها او لم يبتن ما يزرعها
لا يصح ان لم يضمن فان زرعها ومضى الاجل عا دمجى
وله المسمى وان استاهو حماراً الى مكة ولم يذكر ما يحمل
عليه فحمل المعاد ففتق لذيمن وان بلغ مكة فله المسمى
وان اخضع قبل الزرع وحمل نقضت الجارة للمثل
فصل الاجير المشتك من يعمل لغير واحد ولا يتجنى
حتى يعمل للبصاغ والقصار والمنازع في يده امانة
لا يضمن ان يهلك وان شرط ضمانه بغيره وعندها
يضمن ان امكن المخرز منه كالغصب والسرقة بخلاف
ما لا يمكن كالموت والحرق والغالب الحد والمكابر
ويضمن ما تلف بعمله انما لا يتجنى التوب من دقة
وزلق التحال وانقطع اجل الذريرة به المكاري و
غرق السفينة من مدها كس لا يضمن به الا دمي غرق
في السفينة او سقط من الدابة ولا يضمن قصار ولا
يزاغ لم يجاوز المعاد ولو اكسرت في طريق الفراء
فلما مكث ان يضمن قيمة فرسان حمله ولا اجور في
مكان كسره وله الاجور بحسبه والاجير الحق
من يعمل لواحد ويسمى اجير واحد ويستحق الاجور تسليم

نفسه مدته وان لم يعمل كمن استاهو للمخدة سنة
او لرعى الغنم ولا يضمن ما تلف في يده او بعمله ويصح
ترديد الاجور بين نوعين مختلفين وارتها وجد لهم
ما سمي له نحو ان خطته فارسية فبدرهم او روميا
فبدرهمين وان صبغته بصبغة فبدرهم او برغوان
فبدرهمين وان سكنت هذه فبدرهم في الشهر
او هذه فبدرهمين وان ركبها الى الكوفة فبدرهم
او الى واسط فبدرهمين وكذا الورود بين ثلثة
لا بين اربعة ولو قال ان خطته اليوم فبدرهم
او غدا فبدرهمين فخط اليوم فله درهم وان
حاطه غدا فله اجور المثل لا يجاوز نصف درهم واما
الشرطان جائزان ولو قال ان سكنت هذا
الحاوت عطارا فبدرهم او حاداف فبدرهمين
جاز خلافا لهما وكذا الخلاف لو قال ان ذهبت
بهذه الدابة الى الحيرة فبدرهم وان جاوزتها
الى الفارسية فبدرهمين او قال ان حملت
عليها الى الحيرة كتر شعير فبدرهم وان حملت كتر
بر فبدرهمين ولا ياب فربعيد استاهو للمخدة
بلا اشتراطه ولو استاهو عبيداً نحو رافعاً فله

الاجر لايستهذه منه ولو اجر العبد المقتوب نفسه
 فكل فاحصه اجرة لا يمين طافا لهما وما وجدته
 اخذه وقبض العبد اجرة صحيح ولو اجر عبيده يدين
 الشهرين شهر باربعة وشهر بخمسة صح والاول
 باربعة ولو استأجر قاي او مرض فادع وجوده
 اقول المدة والمولى وجوده قبيل الاجار باعته حكم
 الحال فان كان حاضرا صح صدق المولى والاجر
 وكذا الاختلاف في القطاع ما روي وجوبه ولو
 قال رب الثوب امرتك ان تصبغ امر تصبغه
 اصفر وقال الصانع امرني بما صنعت صدق رب
 الثوب وكذا الاختلاف في التقيص والقبض
 فان حلف ضمن الصانع قيمة ثوب غير معمول بالاجر
 او اخذ الثوب واعطاه اجرة مثله لا يجاوز به المسمى
 وان قال رب الثوب عملت بلاءه وقال الصانع
 باجره قال لرب الثوب وعنده يوسف
 للصانع ان كان حريفا وعنده محمد للصانع ان
 كان معروفا بعله بالاجر **باب في الاجارة** تنسخ
 بعيب فموت التمتع كحباب الدار والقطاع ما
 الارض او الرعي او اقل من كرض العبد ودير الالة

في الاجارة ان كان العبد يخدم المولى في داره او في رعيه او في حرفة او في غيرها فله الاجرة
 ولو كان العبد يخدم المولى في داره او في رعيه او في حرفة او في غيرها فله الاجرة
 ولو كان العبد يخدم المولى في داره او في رعيه او في حرفة او في غيرها فله الاجرة

فلو اشترى بمعيبة او ازال المولى عيبه سقط خياره
 وتنسخ بالعذر وهو العجز عن المضي على موجب العقد
 الا بتحمل ضرر غير مستحق به كقطع سن سكين وجبه
 بعد ما استوجله وطبخ لوليمة ماتت عروسها بعد
 الاستيجار للطبخ لها او اختلعت وكذا لو استأجر
 دكانا لشيء فذهب مال او اجر شيئا فلم يدرين
 لا يجد قضاء الا من ثمن ما آجره ولو باقراه
 او استأجر عبيد الخدمة في المصارف مطلقا
 فافرا واكرى دابة للسفر ثم بداء له منه
 ولو بداء للمكاري منه فليس بعذر ولو مرض
 فهو عذر في رويته الكرخي دون رواية الا
 ولو استأجر خياط ليعمل لنفسه عبدا يخط
 له فافلس فهو عذر بخلاف خياط يخط بالاجر
 وبخلاف تركه الخياطة فتركه لعمل آخر فعذر
 وكذا لو استأجر عقارا ثم اراد السفر ونسخ
 بموت احد العاقدين عقد ما لنفسه فان
 عقد جال غيره فلا كالوكيل والوصي ومثل
 الوقف **باب منقورة** ولو اوقى حصا
 ارض مستأجرة او مستعاره فاحرق

شئ في ارض غيره لا يضمن ان كانت الرخ يادته
 وان مضطربة ضمن ولو اقع خياط وصباغ
 في حانوته من يطرح عليه العمل بالنصف صح وكذا
 لو استأجر جلا ليحمل عليه حملا وراكبين الى مكة
 وله المحل المعتاد وان شهد بجأل المحل فهو
 اجد وان استأجره لمحل زاد فكل منه فله رد
 عوضه ولو قال لغاصب داره فرغها والآفاق
 كل شهر كذا فلم يفرغ فعليه المستى فان جحد الغاصب
 ملكه ولم يجحد كمن قال لا اريد ما بالاجرة فلا
 برهن على ملكه بعد جمده ومن آجر ما استأجره
 باكثر يصدق بالنفل ويصح الاجارة مضافه
 وكذا اشتها والمرارة والمعاملة والمضاربة
 والوكالة والكفالة والايضاء والوصية والقضاء
 والامارة والطلاق والحق والوقف للبيع
 واجازته وفسخه والقسمة والشركة والرهبة
 والكماح والرجعة والصلح على مال وبراءة الدين
 كتاب الكتابية كحزير المملوك يداو محال
 ورقبة في المال فمن كاتب مملوكه ولو صغيرا
 يعقل مال حال او مؤجل ومنح فضل صح وكذا

الارض المقتضية
 بان قال
 رجب
 دار
 دار
 دار

في حانوته من يطرح عليه العمل بالنصف صح وكذا
 لو استأجر جلا ليحمل عليه حملا وراكبين الى مكة
 وله المحل المعتاد وان شهد بجأل المحل فهو
 اجد وان استأجره لمحل زاد فكل منه فله رد
 عوضه ولو قال لغاصب داره فرغها والآفاق

لوقا

لو قال جعلت عليك الفدوة بدينار نحو ما اولها
 كذا واخبرها كذا فاذا اذنته فانت حرة وان
 اخرجت فقتل فقبل ولو قال اذا اذنت الى الف
 اكل شهامة فانت حرة فهو تعليق وقيل كناية
 واذا صحت الكتابية خرج عن يد المولى دون ملكه
 فان ائلف لا ضمنه وكذا ان وطئ المكاتبنة
 او جنى عليها او على ولدها وان كاتبه على
 عين لغيره تتعين بالتعيين او على مائة ليرة
 عليه عبد غير معين وعند ابي يوسف يجوز
 وتقسيم المائة على قيمة المكاتب وقيمة عبد وسط
 فيسقط قسط العبد والبيع بدل الكتابية وان
 كاتب المسلم يجر او خنزير فاسد فان اذنته
 ولزمه قيمة نفسه والكتابة بميتة او دم باطله
 فلا يعقوب باء المسلم وتجب القيمة في الفاسد
 ولا ينقص عن المستى ويراد عليه وصحت على
 حيوان ذكر حبه لا وصفه ولزمه الوسط
 او قيمته وصح كناية كافر عبده الكافر يجر نفسه
 واتي اسم فله سيد قيمتها وعقوب بادم عنها
كتاب المكاتب له ان سعى واشترى وافر

في حانوته من يطرح عليه العمل بالنصف صح وكذا
 لو استأجر جلا ليحمل عليه حملا وراكبين الى مكة
 وله المحل المعتاد وان شهد بجأل المحل فهو
 اجد وان استأجره لمحل زاد فكل منه فله رد
 عوضه ولو قال لغاصب داره فرغها والآفاق

وان شرط عدمه في زوج امته ويكتب عبده فان
اذ بعثت في الاول فولاد له وان قبله فليس
وليس له ان يتزوج بلا اذن ولا يبيع ولو بوض
ولا يصدق الا بغير ولا يكتل ولا يرضع لا بعث
ولو بال ولا يزوج عبده ولا يبيعه منه والاب
والوصي في رقيق الصغير كالمكاتب ولا يملك الاذن
شيئا من ذلك وعند اب يوسف له تزويج امته
وعلى هذه الخلاف المضارب والشريك وان اشترى
المكاتب قريبه ولاد اذ دخل في كتابته ولو اشترى
زارحم محرم غير الولاد لا يدر خلها فانها وان اشترى
ام ولد مع ولدها دخل الولد في الكتابة ولا يباع
الام وان لم يكن معها جاز بيعها خلافا لهما وولده
من امته يدخل في كتابته وكسبه له ولو زوج امته عبده
ثم كاتبها فولدت يدخل الولد في كتابته الام وكسبه
ولو كسب مكاتب او عبده بالاذن امرائه زعمت انها
حرة فولدت فاستحققت فولدها عبده وعند محمد
حرة ولو خذ منه قيمته بعد عتقه وان وطئ المكاتب امته
بملك بغير اذن سيده فاستحققت اخذ منه عقرها
في الحال وكذا ان شربا فاسدا فوطئها فزدت وان

بكتاب لا يؤخذ منه الا بعد عتقه ومثلها ذون في
التجارة **فصل** واذا ولدت المكاتبه من مولانا
على الكتابة او عجزت نفسها وصى ام ولدها واذا مضى
على الكتابة اخذت منها عقرها وان مات المولى
وسقط عنها البدل وان ماتت وترك مالاً
رثت منه كتابتها وباتى ميراث لابنها ولا يثبت
نسب من تله بعد بل دعوى بل هو مثلها في الحكم
وان كاتب مدبرة او ام ولد صحيح فان مات
عتقت مجانا والمدة يسعي في بدل كتابته او ثلثي قيمته
ان كان معسرا وعند اب يوسف يسعي في الاقل من البدل
او ثلثي قيمته وعند محمد يسعي في الاقل من ثلثي البدل
او ثلثي القيمة وان دبر مكاتبه صحيح ومضى عليها
او عجزت نفسه وصار مدبرا فان مضى عليها فمات
سيده معسرا يسعي في ثلثي البدل او ثلثي قيمته وعند
يسعي في الاقل من ثلثي كل منهما وان عتق مكاتبه
عتق وسقط عنه بدل الكتابة وان كوثب على الف
موجب فصالح على نصفه حال صحيح وان مات مريض
كاتب عبدا قيمته الف على الفين الا سنة ولا يابى
له غيره ولم يحز الورثة اذ العبد ثلثي البدل حال اولا

الى اجله او رد رقيقا عند محمد يرد ثلث قيمته للحال وان
 الى اجله او رد رقيقا وان كانت عليه الف وقيمة الفان
 ولم يجزوا اذ ثلث القيمة للحال او رد الى الرق اتفاقا و
 حكمها البيع وان كاتب قرع عن عبد بالف واذا عتق
 ولا يرجع به عليه وان قبل فهو مكاتب وان كاتب عبد
 عن نفسه وعن آخر مكاتب فقبل صح وقبول المكاتب
 وردة لغو ويؤخذ لى اضر بكل البدل ولا يؤخذ المكاتب
 بسى وايتها اذ راجع المولى على القبول وعتقا ولا يرجع
 احدهما على الآخر وكذا لو كانا معا ولا يفتق احدهما
 باءا حصته بكذا لو كانا لاثنيين ولو عجز احدهما ثم ادر
 الآخر الكل عتقا وان كانت امه عنها وعن صغيرين
 لها جاز وادى اذ راجع المولى على القبول وعتقوا ولا
 يرجع على غيره **كتاب العبد** ولو اذن احد
 شرطين في عبد للآخر ان يكاتب حصته منه بالف
 ويقبض البدل فنقل وقبض البعض فجز المكاتب
 فالمقبوض لا يقا بفض صا و قال بينهما امة لرجلين
 كتابا فان انت بولد فادعاه احدهما انت آخر
 فادعاه الآخر فجزت ضم ام ولد الاول وضمن نصف
 قيمتها ونصف عقرها وضمن الثاني تمام عقرها وقيمة

الولد وهو ابنة وايتها دفع العترة اليها قبل الحجر جاز وعند
 لا ثبت نسب الولد من الثاني ولا يضمن قيمته وحكمه كامة
 ويضمن تمام العقر ويضمن الاول له نصف قيمتها مكاتب
 عند ابيه يوسف والاقل منه ومن نصف ما بقى من البدل
 عند محمد ولو لم يطل الثاني بل وترها فجزت بطل التدة
 وهي ام ولد الاول والولد له وضمن نصف قيمتها ونصف
 عقرها ولو اعنتها احدهما موسرا فجزت ضمن المعتق
 نصف قيمتها ويرجع به عليها خلافا لهما وان لم تجز فلا ضمان
 وعندهما يضمن الموسر ويجب السعاية في المعسر ولو ادر
 احد الشرطين ثم اعنت الآخر موسرا ضمنه المدين او
 العبد او اعنته وان مكاتب قاله برعتق او يستع
 وعندهما ان در الاول ضمن نصف قيمة موسرا او
 وعتق الآخر وان عتق الاول ضمن لموسرا او استع
 العبد لموسرا او تدبير الآخر لغو **باب العجز والموت**
 اذ عجز للمكاتب عن نجم فان ربح لا حصول له لا يعجل
 الحاكم بتعجيله ويعمل يومين او ثلثة والا عجزه ونسخ
 الكتابة ان طلب سيده او عجزه سيده برضاه
 وعند ابيه يوسف لا يعجز تام توال عليه بخلاف واذا عجز
 عمادت احكام رقة وما في يده لمولاه وكحل له ولو امله

من صدقة وان مات عن وفاء لا ينسخ ولو تزوج
من ماله وكل ما يملك من امواله من حيوانه وثوراته ما بقي من
ماله ويعتق اولاده الذين شرعهم او ولدوا له كذا به او
كوتوا معه تبعا او قصدا وان لم يترك وفاء وله ولد
ولد في كتابه سعي على نجومه فاذا ادر حكم بعقده وعق
ابيه قبل موته والولد المسمى اما ان يؤدر حاله او يرد
في الرق وعندهما هو كالاول وان مات المكاتب
وتركه وله امر فورا ودنيا على الناس فيه وفاء فحجى الولد
فقتضى بارش اجنابة على عاقلة الام لا يكون ذلك قضاء
بغير المكاتب وان اختصم مولا الام والاب في ولادة
فقتضى به لموا الى الام فهو قضاء بخبره ولو جنى عبد فكا
سيده جاهلا بجنابته فخر دفع او فدى وكذا لو جنى
المكاتب فخر قبل القضاء به ولو بعد ما قضى عليه به فهو
دينا يباع فيه ولا ينسخ الكتاب بموت سيده ويؤثر
البدل الا ورثة على نجومه فان اعتقه بعضهم لا ينفذ
وان اعتقوه كلهم عتق مجازا **الاولاد** الولدان
اعتق ولو تبذروا واستلادوا كناية او وصية
او ملك قريب ولغاشر طه لغيره او سائبة ومن
اعتق حامل من زوج قن فولدت لا قتل من نصف

سنة فولد الولد لا ينقل عنه ابا وكذا لو ولدت
نوايس احد مالا قتل من نصفها وان ولدت لاكم
من ذلك فولادها لا ايضا لكن ان اعتق الاب
جزة الامواله ولا يرجع الا اولون عليهم باعقلوا عنه
قبل الجزة ولو تزوج محجى له مولا مولات اولاد
فولدت عنه فولد الولد لموا لها وعند ابي يوسف
حكم حكم ابيه والمعتق مقدم على ذوالارحام مؤخر
عن العصبية النسبية فان مات السيد ثم المعتق
فارثه لا قرب عصبته سيده فيكون لابنه دون
ابيه لو اجتمعا وعند ابي يوسف لابيه السيد والاب
للابن وعند استواء القرب ليسوا القسمة ليس
للسا من الولد الا ما اعتقن او اعتق من اعتق
او كاتب او كاتب من كاتبين **الحديث**
ولاد الموالاة سببه العقد فلو اسلم محجى على يد رجل
ووالاه على ان يرثه ويعقل عنه او والى غيره من
اسلم على يده صح وان لم يكن معتقا وعقل عليه
وارثه له ان لم يكن له وارث وهو مؤخر عن
ذوالارحام وما لم يعقل عنه فله ان ينسخ قولاً
بخصته وفعل مع غيبته بان ينقل عنه الى غيره بعد

ان قتل عنه او عن ولده لا يسيح هو ولا ولده ولا غيره
 ايضا ان يبرأ عن ولده لا يسيح وليس يمتنع ان يواكب
 احدا ولو اسلمت امرأة او اقرت بالولاء فولدت
 مجهول النسب او كان معها ولد صغير كذلك تبعا فيه
 خلافا لما كتبه **لا كراه** هو فعل يوقعه الانسان بغيره
 نيوت به رضاه او يفد اختياره مع بناء عليه
 وشرطه قدرة المكره على ايقاع ما يهد به سلطانا
 كان اولضا وخوف المكره وقوع ذلك وكونه متسقا
 قبله عن فعل ما كره عليه كحقه او لحق آخر او لحق الشرع
 وكون المكره به متلفا نفسه او عضوا او موجبا
 عما يعدم الرضا فلو اكره على بيع وشراء او اجارة
 او اقرار بقتل او ضرب شديد او حبس مديد
 خيره بين الفسخ والامضاء ويملك المشتري مكلوا
 فاسدا ان قبضه فلو اختلف صح اعتاقه ورفضه
 قيمته وقبض الثمن او تسليم المبيع طوعا اجارة لا
 فعلا ما كره ولا دفع الهبة طوعا بعد ما كره لرفضه
 قيمته وللبيع تضمين اتي شاء من المكره والمشتري
 فان ضمن المكره رجع على المشتري بقيمة وان ضمن المشتري
 بعد ما تدولت البياعات نفذ كل شراء بعد شرائه

ونحوه

لما وقع قبله وان اجاز عقدها جاز ما قبله
 ايضا ولا استرداده اذا فسخ لو باقيا وضرب
 سوط وجس يوم ليس باكره الا فيمن يستقر
 به لكونه ذا منصب وان اكره على اكل ميتة
 او دم او لحم خنزير او شرب خمر بضرب اوجس
 او قيد لا يحل تناول وان يقتل او قطع عضو
 قتل ويأثم بصيرة على التلف ان علم الا باجته
 كما في المحفظة وان اكره على الكفر او سب النبي
 صلى الله عليه وسلم بقتل او قطع عضو خص له
 اطهاره وقلبه يطحن بالامان ويوجر بالصبر
 على التلف ولا رخصة بغيرها وان اكره على انكاح
 مال مسلم باحد من رخص والضمائم على المكره او
 على قتله او قطع عضو لا يرخص فان فعل فالتصا
 على المكره فقط وعند ابي يوسف لا قصاص
 على احد ولو اكره على ان يتردى في جبل ففعل فدينه
 على عاقلة المكره وعند ابي يوسف في ماله وعند
 محمد عليه القصاص ولو اكره بقتل على ترده او اقام
 يار او ماء وكل ماله فله اختيار في الاقدام والصبر
 وقال لا يلزم الصبر ولو وقعت نار في سفينة

ان قوله لا يسيح هو ولا ولده ولا غيره
 ايضا ان يبرأ عن ولده لا يسيح وليس يمتنع ان يواكب
 احدا ولو اسلمت امرأة او اقرت بالولاء فولدت
 مجهول النسب او كان معها ولد صغير كذلك تبعا فيه
 خلافا لما كتبه لا كراه هو فعل يوقعه الانسان بغيره
 نيوت به رضاه او يفد اختياره مع بناء عليه
 وشرطه قدرة المكره على ايقاع ما يهد به سلطانا
 كان اولضا وخوف المكره وقوع ذلك وكونه متسقا
 قبله عن فعل ما كره عليه كحقه او لحق آخر او لحق الشرع
 وكون المكره به متلفا نفسه او عضوا او موجبا
 عما يعدم الرضا فلو اكره على بيع وشراء او اجارة
 او اقرار بقتل او ضرب شديد او حبس مديد
 خيره بين الفسخ والامضاء ويملك المشتري مكلوا
 فاسدا ان قبضه فلو اختلف صح اعتاقه ورفضه
 قيمته وقبض الثمن او تسليم المبيع طوعا اجارة لا
 فعلا ما كره ولا دفع الهبة طوعا بعد ما كره لرفضه
 قيمته وللبيع تضمين اتي شاء من المكره والمشتري
 فان ضمن المكره رجع على المشتري بقيمة وان ضمن المشتري
 بعد ما تدولت البياعات نفذ كل شراء بعد شرائه

ان قوله لا يسيح هو ولا ولده ولا غيره
 ايضا ان يبرأ عن ولده لا يسيح وليس يمتنع ان يواكب
 احدا ولو اسلمت امرأة او اقرت بالولاء فولدت
 مجهول النسب او كان معها ولد صغير كذلك تبعا فيه
 خلافا لما كتبه لا كراه هو فعل يوقعه الانسان بغيره
 نيوت به رضاه او يفد اختياره مع بناء عليه
 وشرطه قدرة المكره على ايقاع ما يهد به سلطانا
 كان اولضا وخوف المكره وقوع ذلك وكونه متسقا
 قبله عن فعل ما كره عليه كحقه او لحق آخر او لحق الشرع
 وكون المكره به متلفا نفسه او عضوا او موجبا
 عما يعدم الرضا فلو اكره على بيع وشراء او اجارة
 او اقرار بقتل او ضرب شديد او حبس مديد
 خيره بين الفسخ والامضاء ويملك المشتري مكلوا
 فاسدا ان قبضه فلو اختلف صح اعتاقه ورفضه
 قيمته وقبض الثمن او تسليم المبيع طوعا اجارة لا
 فعلا ما كره ولا دفع الهبة طوعا بعد ما كره لرفضه
 قيمته وللبيع تضمين اتي شاء من المكره والمشتري
 فان ضمن المكره رجع على المشتري بقيمة وان ضمن المشتري
 بعد ما تدولت البياعات نفذ كل شراء بعد شرائه

ان صبر حرق وان اتقى نفسه عرف فله خيار عند المام
 وعند محمد بركة البات وان اكره على طلاق او
 اعتاق او توكيل بهما نفقة ويرجع بتمية العبد على الكره
 وكذا ينصف المهر لو الطلاق قبل الدخول ولا رجوع لو بعد
 وصح بين الكره ونذرته وطهارته ولا يرجع بانع
 سبب ذلك ورجعته وايلادته وفيه فيه وسألا
 لكن لا قتل فيه لو ارتد ولا يصح ابرأؤه ولا رده
 فلا تبين بها امراته فان ادعت تحقق ما اظهره
 وادعى ان قلبه مطمئن بالايمان صدق ولو اكره على
 الزنا فنحل حده ما لم يكرهه السلطان وعند ما لاحد
 عليه وبه ينق **الحج** هو منع نفقة نفقة
 قولي واسبابه الصغر والمجنون والرق فلا يصح
 صبي او عبد بلا اذن ولي او سيده ولا تصرف المجنون
 المملوك بجال ومن عقد منهم وهو عقلة فولية مخير بين
 ان يجيزه او ينسجه ومن اتلف منهم شيئا فعليه ضمانه
 ولا يصح طلاق الصبي او المجنون ولا اعتاقهما ولا
 اقارعهما وصح طلاق العبد واقارعه في حق نفسه
 لانه في حق سيده فلو اقرب مال لزمه بعد عتقه
 وان كجته او قود لزمه في الحال ولا يحجر على السفيه

وان كان مبنيا او من بلغ غير سيده لا يسلم اليه
 ماله ما لم يبلغ سنه خمس وعشرين فاذا بلغها دفع
 اليه وان لم يؤنس شدة وان تعرف فيه قبل ذلك
 نفقة وعند ما يحجر على السفيه ولا يدفع اليه ماله لم
 يؤنس شدة ولا يصح تعرفه فيه فان باع لا ينفذ
 وان فيه مصلحة اجازة الحاكم وان اعتق نفقة
 وسعى العبد في قيمته وان برّح فان مات قبل
 رشفه سعى في قيمته مدبرا ويصح تزوجه بمهر المثل
 وان سعى الكرم بطل الزيادة ويخرج زكوة مال السفيه
 وينفق منه عليه وعلى من يلزم نفقة ويدفع الكفا
 قدر الزكوة اليه ليؤدي بنفسه ويؤكل عليه امينا
 الا ان يؤذيها فان اراد حجة الاسلام لا يمنع منها
 ولا من عمره واحدة ويدفع نفقة النفقة ينق
 عليه في الطريق لا اليه ويصح منه الوصية بالمهر والاباء
 الحية من الثلث ويحج عنه المضي المأجور والطبيب
 الجاهل والمكارر المنفق اتقا ولا يحج عنه فاسق
 ومغفل اذا كان مصلحا لملكه ولا على صليون ولا
 على بيع القاضي ماله فيه بل كجبه ابدان سعيه
 هو بنفسه فان كان ماله من جنس دينه اداه الحاكم

انما سيجل قسمة
 الكره في ذراعا وان السفل دابة له فانقطع الكره على النفقة

منه ويبيع احد النقيدين بالآخر استخرا وعنده هي
يخرج عليه ان طلب غرامه ويمنع من التصرف والافرا
ويبيع الحاكم ماله ان امتنع وتيسر بين غرامه ما
بالخصص وان اقر حال حجره لزمه بعد قضاء ديونه
لا في الحال ويتفق من مال المقدس عليه وعلى من تزمه
نقته والتشريع فلو لم يبيع ماله لا شاعة ويباع
النقد ثم العروض ثم العقار ويرك له دست من
نياب بدنه وقيل دستان ومن افلس وعنده
منع رجل شراره منه فرب المتاع اسوة العرف فيه
فصل يحكم ببلوغ الغلام بالاحلام والانزال والبال
ويبلغ الجارية بالحض والاحلام والحمل فان لم يوجد
شي من ذلك فاذا تم له ثمان عشرة سنة ولها
سبع عشرة سنة وعندها اذا تم خمس عشرة سنة
فيها وهي رواية عن الامام وبه يفتي وادخلته له
ثنا عشرة سنة ولها تسع سنين واذا رافها
وقال بلغنا صدها وكانا كالبالغ حكمها **كذلك**
الاذن في الحج واسقاط الحق ثم تعرف العبد عليه
فلا يلزم سيده وعهده ولا يتوقت فلو اذن له
يوما فهو ما دون ذلك الا ان يحجر عليه لا يخصص

اذن في نوع من التجارة كل ما دون ما في سائر
الانواع ويثبت صحتها ودلالة بان رأى عبده
يبيع وليتري فسكت سواء كان البيع للمولى
او غيره بامر او بغير امر صحيح او فاسد او لا
اذنا عام لا بشيء بشي بعينه او طعام الاكل
او ثياب الكسوة ان يبيع وليتري ولو كل بها
وبسلم وقيل التمس ويرى ويرى ويرى ويرى
يتري بذرايز رعه ويشارك عانا ويشارك
ويوجر وتونس ويضارب ويدفع المال مصدا
ويبضع ويجير ويقر بين ووديعة وغصب
ولو باع او اشترى بخين فاحسن حاز خلافا لها
ولو حابى في مرض موته صح من جميع المال ان لم يكن
عليه دين وان كان فمن جميع ما بقى وان لم يبق
اذر المشتري جميع المجابات او رد البيع وله
ان يضيف معاملة ويخطم الثمن بعيب ويأخذ
لرقبة في التجارة لا ان يزوجه او يزوجه عبده
وكذا اتمه خلافا لابي يوسف ولا ان يكاتب
او يعق وتو بال او يقرض او يهب او يدبر ولو
بعوض او يهدي الا اليسير في الطعام والمجو

ذون

لا يهدي اليه ايضا وعن ابيه يوسف اذا دفعه الى
الى الجور قوت يومه فدعا بعض رفقاءه للاكل معه
فلما باس به بخلاف ما لو دفع اليه قوت شهر قالوا
ولا باس للمرأة ان تصدق من بيت زوجها
باليسير كالرغيف ونحوه وما لزم المأذون من
الدين بسبب تجارة او ما في معناها كبسج وشراء
واجارة واستجارة وغصب ومجذامانة وعقر
امته شرايا فوطها فاستحققت رقبته فباع
ان لم يفضده المولى وتيسر عنه وما في يده من كسبه
بالخصص سواء قبل الدين او بعده او اتمه وما
بقى عليه يطالب به بعد غنقه وما اخذه سيده منه قبل
الدين لا يسترد ولا اخذ غلة مثله مع وجود الدين و
الرائد عليها للعمران ونحو المأذون ان ابقى او مات
سيده او جن مطبقا او حتى يدار الحرب حررا او
جرح عليه وعلم به اكثر اهل سوقه والامة ان استولد لها
لا ان دبرها ويضمن القيمة للغير فيها واقاربه بعد
الحجر بدلين او بان ما في يده امانة او غصب صحيح خلاف
لها وان استغرق دينه رقبته وما في يده لا يملك
سيده ما في يده فلو اعتق عبدا جاز في يده لا يبيع و

عنه ما يملك فبيع غنقه وان لم يستغرق صح انما قال
ويبيع ببيعة من سيده بمثل القيمة لا باقل وبيع سيده
منه بمثلها لا باكثر فلو باع بالكثر كخطا الرائد او ينقض
البيع فان سلم سيده اليه المبيع قبل نقد الثمن سقط
الثنى ولان لا يملكه حتى ياخذ غنقه ويضمن السيده
باعثا قلة المأذون مديوننا الاقل من قيمته ومن الذين
وما زاد من دينه على قيمته طوبى له هو به معتقا وان باع
وهو مديون مستغرق وغنقه مثليه فله نعماء
اجارة ببيعة واخذ غنقه او تضمن من اى شأنا
من السيد او المشتري قيمته فان ضمنوا السيد
ثم رد عليه بجيب رجع عليهم بالقيمة وعاد حقهم في
العبد فان باعه واعلم يكونه مديوننا فله نعماء رد
البيع ان لم يصل غنقه اليهم وان وصل ولا حرجا
في البيع فلا فان غاب البائع فالمشتري ليس
لهم خصما ان انكر الدين وعند ابيه يوسف هو خصم
وتضمن لهم بالدين ومن قال انما عبد فلان فاشترى
وباع فحكمه كالمأذون الا انه لا يبيع في الدين مالم
يقتر سيده باذنه **فصل** تصرف العبد في نفسه
كالاسلام وقبول الهبة والصدقة صح بلا اذن و

وان خسر كالطلاق والاعتاق فلا ولو باذن وان
احتملها كالبيع والشراء بالاذن لا بد منه فاذا اذن
للبصير التي اراه ابوه او جده عند اعمه او وصي
احدها او الثاني حكمه حكم العبد المأذون بشرط ان لا
كون البيع سلبا للملك والشراء جاليا لخلو اثر
بما فيه من كسبه او ارضاعه والمعتود بمنزلة البصير
وصح اذن الوصي او الثاني لعبد اليتيم **الغضب**
هو ازالة اليد المحقة بانبات اليد المبطله فاستخرا
العبد وحل الدابة غضب لا يجلس على الباط و
حكمه الاثم لمن علم وجوب رد عينه في مكان غضبه
ان كانت باقية والضمان لو ملك في المثل
كالكيلى والوزنى والعدوى المتقارب يجب
وان انقطع المثل بحقيقة يوم الخصومة وعند ابيه يوسف
يوم الغضب وعند محمد يوم الانقطاع وفي القمي
كالعدوى المتفاوت والبر المخلوط بالشيء يجب
يوم الغضب اجماعا فان ادعى الهلاك جرحه يعلم
انه لو كان باقيا لاطهره ثم يقضى عليه بالبدل والغضب
انما هو فيما ينقل فلو غضب عفا فذلك في يده لا
خلاف له وما ينقص منه بفعله كسناه وزرعه ضمنه

ياخذ رأسه ولا يتصدق بالفضل وعند ابيه يوسف
لا يتصدق به وكذا لو استغل العبد المخصوص فنقصه
الاستغلال او اجر المستعار ونقص من النقصان
وما فضل من الغلة والاجرة تصدق به خلافا له وان
تصرف في الغضب او الوديعة فربح وهما يتعينان
بالتيقن تصدق بالربح خلافا له والفضل ان كان
للمتخمين فان اتاها ونقصها فذلك وان اتاها
الى غيره ونقصها او اتاها اليها ونقصها او اظن
ونقصها مطاب للربح اتاها فاقبل به يتي والمختار
انه لا يطيب مطلقا ولو اشترى بالالف الغضب
او الوديعة جارية تعدل العين فومها او طعما
فاكله لا يتصدق بشئ **فصل** وان غير ما غضبه
فزال اسمه وعظم منافعه ضمنه وملكه ولا يحل انتفاعه
به قبل اداء الضمان كسائر ذبحها وطبخها او شواها
او قطعها وطرحتها او زرعها ودقيق خبره وغيب
او زيتون عصره وقطن غزله وغزل شجره وحديد
جعله سيفا وصفر جعله آنية وساجدة او لبنة
بنى عليها وان جعل النضه او الذهب عراهم او دبر
او آنية لا يملكه وهو لا يملكه بالشيء وعند ابيه يوسف

وعليه شر فان ذبح الهامة فالملك ان شأها
 عليه وضمنه قيمتها او اخذها وضمنه نقصانها وكذا لو قطع
 بدنها و قطع طرف دابة غير مكولة او حرق الثوب ف
 حاشا فوت بعض العين وبعض نفعه وفيه يفسد
 ولم يفتت شيئا من النفع فيضمن نقصانه ومن بني في
 ارض غيره او غرس احر بالفتح والرد وان كانت
 بالفتح فللمالك ان يضمن له قيمتها ما عدا البقلة ما تقسم
 الارض بلكاشج او ببناء او احد هما مع احد هما مستحق
 الفلح فيضمن الفضل وان صبغ الثوب احمرا او اصفر
 اولت السوق بيمين فالملك ان شاء ضمنه قيمته
 ثوبه ابيض ومثل سويقه او اخذها وضمن ما زاد صبغ
 والسمن وان صبغه اسود ضمنه قيمته ابيض او اخذ
 بلارد شئ لانه نقص وعندها الاسود كغيره وهو كالثوب
 زمان **حصة** وان غيب ما غصبه وضمن قيمته ملكه
 مستند الا وقت الغصب وتسلم الا كتب دون
 الاولاد والتول في القيمة للغاصب مع يمينه ان لم يمين
 ماله على الزيادة فان ظهر وقيمته اكثر وقد ضمنه بتولية
 المالك او بيمينه او بالكتول فهو للغاصب ولا يرد
 للمالك وان ضمنه بتولية فالملك ان شاء مضى الضمان

سنتن

او اخذه ورده عوضه ولو برهن كل من المالك والقبض
 على المالك عند الاقضية الغاصب اولي خلافا
 لابي يوسف ومن غصب عبدا فباعه فضمنه نفقه
 بيعه وان اعتقه فضمنه لان نفقه عتقه وزواجر
 المخصوص غير مضمونة ما لم يتعديها او يمنحها بعد
 بعد طلب المالك اباها سواء كانت متصلة **حسن**
 والتمن او منفصلة كالولد والتمرة وان نفقت
 التجارية بالولادة في يد الغاصب ضمن نقصانها
 ويجبر بقيمة الولد او بالهرة ان دفنت ولورثته
 بامه غصبها فجلت فردتها حاملا فولدت فتا
 بها ضمن قيمتها يوم علوفها بخلاف الحررة وعندها
 لا يضمن في الامة ايضا ولوردتها محمومة فماتت
 لا يضمن وكذا لو زنت عنده فردتها فجلت
 فماتت منه ولا يضمن مانع ما غصبه سواء سكنه
 او عطله الا في الوقت ولا في السلم ولا خزيه
 بالاتلاف وضمن القيمة فيها لو كانا ظلمي
 وان اتلف ذمي فرد ذمي ضمن مثلها ولا ضمان
 بالاتلاف الميتة وتولية ذمي ولا بالاتلاف متروك
 التسمية عند او لم يسميها وان غصب حرم سلم

فخلتها بالقيمة لا اخذها المالك بشئ فلو اتلفها
 الغاصب ضمنها لا ولو تلفت ولو ظلمها بالفاصل
 ملكها ولا شئ عليه وعندها ياخذها المالك ان
 ويرد قدر وزن الملح ثم تخل فلو اتلفها الغاصب
 لا يضمن خلافا لهما وان ظلمها بالفاصل فخل ملكها ولا
 للمالك عند الامام وكذا عند محمد ان تخلت من
 سعتها والافخل بينهما على قدر ملكها وان غضب
 بطل ميتة فدفعه بالقيمة لا اخذه المالك بشئ
 فلو اتلفه الغاصب ضمن قيمته من مملوغيه وقيل طاهر
 غير مدبوع وان دفعه بالقيمة ياخذ المالك
 ويرد ما زاد الدبغ بان يقوم مدبوعا وذكيا غير
 مدبوع ويرد فضل ما بينهما وللغاصب ان يحبس
 حتى يستوفي حقه وان اتلفه لا يضمن وعندها يضمن
 مدبوعا الا قدر ما زاد الدبغ ولو تلف لا يضمن اتفاقا
 كسر سلم بربطا او طبل او فرارا او دقا او را
 له سكر او منصف ضمن قيمته لغيره وصحيح
 هذه الاشياء وقال لا يضمن ولا يجوز بيعها وعليه التمسك
 ومن غضب مدبرة فماتت في يده ضمن قيمتها ولو
 اتم ولد فلها جان خلافا لهما ولو شق الرق لاراقه

الحمل لا يضمنه عند ابي يوسف خلافا لمحمد ولا يضمن
 على من حل قيد عبد غيره او رباطا دابة او فتح
 اصطبها او قفص طير فذهب خلافا لمحمد الذي
 والطير ولا على من سعى الى سلطان بمن يوزر
 ولا يندفع الا بالسعي او بمن يفسد ولا يمتنع
 بنهيه ولا على من قال لسلطان لغرم ان فلانا
 وجد مال لغرمه شيا وان كان عادته ان
 لغرم البتة ضمن وكذا لو سعى لغيره عند محمد
 زجرا له وبه يفتي ولو اطعم الغاصب المعصوب
 ما كره برئ وان لم يعلم **كما ان الشفيع** هو ملك
 العفار على مشريه بما قام عليه جرابه السبع
 بالاشهاد ويملك بالاختصاص او رضاء واما
 تجب للمخيط في نفس المبيع فان لم يكن او سلم
 فله المخيط في حق المبيع كالشرب والطريق ^{صين}
 كنه لا تجز فيه السفن وطريق لا تنفذ ثم للتجار
 الملاصق ولو بابه في سكة اخرون من له جذوع
 على حائطها او شركة في حشبة عليه جار فان
 في نفس الجار فشركت ويهي على عدد الثؤوس
 لا السهام فاذا علم الشفيع بالبيع يشهد في

مطلوبه رضى عنه

مجلس علم انه يطلبها ويسمى طلب موافقة ثم يشهد
عند القمار او على المشتري او على البائع ان كان
المبيع في يده فيقول اشترى فلان هذه الدار وقد
كنت طلبت الشفعة وانا اطلبها الآن فاشهدوا
علي ذلك ويسمى طلب تقرير واسمها ثم يطلب عند من
فيقول اشترى فلان دارا كذا وانا شفيعها بسبب
كذا فخره بالسليم الى ويسمى طلب خصومه وتلك
ولا تبطل الشفعة بتأخير مطلقا في ظاهر المذهب
وعليه التور وقيل بغيره يقول محمد انه اخره شهر لا غير
طلبت واذا ادعى الشراء وطلب الشفعة سأل
القاضي المدعى عليه فان اقر بطلب ما يشفع به او
نكل عن الحلف على العلم بملكته او برهن الشفع
سأله عن الشراء فان اقر به او نكل عن البرهن انه
ما ابتاع او ما يستحق عليه هذه الشفعة او برهن
الشفيع قضى له بها ولا يشترط احضار الثمن وقت
الدعوى فاذا قضى له لزوم احضاره ولم يشتر حس
الدار لتبضه ولا يبطل شفيعه بتأخير الثمن بعد ما
امر بداره والشفيع ان يحاكم البائع ان كان المبيع
في يده ولا يسمع القضاة البينة عليه حتى يحضر المشتري في

البيع كجذرة وتبض الشفعة على البائع ويحل
العمدة عليه والوكيل بالشراء خصم للشفيع بالمسلم
الى الموكل والشفيع خيار الرؤية والعيب وان
شرط المشتري البراءة منه **فصل** وان اختلف
الشفيع والمشتري في الثمن فالقول للمشتري والى
برهنا فللشفيع وعند ابيه يوسف للمشتري وان
ادعى المشتري ثما والبائع اقل منه اخذه الشفع
بما قال البائع قبل قبض الثمن وبما قال المشتري بعده
وان نكل فبعد التبض يعتبر قول المشتري وقبله ثما
وان نكل اعتبر قول صاحبه وان حلفا فالحق البيع
وياخذ الشفع بما قال البائع وان خط عن المشتري
بعض الثمن يأخذ الشفع بالباقي وان خط الكل
ياخذ بالكل وان خط النصف ثم بالنصف يأخذ
بالنصف الاخير وان راو المشتري في الثمن لا يلزم
الشفيع الزيادة واذا كان الثمن متلبا لزم الشفع
مثله وان قويا فقيمة وان كان مؤجلا اخذ بثن
حال او بطلت في الحال وياخذ مضي الاجل ولا يحل
ما على المشتري لو اخذ الشفع بالمال ولو سكت عن
الطلب لمحل الاجل بطلت شفعة جلا لا يلو

ولو اشترى ذمي بخر او خنزير ياخذ الشفع الذي يمل
الخر وقيمة الخنزير والمسلم بالبيعة فيهما ولو اشترى او
غرس اخذ الشفع بالثمن وبقية ما مقلوعين كما في
العصب او كلف المشتري قلعها ولو استخفت
بعد ما بنى الشفع او غرس رجع على المشتري بالثمن
فقط فان جف الشجر او انهدم البناء عند المشتري
ياخذ الشفع بكل الثمن ان شاء وان هدم المشتري
البناء اخذ الشفع العرضة بخصتها وليس له ان يقضي
وان شتر الارض مع شجر ثم او غير ثم فانه يده
اخذ الشفع مع الثمن فيها فان جرة المشتري فليس
للمشفع اخذه ياخذ ما سواه بالخصه في الاول بكل
الثمن في الثاني **باب ما يبيطلها** وانما تجب
الشفعة قصدا في عقار ملك بعوض هو مال وان
لم يتمكن قسمته كزحى وحمام وبرق لا تجب بعوض
وبناء وشجر بعباد وبنو الارض ولا في الارش
وصدقة ودية بلا عوض شرط وما بيع بخيار البائع
او بيعا فاسدا ما لم يسقط حق الفسخ ولا فيما قسم
بين الشركاء او جعل اجرة او بدل خلع او عتق او صلح
عن دم عمد ومهر وان قبل بعض المال وعندهما

وما يبيطلها

100
تجب حقته المال ولا فيما صلح عنه بالخيار او سكوت
وتجب فيما صلح عليه باجدها ولا فيما سكت شفعة
ثم رد بخيار روية او شرط او بخيار عيب بنضار
وما رد به بلا قضاء او بالاقالة تجب فيه وتجب في
العلو وصد في السفلى وصد وفي السفلى بسية
او فيما بيع بخيار المشتري وان بيعت دار تجب
المبيعة بالخيار والشفعة فمن الخيار بايعا او
مشتريا وتكون اجازة من المشتري والشفيع لا
اخذ ما منه لا اخذ الثانية وان بيعت دار تجب
المبيعة فاسدا لشفيعها البائع وان بيعت
قبل قبض المشتري فاذا قبض بعد الحكم له لا يبطل
وان بيعت بعد قبض المشتري والشفعة للمشتري
فاذا استرد البائع منه المبيعة قبل الحكم لا بالشفعة
بطلت شفعة وان بعد الحكم بقيت الثانية على
ملكه والمسلم والذمي في الشفعة سواء وكذا الحر
العبد والمأذون والمكاتب ولو في سبع السنة
كالعسر **فصل** وتبطل الشفعة بتبليغ الكل او بعض
ولو خذ الوكيل وتبرك طلب الموائبة او التفرغ
بالصلح عن الشفعة بلا عوض وعليه رده وكذا لو

باع شفعة بمال وكذا لو قال للمخيرة اخذتني بالف
 او قال العنين لامرأته ونف فاختارته بطل خياره
 ولا يجب العوض وتبطل بيع ما يشفع به قبل الحكم
 بها وبموت الشفيع لا بموت المشتري ولا شفعة
 لمن باع او بيع له او ضمن الدرك او ساءم المشتري
 بيعا او اجارة وتجب لمن ابتاع او ابتاع له ولو
 للشفيع ان يبيع بالف فسلم ثم بان انما
 بيعت باقل او بكثر او زنى او عدو متقارب
 قيمة الف فلا ولو قيل ان المشتري فلا فسلم
 فبان انه غير فله الشفعة ولو بان انه هو مع غيره
 فله الشفعة في حصة الغير ولو بفتح بيع النصف فسلم
 فظهر بيع الكل فله الشفعة وان باعها الارباعا
 من طول جانب الشفيع فله شفعة له وان شر منها
 سهما ممن ثم شري باقها فالشفعة في السهم فقط وان
 ابتاعها ممن ثم دفع بغيرها فالشفعة في السهم
 بالثمن لا بقيمة الثوب ولا يكره الحيلة في اسقاطها
 عند ابي يوسف وبني قنبل وجوبها عند محمد
 مكره وللشفيع اخذ حصة بعض المشتري لا حصة
 بعض الباعين وللجار اخذ بعض مائة بيع

كل من باع شفعة
 في شئ من امواله
 او في شئ من اموال غيره
 او في شئ من اموال
 غيره او في شئ من
 اموال غيره او في
 شئ من اموال غيره

قسم وان وقع في غير جانبه وللعبد مال دون المملوك
 الشفعة في مبيع سبيده وبالعكس صحيح تسليم
 الاب والوصي شفعة الصغرة خلافا لمحمد فيما يبيع
 بقيمة او اقل وقوله رواية عن الامام في الاقل
 الا لا يتعاقبان فيه **الفقرة** هي جمع نصب
 شافع في معين وتضمن على الافراز والمبادلة
 والافراز اغلب الثليات في اخذ الشريك
 حفظه منها حال غيبه صاحبه ولو اشترى ياه فتمت
 فلكل ان يبيع حصته حراجه بحصة ثمنه والمبادلة
 اغلب في غيرها فلا يأخذ ولا يبيع حراجه
 بعد الشراء والقسم ويجوز عليها فيه بطل الشريك
 في شئ من الجنس لا في غيره ونزب للشافعي فاقسم
 رزقه خربت المال لتقسم لاجوفان لم يفعل
 ينصب قاسما يتسم باجور فذكره كذا هو
 على عدد الرؤوس وعندهما على قدر السهام
 واجرة الكل والوزن على قدر السهام اجاعا
 ان لم تكن القسمة وان لها فعلى الخلاف ويجب
 كونه عدلا امينا عالما بالقسمة ولا يجوز ان
 على قاسم واحد ولا يترك القسمة لغيره

وصح الاقتسام بالنفسهم بلا امر القاضي وتقسيم
 على الصبي وليه او وصيه فان لم يكن فلا بد من
 امر القاضي ولا تقسم عقار بين الورثة باقرارهم
 ما لم يبرهنوا على الموت وعدد الورثة وعندها
 تقسم وغير العقار تقسم اجماعا وكذا العقار الميراثي
 والمذكور مطلقا ملكه وان برهن ان العقار في
 ايديهما لا تقسم حتى يبرهنانه لهما ولو برهنوا على الموت
 وعدد الورثة والعقار في ايديهم ومعهما وارث
 غائب او صبي قسم ونصيب وكيل او وصي ٤
 لعقب حصه الغائب او الصبي ولو كان العقار
 في يد الغائب او شي منه او في يد مودعه او في
 يد الصغير لا تقسم وكذا الوصف وارث واحد
 او كانوا مشترين وغائب ادهم واذا انتفع
 كل من الشركاء بنصيبه بعد القسمة قسم بطول ادهم
 وان لم ير اكل لا تقسم الا برضاهم وان انتفع
 البعض دون البعض قسم بطول اكل النفع لا
 يطلب الا في هو الاصح وتقسيم العروض من حبس
 واحد ولا تقسم الخمسين بعضها في بعض ولا الجواهر
 والحمام ولا البر ولا الرعي ولا الثوب الواحد ولا الحظ

بين دارين الا برضاهم وكذا الرقيق خلافا لهما
 والدور في مصر واحد تقسم كل على حصته وقال
 ان كان الاصل قسمة بعضها في بعض جاز وفي
 مصر من تقسم كل على حصته اتفاقا وكذا دار
 وضيعة او دار او حانوت والبيوت في
 محلة واحدة او في محلات يجوز قسمة بعضها
 في بعض والمنازل الملاصقة كالبساتين المتباعدة
 كالدور **فصل** وينبغي للقاسم ان يصور
 ما يقسم ويجعله ويررعه ويقوم بنائه و
 يفرض كل نصيب بطريقه وشربه وتقلب الانصاب
 بالاول والثاني والثالث ويكتب اسمائهم
 ويقع فالاول لمن فوج اسمه اولا والثاني
 لمن فوج اسمه ثانيا والثالث لمن فوج اسمه ثانيا
 ولا يدخل المراهق في القسمة الا برضاهم فان
 وقع سبيل او طريق لا ادهم في نصيب آخر
 ولم يشترط في القسمة صرف عنه ان امكن الا
 فسحت وتقسيمهم من العلوسهم من السفلى
 وعند ابي يوسفهما بسهم وعند محمد تقسم بالقيمة
 وعليه الفتوى فان اقر احد المتقاسمين بالانصاف

ثم ادعى ان بعض نصيبه في يد صاحبه لا يصدق الا بحجة
وتقبل شهادة التاميين فيها خلافا لما هو وان قال
قبضته ثم اخذ بعضه خلف خصمه وان قال قبل ان يفر
بالاستيفاء اصابني كذا ولم يسلم الي وكذبه الآخر كما
وفسخت ولوا دعي غيبا لا يعتبر كالمبيع الا اذا كانت
القسمة بقضاء والعاين فاحش منسوخ وكذا في
بعض معين من نصيب البعض لا تنسخ ويرجع
في خط شركه وكذا في الشايح وعند ابي يوسف
تنسخ وفي بعض شاع في الكل تنسخ اجماعا ولو
ظهر بعد القسمة دين على الميت محيط فقصفت
وكذا لو غير محيط الا اذا بنى بالقسمة ما يني به ولو
ابراء الغرماء او اذاه الورثة من مالهم لا تنقص مطلقا
فصل ويجوز للهايأة ويجبر عليها في دار واحدة
يكن هذا بعضا وهذا بعضا او هذا علويا وهذا
سفليا وفي بيت صغير يكن هذا شرا وهذا شرا
ولا الاجارة واخذ الغلة في نوبة تجرم هذا يوما
وهذا يوما وفي عبيد يخدم احدهما او الآخر
الاخر ولو اسما على ان نفقة كل عبد على من يخدمه
حاز استحقاقا بخلاف الكسوة وفي دارين يكن

هذا هذه وهذا لا في ولا يجوز ذلك في دابة او
دائنين الا بتراضيها خلافا لما ولا يجوز في استغلال
دار او دارين هذا وهذه وهذه لا في استغلال
عبد او دابة وما زاد في نوبة احدهما في الدار الواحدة
مشارك لا في دارين وفي الاستغلال عبيد من هذا
هذا وهذا الا في لا يجوز خلافا لما وعلى هذا الذي
ولا يجوز في ثمر شجرة ولبني غنم او اولاد دابة ويجوز
في عبد ودار على السكنى والخدمة وكذا في كل مختلف
المنفعة ولا تبطل المهايأة بموت احدهما ولا
بموتها ولو طلب احدهما القسمة بطلت **كتاب**
المراعى هي عقد على ائزرع ببعض الخارج وهي
فاسدة وعندها جائزة وبه يعني وقال الحنفية
والوحسنة هو الذي فرغ منه المسائل على اصوله
بحكم ان الناس لا يأخذون بقوله ولا يشرط
فيها صلاحية الارض للزراع واهلية الجافين
وتعيين المدة ورب البذر وجبه نصيب
الاخر والتخلية بين الارض والعاقل والشركة
في الخارج فتفدان شرط لاحدهما فيقتربان
معينة او ما يخرج من موضع معين كالا ذابانا

والسواقي او ان يرفع قدر البذر او يخرج ويقيم
 او ان يكون التبن لاحدهما ولتحت للآخر او ان يكون
 بينهما والتبن لخيرت البذر او يكون التبن بينهما و
 تحت لاحدهما وان شرط كون تحت بينهما والتبن
 لرب البذر او شرط رفع العشرة صحت وان لم يترفع
 للتبن فهو بينهما وقيل لرب البذر واجرة الحصاد
 والرفاع والدوس والتدفئة عليها بالخصص
 فان شرط على العامل فسدت وعند ابي يوسف
 انه يصح وهو الصحيح وعليه الثبوت وشرطه على رب الأرض
 مفدا اتفاقا وما قبل الادراك كالسقي والحفظ
 على المزارع وان لم يشترط واذا كان الأرض
 والبذر لاحدهما والعمل والبقر للآخر او الأرض
 لاحدهما والبقية للآخر صحت وان كانت الأرض
 والبقر لاحدهما والبذر والعمل للآخر بطلت وكذا لو
 كان البذر والبقر لاحدهما والأرض والعمل للآخر
 او البذر لاحدهما والبقر للآخر واذا صحت فالتجريح
 على الشرط وان لم يخرج شيء فلا شيء للعامل ومن
 ابي عن المصنف بعد العقد اجبر ان رب البذر وان
 فسدت فالتجريح لرب البذر وللآخر اجر مثل

عمله او ارضه ولا يراى على ما شرط خلافه وان
 فسدت تكون الأرض والبقر فقط لاحدهما
 لزوم اجر عملها هو الصحيح واذا فسدت والبذر لرب
 الأرض فالتجريح كله حل له وان للعامل تصديق
 بما فضل عن قدر بذره واجرة الأرض واذا ا
 رب البذر عن المصنف وقد كرت العامل الأرض
 فلا شيء له قضاء حكما وليست ضي ديانة وبطل
 المزارعة بموت احدهما وتفسخ بالاعذار كالأ
 فتنسج ان لزوم دين محتج البيع الأرض قبل
 نبات الزرع لا بعده مالم يحصد ولا شيء م
 للعامل ان كان كرت الأرض او حفر النهر او
 تحت مدتها قبل ادراك الزرع فعلى العامل
 اجر مثل حصته من الأرض حتى يدرك ونفعه الزرع
 عليها بقدر حصصها وايتها اتفق بخلافه
 ولا امر قاض فهو مسترع وليس لرب الأرض
 اكل الزرع بقلا وان اراد المزارع ذلك
 قبل لرب الأرض ليكون شيئا او اعطه
 قيمة نصيبه او اتفق انت على الزرع وارجح
 على حصته ولو مات رب الأرض والزرع بطل

فعلى العامل العمل الى ان يدرك وان مات العامل
 قال وارثه اذا اعمل الى ان يستحصل فله ذلك وان
 ابيه رب الارض **كتاب المساقاة** هي دفع الشجر الى
 يصلي بخرم ثمره وهي كالمزارعة حكما وظاهرا
 وشروطها الا المدة فانها تقع بلا ذكرها وتقع على
 اقل ثمرة تخرج وفي الرقبة على ادراك بذرها
 وينسب ما ذكرته لا يخرج الثمر فيها وان اعمل
 خوجها وعدمه جائز فان خرج فيها فعلى
 الشرط وان تأخر عنها فسدت وللعامل احو
 مثله وكذا كل موضع فسدت فيه وان لم يخرج شيئا
 فلا شيء له وتقع المساقاة في النخل والكرم والشجر
 والرطاب اصول الباذنجان فان كان في الشجر
 ثمران كان زيبا ليعمل تحت الا فلا وكذا في المزارعة
 لو دفع ارضا فيها بقل ما قبل الادراك كالسقي والبيع
 والحفظ فعلى العامل ما بعده كالجواز والحفظ فعليه
 ولو شرط على العامل فسدت اتما فاقبطل
 بموت احدهما فان كان الثمر حيا عند الموت
 او تمام المدة يقوم العامل او وارثه عليه وان ابي
 الدافع او وارثه فان اراد العامل او وارثه صرفه

بسيرة اخيه الاخر او وارثه بين ان يقسموه على الشجر
 او يدفعوا قيمة نصيبه او ينفقوا ويرجعوا في المزارعة
 ولا ينسخ بلا عذر ومريض العامل اذا عجز عن العمل
 عذر وكذا الكونه سارقا يخاف منه على الثمر او
 السعف ولو دفع قضاة مدة معلومة لمن يعرض
 لتكون الارض والشجر بينهما لا يصح والشجر لرب
 الارض وللعارس قيمة غنسه وعمله **كتاب**
الذبايح الذبيحة اسم ما يذبح والذبح قطع الاوداج
 وتحلل ذبيحة مسلم وكن في ذبي او حربي ولو امر
 او صبا او مجنونا لعقلان او افس او اقل
 لا ذبيحة وثني او مجوسي او مرتد او تارك
 التسمية عدا فان تركها ناسيا تحل وكراه
 يدكر مع اسم الله غيره وصلادون عطف
 وان يقول بسم الله اللهم تقبل من فلان فلا
 قال قبل الاضجاع او التسمية او بعد الذبح لا يكره
 وان عطف حوت نحو بسم الله وفلان بحر
 وكذا ان اضجع شاة وسمى وذبح غيره بابتك
 التسمية وان ذبحها بسفرة افرحت وان
 رمى الاصيد فاصاب غيره اكل وان سمر على

سم ورمي غيره لا يؤكل والاسال كالزقي والشرط
 الذكري الخالص فلو قال السم اغفر لي لا يكل وبالحمد لله
 وسبحي الله يكل لا يعطس وحمده والسنة كحر
 الابل وزج البقر والغنم ويكره العكس ويكل
 الذبح بين اكله واللبنة اعلى اكله او اسفله او
 وسطه وقيل لا يجوز فوق العقدة والعروق التي
 تقطع في الذكوة المعلوم والمرئ والودجان
 ويكفي قطع ثلثتها ايا كانت وعند محمد لا يتر
 من قطع الكركل واحد منها وهو رواية عن الامام
 وعند ابى يوسف لا يتر من قطع الملقوم والمرئ
 واحد الودجين وقيل محمد ويجوز الذبح بكل
 ما فر الا وراج وانهر الدم ولو مودة او بطة
 او سنا او ظفر اتر وعين لا بالنايين وثوب
 احد الشفرة قبل الاضجاع وكره بعده وكذا
 جربا برجلها الى الذبح والنخ وفتح الرأس وسخ
 قبل ان تبرد الذبح من العفا وكل ان بقيت
 حية حتى قطعت العروق والآ فلا وزم ذبح
 صيد استأنس و جاز جرح نعم توخش او تردى
 في سرة اذ لم يكن ذكبه ولا يكل الجنين بذكوة امة

اشعر او لا وقالا يكل ان تم طقة **فصل** وحرم
 اكل كل ذئباب او مخلب من سبع او طرد
 ضبعا او ثعلبا والحمر الالهية والبغال والقتل
 والنصب واليربوع وابن عرس والرنبور
 والبيسحفات والحشرات ويكره الغراب
 الاتبع والنفاد والرخم والبغاث والحيل
 تحريم الاحم وعندهما لا يكره الحيل وحل العقصى
 وغواب الزرع والارنب ولا يؤكل من جوار
 الماء الا السمك بانواعه كالجرث والمارما
 ولا يؤكل الطافي منه وان مات بحر او بر دفن
 روايتان وكل هو الجوار بلا ذكوة ولو ذبح
 لم تعلم حياته فحكت او فوج منها دم حلت الا
 فلا وان علمت حلت مطلقا **كتاب النجاسة**
 مى واجبة وعند ابى يوسف سنة وقيل موه
 قولها وانما تحب على حرم من مضموم عن نفسه
 لا عن طفله وقيل تحب عنه ايضا وقيل يضحى
 عنه ابوه او وصية من ماله فيطعم منها ما امكن
 ويستبدل بالكم ما يستغنى به مع بقائه وما
 شاة او بدنة او سبع فلو اراد احدهم

وهو الذي سويت في الا حنيفة بسبب ان يكون فظيما

بدنة

بان اشرك مع سنة زينة او بغيره وكل من يد القربة
 وهو من اهلها ولم ينقص نصيب احد من سبع قلو
 اراد احد من نصيبه الم او كان كذا او نصيبه
 من سبع لا يجوز عن واحد منهم ويجوز اشراك
 اقل من سبعة ولو من اثنين ونقص كل واحد من
 لا جوا ما الا اذا خلط به عن الكارعة او جلده ولو
 شر بدنه للضحية ثم اشرك فيها سنة جازع
 استحسانا والاشراك قبل الشراحت واول في
 وقتها بعد فجر النحر ولا يذبح في المص قبل العيد ووجه
 قبيل غروب يوم الثالث واعتبر آخره للفقهاء
 والولادة والموت واولها افضلها وكراهة الذبح
 الهلالي فان مات وقتها قبل ذبحها لم تصدق
 بعين المذورة حية وكذا ما شراها فغيره
 والغنى مصدق بغيرها شرها اولا وانما الخرى
 فيها الجوع من الضان والثني فصاعدا جميع
 ويجوز الجاء والخصى والثولا والجربا السمينه
 لا العجيا والحوار والعجاء التي لا تنقي والعرجاء
 التي لا تنقي الى المنك ومطوع اليد والرجل
 وزاينة اكثر العين او الاذن او الذنابة الالهية

وفي ذهاب النصف روايتان ويجوز ان ذهب
 اقل منه وقيل ان ذهب اكثر من الثلث لا يجوز وقيل
 ان ذهب الثلث لا يجوز ولا يغير تعينها من اضطرارها
 عند الذبح وان مات احد سبعة وقال ورثة الذبح
 عنكم وعن صحاح وكذا لو ذبح بدنه عن الضحية ومنعته
 وقوان وياكل من لحم الضحية ويطعم من شاة غني وفقر
 وذهب الى لا ينقص الصدقة عن الثلث ونزله لغيره
 توسعة عليهم وان يذبح بيده ان احسن الايام
 غيره ويجزى ما ويكره ان يذبحها كناية وينصدق
 ما يشفع به مع بقاء كونه بال ووجه لا ما يملك
 كحل وشبهه فان بدل اللحم او الجلد ينصدق به
 ولو ذبح الضحية غيره بغير اعره جاز ولو غلط انسان
 فذبح كل شاة الا في صح واهمان ويحان وان
 تشا باض من كل صاحبه فية لم ينصدق بها وصحت
 التضحية بانه الغصب دون شاة الوردية وضمها
كتاب الكراهية المكروه الى الحرام قرب وعند محمد
 كل مكروه حرام ولم يلقط به لعدم القاطع **مسألة** في
 الاكل منه فرض وهو ما ينفع به المالك في نفسه
 وهو ما زاد في الصلوة فاما وسهل عليه الصوم

جلد ما او جلد الكلب او خنزير او اكله

وسباح وهو ما زاد في الشبع لزيادة قوة البدن وقيام
وهو الزاد عليه لا يقصد التقوى على صوم الغدا والليل يستحي
الضيف ولا يجوز الرياسة بتقليل الأكل حتى يضعف عن
اداء العبادات ومن امتنع من الميتة حال الخمصة او صام
ولم يأكل حتى مات ثم جلا من امتنع من الدوا حتى مات
ولا بأس بالتفكه بأنواع النواكه وتركه افضل واتخاذ
الطبخة سرف وكذا وضع الخبز على المائدة اكثر من قدر
الحاجة وسبح الاصباح والسكبين بالخير ووضع الطبخة
عليه مكره وسنة الاكل بالبسملة في اوله والحمد لله
في آخره وغسل اليدين قبله وبعده ويبدأ بالشبا
قبله وبالسيو بعده ولا يحل شرب لبن الا ان
ولا بول لب ولا استعمال الماء ونهب او فضا لرجل
او امرأة وحل استعمال الماء عتيق وتور وفيه خروج
ورصاص **فصل** في الكسب لجهاد ثم التجارة
ثم الخزانة ثم الصناعة ومنه فرض وهو قدر الكفاية
لنفسه وعياله وقضاء ديونه وسبح هو الزيادة عليه
ليؤتي به فقيرا او يصل به قريبا وسباح وهو الزيادة
للعمل وحسنه ام وهو جمع للتفاخر والبطر وان كان
من حل وثيق على نفسه وعياله بلا اسراف ولا تقصير

وهم قد رعى الكسب لرفه وان عجز عنه لرفه السؤل
وان تركه حتى مات ثم ان عجز عنه لرفه السؤل
علم به ان يطعمه او يرسل عليه من يطعمه ويكره اعطاء
سؤل المسجد وقيل ان كان لا يتخطى رفا الناس
ولا يترين به مفضل لا يكره ولا يجوز قبول هدية
احد الجور الا اذا علم ان اكثر ماله من حل ولا يكره
اجارة بيت بالسواد ليتخذ بيتا وارو كنية
او بيعه او يباع فيه الخمر وعند حاكمه ويكره في
المصر اجاعا وكذا في سواد غلبه السلام ومن عمل
لذني في ابا جوطا له وعند حاكمه ولا بأس
بقبول هدية عبد التاجر واجابة دعوته واستغارة
رأبته ويكره قبول كسوة ثوبا واهدا ^{النفقة} احد
وتقبل في العاقل قول الفرد ولو انى او عبدا
او فاسقا او كافرا كقوله بشرت اللهم من سلم
او كتابي فيحل او من مجوس فيحرم وقول العبد
والالة والصبي الهدية والاذن وشروط العدل
في البيانات كالجبر عن نجاسة الماء فتشيم ان خبر
بها سلم عدل ولو انى او عبدا وتجر في الفاسق
والمتور ثم يعمل بالباب ولو اراق فيتم عند

غلبة صدقه وتوضاء ويتم عليه كذب كان احوط
مصلح في التلبس بغيره منها فرض وهو ما يستر
العورة ويدفع ضرر الحر والبرد والا لو كونه من
القطر او الكتان بين النفس والخشيش مستحب
وهو زائد لاخذ الزينة واظهار راحة الله تعالى
ومباح وهو الثوب الجميل بشرطين ومكروه وهو
التلبس للتكبر ويستحب الابيض والاسود ويكره الازرق
والمعصفر والسنة ارخاء طرف العمامة من
كتفيه قدر شبر وقيل الى وسط النظر وقيل الى
موضع الجلوس واذا اراد تجرد لغيرها فغضها كما
لغها ويحل لبس البس كحز وول يحل للرجال الا
قد رابع اصابع كالعلم ولا يابس يتوشه
واقراشه خلافا لهما ولا يابس يابس سدا
ابرسيم ولحمته غيره وعكس لبس الذي يحب
ويكره لبس لصدفها خلافا لهما ويجوز النساء
التلع بالذهب والفضة للرجال الا في تمام النطقة
وحلته السيف من الفضة والسمار الذهب في
نفس الفضة وكتابة الثوب بالذهب او فضة
وشدة السمن بالفضة ولا يجوز بالذهب خلافا

لها ولا يتختم كحز ولا سفر ولا جدي وقيل يباح كحز
اليشب وترك التختم افضل لغير السلطان والتختم
ويجوز الاكل والشرب من امار منقوض وجلوس
على سيرة منقوض بشرط اتقا موضع الفضة
ويكره عند ابي يوسف وعند محمد روايان ويكره
الباس البقي ذهابا او حرا او يكره حمل عرقه لمسح
العرق او الميا ط او الوضوء ان للتكبر وان للحاجة
فلا هو صحيح واثرتم لا يابس **مصلح** في النظر وكبح
ويحكم النظر الى العورة الا عند الضرورة كالطبيب
والخائن والحافضة والعاية والمخافق ولا تجاوز
قدرة الضرورة وينظر الرجل من الرجل الى العورة
وقد ثبت في الصلوة وتنظر المرأة من المرأة و
الرجل الى ما ينظر الرجل ان امنت الشهوة وينظر
الى جميع بدن زوجته وامته التي يحل له وطئها
ومن محارمه وامته غيره الى الوجه والرأس والصدر
والانق والعصه ولا يابس عنه بشرط ان
الشهوة في النظر والمسح لا ينظر الى البطن والظهر
والفخذ وان اسن ولا الى الحرة الأجنبية
الا الى الوجه والكفين ان اسن الشهوة والا فلا

لغیر ان بعد از ادای و احکام عند حکم و لا يجوز
 ذلك و ان امن ان كانت سائبة و يجوز ان
 يجوز الاستئصال او يوشح بامر نفسه و عليها
 و يجوز النظر و المتبرع خوف الشهوة عند ارادة النظر
 او النكاح و العبد مع سيده كالاجني و المحبوب
 و المحض كالنخل و يكره للرجل ان يقبل الرجل لوطيها
 في ازاره لا يقبض عند ابيه يوسف لا يكره ولا باس
 بالمصافي و يقبل بر العالم و السلطان العادل و يعزل
 عن امته بلا اذن لها عن زوجة الابا لادن و لا
 ترضى الامة اذا بلغت في ازار واحد **فصل** في اشتراء
 من ملك امه بشراء او غيره في كرم عليه و طهرها و دروا
 حتى يستبرأ بحضة فيمن تحيض و يشهر في غير ما و في
 مرتفعة الحيض لا باس بثلاثة اشهر و عند محمد باعة
 اشهر عشر و في رواية بنصفها و في الحمل بوضعه
 ولو كانت براء او مشربة في اجزاء او مال طفل
 او تمس كرم عليه و طهرها و يستحب الاستبراء للبايع و لا
 عليه و لا تنقض حضة ملكها فيها و لا التي قبل القبض او
 قبل الاجازة في بيع العضوية و كذلك الولادة و كذا
 وجدت بقبض و هي المحوسبة فاسلت و يجب

عند ملك نصيب شركه لا عند عود الابقه و
 المعصوبة و المستأجرة و ملك الموهبة و لا
 كره احملة لا سقاطه عند ابيه يوسف خلافا لمحمد
 و اخذ بالاول ان علم عدم الوطئ منه المالك
 الاول و بالثاني ان الحمل و احملة ان لم تكن
 تحت حرة ان يزوجه ان لم يشترها و ان كان
 تحت حرة فان تزوجه البائع قبل البيع او التبرع
 بعد البيع قبل القبض ثم يطلق الزوج بعد الشراء
 و القبض او القبض و من ملك اثنين لا يحل
 لكاحا فله و طئ احد هما فقط و در و غيره فان
 و طئها او فعل بها شيئا من الكرم حرم عليه
 و لم يحل كل منهما و در و غيره حتى يكره احد هما **فصل**
 في البيع و يكره بيع العذرة خالصة و جاز
 لو مخلوطة في الصحيح و جاز بيع السرقة و الا
 كالبيع و من رأى جارية رجل مع او يبيعها
 فامك و طئ صاحبها به او اشتريها منه او
 و بها له او تصدق بها على و وقع في قلبه
 صدقة حل شراؤها منه و طئها و يجوز بيع
 بناء ملكه و يكره بيع ارضها و اجارها خلافا

تنقاع

لها

وقولها رواية عن الامام وغيره الاحتكار في اقوات
 الادوية والبهائم ببيعها ببلد واحد وعنده لو
 في كل بلد احتكار بالعادة ولو ذهبها او فضة
 او ثوبا واذا رفع الحاكم حال الاحتكار منه بيع
 ما فضل عن حاجة فان امتنع باع عليه لا ار
 في غلة ضيقة ولا في ما جلبه من بلد آخر وعند
 ابي يوسف يكره وكذا عند محمد ان كان يملك
 منه الى المصاعدة وهو مختار ويجوز بيع الحضر
 ممن يتخذهم غمرا ولو باع مسلم غمرا او في ربه
 من غمرا كره لرب الدين اخذه وان كان المدين
 ذميا لا يكره ويكره التسعير الا اذا تعدى رباب
 الطعام في القيمة تعديا فاحا فلا بأس ببيع غموره
 اهل الخبرة ويجوز شراؤه مالا بد للطفل منه وسجبه
 لاضيه وعمه واهله وملتقطه ان هو في حجرهم وتو
 امه فقط **مسألة** في النفقات تجوز البتة
 بالسهم والجعل والحجر والبيع والابل والاقلام
 فان شرط فيها جعل من احد الجانبين او من
 لا سبقتها جاز وان من كل الجانبين كرم الا ان
 يكون بينهما محل كفي لهما ان سبقهما اخذ منهما

النسخة
 النسخة
 النسخة
 النسخة

وان سبقاه لا يعطيهما وفيما بينهما ايها سبق
 اخذ من الآخر وعلى هذا لو اختلف اثنان في ملك
 واراد الرجوع الى شيخ وجعل على ذلك جعلاً او
 وليمة العرس سنة ومنه دعي فلجيب وان لم
 يتم ولا يرفع منها شيئا ولا يعطى سائلا الا باذن
 صاحبه وان علم المدعي ان فيها لهوا لا يجب ان
 لم يعلم حتى حضر فان قدر على النفع فعل والا فان كان
 مقتضى به او كان الله على المائدة فلا يقعد الا
 فلا بأس بالتعود وقال ابتليت به مرة فصبرت
 وهو محمول على ما قبل ان يصير مقتضى قول
 ابتليت على حصة كل الامم لان الابتلاء انما
 يكون بالمحرم والكلام منه يوجب كالتسبيح
 وقد ياتى به اذا فعل في مجلس النسي وهو علمه وان
 قصد به فيه الاعتبار والالتفات فحسن ويكره له
 للتأخر عنه في مائة والرجوع بقراءة القرآن
 والاستماع اليه وقيل لا بأس به وعن النبي عليه الصلوة
 انه كره رفع الصوت عند قراءة القرآن واجبا
 والرحمة والتذكير فما ضحك به عند الغناء المنز
 يستوي وجدوا كره الامام القواعد عند القبر وتوزعها

محمد اوبه اخذ منه لالا اوفيه ولا وزر خوقم ومحمد
 وقيل لا يكتب عليه ومنه ياتم بكالكذب والغيبة
 والغيبة والسنة والكذب حرام الا في الحرب
 للخدمة او في الصلح بين اثنين وفي ارضاء اهل
 وفي دفع الظالم عن الظلم وكيرة التعريض في
 الحاجة ولا غيبة لطالم ولا اثم في السعي به ولا غيبة
 الا لعلوم فاعتيا ب اهل قرية ليس بغيبة وحرم
 التعريض واو الشطخ والا رجة عشر وكل هو وكيرة
 استخدام الحضي ووصل الشعر ليعر ادمي وقوله في
 الدعاء اسكتك بمنعة الغر من عرشك خلا فالاب
 يوسف وقوله اسكتك بنى انبيائك وسكتك
 واسمع الكلا حرام وكيرة تعريض المصنف ونقطته
 الا للبحر فانه حسن ولا باس تجلبه ولا باس من خول
 الذي المسجد حرام ولا بعبادته ويجوز اخضا اليه
 وانراهم على الخيل والحقة للرجال والنساء
 لا يحرم كالحرف ونحوها ولا باس برزق الكفاية
 بلا شرط ولا باس بسفر الامة وام الولد بل حرم
 وتخلوه بها قبل تباح وقيل لا وكيرة جعل الرواية
 في عتق العبد لا تقبيده وكيرة ان يقرض بقالا

درهما لياخذ منه ما يحتاج الى ان يستغفر ذنوبه
 تقم الاطعام ونصف الابط وطن العانة و
 وقصة حسن ولا باس من خول الحمام للرجال والنساء
 او التزرو غرض ليرة ويستحب اتخاذ الاوعية
 لنقل الماء الى البيوت وكونها من الخدق افضل
 ولا باس من ستر حيطان البيوت باللبود للبرود
 كيرة للزينة وكذا ارضاء السرة على البيت واذا
 اذ الفريض واجب ان يتنعم بمنظر حسن وجوار
 جميلة فلا باس والقناعة بادرى الكفاية ومن
 البات الى ما ينفع في الادوة او **كتا الاحياء الموات**
 هي ارض لا يستفيع بها عادية او مملوكة في الآلات
 ليس لها مالك معين مسلم او ذمي وعند محمد
 ان ملك في الاسلام لا يكون مواتا ويشترط
 عند ابي يوسف كونها بعيدة عن العامر لو صبح
 منه اقصاه لا يسمع فيها وعند محمد ان لا يستفيع بها
 اهل العامر ولو قريبا منه من احياها باذن الامام
 ولو ذميا ملكها عنده وبلا اذنه لا خلا فالها
 ولا يجوز احياها ما قرب من العامر من ترك
 مرغى لاهل القرية ومطر حاصبا بهم ولا ما

عنه ماء الفرات ونحوها وأحمل عوده الله فان لم يكن
 جاز ومن حجازا لثلاثة سنين ولم تعمرها احد
 منه ودفعته الى غيره ومن حفر بئر في ارض موات
 فله حريمها ان ياذن الامام وكذلك ان يغير اذنه عند
 وحريم العطش اربعون ذراعا من كل جانب ^{الصحيح}
 وكذا حريم الناضح ^{عند} ستون ذراعا من كل جانب
 ذراع من كل جانب ويمنع غيره من الحفر في حريمه لانها
 وراؤه فان حفر احد فيه ضمن النقصان وليس
 وان حفر فيها وراؤه فلا ضمان ولا يحرم ما سوى
 الحريم الاول ولتقتات حريم بقدر ما يصلحها ^{قيل}
 لا حريم لها مالم يظهر ماؤها وعندهما هي كالبئر وان ظهر
 ماؤها فحق العين اجماعا ولا حريم لنهر في ارض الغير
 الا بحجة وعند جملة مستأنة بقدر نصف ارضه
 من كل جانب عند ابي يوسف وبقدر عرضة عند
 محمد وهو الارفق فالمستأنة بين النهر والارض و
 ليست في يد احد لخصاب الارض فلا يغير فيها
 صاحب النهر ولا يفتي عليها طينه ولا يمر وقيل له
 المروءة والفاطمين مالم ينحصر عندهما
 رتب النهر فله ذلك قال الفقيه ابي جعفر اخذ

بنور

بنور الامام في الغرس ويقولها في الفاء الطين
 ومن غرس شجرة في ارض موات فله حريمها
 اذرع من كل جانب يمنع غيره من الغرس فيه
فصل في النيب هو النصب من الماء والشفة
 بشرط بني ادم واليهام الانهار والعظام كالغوا
 ودجلة غير مملوكة وكل واحد فيها حق الشفة ^{الضوء}
 وينصب الرعي وكرى نهر الارضه ان لم ينصب
 لحامة وفي الانهار المملوكة والحوض والبئر والقنا
 لكل حق الشفة ان لم يخف التحريم لكثرة المواشي
 او الاتيان على جميع الماء لاسقي ارضه او
 شجرة الا باذن مالكه ولا لاخذ للضوء غسل
 الثياب وسقي شجرة وخضر في داره بالجار
 في الاربع وما حوز من الماء حبت او كوز و
 نحوه لا يؤخذ الا برضى صاحبه وله بيعه ولو
 كان البئر او العين او النهر في ملك احد
 فله منه من يريد الشفة من الدخول فان لم
 يجد غيره لرفه ان يخرج اليه الماء ويملكه من
 الدخول فان لم يفعل وخيف العطش فقول
 بالسلاح وفي المحرز يقاتل بغير سلاح كما

في الطعام حال المخرصة **فصل** وكري الانهار العظام
من بيت المال ان لم يكون فيه شئ فحسب العانة
وكري ما ملك على اربابه لا على اهل الشفعة ويجبر
من له ومؤنته عليهم من اعلاه واذا اجازوا من
رجل سقطت عنه وليس سقى ارضه ما لم يفرغ شرابه
وقيل له ذلك وعندهما هي عليهم جميعا من اوله
آخوه بجنس الشرب ونصب دعو الشرب على
ارض ومن كان له نهر يجري في ارض غيره فاراد
رب الارض منع الاجراء فليس له ذلك فان
لم يكن في يده او لم يكن جاريًا فدعائه لو قصد
اجراؤه لا يسمع بلا شبهة انه له او انه كان له حتى اذا
وعلى هذا المصنف في نهر او على سطح والميزان المحسني
في دار الغير وان اخصم جماعة في شرب بينهم قسم
على قدر ارضهم وينبغي الا على من سكر النهر بلا
رضا هم وان لم تشرب ارضه بدونه وليس
لواحد منهم ان يسق منه نهر او ينصب عليه
رجي او دالية او جسر بلا اذن البقية الا رجح
في ملكه ولا تضر بالنهر ولا بمانه ولا ان يوسع
فم النهر ولا ان يتسم بالايام او مناصفة

بعد كون القسمة بالكوي ولا ان يزيد كوة و
ان لم يضر بالباقيين ولا ان ينقص بعض كوة
ولا ان يسوق شربه الا اخر اليس له منه شرب
فان يرضى البقية بشئ من ذلك جاز ولهم
نقصه بعد الاجازة ولو رثتهم من بعدهم والشرب
يورث ويوصى بالانشفاع به ولا يباع ولا يوهب
ولا يورث ولا يتصدق به ولا يجعل مهر ولا بدل
صلح ولا يضمن من ملأ ارضه فنزلت ارض جاره
ولا من سقى شرب غيره **كتاب الشربة** تحريم الحمر
ومسئ التي من ماء العنب اذا غلب واشتد ولهم
بالزبد شرط خلافا لهما والطلاء وهو ما طنج منه
وزهب اقل من ثلثه فان ذهب نصفه سمي
منصفًا وان طنج اذنه طنجة سمي باذا اذا غلب
واشتد والتكر وهو التي من ماء الرطب اذا
غلب واشتد ونقيع الرتيب اذا غلب واشتد
واشتهر قدف الزبد فيهن على ما في الحمر والكل
حرام وحرمتها دون الحمر فحاشا الخمر غليظة و
نجاسة هذه تختلف في غلظتها وخفتها ويكفر بمسئ
الخمر دون هذه ويحد بشرب قطرة من الخمر وان لم يكر

بخلات هذه ويجوز بيع هذه ويمنع سلفها طلاق
لها وفي الخمر عدم جواز البيع اجماع ولو طنجت
او غير ما بعد الاستعداد لا تخل وان ذهب الثلثان
ولكن قيل لا يحكم ما لم يسكر ويحل نبيذ التمر والذبيب
اذا طنج او في طنجته وان اشتد ما لم يسكر وكذا نبيذ
العسل والبن والحنطة والشعير والدره والخليط
طنجت اولا وكذا المثلث هو عصير العنب اذا طنج
حتى ذهب ثلثاه وان اشتد وفيه احدى باب كرمها
روايتان والصحيح وجوبه ووجوب طلاق من سكر
نها تابع للحرمه والحلل حرام عند حجة وبني وانما
انما هو عند قصد التقوى اما عند قصد التلذذ في اجماعا
وخل الخمر حلال ولو ظلت بعلاج ولا بأس بالانبات
في الدباء والحنتم والمرق والبقير ويكره شرب
دردي الخمر والامثا طبه ولا يحكم شربه بلاك
ولا يجوز الانتفاع بالخمر ولا ان يداوى بها جرح و
لا بد رايه ولا تسقى اوميا ولو صبها للبدن ولا
تسقى الدواب وقيل لا يحل الخمر اليها فان قيدت
الا الخمر لا بأس به كما في الكلب مع الميتة ولا بأس بالقاء
الدردي في نخله كما يحل الخمر اليه دون علك

كتاب الصيد هو الاصطياد وهو جاز في الجوارح
المعلمة والمحدد من سهم وغيره لا يؤكل لأكله ومالا
يؤكل لحله وشعره ولا يذوقه من الجرح وكونه
او الرامي مسلما او كذا بيا وان لا يترك النسيئة
بعده عند الارسال او الرمي وكون الصيد متمسكا
وان لا يتعد عن طلبه بعد التوار عن بصره وان
لا يشارك المعلم غير المعلم او مرسل من لا يحل الا
وان لا يطول وفقته بعد الارسال بخلاف الجاهل
للصيد ويجوز بكل خارج علم من ذرئ اب او خلب
ويثبت التعلم بغالب الرأى او بالرجوع الى اهل
الخبرة وعندهما هو روايتان عن الامام ثبت في
ذرائع باب بترك الاكل ثلثا وفي ذر الخلب بالاجابة
اذا ادعى بعد الارسال فلو اكل منه البارى اكل لا
ان اكل منه الكلب والعهد فان اكل او ترك
الاجابة بعد الحكم بتعلمه حرم ما صاده بعده حتى
يتعلم وكذا ما صاده قبله ويمنع في ملكه طافا لها
فان شرب الكلب من دمه او نسه ففقط منه بضعة
فوما يواى وابتعه اكل وان اكل نكته البضعة بحد
وكذا لو اكل ما اطعمه صاحبه من الصيد واكل هو شبه

منه بعد ارض صاحب بخلاف ما لو اكل القطعة قبل
 اخذه الصيد وان خنقه ولم يجره لا يؤكل وكذا ان
 شاركه كلب غير معلم او كلب بجوسي او كلب
 تركت من سلة التسمية عند اوان ارسل مسلم قطعة فزجره
 بجوسي فانزجره حل وبالعكس حرم وان لم ير سلبه
 احد فزجره مسلم او غيره فالعبرة للراجل وان ارسله
 ولم يستم ثم زجره فستى فالعبرة بحال الارسل وان
 ارسله على صيد فاخذ غيره حل مادام على سنن
 ارسله وكذا لو ارسله على صيد وتبينه وحده
 فاخذ كلاهما حل وان ارسل الفهد فمكن حتى
 استمكن ثم اخذ حل وكذا الكلب اذا اعتاد ذلك
 ولو ارسله على صيد فقتله ثم اخذ اخر اكلا كما لو رمى
 صيدا فاصاب اثنين واذا رمى سهمه وسقط اكل
 ما اصاب ان جرحه وان تركها عند اعم وان
 وقع السهم به فتأمل في غاب ولم يتعد عن طلبه
 ثم وجد ميتا حل ان لم يكن به جراحة غير جراحة
 السهم ولا يخل ان قعد عن طلبه ثم وجده وحكم فيما
 جرحه الكلب كالحكم فيما جرحه السهم وان رماه
 فوقع في ماء او على سطح او جبل او شجر او حائط

او اجرة ثم تدرج فمات حرم وكذا لو وقع على
 ربح منصوب او مقبضه فالتمة او حرف اجرة
 فخرج بها وان وقع على الارض ابتداء حل وكذا لو
 وقع على صخرة او اجرة فاستقر ولم يخرج حل
 وان وقع في الارض فمات حرم وان كان الطير
 مائيا فوقع فيه فان انخنس جرحه فيه حرم والا
 حل ويحرم ما قتل المراكب بجره او البندق
 ولم يجره وان اصابه كجره جرحه فانه
 قتل لا يؤكل وان خنق اكل ان لم يجره
 لا يؤكل مطلقا ولو رماه بسيف او سكين فاصابه
 بظهرة او مقبضة فقتله لا يؤكل بشرط
 في الحجج الادماء وقيل لا بشرط وقيل ان كبيرا
 لا بشرط وان صغيرا بشرط وان اصاب
 السهم ظلفه او قرنيه فان ادمائه حل والا فلا
 وان رمى صيدا فقتل عضو منه اكل دون العضو
 وان قطعه ولم سه فان اقبل التيامم اكل العضو
 ايضا والا فلا وان قده نصفين او اثنان
 والاكثر من جانب البحر اكل الكل وكذا لو قطع نصف
 رأسه او اكثر واذا ادرك الصيد حي حية فهو

حيات المبروح فلا بد من ذلك فان تركها ممكن منها
 حرم وكذا لو غير ممكن في ظاهرها رواية وان لم يبق من حيا
 الاصل حيا للمبروح وهو لا يتوهم بآؤه فلم يدر كنه حيا
 وقيل عند الامام لا بد من تركه ايضا فان تركه حل
 كذا ان تركه المردية والنظية والقوذة واليه نور الرب
 بطنها وفيه حيا حية وحلية حل وعليه الفتور وعند
 يوسف ان كالا يحبس فوق ما يحبس المبروح حل وال
 فل وخرم صيد فالتحفة واخرجه عن حيز الانتفاء
 ثم رماه افرقتك حرم وضمن قيمته مجر وصالا واول
 لم يتحفة الاول حل وهو للثاني ومن ارسل كلبه
 صيد فادر كنه فصرعه فصرعه ثم صرعه فقتله اكل وكذا
 لو ارسل كلبين فصرعه احدهما وقتله الاخر ولو
 ارسل جلالا كل منهما كلبه فصرعه احدهما وقتله الا
 حل وهو الاول ولو ارسل الثاني بعد صرع الاول
 حرم وضمن كانه الرمي وخرم صرع حيا فقتله
 ان شاف رماه او ارسل عليه كلبه فاذا هو صيد
 اكل **كتاب الرهن** هو جنس شئ يحق ملكه استيفاء
 حقه كالدن ومنعه بالحبس وقبوله ويتم
 بالقبض نحو رهن مغرنا غنما او نخلة فيه وبيع

وهو جنس شئ يحق ملكه استيفاء حقه كالدن ومنعه بالحبس وقبوله ويتم بالقبض نحو رهن مغرنا غنما او نخلة فيه وبيع

قبض وللمرهن ان يرجع حقه قبل القبض فاذا قبض
 الرهن وهو مضمون بالاقبل منه قيمة ومنه الدين فلو
 ملك وهما سواء صار المرهن مستوفيا لدينه
 وان قيمته اكثر فالرهن امانة وان كان الدين اكثر
 سقط منه قدر القيمة وطولب الرهن بالباقي وتغير
 قيمته يوم قبضه وبذلك ملك الرهن فلفته
 عليه ولم يره ان يطالب الرهن بدنيه ويحب
 به وان كان الرهن عنده وله ان يحبس من بعد
 فسخ عقده حتى يقبض بدنيه الا ان يبدده وليس
 عليه ان كان الرهن في يده ان يبيع الرهن حرة
 للايعاء وليس للمرهن الانتفاع بالرهن ولا اجارته
 ولا اعارته ويصير به كمنعته باولا يبطل الرهن
 وازا طلب دينة امر باحضار الرهن فاذا احضر
 امر الرهن بتسليم كل دينة ثم المرهن بتسليم الرهن
 وكذا لو طالبه بالدين في غير طلب العقدة ولم يكن للرهن
 حل مؤنة فان كان له حل مؤنة فلا ان يستوفي
 دينة بلا احضار الرهن وكذا ان كان الرهن وضع
 عنه عدل ولا يكلف باحضاره ولا باحضار
 رهن باعه المرهن بامر الراهن حتى يقبضه ولا

يكلفه ان يقضي بحضرة تسليم حقة حتى يتبين
 الباطن والمؤمن ان يحفظ الرهن بنفسه وزوجه و
 واما رهنه في عياله فان حفظه بغيره او ورثته
 كل قيمته وكذا ان تعد رقبيا وجعل الخاتم في حقه فان
 في اصبع غيره فلا وعليه مؤنة حفظه ورده اليه
 او رد جفته كاجرة بيت حفظه وحافظه واما
 جعل الاتق والمداواة والفدا وطمع اجمالية فنقسم
 على المضمون والامانة ومؤنة بقبته واصلا على
 الرهن كالنفقة والكسوة واجرة الراعي واجرة
 طرد ولد الرهن وسقي البستان وتلقي حكة و
 جذاذه والقيام بعصاه وما اذاه احداهما واجب
 على صاحبه بلا امر فهو تبرع وبامر القاض يرجع به
 وعن الامام لا يرجع ايضا ان صاحبه حاضر
باب يجوز ما يجوز رهنه والرهن به وما يجوز
 لا يصح رهن المبيع وانما لا يحمل القسمة او
 الشريك ولو طرأ فسد خلا فالاب يوسف ولا
 يصح رهن الثمر على الشجر بدونه الشجر ولا الزرع
 في الارض بدونها ولا الشجر او الارض مشغولين
 بالثمر والزرع ولو رهن الشجر نحو اضعها او الدار

بما فيها جاز ولا يجوز رهن الحر والمدر وام الولد
 والمكاتب ولا بالامانة ولا بالترك ولا
 بما هو مضمون بغيره كالبيع في يد البائع ولا بالكنة
 بالنفس ولا بالتصاوص بالنفس وما دونها ولا
 بالشفعة ولا باجرة النكحة والمغنية ولا بالعبد
 النج والمديون ولا يجوز للمسلم رهن الحر ولا رهن
 من مسلم او ذمي ولا يضمن له رهنها ولو ذميا و
 يضمنها هو لو اذنتها غرضي ويصح بالدين ولو
 موعودا بان رهن ليعرضه كذا فلو ملك في
 يد المدين لانه دفع ما وعد ان مثل قيمته او اقل
 ورأس مال السلم وعن الصرف وبالمسلم فيه
 فان ملك في حقه العقد فقد استوفى حكمه
 وان اقر قاضا قبل النفوذ والهلاك بطل العقد
 والرهن بالمسلم فيه رهن ببذله اذا فسخ
 وملكه بعد الفسخ ملك بالاصل ويصح بالاعتيا
 المضمونة بنفسه او بالمثل او بالقيمة كالمقصود
 والمدر وبطل الخلع وبطل الصلح عن دم عمد وبطل
 الصلح عن انكاره وان اقر المدين بعبد المدين
 ولو رهن الاب لدينه عبد طفله جاز وكذا

وكذا الوصي فان ملك لهما مثل ما سقط به
من دينهما ولو رهنه الا بغيره او من
ابن اخ صغير له او من عبد له ما جلا دون عليه
صح بخلاف الوصي وان استدان الوصي للغير
في كسوته او طعامه ورهن به مائة صح وليس
للطفل اذا بلغ تقض الرهن في شيء من ذلك
ما لم يقض الدين ولو رهن شيئا بشي عبد فظهر
حر او بشي خل وظهر خيرا او بشي زكية فظهرت
ميتة فالرهن مضمون وجاز رهن الذهب
والفضة وكل مكيل وموزون فان رهن
لجنسها فملكها بملكها من الدين ولا جرة للجهة
وعندها ملكها بغيرها ان خالفت وزنها
فتضمن بخلاف الجنس ويجعل رهنها مكان الكيل
ومن شري على ان يعطى بالثمن رهنه بعينه
او كغيره بعينه صح استحسانا فان امتنع عن اعطائه
لا يكره للبائع فسخ البيع الا ان دفع الثمن
حالا او قيمته الرهن رهنه ومن شري شيئا
وقال للبائع امك هذا حتى اعطيتك الثمن
فهو رهن وعنده يوسف وديعة ولو رهن

عبد بن بالف فليس له ان يخذ احدهما بقضاء حصته
كالبيع ولو رهن عينا عند جليين صح وكلها رهن
لكل منهما والمضمون على كل حصته دينه فان ياتيا
في حفظها فكل في نوبته كالعدل في حق الآخر فان
دين احدهما فكلها رهن عند الآخر ولو رهن اثنا
فروا صح والان يسكنه حتى يستوفي جميع حقه
منهما ولو ادعى كل من اثنين ان هذا رهن هذا الشيء
منه وقبضه وبرهنه عليه بطل برأيهما ولو وجد
الراهن قبلا وكلم يكون الراهن مع كل نصفه
بحقه **باب الرهن** يوضع على بر عدل ولو اتفقا
على وضع الرهن عند عدل صح ويتم قبض العدل
وليس لاصدحها اخذه منه بلا رضى الآخر وقبض بغير
الي احدهما وملكه في يده على المرتهن فان وكل الراهن
العدل او المرتهن او غيرهما ببيعة عند حلول الدين
صح فان شرطت فزعه الرهن لا ينزل بالعزل
ولا يموت الراهن او المرتهن فله بيعه بغيره ورهنه
وتبطل يموت الوكيل ولو وكله بالبيع مطلقا
ملك ببيعة بالنقد والنسيئة فلو نهاه بعد عن
بيعه نسيئة لا يعتبر بنيه ولا يبيع الراهن ولا المرتهن

الرهن بلا رضى لآخر فان قل الاجل والراهن غا
 اجبر الوكيل على بيعه كما يجبر الوكيل بالخصومة عليها عند
 غيبة موكله وكذا يجبر لو شرطت بعد عقد الرهن في الا
 فان باء العدل فتمت مقامه وهاك كماله فان
 او فاه المرهن فاستحق الرهن وكان باكها فله
 ان يضم الرهن ويبيع البيع والقبض او العدل ثم
 العدل ان شاء ضمن الرهن ويصحان او لم يضمن
 ثمنه وهو له وبطل القبض فيرجع المرهن على الراهن
 برئيه وان كان الرهن قائما اخذ المستحق وغيره
 المستحق على العدل ثمنه ثم هو على الراهن به وبيع
 القبض او على المرهن ثم ان الرهن على الراهن برئيه
 وان لم يكن التوكيل مشروطا في الرهن يرجع العمل
 على الراهن فقط قبض المرهن ثمنه او لم يقبض وان
 ملك المرهن عند المرهن ثم استحق فله استحق ان
 يضم الرهن قيمته ويصير المرهن مستوفيا وان
 يضمن المرهن ويرجع المرهن بها وبرئيه على
 الراهن **باب المتصرف في الرهن وجباية وجباية**
 عليه بيع الراهن الرهن موقوف على اجازة
 المرهن او قضاء دينه فان اجاز صار ثمنه

رهنا مكانه وان لم يجز فسخ لا يفسخ في الاصح فان
 ثا والمشتري رهنا الى ان ينقضي الرهن او رفع ال
 الرهن فليس له فسخ حتى يرضى الرهن وتبريد
 واستيلاده فان كان موسرا طوب بدينه
 ان خالاه واخذت قيمة الرهن فجعلت رهنا
 مكانه لو موطلا وان كان محسرا السعي المعقن في
 الاقل من قيمته ومن الدين ورجع به على سيده
 والدبر واتم الولد في كل الدين بلا رجوع والاعا
 كاعا فموسرا وان ابلغه اجنبي ضمنه المرهن
 قيمته وكانت رهنا مكانه ولو اعاد المرهن
 الرهن من رهنه فخرج من ضمانه ورجوعه يعود
 ضمانه وله الرجوع متى شاء ولو اعاده احدهما
 باذن الآخر من اجنبي فخرج من ضمانه ايضا فلو
 ملك في يده ملك مجانا وكحل منها ان يرد
 رهنا فان مات الراهن قبل رده فالمرهن
 احق به من سائر الغرماء ولو استعار المرهن
 الرهن من رهنه او استعمله باذنه فملك حال
 استعماله سقط ضمانه عنه وان ملك قبل استعماله
 او بعده فلا وبيع استعاره ثمنه ليرهن فان

الحلق رهنه بما شاء عند من شاء وان قيد بقدر او
 جنس او مرتين او بلد تعينه به فان خالف فان
 شاء المعير ضمن المستعير ونيم الرهن بينه وبين مرتنه
 والمرتهن ويرجع الرهن بما ضمنه وبدينه على المستعير
 وان وافق وملك عند مرتنه صار مستوفيا
 دينه او قدر قيمة الرهن لواقف من الدين وطالب
 رهنه ببقية ووجب للمعير على المستعير مثل الدين
 او قدر القيمة ولو ملك عند المستعير قبل الرهن
 او بعد فله لا يضمن وان كان قد استعمله من
 قبل ولو اراد المعير فكاك الرهن بقضا دين المرتني
 منه عنده فله ذلك ويرجع باذنه على الرهن
 ولو قال المستعير ملك في يد رقب الرهن او بعد
 الفكاك وادع المعير ملكا عند المرتن بالقول
 للمستعير ولو اختلفا في قدر امره بالرهن به فالمعير
 وجانية الرهن مضمونة وكذا اجانية المرتن
 فيسقط من دينه بقدر ما وجانية الرهن عليهما
 او على مالهما هدر خلا فالهما في المرتن ولو رهن
 عبدا بالناس بالف مؤجلة فصارت قيمته
 مائة فقبله رجل وغرمه مائة وحل الاصل بقبض



المرتن المائة قضا عن حقه ولا يرجع على رهنه
 بشئ وان باعه بالمائة باحر رهنه رجع عليه بالباقي
 وان قبله عبدا بعد مائة فذبح به افك الرهن
 لكل الدين وعند محمد ان شاء دفعه الى المرتن
 وان شاء افك بالدين وان جنى الرهن خطأ
 فذاه المرتن ولا يرجع فان اذ دفعه الى المرتن
 وفذاه وسقط الدين ولو مات الرهن باع وصية
 الرهن وقضى الدين فان لم يكن له وصي نصب
 القاضي له وصيا وامره بذلك **فصل** رهن
 غصية قيمة عشرة عشرة فتمخر ثم تخلل وهو با
 فهو رهن بها وان رهن مائة فتمخرها عشرة
 بعشرة فماتت فدبح جلدها وهو با ورجا
 فهو رهن به وناء الرهن كولد له ولبنه وصورة
 ونمرة للرهن ويكون رهنه مع الاصل فان ملك
 ملك بملئى وان بقى وملك الاصل بملك
 بخصته من الدين ونيسم الدين على قيمة الاصل
 يوم القبض وقيمة النماء يوم الفكاك فما
 الاصل سقط وما اصاب النماء افك به
 ونصح الزيادة في الرهن ولا يصح في الدين

وي

ب

فلا يكون الرهن رهنا بها خلا فلا يـ يوسف
وان رهن عبدا بعد العا بال دفع فـ
عبدا بعد لها فلا اول رهن حتى يرد الى رهنه
والمرتين امين في الثاني حتى يجعله مكان الاول
برد الاول ولو ابرار المرتين الرهن عن الدين
او وجهه منه فملك الرهن ملك بلا شيء
ولو قبض منه او بعضه منه او غيره او شريك
عينا او صالح عنه على شيء او اصاله على آخر
ثم ملك قبل رده ملك بالدين ويرد قبض
المن قبض منه وبطل احواله وكذا لو نضادقا
على عدم الدين ثم ملك ملك بالدين **كتاب**
الجنائيات القتل اما عمد وهو ان يقصد ضربه بما
يفوق الاخراد من سلاح او حجر او غيره او
خشب او ليطه او فـ بـ روعه بها بما
يقتل غالبا وموجبه لادم والنصاص عينا
الا ان يعفى ولا كفارة فيه واما شبه
عمد وهو ضربه بقصد بغير ذكر وموجبه لادم
الكفارة والدية المخلطة على العاقل لا التو
وهو فيما روى النفس عمدا واما خطأ وهو

في القصد بان يرمى شخصاً طنة صيدا او جـ
فاذا هو آدمي معصوم او في الفعل بان يرمى عـ
فيصيب آدميا واما ما اوجر مجرى الخطأ كيان
انقلب على آفه فقتله وموجبها الكفارة والدية
على العاقل واما قتل بسبب وهو ان يحفر
بـ او يضع حجر في غير ملكه بلا اذن فملك
به انك وموجبه الدية على العاقل لا الكفارة
وكذا لو حجب حرمان الارث الا هذا
باب ما يجب القصاص وما لا يوجب القصاص
يقتل من هو محقون الدم على التأني عيدا
فيقتل الحر بالحر وبالعبء المسلم بالذمي ولا يقتل
بمستأمن بل المستأمن بمثله والذكر بالانثى
والعاقل بالمجنون والبالغ بغيره والصحيح بغيره
وكامل الاطراف بناقصها والفرع باصله
لا الاصل بفرعه بل تجب الدية في مال القاتل في
ثلث سنين ولا السيد بعبده ومدة برة وكما
وعبد ولده وعبد بعضه له وان ورث
قصاصا على ابيه سقط ولا قصاص على شريك
الاب او المولى او المخطئ او الصبي او المجنون

بـ

وكل من لا يجب القصاص قبله وان قتل عبدا الرهن
لا يقتض حتى يحضر الراهب او المهرين وان قتل
عن وفاء وله وارث مع سيده فلا قصاص
وان لم يكن وفاء يقتض سيده وكذا ان كان
وقالا وارث غير سيده خلافا لما في القصاص
الا بالسيف والاب المعتوه ان يقتض من قاطع
يده وقاتل قريبه وان يصالح لا ان يحفو
الصبي كالمعتوه والقاضي كالأب الصحيح
وكذا الوصي الا انه لا يقتض بالنفس من قتل
وله اوليا كبار وصغار فللكبار الاقتصار
من قاتله قبل كبر الصغار خلافا لهما ولو قاتل
احد الكبار ينظر اجماعا ومن قتل بجدة لم يقتض
عنه ان جرحه وان نظره او عصاه فلا يؤخذ
الدية وعندهما يقتض كذا الخلاف في كل
وفي التعزيتي والحق وان تكرر منه قتل باجماع
ولا قصاص في القتل بغير الالة ضرب السوط و
من جرح فلم يزل ذافرا حتى مات اقتض
منه جازحه واذا اتفق الصنفان من المسلمين
واهل الحرب فقتل مسلم مسلما طنه حربيا عليه

الدية والكفارة لا القصاص ومن مات
بقتل ثلث وزيد وحته واسد فعلى زيد ثلث
دية ومن شهده على المسلمين سيفا وجب قتله
ولا شيء بقتله ولا في قتل من شهده على سلا ليل او
بها را في مصر وغيره او شهده على عصابة ليل في مصر
او غيرها في غير فقتل المشهور عليه ولا على من قتل
من سرق متاعه ليل او اخرجه ان لم يكن له الاستدرا
بدون القتل وجب القصاص على قاتل من شهده
عصاها را في مصر او شهده سيفا وضرب به ولم
يقتل ورجع ولو شهده مخبون وصبي على اخ سيفا
فقتله الا فرعه افعليه الدية في ماله ولو قتل جملا
صال عليه ضمن قيمته **باب القصاص فيما دون النفس**
هو فيما يمكن فيه حفظ المماثلة اذا كان عند
فبقتض يقطع اليد من المفضل وان كانت
اكثر من يد المقتول وكذا الرجل وفي ماله الا
وفي الاذن وفي العين ان ذهب ضيؤها
وهي قائمة لا ان قلعت فيجعل على الوجهين
رطب وتقابل العين بمات حجارة حتى يد
ضوؤها وفي كل شجة تراعى فيها المماثلة كالموت

ولا قصاص في غم سوارس فيقتل ان قلع
ويبردان كسر ولا بين طرف في ذكر وانثى وحر
وعبد او طرف في عبيد ولا قطع يرمي مثل نصف
السعد ولا في جائفه برأت ولا الله
ولا في الذكر ان قطعت الحشفة فقط وطرف
المسلم والذقي سوار وخير المجني عليه ^{التفصيل} يرمي
واخذ الارش لو كانت يد العاطع شلوا او
ما قصاصة الاصابع او رأس الشرج اصغر
او اكبر لا تستوعب الشجة ما بين قرنيه وقد
استوعب ما بين قرنيه المشجوج **فصل** وسقط
القصاص بموت القاتل وبغفوا الاولياء و
بصلحهم ماله وان قتل ويحب جالا وبصلح بعضهم
او عنوه ولمن تولى حصته من الدية في ثلث
سنين على القاتل هو الصبي وقيل على العائلة
ولو قتل فرد وعبد شخص فاحرقه واستد العبد
رجلا بالصالح عن دمه بالف فصالح فخصم
ويقتل المحج بالفرد والفرد بالجمع الكفارة ان
حضر اولياءهم وان حضر واحد قتل وسقط
عن البقية لا يقطع يدين بيد وان امر اكثرا

فقطا معا بل يقتلان دية فان قطع عن
رجلين فلهما قطع يمينه ودية بينهما ان خسر
معا وان حضر احدهما و قطع فللآخر الدية
وصح اقرار العبد بقتل العمد يقتصر ومن
رمى رجلا عمدا فنفذ الى آخره فاما ان قص
لدا قول وعي عاقلة الدية للثاني **فصل**
ومن قطع يد رجل ثم قتل اخذ بها مطلقا
ان تخللها برد والافان اخلفا عمدا
وخطا اخذ بها لا ان كانا خاطئين بل
يكفي دية وفي العمد دية يؤخذ بها وعنه
يقتل فقط ولو ضربته مائة سوط فبرأ من
سبعين ومات من عشرة وجبت دية
فقط وان جرحه فبقى الاثر ولم يمت
تحت حكمة عدل وفيه قطعت يده عمدا
فقصا عن القطع فمات منه فحله فاطعه
الدية في ماله وعندها هو عفوع عن النفس
وان عفي عن القطع وما يحدث منه او
عن الجناية وهو عفوع عن النفس اجماعا
العمد من كل مال والخطا من ثلثه والشرج

كالقطع وان قطعت اعضاءه يد رجل فزوجه
على يده ثم مات فعليه مهر مثلها وعليها الدية
في مالها ان عمدا وعلى عاقبتها ان خطا وان
تزوجها على اليد وما يحدث عنها او على الحيابة
ثم مات فعليه مهر المثل في العمد ويرفع عن العالة
مقداره في الخطاء والكنيا وصية لهم فان خرج
من الثلث سقط والاشقة راجع فخرج منه
الحكم عندهما في الصورة الاولى ومن قطعت يده
فمات بعد ما اقتضى له من القاطع قتل قاطعه
ومن قتل له ولي عمدا فقطع يده فانه ثم عوف
عن القتل فعليه دية اليد ومن قطعت يده
فاقتصر من قاطعها فسرى اليه فعليه دية
النفس ومن قطعت يده فلهما فيهما **باب**
الشهادتين في القتل واعتبار حال القود حيث
للوارث ابتداء لا بطريق الارث فلا يكون
احدهم خصما عن البقية فيه بخلاف المال فلو اقام
احد ابنتين حجة ابهما عمدا او الاخر غائب لم
اعادتها بعد عود الباقي خلافا لهما وفي الخطاء
والدين لا يلزم ولو برهن القاتل على عفو

فالم خصم ويستط القود وكذا لو قتل عبد لغير
واحد ما غائب ولو شهد وليا قصاص بعفو
اخرهما لغتا فان صدقهما القاتل فمقت فاليه
نيتهم اثنا وان كذبا هما فلا شيء لهما ولا لغيرهما
ثلاث الدية وان صدقهما فمقت عزم القاتل
له ثلاث الدية ثم يأخذ منه وان اختلفا
شاهد القتل في زمانه او مكانه او آله او
قال صدقهما ضرب بعضا وقال الا فلا ادري
بماذا قتل بطلت وان شهد بالقتل ومهلا
الا لرفعة الدية ولو اقر كل من الرطلين بقتل
زيد وقال وليه قتلناه جميعا فله قتلها ولو
شهد القاتل زيد عمر واخوان بقتل كبرياءه
واذعروا وليه قتلها لغتا والعبرة بحالة الرمي
لا الوصول في تبدل حال الرمي عند الامام
فلو رمى مسلما فارتد فوصل اليه فمات بحج
الدية خلافا لهما ولو رمى من ارتد فاسلم قبل الوصل
لا تحب شي اتعاقا وان رمى عبدا فاعتق فوصل
فعليه قيمة عبدا وعند محمد فضل ما بين قيمته
رميا وغير رمي وان محرم ضيق فحل فوصل

وحيث ان ربه صلا فاقوم فوصل فلا وان
رعى من قضى عليه رجم فرجع شهوده فوصل
ولو رجم مسلم صيد فوصل حل وفي العكس
كتاب الذبائح الذبائح المغلفة من الابل مائة اربعا
بنات مخاض وبنات لبو وحقاق وخباع
من كل خمس وعشرون وعند محمد ثلثون حقة
وثلثون جذعة واربعون ثنية كلها خلها
في بطونها اولادها ولا تخلط في غير الابل
وهي شبه العمد والمحققة وهي في الخطا وبعد
من الذهب الف دينار ومن الورق عشرة آلاف
درهم ومن الابل مائة اخماسا ابن مخاض وبنات
مخاض وبنات لبو وحقة وجذعة من كل عشرة
ولادية من غير هذه الاحوال قال لا منها ومن
البقر ايضا مائتا بقرة ومن الغنم الفاشاة
ومن الحمل مائتا حلة ثوبان وكفارة شبه العمد
والخطا عتق رقبة مؤمنة فان عجز فصيام
شهرين متتابعين ولا طعام فيها وصح عبادة
رضيع احد ابويه مسلم لا احمين والمرأة في
النفس ما دونها نصف الذكر والذمي مثل ما

المسلم

للمسلم **فصل** في النفس الذبائح ولذا في المارن
وفي الذبائح ان منع النطق او اداء اكثر الحروف
وفي الصلابة منع انجماع وفي الافضاء اذا
منع استمسك البول في الذكر وفي خشفة
وفي العقل وفي السمع وفي البصر وفي الشم وفي الذب
وفي اللحية ان لم تنبت وفي الشعر الرأس وكذا
الحاجب والاحد اب وفي العينين وفي الاذن
وفي الشفتين وفي ثدي المرأة وفي اليدين وفي
الرجلين وفي اشعار الحنين وفي كل واحد
ما هو اثنان في البدن نصف الذبائح وما هو
اربعة ربعها وفي كل اصبع من يدا ورجل عشرة
وفي كل مفصل منها من مائة مفصل نصف
عشرة وما فيه ثلثة مفصل ثلثة وفي كل سن
نصف عشرة وكل عضو ذهب نصف فيه
دينه وان كان قائما كيد شلت عين
ذهب شهودها **فصل** لا تؤذي الشيء
الا في الموضحة ان كان عمدا وفيها خطا نصف
عشر الذبائح وهي التي توضح اللحم وفي الائمة
وهي التي تشرح العظم عشرة ما كوى المنقلة

التي تنقل العظم عشرة حبات ونصف وفي الامة
 هي التي تصل الى الام الدماغ ثلثها وكذا في الحافة
 فان تقذت فهما جائفان ويجب ثلثها وفي
 كل من الحارصة وهي التي تشق الجلد والدمعة
 وهي التي يخرج منه رما يشبه الدمع والدانة
 وهي التي تسيل الدمع والدمعة هي التي
 تبضع الجلد والملاحة وهي التي تأخذ في اللحم
 والسمحاق وهي جلدة فوق العظم تصل اليها
 الشجة حكومة عدل وعن تحميمها القصاص
 كاللوحية والشجاج يكتصن بالوجه والرأس
 الحافة يابون والجندب ينظر وما سورت
 جراحت وفيها حكومة عدل وهي ان يقوم
 عبدا بلامه الاثر ومعه فما نقص من قيمته
 بنسبة خردية وبه بقي وفي اصابع اليد
 وحدها او مع الكف نصف الدية ومع نصف عدل
 نصف الدية وحكومة عدل وفي كف فيها اصبع
 عشر الدية وان فيها اصبعان فخمسة عشر وفي الكف
 ودية الاصبع والاصبعين ويدخل الاقل فيه
 وان فيها ثلث اصابع فدية الاصبع وهي ثلثة اعيان

وعنه ما
 في الكف

اكلها

اجماعا وفي الاصبع الزائدة حكومة عدل كذا في
 ان رب وحيدة الكويج وندي الرجل وذكر الحصى
 والعين وثلاث الاخرى واليدان والعين
 العوراء والرجل الباردة والسن السوداء وكذا
 في عين الطفل وثلاث وذكره اذا تعلم صوته وكذا
 بما يدل على بصره وتوكل ذكره وكلامه ان
 شجرجلا فذهب عقله او شعر رأسه دخل رأس
 الموشحة في الدية وان ذهب سمحه او بصره او كلامه
 لا يدخل وان ذهب عيناه فلا قصاص ويجب
 ارشها وارش العينين وعند ما القصاص في
 الموشحة والدية في العينين ولا قصاص في اصبع
 قطعت فثلثت افرغ عندها ينقص المفقود
 ونحو الدية في الاخرى ولو قطع منصفا الكف فثلث
 ما بقي فلا قصاص بل الدية فيما قطع وحكومة فيما
 شل ولا لكسر نصف سن فاسورة باقيا
 بل دية السن كلها وكذا الواح او اصبع او
 احفر وكذا الواح سورت كلها بضره وهي ثمة
 فالدية في الخطاء على العاقلة وفي العمود مال
 ولو قلعت سن رجل فثبت مكانها افرس

سقط ارثها فلا يارثها وفي سن السقط اجماعا
وان اعاد الرجل سنة المقلوعة الى مكانها فبطلت عليها
الحكم لا يسقط ارثها اجماعا وكذا لو قطع اذنه في
لصقها فالنكاح ومن قلعته سنة فاقصر في اهلها
ثم نبت فعليه دية سن نقص منه ديتا
في اقتصاص السن والموضحة حولها وكذا لو ضرب
سنة فحركت فلو اجله الضحك في المضروب وقد
سقطت سنة فاختلاف في سبب سقوطها وان
قبل مضي السنة فالقول المضروب وان لم يضرها
فللمضارب ولو شج رجلا فالنكاح ونبت الشعر
ولم يسقط لها ارث يسقط الارث وعند ابي يوسف
يكره سن اللام وهو كونه عدل وعند محمد اوجه
الطيب وكذا الوجه يضرب فزال اثره وان
فحكومه عدل لا اجماع ولا ينقص لرجح او طرف
او موضحة الاعدال وكل عند سقط فيه القود
شبهة كقتل الاب ابنه فالدية فيه مال القاتل
وعند الصفي المجنون خطأ ودية على عاقلة ولا
كفارة فيه ولا حومان ارث والمعتوه المجنون
فصل ومن ضرب بطن امرأة فالقت

جني مينا فلع عاقلة عدة خمسمائة درهم فان
القة جني فدية وان مينا وماتت الام فعدة و
دية وان ماتت فالقة حيات فدية ودية
وان مينا فدية فقط وما يجب في الجنين يورث
عنه ولا يورث منه المضارب ومن جنين الامة
نصف عشر قيمته لو ذكر او عشر قيمته لو انثى وعن
ابي يوسف ان نصف الام من نقصانها والا فلا
ضمان فان ضربت فحرستها حيا فالقة
فماتت تجب قيمته لاديه ولا كفارة في الجنين و
المستبين بعض خلقه كتم خلق وان شرب دواء
او عالجت فربها بطرح جنيها فالغرة على عاقلة
ان فعلت بلا اذن ابيه وان فعلت باذنه فلا
باب ما يفتي في الطريق احدث فطريق القاتل كيف
او خيرا او جريما او دكانا وسعه ذلك ان
لم يضربهم وكل منهم نزع وفي الطريق الخاص لا يسعه
الا باذن الشركا وان يضرب على عاقلة دية من
مات بسقوطها فيها وكذا لو عثر بنقصه ان
وقع العائر على آف فماتت فالضمان على من احده
وان اصابه طرف المزارع في الحائط فلا ضمان

وان طرف الخارج ضمن كمن حفر بئر او وضع حجر
في الطريق فقتل به اذن وان تلف به بهيمة فضمما
في ماله والقار الراب اثنا ذالطين كوضع الحجر
وهذا اذا فعله بلا اذن الام فان فعل شيئا
من ذلك باذنه فلا ضمان ولو مات الواقع في
الرجوع او غيا فلا ضمان على حافره وان بلا
اذن وعند محمد عليه الصلوة وكذا عند ابو يوسف
في الغم لا في الجمع وان وضع حجر في ارضه فقتل
ما تلف به على الشاة ولو اشترى جبا حاف دار
ثم باعها فضمما ما تلف به عليه وكذا لو وضع خشبة
في الطريق ثم باعها ورأى المشتري فيها فتركها الى
المشتري فضمن ما تلف بها على البائع ولو وضع
في الطريق حجر فاقوى شيئا ضمنه ولو اوقى به
ما ذكره الرخ الى موضع آخر لا يضمن ان كانت
كثا عند وضعه ويضمن من حمل شيئا في الطريق
ما تلف بسقوطه منه وكذا من ادخل حصيرا وقيد
او حصاة الى مسجد غيره بلا اذن فخطب به احد
خلا فالحما ولو ادخل هذه الاشياء الى مسجد حرم
لا يضمن اجماعا وكذا لو تلف شيئا بسقوطه ردا

هو لابل ومن جلس في المسجد غير متصل فخطب احد
ضمنه خلا فالحما ولا فرق بين جلوسه لاجل الصلوة
او للتعليم او ليقراء القرآن او نام فيه في اثناء الصلوة
وبين ان يرفيه او يقعد للحديث ولا بين
مسجد حرمه وغيره اما المصنف فقبل على هذا الخلاف
وقيل لا يضمن بلا خلاف وفيما الس مصليا لا
اجماعا وان من غير اهله ولو استأجر رب الدار عملة
لا يخرج الجناح او النطلة فقتل به شيء فانضم اليه
ان قبل فراغ علمهم وان بعده فعليه يضمن من
الماء في الطريق العام ما عطبت وكذا ان رشة
بحيث ينزل او توضع به واستوعب الطريق وان
فعل شيئا من ذلك في سكة غير نافذة وهو من
اهلها او قعد فيها او وضع مناعة لا يضمن وكذا
ان رشا لا ينزل عادة او بعض الطريق فتعدي
الماء المور عليه ووضع الخشبة كالرشة في استعا
الطريق وعدمه وان رشا في حانوت باذن
صاحبه فالضمان على الامر استحسانا كالمستأجر
ليشبه له في فناء حانوته فقتل به شيء بعد فراغه ولو كان
امر به بالبناء فوسط الطريق فالضمان على الامر

ولو كثر الطريق لا يضمن ما تلف بموضع كسبه ولو جمع الكسب
في الطريق ضمن ما تلف بها ولا ضمما فيما تلف بشئ فعل
في الملك او فناء له فيه حتى التصرف بان لم يكن للعا
ولا مشركا لابل سكة غير نافذة وان استأجره
خوله في غير فناء فالضمان على المستأجر ان لم يعلم
الاخبرانه غير فناء وان علم فعلى الاجير وان قال اني
فناء وليس فيه حتى اخبر فالضمان على الاجير قيات
وعلى المستأجر استخفا ومن بني قنطرة بغير اذن المالك
فتعذر احد المرو عليها فخطب فلضمان على الباس
فصل ان مال حائظ الطريق العامة فطوبى به
بتقصه من مسلم او ذمي واشهد عليه فم يتقصه فدية على
تقصه فيما تلف به نفس او مال ضمن عاقلة النفس وهو
المال وكذا الطوبى من يملك نقصه كالبطل و
والراهن بعت الرهن والعبد بوجوه المكاتب ولا يضمن ان
باع بعه الا شهاده او كراهية المستر فسقط ولا ان طوبى
من لا يملكه كالمترين والمستأجر والمودع وان بناء ما
ابتدأ ضمن ما تلف بسقوطه وان لم يطل بتقصه
كما في اشراج الجناح ونحوه وان مال الادار خطرت
لرثها او ساكنها فيصح تأجيله ابراءه والاصح التمسك

فما مال الطريق ولو من القاضي او المشهود ولو كان
الحائظ بين خمسة فاشهد على اقدم ضمن خمس ما تلف
به وعندهما نصفه وان حفر احد ثلثة في دارهم لم
يبر البغير اذن شرعية او بني حائظا ضمن ثلثي تلف
به وعندهما نصفه **باب الجناية البهيمية وعليه**
يضمن الراكب ما وطئت ابنته او اصابته بيدها او
اوراسها او كدمت او ضبطت لاما نحت برجلها
او زنها الا اذا اوقعها ولا ما عطب برؤسها او
بولها سائرة او موقفة لاجله فان اوقعها لاجل
ضمن ما عطب به فان اصابته بيدها ورجلها حصا
او نواة او امارت غبارا او حجر اصغير افقار
عينا او افسد ثوبا لا يضمن وان كبر ضمن
يضمن العائد ما يضمنه الراكب وكذا الراكب في الارض
وقيل يضمن النفس ايضا ولا كفارة عليها ولا ضمان
ارث او وصية بخلاف الراكب وان اجتمع الراكب
والعائد او الراكب والراكب فالتصا عليها وقيل
على الراكب وحده وان اصطدم فارت او
ما شين فمات ضمن عاقلة كل دية الآفرو
ان تجاز باجلا فانقطع فمات فاق وقفا على

ظهرها فدمها بدمه وان علم وجهها فاعلى عاقله
كل دية الاخر وان اخذها فدية من وجهه على
عاقله من على ظهره وان قطع الاخر اجل فاجاب
فديتها على عاقلته وان ساق دابة فوقع سرها
او غيره من اداوتها على اذن فمات ضمن كذا فاقطع
قطار وطحن بغير من ان توالى النفس عاقلته والمال
في ماله وان كان مع القاتل سائق فافضل
عليها فان ربط بغير على قطار بغير علم القاتل
به ان ضمن عاقلته القاتل الدية وارجعها
على عاقله الرابط ومن اسل بهيمة او طيرا وساق
ضمن الصاب في فوره وفي الطير لا يضمن وان ساقه وكذا
في الدابة والكلاب لم يسق وان قتل بنفسه
او نهارا فاصابت بالانف ومضرب دابة
وعليها اكل او خشيها ففخت او ضربت بيدها
او نوقت فصدقت وماتت ضمن هو لا الراكب
ان فعل ذلك ان او قتل لا فملكه فعليه ما وان
نفت النخس فدمه مده ان التت الراكب
فضماة على النخس فعل ذلك باذن الراكب
فمن فعل الراكب ان طئت احد في فوره فالتخس

بالاذن

بالاذن فدية عليها ولا يرجع اليه خسر الراكب
في الصبح كما لو امر صبيا بتمسك على دابة بتسييرها
فوطئت ان ثامات لا يرجع على عاقله الصبي بما
غرموا من الدية على الامر وكذا لو ناول الصبي لاما
فقتل احدا وكذا الحكم في خنثها ومعها فاد او سائق
وان خنثها شئ منصوب في الطريق فالصبي على نفسه
ولا فرق بين كون النخس صبيا او بالغ اذا كان
عنده فالصبي في رقبة وجميع سائل هذا الفصل والذي
قبل ان كان الهالك آدميا فالدية على العاقله وان
غيره فالصبي من مال الجاني ومن فقار عينه قصص
ضمن نقصها وفرعين الفرس والبغل والحمار او
بغير الحمار او بقرة ربع القيمة **باب جنابة الرقيق وعليه**
وعليه جنابات المملوك لا توجب للادفع او احدا
لومحلا للدفح والقيمة واحدة لو غير محل فلو
عبد خطاء فان ساء مولاه دفعه بها وملكه
لها وان ساء فداءه بارئها حالا فان مات العبد
قبل ان يجار شيئا بطل حق المجني عليه وان بعد
الفداء لا يبطل فان فداءه فحقه الحكم كذا كذا
جناتين دفعه بها فيقتسمانه بنسبة حقوقهما

فقط والافلا وعند محمد لا قصاص اصله وعليه راس
 اليد للمولى وما تنقل حين الحق ومن قال لعبد ربه
 قولي فبين في احداهما رثما له وان قتل فله
 دية قولي فبين ان القاتل واحد وان قتل كلاهما
 فقيمة الحد من ومن وقع عيني عبد فان سببه
 دفعه اليه واحد فقيمة او امسكه وكشى له وعند
 ان اسكه فله ان يضمنه **فصل** وان جنى مدبرا
 ام ولد ضمن السيد الاقل من القيمة ومن الارش فان
 جنى اخر شارك في الثانية والى الاولى في القيمة
 ان دفع اليه بضاء والافان شاء اتبع والا
 وتى الاولى وان شاء اتبع المولى وعندهما اتبع
 وتى الاولى بكل حال وان عتق المولى المدبر وقد
 جنى جنات لا يلزمه الا قيمة واحدة وان اتى
 المدبر بجناية خطأ لا يلزم شي في الحال ولا بعد
 عتقه **باب غصب العبد البصني والمدبر** ولو قطع
 سيده بعد غصبه فغصب مات من القطع في يد الغاصب
 ضمن قيمة مقطوعا وان قطع سيده يده
 عند ان غاصب مات برئ الغاصب ولو غصب
 محجرا مثل جنات في يده ضمن ولو غصب مدبرا

والجناية في ذلك

فجنه عند غاصبه ثم عند سيده ما وبالكس من سيده
 قيمة لها ورجع بصفها على الغاصب ودفعه اليه
 الاول في الصورة الاولى ثم رجع به ثانيا عليه
 عند محمد لا يدفعه ولا يرجع ثانيا وفي الثانية يدفعه
 لا يرجع ثانيا بالاجماع والحق في الفصلين كالمدر
 الا انه يدفعه وفي المدبر يدفع القيمة وحكم كزارا رجوع
 والدفع كما في المدبر اختلاف والتا فلو غصب رجل
 مدبرا مرتين فجنه عنده فكل منهما غم سيده
 قيمة لها ورجع بها على الغاصب دفع نصفها
 وتى الاول ورجع به عليه ثانيا اتفقا وقيل فيه خلاف
 ومن غصب صبي او امات فريده فجاءه لوحي
 فلا شيء عليه ان بصاحفة او نكس حية فعلى عاقبة
 وان اكل طعاما او اتلف لا او ربح عنده فله ضمان
 خلا فالاب يوسف ولو ادع عنده عبد محجور مال ف
 سئل عنه ضمن بعد العتق لا في الحال خلا فله والى
 والاعارة كالايديع فيها والمراد بالبصني العاقل
 وفي غير العاقل ضمن المال ايضا بالاتفاق كما يضمن
 العاقل ايضا لا الاتلف بل ايديع ونحوه **باب**
الغصاة اذا وجدت ميتة فمحملة به اثر القتل

دية

ض

مخرج او فروع دم منه اذنه او عينه او رزق او صر
 ولم يدرك قاتله وادعى وليه بقتله على ايها وبعضها
 ولا يشبه له حلف خمسون رجلا منهم نجا رسم الولي بالية
 ما قتلته ولا علم له قاتله لم يفتى ايها بالدية
 وما لم يخلقه كالكبير ولا يحلف الولي وان كان لو
 فان نقص ايها عن خمسين كرتة اليهن الا ان يتم
 ومن نكل حلف حلف ومن قال منهم قتل فلان
 في بيته وان ادعى الولي القتل على غيرهم سقطت
 عنهم ولا تقبل شهادتهم على غيرهم خلافا لما ولا
 بعضهم ان ادعاه اجماعا ووجود اكثر البنية او
 نصفه مع الرأس كوجود كفة ولاف مة على صبي
 ومجنون وحرارة وعبد ولاف ولاديه في
 ميت لا اثر به او يخرج الدم من فمه او انفه او دبره او
 ذكره او وجد اقل من نصفه والرمع الرأس او نصف
 مشقوقا وتة عاقلها وعندها يوسف على عاقلها
 التامة ايضا قال المتأخرون والمرادة تدخل في
 الحمل مع العاقلة في هذه المسئلة ولو وجد في
 ارض رجل في جنب قرية ليس صاحب الارض
 منها فلا على صاحب الارض **كن بالعاقل هي**

جمع معقولة وهي الدية والعاقلة من يؤذيها
 وهم اهل الدوان ان كان العاقل منهم يؤخذ من
 عطاياهم في ثلث سنين فان خرجت ثلث
 عطايا في اقل او اكثر اخذ منها ومن لم يكن منهم
 في عاقلة قبيلة يؤخذ منهم وثلث سنين من كل
 واحد ثلثة دراهم او اربعة كل سنة درهم وثلث
 لا ازيد هو الاصح وقيل في كل سنة ثلثة دراهم او اربعة
 فان لم تنفع القبيلة لذلك ضم اليهم قرب القبايل
 سباعا على ترتيب العصباء والعاقل كاحد هم وان
 كان ممن يتأصرون بالحرف او بالخلف فعاقلة
 اهل دفته او خلفه وعاقلة المعقن ومولى المولى
 مولاه وعاقلة وعاقلة وله الملاعة عاقلة
 امه فان ادعاه الاب بعد ما عقلوا عنه رجوا
 على عاقلة بما غرموا وانما تعقل العاقلة ما وجب
 بنفس القتل فلا تعقل جناية عمه ولا جناية عبد
 ولا مالزم بصلح او باعتراف الا ان يصدقه
 ولا اقل من نصف عشرة الدية بل ذلك على الحيث
 ولا يدخل النساء والصبيان في العقل ولا يعقل
 مسلم عن كافر ولا بالكافر يعقل الكافر عن الكافر

وان اختلفت ان لم تكن العداوة بين الميتين ظاهرة
كاليهود مع النصارى وان لم يكن للذمي عاقلة فالدية
في ما في ثلث سنين والمسلم يعقل بيت المال قبل كالدني
وان جنى قتل على عبد خطاء فعمل العاقلة **كتاب الوصايا**
الوصية عليك من قبل ان يات بعد الموت وهي تحية يادون
الثلث ان كان الورثة اغنياء او يستغنون بانفسهم
والا فتركها احب ولا تصح بما زاد على الثلث ولا القليل
مباشرة ولا الوارثة الا بالاجازة وتصح بالثلث للذمي
وان لم يجوز او تصح من المسلم للذمي وبالعكس وتصح
الحمل وبان كان بينها وبين ولادته اقل من ستة
اشهر ولا تصح الهبة وان اوصى بانه دونه حتى الوصية
والاستثناء ولا بد في الوصية من القبول ويعبر بعد موت
الموصي ولا اعتبار بالرد والقبول في حياته وبه ملك
الا ان يموت الموصي بعد موت الموصى قبل القبول
فانه يملكها وتصير لورثته ولا تصح من صبي ولا مكاتب
وان ترك وفاء والوصية متأخرة عن الدين
فلا تصح تمسك بدينه بما له الا ان يبرأ العزم والوصية
ان يرجع في وصية قول او فعلا يقطع حتى المالك
في الغصب او يزيل ملكه كالبيع والهبة وان شتره

او رجع بعد ذلك او يوجب في الموصى زيادة
لا يمكن التسليم الا بها كالتسليم في الباء
الدار والحشو بالنظر وقطع النوب وزيج ان
رجوع لا غسل النوب وتخصيص الدار وهدمها
والبحر وليس يرجع عند محمد خلا لا بـ يوسف
لا قوله اخوات الوصية او كل وصية اوصيت
بها الفلان فهي حرام ولو قال ما اوصيت به فلان
فهو فلان فرجوع الا ان يكون فلان الكسبي
ميتا وتبطل منه المريض ووصيته لاجنية نكحها
بعده وكذا اقراره ووصيته وميته لابنه الكسبي
او الرقيق ان اسلم او عتق بعد ذلك وصيته
المقعد والمفلوج والثلث والمسلول من كل مال ان
طالب لم يخف موته منه والا فمن ثلث **باب**
الوصية بثلث المال ولو اوصى لكل من الاثنين
ثلث ماله ولم يخبر وارثه قسم الثلث بينهما نصفين
ولو لاصهما ثلثه وللآخر ثلثه او نصفه
ولو لاصهما ثلثه وللآخر ثلثين او نصفه
او بكلمة ينصف الثلث بينهما وعندهما ثلث
في الاول وخمس خمسين وثلثه انحاس في الثاني

ويرجع في الثلث ولا يضرب الموصي بالزائد على الثلث
 عند الامام الا في الحيازة والسعاية والدراهم المرسلة
 وبطل الوصية بنصيب ابنه فلو كان له ابنان فله موصي
 الثلث وان ثلثة فالربع وان اوصى بجزء من ماله
 فالقيمين الى الورثة وان بسهم فالسدس وعندها
 مثل نصيب احد هم الا ان يزيد على الثلث ولا اجازة
 قالوا انه افرغ فهم وفي عرف السهم كالجوز وان اوصى
 بجزء من ماله ثم ثلث ماله واجازة وافله الثلث وان
 بسدس فله السدس سواء اتحد المجلس واختلف ولو
 ثلث درهم او غنمة او ثيابا وهي من جنس
 واحد فملك الثلثان فله الثلثان خروج من الثلث
 وكذا اكل مكيل وموزون وان ثلث ثيابا وهي
 متفاوتة فله ثلث ما بقي وان ثلث عبدة فله ثلث
 وعندها كل الباقى وقيل لا اخفان والدواب كالعبدة
 وان اوصى بالف وله عين ودين فهي عين ان
 خرجت من ثلث العين والادفع ثلث العين وثلث
 ما يستوفي من الدين حتى يتم وان اوصى بالثلث
 لرزق وعمر واحد فملك الثلث وان قال اني
 رزق وعمر فاليصف للمتي وان اوصى بثلث ماله ولا

ماله فملك ثلث ماله عند الموت وان ثلث
 غنمة ولا غنم له او كان فملك قبل موته بطلت وان
 استغفار غنما ثم مات صحت في الصحيح وان اوصى بثلث
 من ماله ولا ثلثة له فله قيمتها وبطلت لو بثلث من
 غنمه ولا غنم له وان اوصى بثلث ماله لامرأته اولاد
 ومن ثلث وللنفقة اولها كزفتين ثلثة النكاح
 وكل فرين خمس وعنده محمد ثلثة اسبعة وكل فرين
 سبعان وان اوصى بثلث ماله لرزق وللنفقة اقل
 نصفه ولهم نصفه وعنده محمد له ثلثة ولهم ثلثون
 وان اوصى بمائة لرزق ومائة لعم وثلث لغيره
 معها فله ثلث ما كمل ولو بمائة لرزق وخمسين لعم
 فليكر نصف ما كمل منها وان قال لفلان على دين
 فصدقه فانه يصدق الى الثلث فان اوصى مع
 بوصايا غل ثلث لها وثلثان للورثة وقيل لكل
 صدقه فيما ستم فيؤخذ اوصى بوصايا بثلث
 ما اقر وابه والورثة بثلث ما اقر وابه وكلف
 كل على العلم بدعوى الزيادة على ما اقر وادان او
 بعين لوارثه ولا جنسي فله جنسي نصفه لثاني الوارث
 وان اوصى لكل من ثلثة بنوبة وهي متفاوتة

ثوب ولم يدريها هو والورثة تقول كل هلك هلك
 بطلت الوصية فلا سئلوا بطلت فلهذا جئنا جنة ما
 ولد الردي ثلثا رديها وولد الوسط ثلث كل منهما وان
 اوصى ببيت معين من دار مشتركة قسمت فان خرج
 البيت من نصيب الموصي وعند محمد لا نصفه الا في قدره
 وعند محمد قدره نصفه والاقرار كالوصية وقيل لا
 فيه محمد وهو المثلث وان اوصى بالف عين من مال غيره
 فلهذا الاجازة بعد موت الموصي والمنع بعد الاجازة
 بخلاف الورثة لو اجازوا ما زاد على الثلث وان اقر
 احد الابنين بالقسمة بوصية ابيه بالثلث فعليه دفع
 نصيبه وان اوصى بانه فولدت بعد موته فما للموصي
 ان فوجاه الثلث والا اخذ الثلث منها ثم منه وعند
 منها على السواء **باب العتق في مرض العبرة** كمال النظر
 في التصرف المنجز فان كان في الصحة فمن كل المال وان
 مرض الموت فمن ثلثه والمضاف الى الموت الثلث
 وان في الصحة ومرض صحت منه كالصحة فالنجز في مرض
 الموت والحيات والكفالة والهبة وصية في اعتبار
 من الثلث فان عتق وحايه وضاف الثلث عنها
 فالحياتة او ان قدمت وهما سواء ان اقرت

وان اعتق بين محايين فبنصف لكاه ونصف
 بين العتق والاختار وان حايه بين عتقين
 فنصف للحياتة ونصف للعتقين وعند محمد
 اولى في الجميع وان اوصى بان يعتق عنه بهذه
 عبده فملك منها درهم بطلت الوصية وعند محمد
 بائني ولو كان العتق حجج عنه بائني اجماعا وبطل
 الوصية بعق عبده لو جنى بعد موت سيده فخرج
 بها وان قدر فلما ولو اوصى لزيد بثلث ما ترك
 عبدا فادع زيدا عتقه في الصحة والوارث عتقه
 في المرض فالقول للوارث ولا شيء لزيد الا ان يفضل
 الثلث عن قيمة او يبرهن على دعواه ولو ادعى رجل
 رجل على الميت دينا والعبدة فزحمته وصدقها
 الوارث سعى العبد قيمة وتدفع الى الغريم وعندها
 لا يسعي وان اجتمعت صاها وصاها للثلث
 عنهما قدمت الفرائض وان اقرها فان تساوى
 في الفرضية او غير ما قدم ما قدمه وقيل بقديم الزكاة
 على الحج وقيل بالعكس وتقدم الحج على الكفارات
 في القتل والظهار واليهين والكفارات على صدقة
 الفطر وصدقة النظر على الاضحية وان اوصى بخجة

الاسلام اجماعه رجلان بلده راكب ان وفات النفقة
 والافق حيث تقي وان خرج حاجات في الطريق
 واولى ان يخرج عنده من بلده وعندهما حيث مات
 استحقا وعلى هذا الخلاف اذا مات الحاج عن غيره
 في الطريق **باب الوصية** للاقارب وغيرهم جازا
 ملاصقة وعندهما من يكن جملته ويجمعهم سميها وليسوي
 الكن والمالك والذكر والانثى والمسلم والذمي وصحة
 من هو ذورحم محرم من امراته وصحة من هو زوج ذيت
 ذات رحم محرم منه يستوفي ذلك المحرم والعبد والافق
 والابعد واقارب واقرباؤه وذاقراة وارحام
 وذوارحام وان به الاقرب فالاقرب من كل ذررم
 محرم منه ولا يدخل فيه الولدان والولد في الجدر والاب
 وان لم يكن له ذورحم محرم بطلت وتكون للاثنين
 فصاعدا وعندهما من ينسب اليه في الاسلام بان
 اسلم او ادرن الاسلام وان لم يستلم في له عا ذو حاة
 الوصية العمة وعندهما لكل على السواء ومن له عم وخال
 نصف الوصية العمة وعندهما لكل على السواء ومن له عم
 وخالان نصف الوصية لعم ونصفها بين خالين وان
 له عم فقط فنصفها له وان عم وعمه وخال وخاله

فالوصية

فالوصية للعم والعم على السواء وعندهما الوصية لكل
 على السوية في جميع ذلك واهل الرجل زوجة وبنوه
 من يعولهم ويضرم نفقته وآله واهل بيته وابوه وبنوه
 من اهل بيته واهل نسبه من ينسب اليه من جهة الاب
 وجبه اهل بيت ابيه والوصية لبني فلان وهو
 مملوك المذكور خاصة وعندهما وهو رواية عن الامام
 يدخل الاناث ايضا ولو رتبة فلان للذكر مثل حظ الانثى
 شين ولولا فلان للذكر والا على السواء ولا يدخل
 اولاد الابن عند وجود اولاد الصلب ويدخلون
 عند عدمهم دون اولاد البنت وان اوصى لبني فلان
 وهو ابو قبيل لا يحصى في باطنه فان لا يتامهم و
 عما هم اورضائهم او اراهم فللغنى والفقير منهم
 والذكر والانثى ان كانوا يحصون والفقير منهم حاة
 ان كانوا لا يحصون ولمواله في له اعنتهم في الفح
 او المرض لا اولادهم ولا يدخل مولى المولاة الا عند
 عدمهم وتبطل ان كان له معتقون ومعتقون
 واقل الجمع انان في الوصايا كما لو ارث **باب الوصية**
بالنذر ان النذر يصح الوصية بجزءه عبده و
 داره ونجلته تمامة معينة واهل اهل فخر

من الثلث سلم الى الموصي ولا قسمت الدار ونهايات العبد
 يورثون لهم ويوما له فاذا مات الموصي ردت الودعة
 الموصي وان مات في حياة الموصي بطلت وصاوصى له بخلته
 الدار والعبد ليخول لا السكنى والاستخدام في الاصح ولا
 طم اوصى له بالخدمة والسكنى ان يوافق وان اوصى له
 بثمره بستانه فمات وفيه ثمره فله منه فقط وان
 ابرأ فله هي وما يستقبل وان اوصى بخلته بستانه فله
 الموجود وما يستقبل وان اوصى بثلثي ثمنها
 او اولادها فله ما يوجد من ذلك عنده مائة فقط قال
 ابا داود لم يزل **باب وصية الامي** ولو جعل في داره بيعة
 او كنيسة في صحته ثم مات فبني ميراث ولو اوصى به
 لغرم مستهين جاز من الثلث وكذا في غير المسلمين قال
 لها ويصح وصية مستهين لا وارث له في دارا بكل حال
 مسلم او ذمي وان اوصى بجزءه ردت البا الى ورثته
 ويصح الوصية له مادام في دارا ثم سلم او ذمي وصا
 الهوان لم يكفر بهواه فهو كالمسلم في الوصية والى
 فكان لمرته ووصية الذمي تعتبر من الثلث ولا يصح
 لو ارثته وتجاوز لذهني من غير قلته لا لحرية في دار الخ
باب الوصي ومن اوصى الى رجل فقبل في وجهه ورد

في غيبته لا يرثه وان ردت في وجهه يرد فان لم يزل
 ولم يرد حتى مات الموصي فهو مخير بين العبد وعدمه وان
 باع شيئا من الزكوة لم يبق له الرد وان غيبة عالم بالان
 كان رد بعد موته لم قبل صح ما لم ينفذ فاض رده وان
 الى عبد او كافرا او فاسقا او غيبا ثلثا ونصيب غيره
 وان الى عبده فان كان كل الورثة صغارا صح خلا
 لها وان فيهم كبير بطل اجماعا ولو كان الوصي جوا
 على الثيام بالوصية ضم اليه غيره وان كان قادرا
 امينا لا يخرج وان سلك الورثة او بعضهم منه ما لم يظهر
 منه خيانة وان اوصى الى اثنين لا ينفذ احدهما الا
 بشرا كفن وتجهيز وخضوعة وقضا دين وطلبه
 وشراء حاجة الطفل وقبول البتة ورد ورثة معينة
 وتنفيذ وصية واعناق عبدين ورز مخصص
 او مشترى شرافا سدا وجميع اموال ضايعة وحفظ
 المال وبيع ما يحاف تلفه وعند ابيه يوسف يجوز الا
 مطلقا فان ما احد الوصيين اقام للغيره مقام
 ان لم يوص الى احد وان اوصى الى اثنين جاز ويصرف
 وحده ووصي الوصي وصي في الزكوتين وكذا ان اوصى
 اليه في احديهما خلا فالهما وتصح قسمة الوصي عن الورثة

مع الوصي فلا يرثه من على الموصى له لو كان خلعاً في يد الوصي
 لا مفاصلة معهم على الموصى فيرجع عليهم ثلث ما بقى لو كان
 خلعاً في يد الوصي وصحت للقاضي لو قاسمهم عنه واخذ
 قسطه وفي الوصية يحج لو قاسم الوصي الورثة فضاغ
 عنه يؤخذ للمحج ثلث ما بقى وكذا لو دفعه لمحج فضاغ
 في يده وعند أبي يوسف ان بنى من الثلث شيء اخذ
 والا فلا وعند محمد لا يؤخذ شيء ولو باع الوصي من
 الكربة عبد مع غيبة الغراء جاز وان اوصى ببيع شيء
 من تركته والتصدق به فباعه وصية وقبض منه
 فضاغ في يده واستحق البيع ضمنه ورجع به في الكربة
 ولو قسم الوصي الكربة فاصاب الصغير شيء فقبضه وبعه
 وقبض منه فضاغ واستحق ذلك الشيء رجوع في مال
 الصغير على بقية الورثة بخصته ولا يصح بيع الوصي
 ولا شراؤه الا بما تعاين فيه ويصح ان من نفسه
 ان كان فيه نفع خلافاً لها وله دفع المال مضاعف
 وشركة وبضاعة وقبول الحق الا على الاطباء لا
 على الاعسر ولا يجوز له ولا للاب الا قراض ويجوز
 للاب الا قراض لا للوصي ولا يجر في مال الصغير
 يجوز بيعه على الكبير العائب غير العقار ووصي الاب

الحق بمال الصغير من حقه فان لم يوص له بالمال فالحق
 بالاب **فصل** في سنده وصية ان الميت اوصى لزيد
 لا تقبل الا ان يدعيه زيد وكذا لو شهد ابن الميت
 شهادة الوصيتين بمال الصغير وكذا الكبير بمال الميت
 وصحت له في غيره وعندهما تصح للكبير الوصية وشما
 الوصي على الميت جائزة لاله ولو بعد الغل وان لم يجر
 ولو شهد رجلان لآخرين بين الف على ميت والا
 لهما بثلث صحت خلافاً لابي يوسف ولو شهد كل فريق
 للآخر بوصية الف لا تصح ولو شهد احد الفريقين للآخر
 بوصية جارية والا فلا بوصية عبد صحت ان شهد
 الاخر له بوصية ثلث لا تصح **كتاب الخنثى** هو من ذكر
 وفرج فان بال من اصدحا اعتبر به وان بال منها اعتبر
 السابق وان استويا في البق فهو شك ولا اعتبار
 بالكثرة خلافاً لهما فاذا بلغ فان ظهرت بعض علاماته
 الرجال من نبات الحية او قدرة على الجماع او اختلف
 كالرجل فرجل وان ظهر بعض علامات النساء من حبض
 وجمل وانك رثى ونزول لبن فيه وتكلمين من
 الوطى فامراة وان لم يظهر شيء او تعارضت كل
 قال محمد الاشكال قبل البلوغ فاذا بلغ فلا اشكال

الاشكال اخذ فيه بلا طه في صفة بقاءه ويقف
 بين صفى الرجال والنساء فلو وقف في صفهم بعيد
 من لا صفه من جانبيه ومن يجذاه من خلفه
 وان في صفهم اعاد هو فلا يلبس حريرا ولا ثيابا
 ويلبس الخيط في امره ولا يكشف عن جمل ولا امره
 ولا يخلو بغير محرم من رجل وامرأة ولا يسفل
 بلا محرم ولا يجتنبه رجل ولا امرأة بل يتباع
 احبة تختنه من ماله ان كان له مال والآمن
 بيت المال ثم يتباع فان مات قبل ظهور حاله
 لا يغسل بل يتم ويكفن في خمسة اذواق لا يضر
 بعد اربع غسل رجل وامرأة وندب شجيرة
 قبره ويوضع الرجل على الامام ثم هو ثم المرأة
 ان صلى عليهم جله وله اخن الضيق من الميت
 عند الامام فلو مات ابوه عنه وعن ابيه فلا
 سهم له سهم وعند الشجيرة نصف النضيب
 وهو ثلثه من سبعة عند ابيه يوسف وخمسة من
 اثني عشر عند غيره ولو قال سيده كل عبد حر وكل
 احبة امرأة لا يعتق ما لم يستين ولو قال بعد
 تعزرا سكا لا اذكر او اني لا يقبل وقبل يقبل والله

اعلم مسائل من كتابه الاخرى واما و به يعرف
 به اقراره بنحو تزوج و طلاق و بيع و شراء و وصية
 و تود عليه وله كاليا ولا يحد لعنف ولا غيره و
 معتقل النساء ان امتد به ذلك وعملت لشارته
 فهو كالآخرى والا فلا والكتابة من الخشب
 ليست بحجة وقالوا الكتابة اما مستبين ^{سوم}
 وهو كالنطق في الغائب والحاضر واما مستبين
 غير رسوم كالكتابة على الجدر و ورق الشجر
 و نوى فيه و اما غير مستبين كالكتابة
 على الهواء والماء ولا عبرة فيه و اذا خلطت
 الزكية بمسيسة اقل منها محرمة واكل و الا فلا وكل
 جاله الاختيار و يخرج عن الاضطرار و اذا
 اصرق رأس الشاة المتلطح بدم و زال دمه
 فالتخذ منه مرقه جاز و الحرق كالغسل ولو حبس
 السلطان الخارج لرب الارض جاز بخلاف العشر
 ولو دفع الارض للملكة الى قوم ليحطوا بالخارج
 ولو نوى قضاء رمضان لم يعين على اي يوم
 ولو عن مضامين فلا في الحج وكذا في قضاء الصلوة
 ولو نوى طهرا عليه مثلا ولم ينو او لم يظهر او اظهر

او ظهر يوم كذا قيل يصح فيها ايضا ولو ابيع
 بواق غيره فان كان حبسه لزوم الكفارة والا فلا
 قل بعض الحاج عذر في ترك الحج ومن قال لا امر
 عند الشاهدين تؤذن من شدي فقالت شدي
 لا ينعقد النكاح بينهما لم يقل قبول کردم ولو
 قال لها حوثين رازن من کردن ديد فقالت
 کو دانيدم فقال پذیرفتم ينعقد ولو قال الرجل
 دختر خوشی را بر من ارزانی داشتم فقال
 داشتم لا ينعقد ولو صنعت المرأة زوجها باليد
 عليها وهو سكين معها في يدها كانت ناشرة ولو
 سكن في بيت الغصب فاحتست منه فلا ولو قال
 لا اسكن مع امك واريد بيتا على حق فليس
 ذلك ولو قالت مرا طلاق ده فقال داده کرد
 او کرد مکر او داده باد او کرده بادران نوی
 والا فلا ولو قال داده است او کرده است يقع ولا
 لم ينو ولو قال داده انکار لا يقع وان نوى ولو قال
 دى مرا شاید تا قیامت او همه عمر لا يقع الا بالنية
 ولو قال صید زبان کی خواهر را بطلاق التک ولو
 قال حلیه خویش کی فلا ولو قالت له کاین من

مرا خنک باز داد فان طلقت مستط المهر الا
 فلا ولو قال لعبد یا مالکمی اولاد انا عبدك لا
 یوتق ولو دعى الى فعل فقال بر من سوکند
 که این کار نکنم فهو اقرار باليمين بالله تعالى
 فان قال بر من سوکند است بطلاق فافراد
 بالحلف بالطلاق فان قال قلت ذلك كذبا
 لا یصدق وكذا لو قال مرا سوکند خانه است
 که این کار نکنم ولو قال المشتري للبائع بوجع
 بها بازده فقال البائع بدهم يكون فسخا
 للبائع الحق المتنازع لا يخرج من ذي اليد
 عالم يبرهن المدعى ولا يصح قضاء القضاة
 بقرار ليس في دلالة واذا قضى القاضي حادثة
 بينة ثم قال رجعت عن قضائي او بدلا غير
 او وقفت في تلبس الشهوة او اطلت حكمي ونحو
 ذلك لا تعتبر والقضاء ماض ان كان بعد
 صحیح وشهادة مستقيمة ومن اعلى آخر حق غيبا
 قوائم سأل عنه فافتر به وهم يرونه وسمعون
 وهو لا يبرهن صحیح شهادتهم عليه وان سمعوا
 ولم يروه فلا ولو بيع عقار وبيع اقارب

حاضر لا يتم البيع ومكت لا يبيع على دعواه بعده ولو
وهبت امرأة مهرها فمروا بها ثم ماتت فطلب المهر
وقالوا لو كانت البتة فمروا بها وقالوا في صحفها فابو
له ولو اقرحني ثم قال كنت كاذبا وما اقررت حلفت لقوله
ان المقرم كاذبا فيما اقرت وليت يبطل فها تدر عليه
ابو يوسف وبه نفي والاقرار ليس سببا للمك ولو قال لا
وكنتك ببيع هذا فسكت صار وكيله ومن وكل امرئ
بطلان نفسه لا يملك غلها ولو قال لا فوكنتك بكذا على
انني غرتك فانت وكيله فطريق غل ان يقول غرتك
ثم غرتك ولو قال كلما غرتك فانت وكيله فطريق غل
ان يقول جعت عن الوكالة المعلقة وغرتك عن المنفعة
وقبض من الصلح قبل التفرق سلطان كان ديا بين
والا فلا ومن ادعى على صبي دارا فصالحه ابوه على مال الصبي
فان كان له بينة جاز الصلح ان كان يحمل البينة او اكر
ما يتغابن فيه وان لم يكن بينة او كانت غير عادلة
لا يجوز ومن قال لا بينة له ثم برهن صح وكذا لو قال لا بينة
لي فمرد القضية ثم شهد وللام الذر لاه الخليفة
ان تقطع انسا من طريق الجادة ان لم يقرب بالارة
صادره الرضا ولم يعين ببيع مال فباع مال نفذ

ولو خوف امرأته بالضرب حتى وهبت مهرها منه للصح
البينة ان قدر على الضرب وان اكرها على الخلع
يتبع الطلاق ولا يجب المال ولو احوالت انسا بالمهر على
الزوج ثم وهبت من الزوج لا يصح البينة ومن اخذ
مهر أو بالوعة في داره فمروا بها حائظ جاره وطلب
تحويله لا يجبر عليه وان سقط الحائظ منه لا يضمن
عمر دار زوجته بماله باذنها فالعارة لها والنفقة
دين له عليها وان عمرها بلا اذنها فالعارة لها وهو
منبرج وان عمر نفسه بلا اذنها فالعارة له ومن
اخذ غريمه فمروا به ان من يده فلا ضمان على النا
ومن يده مال ان فمالا سلطان ادفعه
الي والا قطعت يدك او ضربت خمسين سوطا
لا يضمن لو دفع ولو وضع في الصخر او منجلا ليصيده
عمار وحشر سمي عليه فجاد في الغد ووجد الحمار
مجا وحاميا لا يخل الكه ويكره من انسا الحياء والحفنة
والثانة والذكر والعذة والمرارة والدم المصفى
وللقاضي ان يقرض مال الغائب والطفل اللقطة
ولو كانت خشفة الصبي ظاهرا من رآه فلف
محتسا ولا تقطع جلده ذكره الا بمشقة جاز ترك

ختانه وكذا شيخ اسلم وقال اهل البصر لا يطبق الختان
 ووقت الختان غير معلوم وقيل سبع سنين ولا
 يجوز ان يصلى على غير الانبياء والملائكة الا بطريق
 التسبيح ولا الا عطاء باسم اليزوز والمهرجان ولا
 باسم بلقيش ذلك باب العالم ان يتقدم عليه
 الشيخ اجماعا بل لحفظ القرآن ان يختم في اربعين ما
كتاب الفرائض من تركه الميت تجزيه ودفنه بلا
 اسراف ولا تقية ثم تقضى ديونه ثم تنفذ وصاياه
 من ثلث ما بقي بعد الدين ثم تقسم الباقي بين الورثة
 ويسحق الاثر بنسب ونكاح وولاد وبيداء وصحابة
 الفروض ثم بالعصب النسبية ثم بالمعق ثم عصبه
 ثم الرذم ثم زور الارحام ثم مولى المولاة ثم المولى
 بالنسب لم يثبت ثم الموصى له بالكرامة الثلث ثم بيت
 المال ويمنع الارث الرق والقتل كما مر واحل
 الملتين واختلاف الدارين حقيقة او حكما و
 المجمع على توريتهم من الرجال عشرة الاب وابوه
 والابن وابنه والاخ وابنه والعم وابنه والجد
 ومولاهم ومن النسب سبع الام والجدة
 والبنت وبنت الابن والاخت والزوجة ولله

النسب وهم ذو فرض وعصبه فنحو الفرض من لكم
 مقدر والسهام المقدره في كتابه تسعة
 النصف والرابع والثلث والثلثان والثلث
 السدس فالنصف للبنت ولبنت الابن عند عدها
 للاخت لابوين وللخت لاب عند عدها اذا
 انفردت وللزوج عند عدم الولد وولد الابن و
 الربع له عند وجود احدهما وللزوجة وان تعدت
 عند عدهما والثلث لاهل البيت عند وجود احدهما و
 الثلثان لكل اثنين فصاعدا من فرضين والثلث
 للام عند عدم الولد وولد الابن والاثنين من
 الاخوة والاختات والاهلث ما بين بعد فرض احد
 الزوجين في زوج وابوين او زوجة وابوين
 ولو كان مكان الاب فيها جده فلها ثلث لحيج خلا
 لابي يوسف وللاثنين فصاعدا من ولد الام تسع
 لذكرهم وانما هم بالسوية والسدس لواحد منهم ذكرا
 او انثى وللأم عند وجود الولد وولد الابن او الابن
 من الاخوة والاختات وللأب مع الولد وولد الابن
 وكذا للجد الصحيح عند عدمه وسومنه لا يدخل في نسبته
 الا للميت ام فان دخلت فجد فاسم للجدة الصحيح

وان تعددت وان لم لا يدخل في نسبتها الى الميت جدها
 وبنات الابن وان تعددت مع الواحدة من بنات
 وللأخت لاب كذلك مع الأخت الواحدة لابوين
 والعصبة بنفسه ذكر ليس في نسبة الميت انثى وهو ينفذ
 ما بقية الوانض وعند الافراد يجر جميع المال واقرهم
 جز الميت وهو الابن وابنه وان سفل ثم اصله
 الابن الجدة الصحيح ان علام جزايبه وهم الاخوة لابوين
 اولاب ثم بنوهم وان سفلوا ثم جز جده وهم الاعمام
 لابوين اولاب ثم بنوهم وان سفل ثم جز جديبه
 كذلك العصبة بغيره من فرضه النصف والثلاث
 عصبة باخوتهن وتقسيم المذكور مثل حفظ الانثى ومن
 لا فرض لها واخوها عصبة لا نصيب عصبة به كالعمة وبنات
 الاخ والعصبة مع غيره الاخوات لابوين اولاب
 مع البنات وبنات الابن وذو الابوين من العصبة
 مقدم على ذوالاب حرة الاخت لابوين مع البنات
 تحجب الابن لاب وعصبة ولد الزنا وولد المملوكة
 امة والاب مع البنات صاحب فرض وعصبة وآف
 العصبة مولا العتاقة ثم عصبة على الترتيب المذكور
 فمن ترك اب مولاة وابن مولاة فالعصبة لابن مولاة

وعند ابو يوسف للاب السدس والبن لابن ولو كان
 مكان الاب جده فكله للابن اتفاقا ولو ترك جده مولا
 واخاه فالجدة اولى وعندهما يستويان والعصبة اما
 ما أخذ ما فضل عن ذوالزوجين فلو تركت زوجها
 وخوة لابوين واما فالنصف للزوج والسدس
 للام والثالث للاخوة لأم ولأب ركنهم الاخوة
 لابوين وتسمى الشركة والمحمارية فصار حجبا لمن ينصف
 في حق ستة الابن والاب والبنات والام والزوج
 والزوج ومزعمهم تحجب الاب بعد بالاقرب وذو
 القرابة بنذر القرابتين ومن يدعي شخص لا يرث معه
 الا اولاد الام حيث يملكون بها ويرثون بها
 ويرثون معها ويحجب الابن وابنه وان سفل
 وبالاب والجدة ويحجب اولاد العتاقة بالاب لابوين ايضا
 وعندهما لا يحجب الاخوة لابوين اولاب الجدة لا تقاوم
 وهو كاخ ان لم تنقص المقاسمة عن الثلث عند عدم
 الفرض او عن السدس عند وجوده والفرض على
 قول الام واذ استكمل بنات الصلب الثلث سقط
 بنات الابن الا ان يكون نحرهن او اسفلهن
 ابن ابن فيعصب عنه بخلافه ومن فوجده من ليست بذات

سهم ويسقط من ذوته واذا استكمل الاخوات لا يكون
 الثلث يسقط الاخوات الاب لان يكون معهن
 لاب والجدات كلهن يسقطن بالام والابويات
 خاصة بالاب ايضا وكذا بالجدات امم الاب و
 القرية منهن من اتي جهة كانت تحجب الجد من جهة
 جهة كانت وارثة كانت القرية او محجوبة كام الام
 مع فانها تحجب ام ام الام فاذا اجمع جدتان
 احدهما ذات قرابة كام ام الاب والاخرى
 ذات قرابتين كام اب الاب وهي ايضا ام
 ام الام فثلث السدس لذات القرابة وثلثان
 للآخرى عند محمد وينصف عند ابي يوسف والاول
 بالفضل وكوه لا يحجب المحجوب كحجبة الجدة
 وكالاخوة والاخوات تحجبهم الاب ويحجبون
 الام من الثلث الى السدس **مصل** واذا زاد
 سهام الفريضة فقد عالت وارثة خارجة لا تكون
 الا ثلث والثلث والاربعه والثمانية وثلثة
 تقول الستة العشرة ورا وشفعوا والثلث
 عشر الى سبعة عشر ورا لا شفعوا واربعة عشر
 الى سبعة وعشرين عولا واحدا في المنزلة وهي

ارادة وبنان وابوان والاذن والعول بان
 يستغرق السهام الفريضة مع عدم العينة فير الباقي
 على ذوات السهام سواء الزوجين بقدر سهامهم فان
 من يرد عليه حب واحد فالمسئلة من عدد زوجهم
 وان كانوا جنسين او اكثر فمن عدد سهامهم فاشين
 لو كان في المسئلة سدس ومن ثلثة لوسدس وثلث
 ومن اربعة لوسدس ونصف ومن خمسة لثلث
 ونصف او سدس ونصف او ثلثان وسدس
 وان كان مع الاول من لا يرد عليه اعطى فرضه من
 اقل من خارج ثم قسم الباقي على رؤوسهم فان استقام
 كزوج وثلث بنات وثلثان فان وافق ضرب في فوق
 رؤوسهم في مخرج فرض من لا يرد عليه كزوج وست
 بنات وان باين ضرب كل رؤوسهم فيه كزوج وخمسين
 وان كان مع الثاني من لا يرد عليه قسم الباقي على
 مسئلة من يرد عليه فان استقام كزوج واربعة جدات
 وست اخوات لام والجميع مسئلة من مخرج فرض
 من لا يرد عليه كاربعة زوجات وتسع بنات وست
 جدات ثم يضرب سهام من لا يرد عليه في مسئلة من يرد
 عليه وسهام من يرد عليه في باقي مخرج فرض من لا يرد

ويصح بالاصول لاقية مسل ذوالرحم قريب ليس نصبة
 ولا ذى سهم يرث كما يرث النصبة عند عدم ذى السهم
 فمن انفرد منهم اخرج جميع المال ويرجعون بترتيب النسبة
 ثم بقوة القرابة ثم يكون الاصل والاراعنة اتحاد الجهة وان
 اختلفت فلقرابة الاب الثلاثة ولقرابة الام الثلاثة
 ثم بقية الرجع في كل فريق كما لو انفرد وعند التواء
 في القرب والقوة والجهة للذكر مثل حظ الانثيين
 وتعتبر بوزن الفروع ان انفقت الاصول وكذا ان
 اختلف عند اب يوسف وعند محمد تؤخذ الصفة
 من الاصول والعدد من الفروع وتقسيم على اول
 بطر اختلف كذلك ان كان والآ دفع حصته كل
 اصل الى فرع ويقول محمد ينفق ويقدم جزء الميت
 وهم اولاد البنات واولاد بنات الابن وان سفلن
 ثم اصل وهم الاجداد الفاسدون والمجدات النسا
 سدات ثم جزء ابيه وهم اولاد الاخوات واولاد
 الاخوة لأم وبنات الاخوة ثم جزء جدّه وهم
 العمات والخالات والاحوال والاعمام لأم وبنات
 الاعمام ثم اولاد هؤلاء ثم جزء جد ابيه او جدته
 وهم عمات الاب او الام وخالاتها واخوالها

واعمام الاب لام واعمام الام وبنات اعمامها واولاد
 اعمام الام فصل والغني والهدى اذا لم يعلم ايم
 بات او لا يقسم مال كل على ورثته الا حياء ولا
 يرث بعض الاخوات من بعض وان اجتمع ابناء
 احدهما في لام اعطى السدس فرضا ثم اقتسم
 البا عصبية ولا يرث المجوسى بالانكح الباطلة
 واد اجتمع فيه قرابتان لو انفردتا في شخصين
 ورأى بهما يرث بهما وان كانت احدهما تحجب
 الاخرى يرث بالحاجة ويوقف للمحل نصيب من
 واحد هو المختار وعند اب يوسف نصيب
 ابني فان خرج الزه حيا ومات ورث
 وان اقله فلا اصل المناصحة ان يموت بعض
 الورثة قبل القسمة فصحيح المسئلة الاولى ثم الثانية
 فان استقام نصيب الميت الثاني على مسئلة
 والآ فاضرب وفق التصحيح الثاني في تصحيح الاول
 ان وافق نصيبه مسئلة والآ فاضرب كل النسبة
 في الاول فالماصل من الضرب صحيح المسئلة
 ثم اضرب سهام ورثة الميت الاول في وفق
 التصحيح الثاني او في كل وسهام ورثة الميت الثاني

في دفع مائة او في كل فمافيه فهو نصيب كل فرقة
 فان مات ثالث فاجعل المبلغ مكان الاول والثالث
 مكان الثاني وكذا تفعل ان مات رابع او خامس
 وهلم جرا **باب القربى** الغرض لو كان الاول النصف
 ونصفه وهو الربع ونصف النصف وهو الثمن
 والثاني الثلثان ونصفها وهو الثلث ونصف
 النصف وهو السدس فالنصف يخرج من اثنين
 والربع من اربعة والثلث من ثمانية والثلثان من ثمانية
 من ثلثة والسدس من ستة وان اختلفت النصف
 بالزوج الثاني او ببعضه فمن ستة او الربع فمن
 اثني عشر والثلث من اربعة وعشرين واذا انكسر
 سهام فرقي عليهم وابتيت سهام عددهم
 فاضرب عددهم في اصل المسئلة كأمراة وخبر
 وان وافق سهام عددهم فاضرب دفع عددهم
 في اصل المسئلة كأمراة وستة اخوة وان انكسر
 سهام فرقيين او اكثر وتماثلت اعداد رؤسهم
 فاضرب احدا لاعداد كلت بسات وثلاثة اعمام
 وان تماثلت الاعداد فاضرب اكثرها في اصل المسئلة
 كاربعة زوجات وثلاث جدات واثنى عشر عمًا وان

وافق بعض الاعداد بعضا فاضرب دفع احدها في
 جميع الثاني والمبلغ في دفع الثالث ان وافق
 في الالف في جميعه والمبلغ في الرابع كذلك ثم الحاصل
 في اصل المسئلة كاربعة زوجات وخمس عشرة جدًا
 وثمانى عشر بنتًا وستة اعمام وان تباينت الاعداد
 فاضرب كل احدها في جميع الثاني ثم المبلغ في الثالث
 ثم المبلغ في الرابع ثم الحاصل في اصل المسئلة كأمراة
 وعشر بنات وست جدات وسبعة اعمام وان
 كانت المسئلة عائله فاضرب ما ضربته في اصل
 فيه مع العول في جميع ذلك **قصة** وتداخل القدر
 يعرف بان تطرح الاقل من الاكثر مرتين او اكثر
 فينفيه او تقسم الاكثر على الاقل فيقسم قسمة
 صحيحة كالخمسة مع العشر وتوافقها بان
 تنقص الاقل من الاكثر من الجانبين حتى يتوافقا
 في مقدار فان توافقا في واحد فها متباينان
 وان في الاكثر فهما متوافقان فان كان اثنين
 فمتوافقان بالنصف وان ثلثة فبالثلث
 او اربعة فبالربع هكذا الى العشرة وان في
 احد عشر وهلم جرا وان اردت معرفة نصيب

كل فرع من التصحيح فان ما كان له من اصل المسئلة
فما ضربته في اصل المسئلة فما خرج فهو نصيبه وكذا
العمل في معرفة نصيب كل فرع وان شئت فانسب
سهام كل فرع من اصل المسئلة الى عدد رؤوسهم
ثم اعط بمثل تلك النسبة من المقروب لكل فرع منهم
وان اردت قسمة التركة بين الورثة او الغراء فانظر
بين التركة والتصحيح فان كان بينهما موافقة فاضرب
سهام كل ورثة من التصحيح في دفع التركة ثم اقسّم
الحاصل على دفع التصحيح فما خرج فهو نصيب ذلك
الوارث وان لم يكن بينهما موافقة فاضرب سهام كل
وارث في جميع التركة ثم اقسّم الحاصل على جميع التصحيحات
فما خرج فهو نصيبه وكذا العمل لمعرفة نصيب كل فرع
وفي القسمة بين الغراء اجعل مجموع الديون
كالتصحيح وكل دين كسهم وارث ثم اعمل العمل المذكور
ومن صالح من الورثة او الغراء على شيء منها فاطرح
نصيبه من التصحيح او الديون واقسم الباقي على سهام
من بقي او ديونهم ثم قال الفقير هذا
أخو ملقي البحر وله آل في عدم ترك مني مسائل ال
الكتب الاربعة والتمس من الناظر فيديان اطلع على

على الاطلاق شيء منها ان يلحقه بحل فان الات
محل النسيان وليكن ذلك بعد التأمل في حطاة
تلك المسئلة فانه ربما ذكرت بعض المسائل في
بعض الكتب المذكورة في موضع وفي غيره في
موضع آخر فالتفت بذكورها في احد الموضعين
ثم اني زدت مسائل كثيرة من الهداية ومن
مجمع البحرين ولم اذكر شيئا من غيرهما حتى يسهل
الطلب على من اشتبه عليه صحة شيء مما ليس في الكتب
الاربعة والله جسي ونعم الوكيل وقد تم تصحيحه
بين الصلوة بين من يوم الثلاثاء من حجب
المعظم سنة ثلث وعشرين وتسعمائة على يد
الفقيه الى الله الغني ابراهيم بن محمد بن ابراهيم

الحلي والمجتهد رب العالمين
وصلى الله عليه سدا محمد
والآله وصحبه
وعلى الهمة
البرية

تمت الكتاب بعون الله الملك العزيز الوهاب
على يد اضعف العباد المذنبين احمد بن محمد بن محمد
ابن الحاج حسين الخطيب جامع رفقته في الحرم المكي



5435



186	12 Mik	Ukütüphanesi
-----	--------	--------------

سازمان
پست



والعقيقة عدا أحمد وسنة محمد الشافعي ومشتب عندنا كذا في المنح

ويقال عن المولود في اليوم السابع من الولادة وفي الحديث العقيقة حق في الفلام شاة واحدة
وقد علق النبي عليه السلام عن نفسه بعد ما بعث نبيا ويقول عند ذبح العقيقة اللهم
هذه عقيقة ابن فارق ذمها بدمه وحملها بأجره وعظمها بعظمه وجلدها بجلده وشعرها
بشعره اللهم أجعلها فداء لابني فلاق من النار أعلم أن صفة شاة العقيقة كصفة شاة الأضحية
وما لا يجوز في الأضحية لا يجوز في العقيقة كذا في السنة من الأكرام ولا يكسر للعقيقة عظم ولا يكسر منها شيئا ولا يذبحها
بها وذلك في اليوم السابع أو في أربعة عشر أو في أحد وعشرين من شهرها الحرام

قال النبي عليه السلام الفلام مرتين لعقيقته قبل معناه أنه محبوب من المسلمين
عن الألفاظ بعقيقته أو أنه كالشيء الموهون لا يتم الاستمتاع به دون أن يقال
بالعقيقة وقبل معناه أن شفاعته لأبويه معلق بعقيقته لا ينفع لهما ما
مات طفلا ولم يبق عنه كذا في سرر المصابيح

أو تلك الجدة لم يطوفوا مكة

لا يذبحها